

موسوعة

وصف مصر

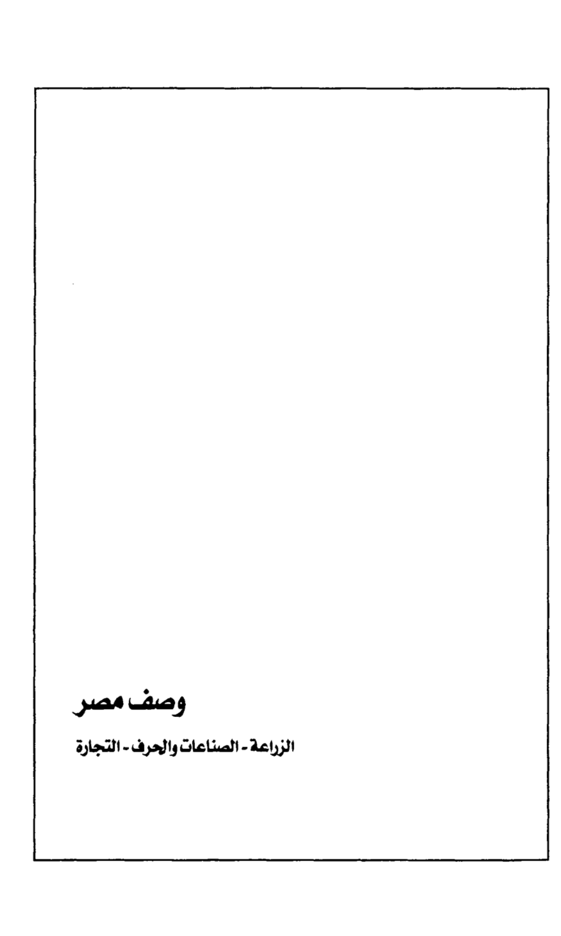
٤

الجزء الرابع

الزراعة - الصناعات والحرف - التجارة

تأليف: علماء الحملة الفرنسية

ترجمة: زهير الشايب


وصف مصر
الزراعة - الصناعات والحرف - التجارة

اسم العمل الفنى: **صانع القفف**

التقنية: **رسم بالحبر الأسود**

المقاس: ٥٠ × ٧٠ **سم**

كونتيه

نيكولا چاك كونتيه، فنان ضمن البعثة المصاحبة للحملة الفرنسية، وفى اللوحة المنشورة على الغلاف يرى صانع القفف الخشنة؛ التى تصنع من سعف النخيل، والقفف الناعمة التى تصنع من السعف صغير الحجم،.. ويستخدم جريد النخيل فى صنع الجدائل التى تخاط عند صناعة القفف. وهناك الخيط الغليظ المستخدم فى حياكة الجدائل، يمر فى الطية التى تتركها كل وريقة على حافة الجديلة، ويصنع هذا الخيط من ألياف عنقود النخلة.. ويتم جدل سعف النخيل باللمس، أما الصناع فهم يخيطون الجدائل تبعا للشكل المرغوب، وتستخدم القفف فى العديد من الأغراض، ويقول ديليل: إن المصريين يستعيضون بالقفف عن الأقمشة وأجولة التعبئة المخصصة لأغراض التجارة المختلفة.

محمود الهندى

٤

الجزء الرابع

وصف مصر

الحياة الاقتصادية فى مصر

فى القرن الثامن عشر

الجزء الأول

الزراعة - الصناعات والحرف - التجارة

تأليف: ب. س. چيرار

ترجمة: زهير الشايب



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

موسوعة وصف مصر

وصف مصر
الحياة الاقتصادية فى مصر
فى القرن الثامن عشر
الجزء الأول
الزراعة - الصناعات والحرف - التجارة
تأليف: ب. س. چيرار
ترجمة: زهير الشايب
الغلاف
والإشراف الفنى:
الفنان : محمود الهندى
الإخراج الفنى والتنفيذ :
صبرى عبدالواحد
المشرف العام :
د. سمير سرحان

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشباب
التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم :

نعم استطاعت مكتبة الأسرة بإصداراتها عبر الأعوام الماضية أن تسد فراغا كان رهيباً فى المكتبة العربية وأن تزيد رقعة القراءة والقراء، بل حظيت بالتفاف وتلهف جماهيرى على إصداراتها غير مسبوق على مستوى النشر فى العالم العربى أجمع، بل أعادت إلى الشارع الثقافى أسماء رواد فى مجالات الإبداع والمعرفة كادت أن تنسى وأطلعت شباب مصر على إبداعات عصر التنوير وما تلاه من روائع الإبداع والفكر والمعرفة الإنسانية المصرية والعربية على وجه الخصوص. ها هى تواصل إصداراتها للعام التاسع على التوالى فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية بالنشر الموسوعى بعد أن حققت فى العامين الماضيين إقبالاً جماهيرياً رائعاً على الموسوعات التى أصدرتها. وتواصل إصدارها هذا العام إلى جانب الإصدارات الإبداعية والفكرية والدينية وغيرها من السلاسل المعروفة وحتى إبداعات شباب الأقاليم وجدت لها مكاناً هذا العام فى **«مكتبة الأسرة»** .. سوف يذكر شباب هذا الجيل هذا الفضل لصاحبته وراعيته السيدة العظيمة/ **سوزان مبارك**..

د. سمير سرحان

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يعد هذا المجلد الرابع من الترجمة العربية الكاملة لكتاب وصف مصر الجزء الأول من موسوعة الأحوال الاقتصادية لمصر عند مجئ الحملة الفرنسية . ويعنى هذا القول من جانبنا أننا سنوالى إصدار الدراسات التى تناولت ظروف مصر الاقتصادية فى كتاب وصف مصر ، بغض النظر عن أنها لم ترد مرتبة على هذا النحو فى وصف مصر .

ويتضمن هذا المجلد دراسة واحدة من وضع بيير سيمون جيرار ، مهندس الطرق والكبارى ، وعضو الأكاديمية الملكية للعلوم ، وعضو المجمع المصرى والفارسى الحائز على وسام الشرف من الطبقة الملكية . وقد ولد فى Caen عام ١٧٦٤ وتوفى عام ١٨٣٦ وترك مؤلفاً فى ثلاثة مجلدات عن نظم الرى .

وتعد هذه الدراسة من ناحية المنهج واحدة من أكمل الدراسات التى جاءت بوصف مصر ، ففيها من الدقة والإحاطة والشمول ما يلمسه القارئ من مجرد تصفح الكتاب أو من مجرد إلقاء نظرة عابرة على فهرسه ، أما الجهد الذى بذله المؤلف والتفانى الذى أبداه فيه فإننا نمسك عن الحديث عنه خشية ألا نستطيع أن نوفيه فى ذلك حقه ، فلقد بلغ من تفانيه وحرصه فى عمله أن كان زملاؤه من علماء الحملة يتندرون عليه ويصفونه بالفلاح .

وقد كنت أود أن ألحق بهذه الدراسة دراسة أخرى للمؤلف عن المقاييس المصرية القديمة وهى التى كانت لا تزال تستعمل فى مصر حتى وقت مجئ الحملة الفرنسية لولا أننى خشيت أن أخرج عن حدود المنهج الذى أتبعه وهو تقديم دراسات الدولة الحديثة أو الحالة الحديثة لمصر بالشكل الذى بينته فى مقدمات المجلدات الثلاثة السابقة كما كنت أود أن أقدم دراسات قصيرة أخرى تناولت بعض الحرف والصناعات التى أشار إليها المؤلف فى الباب الثانى ولم يوفها حقها اكتفاء منه بما جاء

فى هذه الدراسات التى وصفها غيره ، مثل دراسة بوديه عن دبغ الجلود ، ودراسة روزيير وروييه عن معامل التفريخ ودراسة ديكوتيل عن ملح النوشادر لكن ذلك كان من شأنه أن يزيد من حجم هذا المجلد لحد قد لا يكون مناسباً .

ويبقى لكى تكتمل هذه الموسوعة عن الاقتصاد المصرى عند مجئ الحملة الفرنسية أن نقدم دراسات لانكريه عن الريف المصرى تحت حكم المماليك ، وإستيف عن مالية مصر وصامويل برنار عن النقود والموازين العربية بالإضافة إلى الدراسات القصيرة التى أشرت إليها فى الفقرة السابقة ، وستكون هذه الدراسات كلها هى موضوعات المجلدين الخامس والسادس بإذن الله .

ولا يبقى علىّ فى هذه العجالة إلا أن أكرر شكرى لكل من قدم لى عوناً أو تشجيعاً من أى نوع وهؤلاء كثيرون بحيث لا يتسع المقام لحصرهم على أن واجب الوفاء يحتم تخصيص الشكر لنفس الأسماء التى ذكرناها بالتفصيل فى مقدمات المجلدات الثلاثة السابقة وبالذات الدكتور عبد العزيز الدسوقى رئيس تحرير مجلة الثقافة والأستاذ رينيه خورى .

والله أسأل أن يكون فى هذا الجهد ما ينفع بلادى مصر وإخوتى المصريين وسيكون هذا لو تحقق هو أفضل ما أنتظر من جزاء .

زهير الشايب

القاهرة فى نوفمبر ١٩٧٨

الزراعة - الصناعات والحرف - التجارة

بعد احتلال الجيش الفرنسى لمختلف أقاليم مصر ، كلفت بالتوجه إلى أعالى النيل حتى الشلال الأول ، للتعرف على تأثير هذا النهر فى خصوبة هذه البلاد ، وبأن أجمع المعلومات الضرورية لوضع خطة عامة لنظام الرى بها .

رحلت من القاهرة فى التاسع والعشرين من فنتوز من العام السابع (١٩ مارس ١٧٩٩) مع كثير من أعضاء لجنة الفنون ، واهتم كل منا أثناء الرحلة بالأبحاث التى تجره إليها ميوله الطبيعية ، ولما كانت البحوث التى أخذتها على عاتقى ، تتصل بشكل خاص بتطوير وإصلاح أحوال هذه البلاد ، فقد كان من الضرورى قبل كل شئ أن أحصل على المعرفة الضرورية عن أحوالها الحالية ، وعن الإمكانيات التى تهيؤها لها الزراعة والتجارة والصناعة . وهكذا كان مجال المعلومات التى على أن أجمعها بالغ التحديد ، وقد رصدتها بكثير من التفصيل ، لدرجة يمكننى معها القول بأننى قد أكببت عليها بشكل تام .

بدأت منذ رحيلنا نفسه أدون فى يوميات رحلتى المعلومات التى بدأت أجمعها ، وكنت أحصل على هذه المعلومات عن طريق مشايخ القرى الذين كنت أستدعيهم كما كنت أحصل عليها فى بعض الأحيان من فلاحين بسطاء ممن كنت أصادفهم ، وحصلت عليها من جهة ثالثة ، وفى أغلب الأحيان عن طريق مسافرين من أبناء البلاد كنا نستضيفهم فى قاربنا . وحيث لم يكن على المترجم الذى كان يصحبنا إلا أن يكرر بشكل دائم تقريباً نفس الأسئلة إلى كل من كنت أسألهم ، فإنه سرعان ما توصل إلى روح إجاباتهم ، وإذا حدث أن كان ثمة نوع من الاختلافات فى هذه الأجوبة فإننى واثق أنها قد نقلت إلى بأمانة تامة .

كان الجزء الأعلى من الصعيد لم يتم احتلاله نهائياً على يد قوات الجنرال ديزيه Desaix عندما وصلنا إلى سيوط (أسيوط) . وقد اضطرتنا هذه الظروف إلى البقاء فى هذه المدينة من ٢٨ مارس حتى ١٨ مايو الذى يليه .

وكنت فى أثناء هذه الفترة شاهداً على جزء من أعمال الحصاد ، وقد تابعتها باهتمام شديد ، ومنحتنى هذه الأعمال الفرصة لكى أعرف من أفواه الفلاحين أنفسهم الأعمال الزراعية التى يقومون بها فى فصول السنة الأخرى .

وبعد ذلك ، توجهنا براً ، وفى جولات صغيرة محاذية الشط الأيسر للنيل ، من سيوط إلى قنا التى وصلنا إليها فى ٢٥ من مايو ، وقد وجدنا هناك الجنرال بليار Belliard الذى كان يتولى القيادة فى هذا الإقليم ، وكان قد انتهى لتوه من إعداد حملة برياسته كان الهدف منها الاستيلاء على ميناء القصير ، وغداة وصولنا كانت الحملة مستعدة وكانت هذه فرصة كبيرة قد واتتنا لكى نتعرف على أعماق الصحراء التى تفصل وادى النيل عن البحر الأحمر ، ولكى أحصل على المعلومات التى كنت أحتاج إليها عن التجارة التى تتم بين مصر والجزيرة العربية عن هذا الطريق . رحلت إذن إلى القصير مع هذه الحملة ، وقد اكتفت الحملة بوضع حامية فرنسية فى هذا الميناء وعدنا من هناك فى الرابع عشر من يونية .

أقمنا فى قنا حتى السادس والعشرين ، وهناك كما حدث فى سيوط ، أتيح لى الوقت أن أطابق وأعدل ما سبق أن عرفته عن أعمال ومحاصيل الزراعة . وقد عرفت ما هو خاص بهذا الإقليم من أقاليم مصر وما هى أنواع الحرف المختلفة التى يعمل بها سكانها .

حاذينا الشط الأيمن للنيل كى نتوجه إلى إسنا حيث وصلناها فى الثلاثين من يونية ، وحصلت فى هذه المدينة – فيما يختص بأبحاثى – على نفس المعلومات التى حصلت عليها فى سيوط وقنا . وبعد أن مكثنا هناك تسعة أيام رحلنا من هناك فى التاسع من يولية لكى نبحر جنوباً حتى الشلال الأول . وفى الثانى عشر منه وجدنا أنفسنا فى إسنا ، وقد امتدت إقامتنا فى هذه المدينة حتى السادس والعشرين من نفس الشهر ، وفى الثلاثين منه كنا قد عدنا إليها مرة أخرى لنمضى فيها عشرة أيام ، بدأنا فى نهايتها زيارتنا لسهل طيبة وصلنا إلى هناك فى الحادى عشر من أغسطس ، وقد أقمنا فى البداية على الشاطئ الأيسر للنيل ، فى قرية الأقالتة التى تقع على مسافة قصيرة من معبد Mamnonium ومن مدينة (كوم امبو) . وانتقلنا فى ١٩ أغسطس إلى الشاطئ المقابل ومكثنا فى الأقصر حتى ٢٩ وأخيراً اتجهنا جنوباً نحو إسنا حيث مكثنا لثالث مرة حتى ١٤ سبتمبر . وهكذا قضينا ٢٥ يوماً فى هذه المدينة على ثلاث مرات منفصلة .

لم أكن بحاجة للتوقف فى قنا حيث كانت إقامتنا فيها قد امتدت لمدة تقرب من شهر عندما كنا ذاهبين إلى أعالى النيل ، لكننى كنت وقتها قد عبرت دون توقف ولاية جرجا إحدى أهم ولايات الصعيد ، ولما كنت أود أن أجمع من هناك بعض المعلومات فقد مكثت بها من ١٢ إلى ٢٠ سبتمبر ، وقضيت بعد ذلك ثلاثة أيام فى أخميم على الشاطئ الأيمن للنيل ، وأخيراً أبحرنا شمالا فوصلنا سيوط فى ٣ فندمير من العام الرابع (٢٥ سبتمبر ١٧٩٩) .

كانت مياه الفيضان التى سبق أن غطت أرض الريف قد بدأت تنحسر . وكنت شاهداً على عملية البذار الذى كان موسمه قد بدأ . وكان الجنرال ديزيه قد اتخذ منذ بعض الوقت من سيوط مقراً لقيادته ، ومن هناك كان يراقب تحركات مراد بك ، ورحل من هناك فى الأول من أكتوبر لكى يشرع فى مطاردته وليتوغل فى الصحراء فيما وراء الفيوم مغطياً الشاطئ الأيسر لبحر يوسف ، وقد صحبته فى هذه الجولة ، ولكن بعد عشرة أيام تلقى الجنرال ديزيه نبأ رحيل القائد العام (بونابرت) إلى فرنسا وتلقى فى الوقت نفسه أمراً بالعودة إلى القاهرة ، لذلك استوجب الأمر أن أعدل هذه المرة عن زيارة ولاية الفيوم . اتجهنا نحو المنيا ومن هناك أبحرنا فوق النيل فى ٤ أكتوبر ووصلت إلى القاهرة فى السادس عشر منه بعد غيبة استمرت سبعة أشهر .

وقد غير الجنرال كليبر الذى أصبح على رأس الجيش نظام أعمال المجمع العلمى المصرى ولجنة الفنون ، فكون لجاناً عديدة وكلفها بجمع مختلف الوثائق التى رأى أنها أكثر فائدة . وقد ألحقت أنا بلجنة الزراعة والتجارة . وقد أنفقت جزءاً من شهرى نوفمبر وديسمبر سواء فى تبويب المعلومات التى حصلت عليها من الصعيد أو فى التزود بمعلومات جديدة للقيام بنصيبى فى عمل اللجان التى كنت عضواً فيها . وقد زرت خلال هذين الشهرين سهول هليوبوليس والأهرام وسقارة حيث أمضيت أياماً كثيرة . وفى أثناء هذه الفترة أقمت علاقات متينة مع أبرز تجار القاهرة من مسيحيين وأتراك ، وهى العلاقات التى جعلتنى فى وضع يسمح لى بالحصول على

معلومات حول التجارة المصرية الحالية وهى التى سأعرضها فيما بعد فى هذه الدراسة .

وقد انتهزت فى يوم ٢٤ ديسمبر ١٧٩٩ الفرصة التى لاحت لى للتعرف على الطريق المؤدى من القاهرة إلى السويس عبر وادى التيه . وقد وصلنا إلى هذا الميناء (السويس) فى الثامن والعشرين بعد مسيرة أربعة أيام . وقد أقمنا هناك حتى ٢٢ يناير ١٨٠٠ مما أتاح لى أن أضيف معلومات جديدة إلى تلك التى سبق لى أن حصلت عليها عن التجارة المصرية مع الجزيرة العربية . وعند عودتنا إلى القاهرة اتخذنا الطريق الأقصر وهو الذى يصل بين المقطم وبركة الحج . وعدنا فى ٢٤ يناير إلى القاهرة .

فى هذه الأثناء كانت مصر مهددة ، وسرعان ما غزتها القوات التركية واستوجب الأمر إيقاع هزيمة ثانية بالأتراك وهو ما انتهت إليه معركة هليوبوليس ، وقمت من جهتى باستغلال هذه الفترة فى مراجعة المعلومات التى سبق أن حصلت عليها عن الزراعة فى ضواحى القاهرة .

ولم ترحل الحاميات الجديدة التى خصصت لصعيد مصر إلا فى ١٠ مايو ، وقد صحبت الجنرال زايونشيك **Zayonchek** الذى أوكلت إليه قيادة أقاليم بنى سويف والفيوم . وقد سرنا مع قوات المشاة وحاذينا الشاطئ الأيسر للنيل ووصلنا إلى بنى سويف فى الثالث عشر .

وقد هيأ لى الزحف لمسافات قصيرة (أى مع التوقف بين مسافة وأخرى) ومع جزء من القوات القوية لحد كاف – الوقت للحصول على معلومات جديدة عن زراعات البلاد التى كنا نعبرها .

وبعد أن قضيت ثلاثة أيام بالقرب من الجنرال زايونشيك رحلت لزيارة إقليم الفيوم . وقد اجتزت الإقليم فى كل جهاته مع قائد الفرق الذى كان يحصل الضرائب من هناك . وقد مكثت فى هذه المنطقة من ١٧ مايو حتى ٢٣

يونية . وفى هذا اليوم نفسه رحلت من بنى سويف فى صحبة ستة من الانكشارية الذين صحبونى حتى القاهرة ، وقد وصلت إليها بعد مغادرتى لبنى سويف بثلاثة أيام .

كان القائد العام ، الجنرال كليبر ، قد اغتيل فى ١٤ يونية وانتقلت القيادة إلى أيد أخرى ، وأقمت فى القاهرة لمدة حوالى الخمسة أشهر فى انتظار اللحظة المناسبة لعبور مصر السفلى ، وكان فيضان هذا العام شديد الوفرة ، وكان لابد من الانتظار حتى تنحسر مياه الفيضان التى تغطى الأرض حتى يمكن زيارة الدلتا بطريقة مناسبة . وأخيراً رحلت فى العاشر من ديسمبر فاجتزت أولا ولاية المنوفية من الوسط إلى الشمال ، ثم أقمت فى طنطا ووصلت إلى فرع النيل الذى يتجه إلى رشيد عند الموقع المقابل للرحمانية ، ومن هناك توجهت إلى الشرق فوصلت إلى سمنود على فرع دمياط مروراً بالمحلة الكبيرة (الكبرى) .

غادرت سمنود فى ٣١ ديسمبر ، وأبحرت فى ترعة التبانية التى تصب فى بحيرة البرلس ، وعبرت هذه البحيرة ليلا فوصلت إلى قرية بلطيم ، وهى أهم تلك القرى التى يراها المرء قائمة فوق لسان الأرض الذى يفصل البحيرة عن البحر ورحلت من هناك فى ٢ يناير ١٨٠١ وتوجهت بمحاذاة البحيرة إلى قرية الزوس الواقعة إلى يمين النيل تجاه رشيد .

كان الجنرال زايونشيك يتولى القيادة فى هذه المدينة . وقد بقيت بالقرب منه حتى اليوم التاسع من يناير ، وهناك ، كما حدث فى الفيوم ، زودنى بترحاب كبير بكل الوسائل التى من شأنها أن تسهل مهمة أبحاثى .

عبرت النيل مرة أخرى عند مصبه وسرت بحذاء شاطئ البحر لمدة يومين مشياً على الأقدام حتى بوغاز البرلس ، وتلك هى الفتحة الرئيسية التى تصب عن طريقها مياه البحيرة فى البحر . وكان على أن أمشى ثلاثة أيام أخرى حتى أصل من هناك إلى دمياط التى وصلت إليها فى ١٣ يناير .

كانت تلك هى المرة الثانية التى أزور فيها هذه المدينة ؛ فقد سبق أن أقمت

فيها منذ عامين إقامة اضطرارية لمدة تقرب من شهرين ، وهناك انتهيت من استكمال المعلومات التى كنت بدأت فى الحصول عليها حول التجارة مع سوريا ، وحول الزراعة فى هذه المنطقة من أرض مصر . ومكثت هناك حتى ١٨ من نفس الشهر ، ثم توجهت إلى المنزلة وهى قرية كبيرة أعطت إسمها للبحيرة التى تغطى الجزء الشرقى من الدلتا ، وبعد ذلك زرت منشآت الصيد فى المطرية ، ثم اتخذت طريقى فى ٢٣ يناير نحو المنصورة متجهاً إلى الجنوب عن طريق ترعة أشمون ، وامتدت إقامتى فى المنصورة من ٢٥ إلى ٢٧ ، ومن هناك اتجهت شمالا إلى صان عن طريق بحر مويس ، ومن صان توجهت إلى الصالحية فوصلتها فى ٣٠ ثم رحلت فى أول فبراير إلى بلبيس ، وفى النهاية وجدت نفسى يوم ٤ فبراير فى القاهرة من جديد .

وبعد وقت قصير من عودتى أوقفت أحداث الحرب التى أخذت تتلاحق بسرعة كل الأسفار ، واستوجب الأمن الالتحاق بفرقة من فرق الجيش كان يقودها الجنرال بليار Belliard وبقيت فيها حتى تم إبحارنا من أبى قير إلى فرنسا فى بداية شهر أغسطس من نفس العام .

ويرى المرء من تتبع المسار الذى انتهيت من رسمه أن الأبحاث التى أخذت على عاتقى الاضطلاع بها قد شملت كل أقاليم مصر ، ولابد أن المثابرة والدأب والعناية التى راعيتها فى جمع هذه المعلومات ستعطى لنتائج أبحاثى الدرجة من الدقة التى يمكن لعمل مماثل أن يحصل عليها . وقد كان موضوع أبحاثى كما سبق أن قلت هو التعرف على أحوال الزراعة والصناعة والتجارة فى مصر فى الوقت الراهن . وسيجد القارئ هذا التقسيم موجوداً بشكل طبيعى وموضح تحت كل من هذه العناوين .

* * *

الباب الأول
عن الحالة الراهنة للزراعة فى مصر

الفصل الأول
حالة ومساحة الأراضى القابلة للزراعة
أعمال الرى – الوسائل الصناعية للرى

يجرى النيل ابتداء من أسوان وحتى القاهرة ، كما هو معروف ، لمسافة تبلغ مائة ميريامتر من الجنوب إلى الشمال ، فى واد يبلغ عرضه ثلاثة فراسخ ، ومحصور بين سلسلتين من الجبال ، تمتد إحداهما جهة الشرق حتى البحر الأحمر وتنتهى الأخرى جهة الغرب بالصحراء الليبية .

وعلى مسافة قصيرة شمال القاهرة يتباعد هذان الجبلان كل منهما عن الآخر ، فيستدير الأول نحو البحر الأحمر ويمتد الثانى إلى الشمال الغربى حتى شاطئ المتوسط أما الفراغ المتكون بين هاتين السلسلتين وبرزخ السويس فهو أرض غرينية كونها النيل واخترقها على فترات عديدة متبعاً مسارات متعددة ، ويشكل هذا الترسيب العظيم وقاع الوادى الضيق الذى تحدثنا عنه من قبل بالإضافة إلى ولاية الفيوم التى يربطها بالنيل ترعة كبيرة – يشكل كل ذلك الأرض القابلة للزراعة فى مصر ، والتى تبلغ مساحتها الكلية حوالى المليونين ومائة ألف هكتار .

وتتكون تربة هذه المساحة من طمى مائل للسواد ترسب فوق طبقات من الرمل الناعم تتفاوت درجة سمكه ، وتتسرب من خلاله مياه النيل كما تتسرب من خلاله أيضاً تلك المياه التى تغطى الأرض أثناء الفيضان .

إن منطقة كهذه ، تقع بين خطى عرض ٢٤° و٣١° ، تكاد لا تسقط فيها أمطار على الإطلاق ، لا يمكن أن تخصب إلا بفيض النهر الذى يخترقها أو بواسطة الرى الصناعى .

يبدأ النيل فى الزيادة مع بداية الإنقلاب الصيفى ويبلغ أقصى فيضانه فى اعتدال الخريف ، ثم يبدأ فى الإنخفاض تدريجياً حتى انقلاب الصيف من العام التالى ، وهكذا يفيض النيل لمدة ثلاثة أشهر ثم ينخفض لمدة تسعة أشهر ، الأمر الذى يعطينا فكرة عن نظامه .

وعندما تكون مياه النيل فى أقصى انخفاض لها ، تكون أرض الوادى تعلوها بثمانية إلى عشرة أمتار فى الجزء المدارى من أرض الصعيد ، ومن ٤ إلى ٥ أمتار بالقرب من القاهرة وبمتر واحد فقط عند فتحتى فرعى دمياط ورشيد .

وبعد شهرين من بدء النيل فى الزيادة ، أى فى الفترة من ٢٠ — ٢٥ أغسطس تقطع السدود التى كانت قد أقيمت قبل ذلك ببعض الوقت على رأس ترع الرى المحفورة من مساحة لأخرى على شاطئ النهر ، وتتجه هذه الترع فى مصر العليا — مع تفاوت فى درجات ميل كل منها — نحو سلسلتى الجبال اللتين تحيطان بالنيل ، وعندما تصل هذه الترع إلى سفحهما فإنها تمتد بشكل مواز لهاتين السلسلتين فى الصحراء ، لكن سدوداً عرضية تسد مجراها بحيث ترتفع المياه التى توقفها هذه السدود فتغرق جزءاً من الأراضى التى تحيط بها ، ونستنتج من ذلك أنه كلما كان الفيضان عالياً كلما ارتفعت المياه لتعلو السدود التى تحدثنا للتو عنها ، وكلما زادت بالتالى مساحة الأرض التى تغمرها .

وعندما يبلغ غمر المياه أقصى ارتفاع له ، يقطع السد الذى يحجز المياه ، فتسيل عندئذ إلى ما وراء السد ، متبعة نفس مسار الترعة التى تستطيل من تلقاء نفسها على حدود الصحراء حتى يضطرها سد ثان أن تتوقف وأن تتكدس وأن تنتشر فوق جزء من المساحة المحصورة بين الجسرين العرضيين المتعاقبين .

ويقطع السد الثانى كما سبق أن قطع السد الأول ، وتنزل المياه بنفس الطريقة لتواجه سداً ثالثاً يحدث بدوره فيضا للمياه يغمر مساحة محدودة من الأرض ، ويستمر الأمر هكذا حتى تغرق ضفتا الوادى المقسمتين إلى طوابق متعاقبة بفعل السدود التى انتهينا من بيان أوضاعها ، وبواسطة المياه المتفرعة عن النيل .

وتتجدد منابع المياه المتفرعة عن هذا النهر من مسافة لأخرى بواسطة ترع خاصة ، تصلح من تلفيات التفرعات العليا (الجنوبية) وتزيد من مساحة الأراضى المغمورة ، عن طريق الكميات الجديدة من المياه التى تفيض عنها هناك .

ولكى تظل مياه الفيضان فوق الأرض دون أن تنحسر من جديد نحو النهر من فوق السدود التى تتكدس (المياه) من خلفها ، تحاط شواطئ النيل بجسور تتفاوت درجة ارتفاعها ، وتستخدم هذه كطرق أثناء الفيضان ، بحيث تصبح المياه الداخلية المحجوزة عن طريق هذه الجسور فى أماكن كثيرة فى هذه الفترة من العام ، أكثر ارتفاعا عن مستوى النهر .

وهكذا يشتمل نظام الرى الذى انتهينا من وصفه على تكوين سلسلة من البرك على ضفتى النيل أثناء الفيضان ، وتتدرج هذه البرك فى الارتفاع فوق بعضها البعض ، وفى الوقت الذى يستمر فيه انحدار النهر حسب نسق معين من التواصل بطول مجراه منذ الشلال الأول حتى البحر المتوسط ، فإننا نجد نفس هذا الانحدار يستمر على درجات بطول الترع التى تخترق بالتتابع مختلف الأراضى التى تحيط بها .

ومن الميسور أن نستنتج مما سبق أن تطوير نظام الرى فى مصر ، لا يعتمد على العمق الذى حفرت عليه الترع بقدر ما يعتمد على العناية بالجسور التى تقطع الوادى بشكل عرضى . وهذه الجسور التى تتجه عادة من قرية إلى أخرى تستخدم كطرق فيما بين هذه القرى أثناء الفيضان ، ويولى السكان عنايتهم بها ، وحيث أنها مبنية بالطين ، فإنها معرضة للقطع عندما تهتز المياه التى تحجزها بفعل الرياح ، لذلك تكسى هذه الجسور بصف أو عدة صفوف من الحصر المصنوعة من السمار تدعمها أوتاد عمودية .

ويتبع هذا الأسلوب فى الرى فى داخل الدلتا وعلى حافتى النيل فى صعيد مصر على حد سواء ، وفى رأينا أن مساحة الأرض التى تغمرها مياه الفيضان ترتبط بإعتبارين ؛ أولا : ارتفاع الفيضان ؛ وثانياً : طول المدة التى تترك خلالها المياه تتكدس خلف الجسور التى تحجزها ، ولكن ؛ فحيث أن الأراضى التى تقع أسفل هذه الجسور مباشرة تظل جافة حتى تطلق فيها المياه العالية بفتح الجسور ، فإن من السهل أن نستنتج أن القرى الدنيا يمكنها أن تفقد بفعل التراخى فى فتح هذه الجسور كل المزايا التى تتمتع بها البلاد العليا وحدها والتى يظل الفيضان غامراً لأراضيها ، وهذا

الاختلاف فى المصالح فى إعداد مياه الرى يؤدى فى غالب الأحيان إلى حدوث مشاجرات دامية فى المنطقة الواحدة ، وتؤدى غيبة الشرطة إلى تعميق وتوسيع هذه الأحقاد التى تنتج عنها ، ولذلك فثمة بعض قرى متجاورة قد دبت بينها عداوة لا يمكن علاجها ، منذ زمان لا تعيه الذاكرة .

ومن جهة أخرى فإننا لن نأخذ على عاتقنا هنا أن نشير إلى كل الترع المتفرعة عن النيل لغمر الأراضى الملاصقة لها بالمياه ، وذلك أن بإمكاننا أن نحصل على فكرة دقيقة عن النظام العام الذى تكونه هذه الترع بإلقاء نظرة عابرة على خريطة مصر ، لكننا هنا نكتفى بالقول بأن الوادى الذى يجرى فيه النيل ، بعد أن يأخذ فى الإتساع جنوب جرجا ، تبدأ تتفرع عنه ، من الشاطئ الأيسر لهذا النهر ، ترعة يطلق عليها اسم بحر يوسف وتمتد هذه الترعة متبعة على الدوام مشارف الصحراء الغربية حتى تبلغ إقليم الفيوم الذى ينفصل عن باقى أرض مصر والذى يمكن أن يتحول إلى أراض جرداء قاحلة إذا لم تصب فيه هذه الترعة (بحر يوسف) جزءاً من مياهها .

وتنفذ المياه إلى هناك مارة تحت قناطر أقيمت فوق الجسر الذى يسد بداية ترعة اللاهون وتجرى من هناك حتى وسط الهضبة الأكثر ارتفاعاً فى الاقليم ثم يستقبلها حوض منتظم يقع بين مدينة الفيوم وخرائب أرسينويه القديمة Arsinoé ومن هذا الخزان الكبير تتوزع المياه بين القرى المختلفة ، وتغلق الترع التى تنقل هذه المياه إلى القرى ومن بدايتها جسور صغيرة مبنية بالطوب الأحمر ، ينبغى على المياه أن تجتازها فى نفس الوقت الذى تبلغ فيه إرتفاعاً معيناً ، وتجرى المياه فى البداية بملء الترعة ، وعندما ينخفض منسوب النيل تهبط إلى مستوى الخزانات ، ويضطر الناس لعمل فجوات بقصد إطالة مجراها لكن هذه العملية من جانبهم تتم على غير قاعدة ، وبشكل سرى على الدوام مما يؤدى إلى حدوث قلاقل كبيرة بين المزارعين فى بعض الأحيان ، حيث ترى قرى بأكملها مهجورة ، لأن جيراناً لها أشد بأسا قد استولوا بقوة قاهرة على المياه التى كانت مخصصة لها .

ويعهد بنظام الرى فى الفيوم إلى أفندى الولاية ، وهو الذى تودع عنده الحجج

التى يدون بها عدد القرى وكمية المياه التى ينبغى أن توزع على كل منها ، وتوضح هذه الحجج مبلغ المال الذى ينبغى على كل قرية أن تدفعه سنويا نظير تنظيم صيانة المشروعات ذات الصالح الخاص ، حيث أن صيانة المشروعات ذات الصالح العام مثل بحر يوسف وتغطية المنشآت المبنية فى بعض الأماكن بقصد تقوية الضفاف ، أمر تأخذه الحكومة على عاتقها .

وتكاد تجرى المياه ابتداء من حوض التوزيع الذى انتهينا من الحديث عنه ، فى نفس منسوب الأرض حتى الحافة الغربية للهضبة التى تكون أكثر مناطق الإقليم ارتفاعا ، وهناك تجرى المياه فى أخوار يبلغ عمقها من ٨ إلى ١٠ أمتار حتى تصل بحيرة قارون وهى كانت تعرف فيما مضى باسم بحيرة موريس Moeris .

إن سهولة توزيع المياه من خزان ، عندما يكون هذا الخزان أعلى من مستوى الأرض المتاخمة له ، قد جعلت ظروف الرى فى ولاية الفيوم أفضل بكثير من بقية أقاليم مصر ، لحد جعلها صالحة لإنتاج أكبر عدد من المحاصيل . وفوق ذلك فعن طريق القناطر التى تتفاوت درجة قربها من بعضها البعض ، تظل المياه تغمر الأرض لحد يكفى لإخصابها .

وتقطع غالبية الجسور التى تخترق مصر العليا وأعماق الدلتا عن طريق قنطرة أو عدة قناطر مبنية عادة من الطوب الأحمر ، ويبلغ اتساع أقواسها حوالى الثلاثة أمتار ، ويشغل المسافة بين عمود وآخر مصرف أو مصب مبنى بالمثل بالطوب الأحمر تجرى فيه المياه بعد أن تكون قد مكثت مدة كافية فى الأراضى التى تقع فى أعلى هذه القناطر .

وتخصص كل الأراضى التى تغرقها مياه النيل منذ لحظة فتح الترع حتى قطع الجسور لزراعات بعينها ، هى التى يطلق عليها فى مجملها اسم « البياقى » ، وهذه لا تحتاج لرى منذ زراعتها حتى حصادها . أما المحاصيل التى تزرع أثناء الفصل نفسه فى الأرض التى لم يغمرها النيل مطلقا ، أو تلك التى لم تغطها المياه لفترة كافية ، فتتطلب ريات صناعية ، ويطلق على هذه المحاصيل اسم « الشتوى » أى المحاصيل التى تزرع فى الشتاء .

وبعد حصاد محاصيل البياتى والشتوى تبدأ زراعة المحاصيل المسماة النيلى أو « الصيفى » أى تلك التى تزرع فى فصل الصيف ، وهذه تزرع فى أثناء الفترة التى تكون فيها مياه النيل فى أقصى انخفاض لها ، وهي تحتاج دوما للرى ، الأمر الذى يزداد مشقة يوماً بعد يوم .

وتتلو زراعات الصيف ، أخيراً ، وعندما يبدأ النيل فى التزايد ، تلك المحاصيل التى يشار إليها باسم الدميرى عندما تزرع فى أراض واطئة ، أو النبارى عندما تزرع فى أراض عالية ينبغى ريها . وتجدر الإشارة إلى أن الرى الصناعى أثناء هذا الفصل يصبح يوما بعد يوم أكثر سهولة بسبب زيادة منسوب النيل ودخول مياهه إلى ترع الرى .

وهذا التتابع فى الزراعة يشكل فى مصر تقسيماً طبيعياً للسنة الزراعية إلى ثلاث مواسم يبلغ كل موسم منها أربعة أشهر . ويتفق الموسم الأول مع مدة الزراعات الشتوية : البياتى والشتوى ، ويتفق الثانى مع فترة المحاصيل الصيفية : القيظى أو الصيفى ، أما الثالث فيتفق مع محاصيل الخريف : الدميرى والنبارى . وعندما تكون الأراضى المزروعة أثناء الموسمين الثانى والثالث واقعة بطول النيل أو على شواطئ الترع المتفرعة عنه ، فإنها تروى بذراع الإنسان وذلك برفع مياه من الترع بواسطة دلاء من الجلد تسمى : دلو أو شادوف ، وعند محاصيل القيظى أو الصيفى تروى حقول مصر العليا عن طريق ثلاثة طوابق من الدلاء يستخدم فى كل طابق منها عاملان ينهضان بالتبادل ، أما أثناء المحاصيل النبارى فلا يوجد سوى طابق واحد من هذه الماكينات التى لا تستوجب إلا استخدام أجيرين .

وعندما تكون الأراضى واقعة على بعد معين من ضفاف النيل أو الترعة ، تنزح المياه المخصصة للرى من قاع البئر بواسطة حبل دائرى ، مزود بقواديس من الفخار ، يلتف حول ترس صغير يديره ثوران معلقان بالمدار (الساقية) .

وفى مصر السفلى وبخاصة فى الجزء الشمالى من الدلتا ، حيث الآبار التى تحفر للرى غير عميقة ، تستخدم عجلات مسننة لرفع المياه منها ، وتقوم الثقوب التى يمتلئ بها محيط هذه العجلات بنزح المياه من الخزان ورفعه إلى مستوى الأرض وتتحرك هذه العجلة بواسطة مدار تجره ثيران من الجاموس أو البقر .

وحيث قد سبق لنا أن نشرنا وصفا لكل هذه الماكينات (١) ، فنحن نعفى أنفسنا من الدخول في تفاصيل كثيرة حول تكوينها ، لكننا نلفت الأنظار فقط إلى أنها بالغة البساطة ، بالإضافة إلى أنها أكثر الأدوات التى يمكن استخدامها ملاءمة فى بلد أجر الأيدى العاملة فيه شديد الإنخفاض .

ويتكون الدلو أو الشادوف من رافعة معلقة عند حوالى ثلثها فوق عارضة أفقية يدعمها ارتفاعان رأسيان أقيما عند حافة النهر أو الترعة التى تنزح منها المياه ، ويحمل الذراع الأقصر لهذه الرافعة ثقلا للمقاومة من الطين الجاف ، ويحمل ذراعه الأطول قضيباً خشبياً مربوطاً بحبل ناقل للحركة بطريقة يظل معها هذا القضيب الخشبى أثناء حركة تعاقب الرافعة فى وضع عمودى ، أما فى الطرف الأدنى فيتدلى الدلو الجلدى ، ويقوم عامل يتخذ مكانه على مرتفع نائى من الأرض أو فوق منصة من الخشب بعب الماء بالدلو ثم يرفع الدلو إلى مستوى صدره ، ليصبه بعد ذلك فى جدول يؤدى بها – إن كان الأمر ضروريا – إلى مجرور صغير ، حيث يعاد نزحها مرة أخرى بواسطة ماكينة مشابهة تنقله إلى ماكينة ثالثة وهكذا حتى تبلغ مستوى ارتفاع الأرض المطلوب ريها .

ويقوم كل دلو برفع الماء لإرتفاع ثلاثة أمتار ، ويوضع ثلاثة أو أربعة دلاء كل منها فوق الآخر حسب وقت ومكان الرى .

ونرى نحن من هذا الوصف الموجز للدلو أن الرجل المكلف بتحريكه ليس له من عمل إلا توجيه القضيب الخشبى العمودى ،الذى يتدلى منه الدلو ، وصب المياه التى رفعت بواسطة المقاومة فى الجدول الذى يقوم بتوزيعها على الأرض .

وقد دلت تجربة أجريت على واحدة من هذه الماكينات أخبرنى بنتيجتها المسيو دوشانوى Duchanoy على أن العامل المصرى يمكنه أن يرفع بواسطة الدلو ٤٩ لتراً من الماء فى كل $\frac{٢٧}{١٠٠}$ من الدقيقة ومن ارتفاع يبلغ ٢,٨٨ من الأمتار ، وهو ما ينقص

(١) الفنون والحرف ، اللوحات : ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ الدولة الحديثة ، المجلد ١٢ .

ينقص بكثير عن القوة الاعتيادية للرجل كما تعودنا أن نحسبها فى طقسنا الأوربى (١) .

وقد أجرى نفس المهندس تجربتين أخريين لمعرفة نتاج ماكينة ذات قواديس (ساقية) يبلغ طول قطر العجلة التى يجرها ثور بقر معلق فى مدارها ٢,٦٠ من الأمتار ، وتبلغ عدد أسنانها أربعين سنة ، أما العجلة الرأسية التى تحرك العجلة السابقة فيبلغ طول قطرها ١,٦٨ م ولها ٢٦ سنة وكانت هذه الماكينة ترفع المياه إلى إرتفاع رأسى يبلغ ٦,٧٥ م .

أما العجلة التى يدور حولها الحبل الذى يحمل القواديس فيبلغ متراً دائريا ، وهذا الحبل مزود بـ ٢٢ قادوساً يصعد منها ١١ قادوساً وهى مليئة بالمياه بينما تهبط الـ ١١ قادوساً الأخرى فارغة .

وقد أعطت التجربة الأولى فى ١٥ دقيقة نتاجا بلغ ١,٥٩٣٢٤ م٣ من المياه ، ثم أعطت الثانية نتاجا بلغ ١,٨٠٥٦٦ م٣ فى ١٧ دقيقة ، ومن هاتين التجربتين نحصل على متوسط يبلغ ٠,١٠٦٢ م٣ أو ١٠٦ لتر مرفوعة إلى علو يبلغ ٦,٧٥ م فى الدقيقة الواحدة ، وهو الأمر نفسه ؛ ٧١٧ ك . ج ترفع على علو يبلغ المتر فى نفس الزمن (٢) .

---

(١) إنتاج الماكينة هو كما نعرف محصلة وزن المياه التى رفعت رأسيا ، أى أنه هنا ٢٧/١٠٠ ٤٩ ك ج × ٢,٨٨ م = ١٤٢٨٩ ك . ج مرفوعة إلى ارتفاع متر واحد فى الدقيقة . وقد استخدمت نفس الماكينة فى بعض عمليات نزح أجريت مؤخرا عند ترعة سان دينيس S . Denis وقد وجد أن الرجل يرفع فى الدقيقة ٥٥ لترا أو ك. ح إلى ارتفاع يبلغ أربعة أمتار أى ٢٢٠ ك . ج إلى ارتفاع يبلغ المتر الواحد . إذن فهناك فرق يبلغ ٧٧١١ بين محصلة هذا الدلو ومحصلة الدلو فى مصر ، وهذا ما يعود إلى الفرق فى القوة بين العاملين هنا وهناك . وزيادة على ذلك فإن التجربة التى قام بها كبير المهندسين ديفيليه Devilliers عن الدلو المستخدم فى ترعة سان دينيس قد أكدت ما سبق أن عرفناه . وفى واقع الأمر فإن الحركة الديناميكية لرجل متوسط القوة يعمل بنفس الطريقة تبلغ فى الدقيقة ١٨٠ ك ج × ٢, م = ٣,٦ ك . ج أى أنها تبلغ فى الدقيقة ٢١٦ ك . ج .

Architecture hydraulique de Bèlidor, edition de M . N avier, p. 396 .

(٢) تبلغ محصلة هذه العجلة ذات القواديس التى يجرها ثور واحد ٢١/١٠٠ ١٠٦ ك . ج × =

وقد بينت تجربة أخرى بالتفصيل قام بها المسيو جولوا Jollois[(١)] عن العجلات ذات القواديس أن الماكينة التى تتكون مسبحتها من ٥٦ قادوساً قد رفعت ٠,٦٧٦٦ م^{٣} إلى إرتفاع ١٠,٣٩ م فى الدقيقة الواحدة . أى أن محصلة هذه الماكينة نتيجة لذلك تبلغ ٧٠٣ ك . ج ترفع لعلو يبلغ متراً واحداً خلال هذه الوحدة الزمنية ، أى أنها تساوى بوضوح نفس النتيجة التى توصل إليها عن طريق التجربتين الأوليين اللتين نقلنا نتيجتهما .

وحيث أن إنتاج الماكينات فى نفس الوحدة الزمنية يتناسب مع قوة المحركين اللذين يقومان بتحريكها ، وحيث كان إنتاج الدلو (الشادوف) والعجلة ذات القواديس (الساقية) يبلغان بالنسبة لبعضهما نسبة ١٤٢ : ٧١٧ أى ١ : ٥ تقريباً فإنه ينتج عن ذلك أن خمسة رجال فقط فى مصر يمكنهم أداء نفس العمل الذى يقوم به ثور واحد .

وعندما ترتفع المياه أو تنخفض فى المجرورات التى تقوم عليها مدارات السواقى ذات القواديس ، يقرب الناس أو يباعدون القواديس بعضها من بعضها الآخر حتى يتيسر للثيران التى تدير هذه السواقى أن تؤدى نفس الحركة التى عليها القيام بها .

وتروى كل الحدائق (الجناين) ذات الأسوار الموجودة فى ضواحى المدن والتى يملكها الخاصة بالغو الثراء بواسطة هذه السواقى ذات القواديس .

= ٦,٧٥ م فى الدقيقة أى = ٧١٧ ك . ج مرفوعة إلى علو يبلغ المتر الواحد . وتقدر القوة الديناميكية لحصان معلق فى مدار بـ ٤٥ ك . ج × ٠,٩ م فى الثانية (المصدر السابق ص ٣٦٩) وتبلغ فى الدقيقة ٢٤٣٠ ك . ج ترفع إلى علو متر وإذا أخذنا ثلثى هذا التقدير فقط فى احتكاك ومقاومة الماكينة فإن محصلة العمل الديناميكى لحصان معلق فى مدار ويسير الخطى تبلغ ١٦١٠ ك . ج مرفوعة لعلو متر فى الدقيقة ، وهى كمية تزيد على ضعف الكمية التى توصلنا إليها بخصوص العجلات ذات القواديس فى مصر . وهذا الفرق الباهظ ناتج بصفة خاصة عن عدم صلاحية هذه الماكينات حيث المركز الذى تدور حوله العجلات غير دقيق كما أنها تسننها غير منتظم .

(١) انظر الفنون والحرف ، اللوحات ، الدولة الحديثة . المجلد ١٢ ، ص ٤١٢ .

الفصل الثانى

عن المحراث – النورج – الأدوات الزراعية الأخرى

وعن الحيوانات التى تستخدم فى جرها

تبدو الأدوات الزراعية التى يستخدمها المصريون فى أبسط شكل يمكن للإنسان أن يتصوره . وإذا ما حكمنا على هذه الأدوات من ناحية ما لدى هذا الشعب من استعدادات ضئيلة للتطور ، فلابد أن نستنتج أن هذه الأدوات إنما تعود إلى عصور ضاربة فى القدم .

ويتكون محراث المصريين (الذى وصفناه فى المجلد السابع من الفنون والحرف ، ص ٤٢٢ ، الدولة الحديثة) من قطعتين من الخشب ، تلتقيان عند طرفيهما بزاوية ٥٠° أو ٦٠° ، ويمكن توسيع أو تضييق هذه الزاوية عن طريق وتد مثبت فى القطعة السفلى أو المتحركة والتى تنفذ فى ثقب أحدث فى القطعة العلوية . ويثبت هذا الوتد فى الوضع المناسب بواسطة مسمار من الحديد . وعلى هذا النحو يمكن توسيع وتضييق قطعتى المحراث الرئيسيتين بحسب درجة العمق التى نريد أن يصل إليها المحراث . وتستخدم القطعة الأطول والتى تمتد منحنية بشكل أفقى كعريش ، وتحمل النير الذى تعلق به الثيران بالعرض ؛ أما القطعة الأقصر ، والتى تختص بتخطيط الأرض فتنتهى بسلاح من الحديد على شكل فأس ، هو الذى يستخدم فى شق الخطوط فيقلب الأرض بالتساوى على الجانبين .

وفى هذه القطعة السفلية تلتقى قائمتان رأسيتان تتصل كل منهما بالأخرى وهما ترتفعان إلى أكثر من المتر طولا ، وعلى مسافة تقترب من الديسمتر (١٠ سم) ، عند أسفل طرف كل منهما ، عن طريق عارضة يمسك بها الفلاح بيده بينما هو يسوق باليد الأخرى الثيران المعلقة بالمحراث . وتربط هذه الثيران بنيرها أحبال مجدولة ، مصنوعة من سعف النخيل . ويتم التقاء النير بالعريش على بعد ٢٥٠ سم من قمة الزاوية التى تتكون من هذا العريش ومن القطعة المتحركة التى تنتهى بالسلاح . ويبلغ طول النير نحو المترين . وتغنى اللوحة الثامنة عن إيراد الكثير

من التفاصيل حول أطوال مختلف القطع الخشبية التى يتكون منها المحراث ، لكننا نقتصر هنا على القول بأن المحراث المرسوم فى اللوحة ، يستخدم بصفة خاصة فى مصر السفلى وفى ضواحى القاهرة ؛ أما المحراث المستخدم فى المنطقة المدارية بالصعيد ، فهو أكثر خفة ومصنوع بشكل أكثر خشونة وبدائية .

ولكى نكون فكرة عن المحراث الأخير ، يكفى أن نتصور قطعتين من الخشب بارتفاع المتر ، متصلتين على شكل مرفق ، وبشكل طبيعى ، عند طرفهما الأدنى بزاوية تبلغ نحو ١٠٠° . وهاتان القطعتان المتماثلتان مشدودتان بثبات إلى بعضهما البعض على مسافة ديسمتر واحد (١٠ سم) كل منهما إلى الأخرى ، بواسطة عارضتين : يبلغ طول الأولى ٤٠ سم وطول الثانية ١٠٠ سم فوق هذا المرفق . وتخترق هذه العارضة الأخيرة كلا القطعتين ، وتشكل بعيداً عنهما قبضتين يمكن إمساكها بواسطتهما .

وفى المسافة التى تتركها هاتان القطعتان فيما بينهما يمر العريش ، وهو موضوع بشكل رأسى فوق عارضة أفقية تخترقه ، كما تخترقه رافعتان تحتضنانه . وتوضع هذه العارضة عند مرفق (زاوية التقاء) هذه الروافع ، وتندمج بمتانة بقطعة الخشب التى تمسك بالسلاح عند الأجزاء المتحركة منها ، تبعاً للطول المطلوب . وحيث أن القطعة التى تشكل العريش تتحرك حول عارضة أفقية ، فمن الممكن صنع الزاوية التى تشكلها مع العارضة الأولى ، وبحسب الحاجة ، ليكون المحراث أكثر أو أقل عمقاً ، ويمكن تثبيت جوانب الزاوية فى وضع محدد عن طريق لسان عمودى من الخشب ، مثبت فى القطعة الخشبية التى تحمل السلاح وتنفذ فى العريش وتثبت فيه بواسطة وتد صغير .

أما السلاح فعبارة عن حديدة فأس ، يبلغ طولها ٢٠ سم بعرض يبلغ ١٣ سم ، أما العريش فمجرد غصن شجرة يبلغ طوله المترين ويثبت فى طرفه وصلة يبلغ طولها المتر ، وفى منتصف قطعة الوصل هذه يعلق النير بشكل أفقى ، وهكذا نجده على بعد $1\frac{1}{2}$ متر من المرفق (الكوع) الذى تكونه الرافعتان ، ويبلغ

طول هذا النير نحو ثلاثة أمتار (أنظر الشكل MM فى مجموعة الأثاثات والأدوات) .

ويدير الفلاح المحراث ، بأن يمسك بكلتا يديه ، أو بيد واحدة ، العارضة العلوية التى تخترق قائمتى ذراع المحراث . وهذا المحراث ، الذى انتهينا من وصفه ، هو ما نراه منقوشاً على مبانى مصر العليا .

ولا يعرف المصريون مطلقاً عادة استخدام الشوكة (أداة مسننة تجر فوق الأرض المحروثة لتسوية الأرض وطمر الحبوب) وعندما تحرث الأرض ، ويلزم تسوية سطحها ، يمرر المصريون فوقها جذع نخلة موضوع بالعرض ، ويجره وهو على هذا النحو ثور أو ثوران . وتربط هذه العارضة الخشبية من طرفيها بحبل رخو ، يشكل نصفاه عند جذبه زاوية حادة تتفاوت درجتها ؛ ويعلق فى قمة هذه الزاوية حبل آخر تربط به الثيران . وعندما يراد فى بعض الأحيان زيادة ثقل هذا الجذع ، لتفتيت كتل الطين التى تغطى بها الأرض (بعد حرثها) ، يجلس الرجل الذى يتولى قيادة الثيران فوق هذه الخشبة الأسطوانية الشكل .

وعندما يبغى الناس تقسيم أرض تروى بشكل صناعى إلى أحواض ، أو عندما يلزم تمهيد سطحها ، تستخدم المسوجة ، وهذه عبارة عن لوح خشبى يبلغ طوله ٨٠ سم وتحمل فى أحد جانبيها ذراعاً يبلغ طوله ١٤٠ سم ، وتحمل من الجانب الآخر حبلا من الليف يجره رجل أو رجلان ، بينما تتحرك هذه الأداة من الجانب الآخر بواسطة شخص يمسك بذراعها .

وتستخدم هذه الأدوات قبل البذار . وبعد أن تتم هذه الأعمال ، لا يكون على الفلاحين سوى أن يذهبوا إلى الحقول لمجرد إلقاء نظرة عابرة ، وإلى أن يحين وقت الحصاد . وتحصد بواسطة الشرشرة تلك أعواد المحاصيل التى لا يتم اقتلاعها . وهذه الشرشرة ، فى العادة ، أصغر وأقل تقوساً من مثيلتها التى نستخدمها نحن فى المناطق الشمالية من فرنسا .

وحين يتم الحصاد ، توضع المحاصيل ، وعموما كل النباتات التى تشكل موضوعاً لزراعات واسعة ، فى شكل حزم أو ربطات ، وتنقل إلى مكان معد لهذا

الغرض ، سواء فى نفس الحقل الذى تم حصاده أو فى مكان تم اختياره على مسافة قريبة . وفى بلد تكاد تكون درجة الحرارة فيه ثابتة ، ولا يتعرض طقسها لأية تقلبات ضارة تجعل حالة السماء غير مأمونة لعدة مرات خلال فترة قصيرة من نفس النهار ، كما يحدث فى الطقس عندنا ، فإن الناس هناك ليسوا بحاجة لجراجات تحمى محاصيلهم من الأمطار ومن الصقيع ، لذا تظل المحاصيل فى الهواء الطلق إلى أن يحصلوا على منتجاتها .

ولا تعرف فى مصر مطلقاً طريقة استخدام المدقات لدرس الحبوب . وفى المنطقة الأكثر مدارية من الصعيد ، يبسط القمح ، على الحالة التى حصد عليها ، على مدار لتدوسه أقدام الثيران ؛ وبهذه الطريقة لا يتم إخراج الحب من السنابل وحسب ، بل يهرس القش كذلك وهو بالغ الجفاف وهش للغاية . وبعد أن يتم تجهيزه على هذا النحو فإنه يستخدم كعليق .

أما فى بقية أنحاء مصر ، فتتم هاتان العمليتان بواسطة آلة تسمى النورج ، يمكن أن نرى رسماً لها فى اللوحة الثامنة من الفنون والحرف .

وتتكون هذه الماكينة من قاعدة أفقية ، تتكون بدورها من أربع قطع تتجمع فيما بينها فى زوايا قائمة ، وتلتقى اثنتان من هذه القطع ، وهما توازيان الأخريين بمحورين من الخشب تثبت فيهما عند المركز ثلاث أو أربع عجلات من الحديد المسطح ، يبلغ سمكه ٢ مم وقطره نحو ٤٠ سم . ويتحرك جسم النورج أفقياً على هذا النحو ، فوق هذه العجلات وهى تتخذ الوضع المشار إليه ، بشكل تتحرك معه العجلات التى يخترقها محور ما فى نصف منطقة الفراغ الموجود بينها وبين العجلات التى يخترقها المحور الثانى (بحيث تتداخل عجلات المحورين فى هذا الفراغ) . ويعلو هذه القاعدة مقعد مصنوع من خشب ، بشكل خشن ، ويجلس على هذا المقعد قائد الثيران المعلقة بالنورج ، وهناك طوق حديدى مثبت بالعارضة الداخلية للقاعدة التى ترتبط بالعريش المتحرك بواسطة حبل ، ويوضع فى طرف هذا العريش ، وبشكل عرضى ، نير أفقى يمر فوق رقاب هذه الحيوانات .

وتفك وتبسط حزم النباتات التى تحتوى الحبوب والتى يراد درسها بواسطة هذه الماكينة ، فوق أرض جرن يبلغ قطره من ١٥ إلى ٢٠ متراً ، ويحدد مركزه أحياناً بواسطة كومة من هذه الحبوب ؛ وبعد ذلك تدور الماكينة فى هذا الجرن بشكل دائرى . وبهذه الطريقة تدوس أقدام الماشية هذه الحزم التى انفرطت ، الأمر الذى يؤدى إلى خروج الحب من السنابل ، بينما يهرس القش أثناء نفس العملية بواسطة العجلات الحديدية التى يتسلح بها النورج ، والتى تدور فوقه (أى فوق هذا القش) .

ويحمل قش محاصيل الحبوب والأعلاف الجافة ، بعد مروره بهذه العملية ، (أى بعد أن يهرس) إلى المدار الخارجى للجرن على يد رجال يستخدمون مذراة خشبية طويلة ذات أسنان .

ويتكون النورج المستخدم فى مصر السفلى والقاهرة عادة من قطع أكثر ثقلا كما يصنع بعناية أكبر من تلك التى يصنع بها فى الصعيد ؛ أما النورج المستخدم فى درس الأرز فى دمياط ورشيد فيصنع بأحجام أكبر من ذلك بكثير .

وهناك بعض المحاصيل التى تفصل عنها حبوبها عن طريق ضربها بعصى غليظة فى مكان أعد لهذا الغرض ؛ هى هذه المحاصيل التى لا يمكن أن تستخدم أعوادها الجافة غذاء للماشية ، وإنما ينبغى لها أن تستخدم فى شكل وقود .

ومهما تكن الوسيلة التى تستخدم فى فصل الحبوب عن سنابلها أو البذور عن كبسولاتها ، فلابد أن يتم تنقيتها من الشوائب التى يمكن أن توجد مختلطة بها . وتذرى الحبوب لهذا الغرض بشكل بدائى خشن ، وذلك بتعريضها للهواء بكميات قليلة بواسطة مذراة من الخشب ذات أسنان متقاربة ، ثم تغربل بعد ذلك لعدة مرات .

ويتم الحرث عادة بواسطة الثيران ، وإن كان يحدث عادة أن تعلق بالمحراث بقرات . وقد شاهدت فى بعض القرى من صعيد مصر عمليات حرث تتم بواسطة الحمير ، وأخرى فى الدلتا تتم بواسطة الجمال . وإن كانت هذه الأمور بالغة الندرة .

وتتم كل الحمولات اللازمة لأعمال الزراعة على ظهور الجمال أو بواسطة الحمير ، التى تلفت النظر فى مصر بقوتها وجلدها .

الفصل الثالث

عن المقاييس الزراعية – المكاييل – الموازين – النقود

آليت على نفسى عندما تصديت لموضوع الزراعة عند المصريين أن أقدم بشكل خاص مقارنة إنتاجها بإنتاج أوربا فى نفس المجال ، ولهذا السبب فينبغى علينا أن نقيم المقاييس المستخدمة فى مصر بمقاييس معروفة لنا (فى أوربا) مادمنا سنستخدم المقاييس (المصرية) فى التعبير عن نتائج أبحاثنا .

وفى مكان آخر ، عالجنا بإفاضة المقاييس الزراعية فى هذه البلاد (١) ، ونكتفى هنا بأن نستعيد ما سبق أن قلناه عن تلك الأنواع من المقاييس التى لا تزال تستخدم حتى اليوم .

تحمل وحدة القياس الزراعى عادة اسم : فدان ، وهو مربع يبلغ طول ضلعه ٢٠ قصبة وبذلك تبلغ مساحته ٤٠٠ قصبة مربعة .

والقصبة مقياس طولى يبلغ طوله ٦ $\frac{٢}{٣}$ ذراع بلدى فى المعاملات التى يمارسها الأفراد فيما بينهم ، أما فى المقاييس التى تتم بقصد تحديد الوعاء الضريبى على الأراضى المنزرعة فتقدر القصبة ٦ $\frac{١}{٣}$ ذراع فقط أى أنها أقصر بـ $\frac{١}{٣}$ ذراع بلدى عن قصبة الفدان الكبير .

وينقسم الذراع الذى يشار إليه باسم الذراع البلدى إلى ٢٤ قيراطا ويبلغ طوله ٠,٥٧٧٥ من المتر (٢)

وعلى هذا النحو فإن طول قصبة الفدان عند المزراعين يبلغ ٣,٨٥ م ويبلغ طول ضلع الفدان ٧٧ م أما مساحته فتبلغ ٥٩٢٩ متراً مربعاً .

---

(١) دراسة عن المقاييس الزراعية عند قدماء المصريين (الفنون والحرف) .

(٢) حولية العام الثامن محسوبة بالنسبة إلى خط زوال القاهرة ، ص ٥٦ ، دراسة عن المقاييس الزراعية عند قدماء المصريين (الفنون والحرف) .

أما طول قصبة الفدان الذى يتخذ أساساً لتقدير الضريبة فيبلغ ٣,٦٥٨م ، وبذلك يبلغ طول ضلع الفدان ٧٣,١٦ م ويبلغ مساحته حوالى ٥٣٥٣ متراً مربعاً أى أكثر بقليل من ½ هكتار . وينقسم الفدان ذو ال ٤٠٠ قصبة – مهما يكن طول القصبة – إلى ٢٤ جزءاً يسمى الجزء منها قيراط . وقد استقر هذا التقسيم فى كل مصر العليا حتى القاهرة ، لكن تعديلات معينة تعتوره فى الدلتا وفى كل المناطق الشمالية .

فالفدان فى هذه المناطق لا ينقسم على الدوام إلى ٢٤ قيراطاً كما فى الصعيد ، بل هو ينكمش فى بعض الولايات إلى ١٢ ، ١٥ ، ١٨ ، قيراطاً أى إلى ½ أو ⅝ أو ¾ أو ⅚ الفدان الأصلى . ويرتبط الأمر بمشيئة ملاك القرى وبالسلطة التى يمارسونها .

وقد لاحظت فى ضواحى دمياط وجود نوع خاص من الأفدنة . فالفدان هناك مستطيل يبلغ أحد طوليه ٢٤ قصبة ويبلغ الآخر ١٨ قصبة فقط ، وبذلك تبلغ مساحته ٤٣٢ قصبة مربعة ، وفضلا عن ذلك فإن طول القصبة هناك يبلغ ٣,٤٩ م وهذا ما يجعل مساحة الفدان تبلغ ٦٨٧٧,٤٨ متراً مربعاً أى ما يقرب من ٧/١٠ من مساحة الهكتار عندنا .

لكننا فى كل ما سنورده فيما بعد ، سنقصر حديثنا على فدان الصعيد ذى الـ ٤٠٠ قصبة مربعة والـ ٢٤ قيراطاً التى تبلغ مساحة كل منها ⅔ ١٦ قصبة مربعة .

ويسمى المكيال المستخدم فى كيل الحبوب والمواد الجافة بالأردب ويتفاوت حجمه بشكل طفيف فى مختلف أقاليم مصر ، لكن أردب القاهرة معروف فى كل مكان ، وسوف نتخذ من أردب القاهرة هذا وحدة قياسية تقدر بها كل كميات البذور والمحاصيل التى ستواتينا الفرصة للحديث عنها .

ويحتوى أردب القاهرة كما ذكرنا فى مكان آخر [١] على ٢٠ مكيالا رومانياً قديماً يبلغ حجم كل منها كما هو معروف ½ قدم مكعب . فإذا ما افترضنا أن طول القدم الرومانى – فى رقم دائرى – يبلغ ٠,٣ م وهو أقل بقليل من طول أكبر

---

(١) دراسة عن المقاييس الزراعية عند قدماء المصريين (الفنون والحرف) .

الأقدام الرومانية كما قاسها الأب بارتيليمى Barthélémy فإن المكيال الرومانى سيبلغ ٠٠٩, م٣ أى تسعة ألتار (لتر) وبهذا يبلغ حجم ال ٢٠ مكيالا التى تكون الأردب ١٨٠ لتراً .

وقد أظهرت نتيجة تجربة أجريت فى أسواق القاهرة ومحلات القمح الموجودة فى جزيرة الروضة أن أردب القاهرة يعادل ١/٦ ١٤ مكيالا باريسياً مع ملاحظة أن المكيال الباريسى يحتوى على ١٣ لتراً ، وحسب هذه التجربة فإن أردب القاهرة قد يساوى ١٨٤ لتراً (١) .

وقد تبلغ نسبة أردب سيوط إلى أردب القاهرة ١١ إلى ١٢ .

أما أردب رشيد ، وهو الذى يستخدم فى كيل الأرز ، فتبلغ نسبته إلى أردب القاهرة ٣ إلى ٢ .

وتوجد فى دمياط وحدة أخرى للكيل تخصص لكيل الأرز الشعير تسمى (ضريبة) وتبلغ نسبة ٣٦ إلى ١٣ بالنسبة لأردب القاهرة ، وينقسم الأردب وكذلك كل المقاييس التى تحدثنا عنها للتو إلى ٢٤ جزءاً أو ربعاً (ربع) .

وفضلا عن ذلك ، فعندما لا يكون الأمر يتعلق بكميات صغيرة ، فإن غالبية الحبوب الجافة تقاس عن طريق الوزن شأنها شأن كل المواد التموينية وكذلك خشب الوقود .

والدرهم هو وحدة القياس الوزنى الوحيدة التى لا تقبل التغيير ذلك أن قيمته التى حددت بأكبر قدر من الدقة فى نقود القاهرة تبلغ ٨٨٤/١٠٠٠ ٣ جرام أو ٥٨ حبة و ٣/١٦ من زنة المارك (وزن قديم يساوى ٣/٤ ٢٤٤ جرام) .

وعلى أساس الدرهم ، تتكون ثلاث وحدات من المثاقيل المستخدمة :

الوحدة الأولى هى الأقة وتزن ٤٠٠ درهما أى ما يساوى ١ ك ج و٣٦/١٠٠ ٢٣٥ جرام .

---

(١) انظر فى ذيل هذه الدراسة الجداول الموثقة رقم (١) .

والوحدة الثانية هى الرطل ويزن ١٤٤ درهما أو ٤ هكتوجرام و٤٤جرام و$\frac{٧٣}{١٠٠}$ من الجرام .

أما الوحدة الثالثة فهى الرطل الذى يزن ١٦٨ درهما أو ٥ هكتوجرام و$\frac{٨٥}{١٠٠}$ ١٨ جراماً .

وتستخدم الأقة على وجه الخصوص فى دمياط والإسكندرية ورشيد وكل مصر السفلى بينما يستخدم الرطل فى داخل البلاد .

ووحدة الوزن ذات الأهمية الكبيرة هى القنطار ، وهو يزن من ١٠٠ ، ١١٠ ، ١٥٠ وأحياناً ٢٧٥ رطلا حسب نوع المادة الغذائية التى يستخدم فى قياسها . وستواتينا الفرصة أن نقدم فى ثنايا هذه الدراسة تفاصيل أكبر حول هذا الموضوع .

وسنقدم التقييمات الضرورية بعملة هذه البلاد .

وهذه النقود هى البارة والمدينى وأبو طاقة .

والبارة أو المدينى هى قطعة صغيرة من الفضة المخلوطة بالنحاس ، وهى تتداول فى كل بلاد الشرق ، وتساوى كل ٢٨ منها فرنكا فرنسياً واحداً .

والبوطاقة قطعة وهمية (افتراضية) تبلغ ٩٠ مدينى ، وتبلغ نسبتها إلى قطعة نقدنا ذات الخمسة فرنكات نسبة ٤٥ إلى ٧١ أى أنها تساوى ٣ فرنكات و٢١ سنتيما . وهناك وحدات نقدية أخرى ، لكن المعاملات الخاصة والحسابات العامة تستبعد هذه العملات ليقتصر الأمر على الوحدات التى انتهينا من بيانها .

ويتنوع الأجر اليومى للعامل المستخدم فى مجال الزراعة فى مختلف أقاليم مصر فيبلغ فى الصعيد ٥ – ٨ مدينى ، ويرتفع فى ولاية الفيوم وضواحى القاهرة وفى بلاد الدلتا إلى ٨ – ١٩ مدينى .

ويعمل هؤلاء العمال منذ شروق الشمس حتى غروبها ، ويتناولون فى اليوم وجبتين ، الأولى عند حوالى الحادية عشرة صباحاً والأخرى يتناولونها فى المساء وهم يعيشون على خبز الذرة والأرز والبصل غير المطبوخ والخيار والجبن والفول والعدس ... الخ ..

وهؤلاء نادراً ما يتناولون اللحم إلا فى شهر رمضان فيأكلون عندئذ عنزة مسلوقة أو لحم الجاموس ... إلخ . ويمكن تقدير الطعام اليومى لفلاح الصعيد بـ ٣ مدينى . ولا يرتدى هؤلاء الفلاحون كملابس إلا أروابا (جلاليب) غامقة اللون فى العادة تسمى جبة ، وهى تصنع من قماش صوفى مأخوذ من خراف البلاد وبلونه الطبيعى . ويدخل فى صناعة الجبة الواحدة حوالى أربعة أرطال من الصوف المغزول .

ويبلغ ثمن الرطل من هذا الصوف المغزول ٦٥ مدينى ويتكلف من أجل نسجه ٣٠ مدينى كما يتكلف تفصيل الجبة ١٥ مدينى مما يجعل تكاليفها تبلغ حوالى ٣٠٠ مدينى أو أربع بوطاقات على الأكثر . ويعمر هذا الرداء لمدة عام أو نحو أربعة عشر شهراً .

ويغطى الفلاحون أكتافهم كذلك بقطعة من القماش الصوف على شكل شال يبلغ ثمنه ٢ بوطاقة . وهم يستخدمون هذا الشال لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر ، ونفس الأمر بالنسبة لذلك الشال الذى يغطون به رأسهم والذى يساوى عادة مائة مدينى ، وفوق ذلك فإنهم يستهلكون كل عام ثلاثة أزواج من الأحذية من النوع المسمى بابوش يبلغ سعر الزوج منه ٣٠ مدينى .

تلك هى كل المصاريف التى ينبغى على الفلاح البسيط أن ينفقها فى العام ، وهكذا فإن إنفاقاته على احتياجاته الشخصية تبلغ سنوياً حسب هذه القائمة ٥٣٠ مدينى أو حوالى ٦ بوطاقات ، وحيث قد قدرنا طعامه اليومى بـ ٣ مدينى فإن الطعام وحده يكلفه سنوياً ١٠٩٥ مدينى أى أقل بقليل من ١٢ بوطاقة . وهكذا يبلغ الإنفاق السنوى لفلاح مصر على غذائه واحتياجاته الشخصية حوالى ١٨ بوطاقة ينبغى أن نضيف إليها أربعاً أخرى لاستهلاكه العرضى للحم والبن . إذن فمن الممكن أن نحسب إجمالى إنفاقاته السنوية على أساس ٢٢ بوطاقة أى ما يتجاوز بحد طفيف ٧٠ فرنكاً فرنسياً .

وينطبق ما انتهينا إليه فى هذا الصدد بشكل خاص على فلاحى الصعيد ، أما استهلاك فلاحى الدلتا فيمكن أن يقدر بأكثر من ذلك بقدر بالغ الضآلة .

وكان يمكن لكمية العمل التى ينجزها هؤلاء الفلاحون أن تزيد عما ينجزونه بالضرورة لو أن طعامهم كان أكثر تغذية ، ولو أنهم كانوا يعوضون عن طريق طعام أكثر رياً (يمتلىء بعصارة أكثر) الفقد الغزير الذى يحدثه فى قواهم هذا العرق المستمر ، وإليكم فى النهاية بعض المعطيات التى يمكن أن تساهم فى تقديم هذه الكمية من العمل .

يستطيع الرجل الذى يقود محراثاً معلقاً به ثوران أن يحرث فداناً واحداً من الأرض فى يومين أو فى يومين ونصف اليوم على أكثر تقدير .

وقد سبق لنا القول بأن الفلاح الذى يقوم بالرى بواسطة الشادوف يرفع فى الدقيقة الواحدة $\frac{٢٧}{١٠٠}$ ٤٩ لتراً من المياه إلى ارتفاع ٢,٨٨ م ، ونسوق الآن تجربة أخرى تبين كمية الردم (أو رفع الأنقاض) التى يمكن لفلاح أن ينجزها أو ينقلها فى يوم واحد .

حفر ثلاثة رجال عملوا لمدة ثلاثة أيام ونصف فى سهل سيوط بئراً رأسية يبلغ عمقها ٥,٥٢٢ م وقطرها ١,٥ م ورفعوا ردمها إلى إرتفاع ١,٥ م فوق سطح التربة ، ويكاد يكون شكل البئر دائرياً .

وقد بلغ حجم الردم حوالى $\frac{١٣٨}{١٠٠٠}$ ٩ من الأمتار المكعبة وقد رفعت إلى علو يبلغ متوسطه ٣,٢٦ م .

وكان الحفر يتم بواسطة معول صغير يده بالغة القصر وتتخذ حديدته شكل المجرفة ، ويمكن القول بأن عمل العمال قد تضاءل لحد أنهم كانوا يخدشون سطح التربة مجرد خدش ثم يعبئونها بعد تجهيزها فى شكل أجزاء صغيرة بمعولهم هذا فى قفة أو سلة مرنة من خوص النخيل يمسكون بها مفتوحة بين ساقيهم بينما هم منحنون ويقومون بالحفر .

وعندما تمتلىء هذه السلة بقطع الطين ويقتضى الأمر رفعها فإنهم يرفعونها بشكل رأسى من قاع البئر ويعلقونها من مقبض من حبل الليف (أذن القفة) مثبت بها فى سنارة معقوفة من الخشب معلقة هى نفسها فى حبل ليفى يمسك به ويجذبه العمال المتخذين أماكن لهم على حافة البئر .

وعندما نكون بصدد نقل الردم أو الأنقاض فى مجال أفقى أو فى مطلع أو

منحدر وهو ما يحدث كثيراً فى مصر عند بناء أو ترميم الجسور ، يضع العمال المستخدمون فى القيام بهذا العمل ، رجالا ونساءاً وأطفالا ، فوق رءوسهم قففاً مليئة بالردم يسندونها بيد ويذهبون سائرين الخطى ليلقوا بما فيها فوق المكان المقصود .

وتتم النقلات البعيدة على ظهور الجمال أو الحمير ، ولا تتجاوز حمولة الجمل أردبين من القمح يبلغ وزنهما الإجمالى ٢٥٠ ك . ج عندما يكون عليه السير لمسافة طويلة بعض الشئ ، ويستطيع الجمل وهو يحمل هذه الحمولة ويسير الخطى أن يقطع ألفى متر فى خمس وعشرين دقيقة كما تأكدت من ذلك بنفسى بواسطة تجارب عديدة .

ويحمل الجمل بخلاف حمولته العادية من المواد الغذائية قائده فى بعض الأحيان . ويقدر طعام الجمل فى اليوم بـ ٧ مدينى . ولا تتجاوز حمولة الحمار أردباً واحداً .

ولا يستخدم فى أعمال الزراعة سوى الثيران (الجاموس) ، ويقدر طعام الثور بـ ٨ – ١٢ مدينى فى اليوم . وفى مصر العليا لا تقتنى قطعان الجاموس إلا من أجل ألبانها ، ولا يحاول الناس مطلقاً استخدامها فى تشغيل ماكينات الرى (السواقى) لأن هذه الماكينات ليست فى حمى من الشمس التى لا تستطيع هذه الحيوانات أن تتحمل لهيبها . ولكن فى الدلتا ، تستخدم ذكور الجاموس فى هذا العمل حيث الطقس هناك أكثر اعتدالا ، وفى نفس الوقت ، فقلما تكون السواقى ذات القواديس غير مظللة بشجرة أو أكثر من أشجار الجميز .

الفصل الرابع
عن حالة الفلاحين المصريين
نبذة موجزة عن إدارة القرى

تكفى التفاصيل التى انتهينا من إيرادها حول احتياجات وغذاء وأسلوب حياة الفلاحين ، لتوضيح أن خصوبة مصر لا تساهم فى كثير فى رفاهية أبنائها ، وأن الزراعة لم تلق هناك تشجيعاً كبيراً . ويعود ذلك إلى أن الفلاحين ليسوا هم المالكين لأرضهم ، وإلى أن الأرض فى ظل حكومة المماليك كانت تئن تحت وطأة كل أنواع الضرائب التى يمكنها أن تتحملها ، وحيث كان المماليك أقل استعداداً للإفادة من تجارب الماضى بنفس الدرجة التى يهملون فيها التطلع إلى المستقبل ، فإن هؤلاء المماليك لم يكونوا يواجهون إلا اللحظة الحاضرة ، وحيث كانوا واثقين من أنهم سيحصلون عن طريق القوة القاهرة على كل ما يريدون ، فقلما كانوا يقلقون أنفسهم بتحسين حالة الأرض التى يمكن القول بأنهم لم يكونوا يستخدمونها إلا كطريق للمرور عليها ، وبمعنى آخر ، فإن الشكل الغريب لنظام حكمهم كان يقصى كل نظام متبع لإصلاح الأرض ، بينما يحتم إصلاح هذه الأرض درجة كبيرة من التقدم ، حتى يمكن أن تقرر القيام به مثل هذه المجموعة من الناس العارين من كل معرفة والذين لا يعرفون إلا الملذات والرفاهية .

وفى هذه الحالة من التدهور ، فقد تحسنت برغم كل ذلك ، تلك المنطقة الواقعة ما بين سيوط وقنا عند نحو منتصف القرن الأخير (الثامن عشر) ، وقد يبدو أنه قد بذلت هناك عناية كبيرة بصيانة الجسور والترع اللازمة للرى ، ومع ذلك فقد كان الأمر بالضبط ، وعلى نحو مخالف لما هو منتظر ، لأن المماليك فى هذه الفترة لم يكونوا يحكمونها .

يسكن حواف النيل من جهة الشرق قبائل العربان القادمة مباشرة من اليمن ، ويسكنها من جهة الغرب قبائل عربية أخرى جاءت ، بعد أن كانت قد انتشرت فى كل شمال أفريقيا والأجزاء الغربية من أوربا ، على فترات مختلفة ، لتقترب من تلك البلاد التى

كانت فى الماضى الوطن الأصلى لها ، وواصل البعض من هؤلاء العربان حياة التجوال والسكنى مع قطعانهم على تخوم الصحراء أما الآخرون فقد أقتربوا أكثر من هؤلاء من النيل وأصبحوا مزارعين .

وقد استقرت واحدة من تلك القبائل القادمة من ضواحى تونس منذ حوالى مائتين وخمسين عاماً ما بين جرجا وفرشوط ، واستقرت فى البداية فى أراضى لم تكن مزروعة على الإطلاق ، وقامت بتملك بعض القرى ثم استولت بالقوة على قرى أخرى ، وانتهى الأمر بها أن احتلت كل الأرض الواقعة بين الهو والشيخ سليم . وأصبح معظم أبناء هذه القبيلة المعروفة باسم الهوارة ملاكاً أثرياء وكانوا تحت إمرة شيخ كبير منهم يقيم فى فرشوط ، أما آخر هؤلاء المشايخ واسمه همام ، فقد حكم الصعيد ابتداء من سيوط حتى أسوان ، وكان يحصل الضرائب لحسابه الخاص ، مقدراً إتاوة سنوية تبلغ ١٥٠,٠٠٠ أردب من القمح كان يدفعها إلى بكوات وباشوات القاهرة .

وكان يمكن لنفوذ الشيخ همام ، الذى كان يسبب القلق منذ وقت طويل لحكومة القاهرة ، أن يزيد لغير ما حد بسبب شقاقات المماليك وانقساماتهم ، لو لم يستول على بك على السلطة المطلقة ؛ فما أن شعر على بك أنه قد حاز كل مقاليد السلطة بين يديه حتى سير ضد الشيخ همام جيشاً عهد بقيادته إلى محمد أبى الذهب رجله المفضل ، وتقدم الشيخ همام على رأس ٣٥,٠٠٠ فارس يقيمون فوق أرضه لإيقاف جيش أبى الذهب ، لكنه هزم مرتين بالقرب من سيوط ، وعندما تفرق فرسانه ، هرب إلى إسنا حيث مات فى عام ١٧٦٩ .

وكان أبناؤه أكثر من سعداء لأنهم استطاعوا أن يشتروا السلام بثمن دفعوه من ثروات آبائهم ، فقد جردوا من الجزء الأعظم من عقاراتهم ، ونكاد نحس أن سياسة البكوات منذ ذلك الوقت لم تعد تسمح بتعاظم شأن عائلة هدد نفوذها نفوذهم .

وإذا كان لنا أن نحكم على إدارة الشيخ همام من واقع السمعة التى تركها من خلفه ، فيمكننا القول بأن مصر العليا كانت تنعم بالسعادة فى عهد حكومته ، فجميع السكان المصريون ، أثرياؤهم هناك ، وفقراؤهم ، مسلموهم وأقباطهم ،

يقدسون ذكراه ، وليس هناك من لا يتحدثون عنه ، مع تعبير بالأسف على الأمن الذى أقامه والعناية التى بذلها لصيانة الترع والجسور ، وعلى إزدهار الزراعة فى عهده ، وإذا كانت تشوب هذه القصص بعض المبالغات ، فإن هذه الشهادات المتحمسة تبرهن على الأقل أن الشيخ همام قد صنع بعض الخير للبلد الذى حكمه ، ومن هذه الزاوية فإن ذكرى إسمه ستظل باقية هناك لوقت طويل .

وقد أصبح الصعيد بعد موته ملاذا للبكوات الذين بدأوا يلاحقون بعضهم البعض بلا انقطاع ، وكان طموح كل هؤلاء الفارين يتركز كما هو معروف فى العودة إلى حكم القاهرة ، ولكن كان ينبغى لاكتساب الوسائل لتحقيق هذا الغرض أن تحمل الأرض بضرائب باهظة .. هكذا ارتبط تاريخ هؤلاء المنفيين بتاريخ تدهور الزراعة فى أرض الصعيد .

كان محمد أبو الذهب بعد أن طرده على بك هو أول مملوك يلجأ إلى الصعيد مع زميله إسماعيل ، وبعد ذلك عاد كلاهما إلى القاهرة ، وأرغما على بك على ترك العاصمة ثم أسراه بالقرب من العريش وأرسلاه إلى مصر حيث مات فيما يبدو مسموما . وفى نفس الوقت تقدم محمد أبو الذهب إلى سوريا واستولى على يافا ومات أمام عكا فارتد جيشه بلا نظام إلى القاهرة ، ونصب مراد وإبراهيم كاشفا بيته (بيت المملوك هو كل رجاله ومماليكه) بكوين ، وبدا عندئذ أن الحكومة قد انقسمت إلى عصبتين : العصبة الأولى هى عصبة بيت على بك وكان على رأسها حسن وإسماعيل ، والأخرى هى عصبة بيت محمد بك وكان يقودها إبراهيم ومراد . وما أن حلت الهزيمة بالأخيرة حتى انسحب أميراها إلى الصعيد فى عام ١٧٧٥ وكانا قد سيطرا على مجرى النيل ابتداء من بنى سويف إلى ما وراء أسوان عندما زحف إسماعيل ضدهما ، ولكن فجأة هجره رجاله ، وبخاصة رفيقه حسن فى لحظة التقاء الفريقين جنوب فرشوط . لذا فقد اضطر للهروب فانسحب إلى سوريا أولا ومن هناك مضى إلى القسطنطينية ثم اتجه بعد ذلك إلى درنة على الساحل البربرى (المغربى) .

وهرع مراد وإبراهيم إلى القاهرة ، ومن هناك حكما مصر كلها لمدة عام

بالتنسيق مع حسن بك ، لكن الوئام لم يستمر طويلا بين هؤلاء الثلاثة ، فاتجه حسن بعد أن اضطر لإخلاء الميدان إلى السويس وأبحر من هناك مع بعض أصدقائه ورسا فى القصير ثم ذهب ليقيم فى قنا . وعندما بلغ إسماعيل نبأ هذا الانشقاق الجديد أسرع إلى اللحاق بزميله (حسن) عابرا الصحراء المحيطة بالشاطئ الأيسر (الغربى) للنيل وجدد الأميران ارتباطاتهما القديمة ، وجمعا وسائلهما واتفقا على حماية البلاد الواقعة بين قنا وأسوان واقتسام دخولها .

كانت الأمور تسير على هذا النحو عندما كتب سافارى Savary وفولنى Volney رحلتيهما . ومنذ هذا التاريخ بدأت أقدار البكوات تعانى من تقلبات أكبر ؛ فما أن نزل قبطان باشا إلى مصر فى عام ١٧٨٥ حتى طرد إبراهيم ومراد من القاهرة ودعا إليه أميرى الصعيد (حسن وإسماعيل) وترك تحت إمرتهما جزءا من جيشه استخدماه فى مطاردة خصميهما القديمين واللدودين اللذين عادا أدراجهما إلى بنى سويف وقد انتهزا فرصة رحيل الجيش إلى القسطنطينية ليثبتا من جديد حدود حكومتهما دون أن يستطيع أحد أن يدفع بهما إلى ما وراء ذلك (إلى الجنوب) .

وأقام إبراهيم ومراد لمدة خمسة أعوام ، أولهما فى منفلوط والآخر فى جرجا حتى مات إسماعيل وبعض البكوات الآخرين وكثير من المماليك المرتبطين به ، ماتوا فى القاهرة بالطاعون ، وحدس الأمير حسن الانتقام الذى سيحل به على يد إبراهيم ومراد ، فهرب إلى الصعيد مرة ثانية بعد أن خانه وانفض من حوله العدد الكبير ممن أفلتوا من الطاعون ، وعاد إبراهيم ومراد حاكمين للقاهرة بدون قتال ، وسارا على الفور لمطاردة عدوهما . ودفعا به إلى ما وراء الشلال الأول ، وعندما أرهقتهما الحرب فى النهاية ، وعندما يئسا من هزيمته فى النوبة عقدا معه معاهدة صلح وحصل بموجبها حسن بك ، وعثمان وصالح اللذان تبعاه ، لكى يحافظا على بيتهما ، على دخول الأرض الواقعة بين أسوان حتى جبلين بشرط ألا ينزلوا مطلقا شمال هذه النقطة الأخيرة ، ومن أجل ضمان هذه المعاهدة ، سلموا اثنين من بكوات حزبهم (رهينتين) كان أحدهما لايزال يعيش بالقاهرة عندما استولى الفرنسيون على مصر .

وهكذا ، فإن الصعيد الذى تعاقب على حكمه منذ وفاة الشيخ همام بكوات هاربون كان يشغلهم أمر تدبير أمورهم ، لم يلق أى إصلاح على يد هؤلاء ، وهكذا أيضاً ظل أبناء الريف هناك يعيشون فى أقصى حالة من الضنك ، فالقرى مكونة من أكواخ من الطين ، تحيط بأغلبها (القرى) خرائب تعلن تناقص عدد السكان ، ويعيش هؤلاء كما سبق القول وهم الذين يعملون لجزء من العام فى أعمال الرى الشاقة على خبز الذرة وبعض الخضروات ، وليس لهم من أثاث إلا عدد ضئيل من الآنية الفخارية وبعض الأوانى الفقيرة ، ولا يجدون إلا بشق الأنفس وسيلة لتجديدها من حاصل عملهم هذا إن تبق لهم شئ منه بعد دفع الضرائب .

ومن جهة أخرى ، فقد كان النفوذ الذى مارسه الشيخ همام على المناطق الأكثر مدارية (الصعيد الأقصى) من مصر قد شجب من كل القبائل العربية التى تحتل الطرف الأقصى من وادى النيل ، تلك السطوة التى كانت لها على الفلاحين فى أجزاء أخرى من مصر ، بفضل تأثير النظام الذى أقامته حكومته هناك ، وكان البكوات المنفيون من القاهرة يجدون هناك مصادر للدخل لم يكن لمناطق مصر الأخرى أن تهيئها لهم .

ويشغل شاطئ بحر يوسف على شمال (أى غرب) النيل وكذا ولاية أطفيح فى الجانب المقابل عرب أصبحوا مزارعين ويسيطرون على قرى عديدة . وعلى الرغم من تبنى هؤلاء العربان لنمط جديد من الحياة ، فإنهم مع ذلك لم يعدلوا عن عادتهم القديمة ، وعلى وجه الخصوص عادتهم فى الحصول عن طريق القوة القاهرة على الشئ الذى لا يريدون الحصول عليه عن طريق العمل ؛ فهم يستولون عنوة على أجود الأراضى ، ويوجهون مجارى المياه (الترع) أثناء الفيضان ويقطعون الجسور فى أفضل الأوقات التى تناسبهم دون أن يشغلوا بالهم بخصوص مصالح جيرانهم إذا ما اعتقدوا أن هؤلاء ليسوا فى حالة تمكنهم من المقاومة . وهذا النمط من المزارعين الذين يمكن القول بأنهم يمسكون بالمحراث بيد ويمسكون الحربة (الحراب) باليد الأخرى ، يمارس نوعا من السيادة الاقطاعية على الفلاحين ، وحيث أنه من المستحيل دفعهم إلى سداد

الضرائب التى تتحملها الأرض المنزرعة بالنظر إلى ما يحوزون من صنوف المقاومة التى تدعم رفضهم ، فإن هذه الميزة التى انتحلوها لأنفسهم تتم على حساب السكان القدامى ، الذين يتزايد ما ينبغى أن يدفعوه بقدر ما يقل ما يدفعه أولئك (*) .

ويبلغ بهؤلاء العربان فى اغتصابهم للحقوق بدون أدنى مراعاة لعرف أو لأية قاعدة ولو كانت شكلية أنهم يستولون على محاصيل القرى الواقعة فى متناول أيديهم إذا كان المحصول الذى حصدوه من أراضيهم هم لا يكفى لمئونتهم ، وأن كانوا فى الواقع يتعهدون فى مقابل ذلك بتقديم نوع من الحماية إلى هذه القرى التى يصبح سكانها بهذه الطريقة بمثابة أتباع لهم (دافعى جزية) ومع ذلك فإن هذه الحماية ليست لها فاعلية على الدوام ، ذلك أن كل قرية تقع بين قبائل متعادية تسلب المرة بعد المرة وبالتبادل على يد كل من هذه القبائل المتشاحنة .

وإذا كانت مجاورة العربان الذين أصبحوا فلاحين خطرة لهذا الحد بالنسبة للفلاحين ، فيمكن القول بأن على هؤلاء الأخيرين أن يخشوا وبدرجة أكبر أولئك العربان الذين لا يزالون يعيشون تحت الخيام ، والذين يأتون ليستقروا فى هذه النقطة مرة ، وفى تلك مرة أخرى . بينما هم على الدوام مستعدون للاستيلاء على ما يرونه مفيدا لهم ، والهرب مع قطعانهم عندما تمكن هزيمتهم بواسطة قوات أكبر من تلك التى يملكونها .

وباختصار ، فليس هناك واحد من هؤلاء البدو لا يضع نفسه فى مرتبة فوق مرتبة الفلاح ، ويستشعر هؤلاء البدو نوعا من العار من القيام بنفس عمل الفلاح ، وحيث أن هؤلاء لا يعرفون حقاً أكثر مشروعية من حق القوة ، وأنهم لا يهاجمون فى العادة إلا الذين لا يمتلكون القدرة على الدفاع عن أنفسهم فإن المكاسب التى يحصلون عليها تجعلهم بشكل طبيعى فى وضع ينظرون معه لأنفسهم باعتبارهم الملاك الحقيقيين .

(*) انظر العرب والعربان فى مصر الوسطى ، وصف مصر ، تأليف جومار - وهى الدراسة الأخيرة من المجلد الثانى فى الترجمة العربية . (المترجم) .

وفى نفس الوقت ، فليس فلاحو مصر الوسطى وحدها هم الذين يقاسون من مجاورة العربان ! فبعض أجزاء ولاية الفيوم تتعرض بالمثل للانتهابات التى تأتى القبائل الجوالة تمارسها هناك من وقت لآخر .

وفى الحقيقة ، فإن هذه القبائل التى تنتمى فى أصولها جميعاً إلى بلاد البربر (المغرب) متعادية فيما بينها ، ولربما كانوا ليدمروا بعضهم البعض لو أن ماشية الفلاحين ومحاصيلهم لم تكن بالنسبة لهم سلبا غير مضمون ، لكنهم يوحون بدرجة من الرعب حتى أن الناس يفرون عن كل شئ عند اقترابهم ، وفضلا عن ذلك فإنهم يتبادلون فيما بينهم الريبة والحذر الشديد .

وعندما عبرت ولاية الفيوم وجدت ثمة قبيلتين كانتا قد استقرتا هناك ، هما قبيلة الفرجان فى الشمال والسمالو فى الوسط ، وتتكون كلتاهما من عربان ظل البعض منهم يحتفظ بعاداته الرعوية فى حين انتشر البعض الآخر فى القرى وتعودوا عادات الفلاحين . وفيما يبدو على الأقل ، فإن هذه القرى التى تتلقى الدعم من القبيلة التى ينحدر منها سكانها لم تكن تتعرض للسلب إلا على يد العصبة المناوئة ، أما تلك القرى التى لا تتلقى حماية من هذا النوع فيعيش أهلوها كيفما اتفق ، وهم يخشون على الدوام أن يدب الرعب بينهم فى أية لحظة إما على يد هؤلاء ، وإما على أيدى أولئك من هؤلاء الجيران الخطرين .

وتعد ضواحى المدن الكبرى التى تحتفظ فيها الحكومة ببعض القوات فى مأمن أكبر من غارات العربان ، لكن أغلب ريف مصر السفلى يتعرض كما هو الحال فى ولاية الفيوم للخراب والنهب على يد القبائل العديدة التى تجوب صحراوات قلزم السويس أو حواف بحيرة ماريوتيس (مريوط) ، إذ ، فجأة ، يجتاز فرسان هذه القبائل نهر النيل ، ويحدقون بالقرى وينتزعون الدواب والأغذية التى يجدونها هناك . وثمة ظرف خاص يستخدم ذريعة لتعطية هذه الانتهابات .

فأغلب سكان الدلتا ينقسمون فيما بينهم إلى حزبين متعاديين تحت اسم سعد وحرام ، ويسعى كل فريق إلى مضايقة الفريق الآخر بشتى الوسائل . وعندما

سئلوا عن أصل هذا الانقسام قصوا حكايات مضحكة أكدت عن يقين أنهم يجهلونه ، وبمعنى آخر فإن هذا الأصل لا يهمهم فى كثير . وحيث أن الأعمال العدائية بين الفريقين لم تتوقف مطلقاً فقد ظل لدى كل حزب على الدوام إهانات حديثة لابد من الانتقام منها .

وعلى الرغم من أن وجود هذين الحزبين أمر شائع بدرجة عامة فإن شيوخ (علماء) القاهرة الذين ينظر إليهم باعتبارهم يعرفون أكثر من غيرهم تاريخ بلادهم ليسوا على اتفاق حول الوقائع التى أدت إلى نشأة هذين الحزبين . وأكثر الأمور معقولية فيما سمعت ينحصر فيما يأتى :

فى أثناء الحرب الأهلية التى روعت الجزيرة العربية فى عهد الخليفة يزيد بن معاوية فى حوالى العام ٦٥ من الهجرة ، اتخذ الجيشان المتحاربان ككلمة ينضمون تحت لوائها أثناء إحدي المعارك الليلية اسمى سعد وحرام اللذين كانت تعرف بهما عائلات رؤساء الجيشين ، وتشبث المحاربون من ذريتهم بهذين الاسمين وظلوا يطلقونهما على أنفسهم فيما بعد مما أدى إلى استمرار الشقاق ووضع عقبة كأداء فى سبيل تقاربهم ، أما العرب الذين جاءوا ليستقروا فى مصر على فترات مختلفة ، فقد حملوا معهم أحقادهم المتأصلة ضد بعضهم البعض ، عندما حملوا معهم اسم الحزب الذى كان ينتمى إليه أجدادهم ، واستمر هذا الحقد من جيل إلى جيل حتى اليوم .

وإلى هذه الانقسامات الداخلية ينبغى أن ننسب سطوة العرب البدو وكذلك الرعب الذى يحدثونه فى أعماق الدلتا ؛ فكيف نفسر أن عددا محدوداً من الفرسان يستولى بلا أدنى مقاومة فى العادة على قطعان كبيرة دون أن يكون بمقدور شعب كبير العدد أن يذود عنها بالقوة المسلحة ؟ علينا أن ندرك إذن أن هؤلاء العربان يثقون على الدوام أنهم سيتلقون النجدة والحماية على يد قرى الحزب المناوىء للحزب الذى ينهبونه ، وحيث أن هؤلاء العربان لا يحتفظون لهم بعلاقة مع أى فريق من هذين الفريقين إلا بقدر ما تمليه مصالحهم الوقتية ، فإنه يظل بمقدور هؤلاء أن يمارسوا سرقاتهم فى ربوع البلاد دون أن يلقوا عقاباً .

أما عن الإدارة الداخلية للقرى ، فينهض بها – بدرجة تتفاوت فى فاعليتها – شيخ واحد أو أكثر من شيخ يقومون بجباية الضرائب مع المحصلين الأقباط ، وتهيئ لهم هذه الوظائف نفوذاً أكيدا يسيئون استخدامه فى بعض الأحيان . وباختصار فإن هؤلاء المشايخ المنقسمين على أنفسهم من قرية لأخرى يسلحون فلاحى البعض ضد البعض الآخر عند أبسط الذرائع ، ولا يتوانى المماليك فى دعم هذه الانقسامات التى يتأكد بفعلها نفوذهم وسلطتهم .

الفصل الخامس
عن المحاصيل الزراعية فى مصر

تخصص المحاصيل التى تزرع فى مصر لتغذية الإنسان ، أو تستخدم كعلف للماشية ، أو تستعمل فى صناعات متنوعة .

ونصف هنا طريقة زراعة كل من هذه المحاصيل على حدة .

١ - زراعة القمح

يزرع القمح (triticum) فى كل أنحاء مصر إبتداء من أدفو ، على بعد حوالى ثمانية عشر فرسخاً إلى الشمال من أسوان ، حتى الطرف الشمالى من الدلتا ومع ذلك فليست كل مناطق مصر متساوية فى قابليتها لهذه الزراعة ، كما أن طرق الزراعة تتنوع حسبما إذا كانت الأراضى تروى من مياه النيل بشكل طبيعى ، أو أنها تروى بطريقة صناعية ، سواء بسواعد الإنسان ، أو بمعاونة الدواليب ذات القواديس التى يطلق عليها كذلك اسم ساقية .

أما أكثر مناطق مصر التى تجود فيها زراعة القمح ، هابطين من الجنوب إلى الشمال فهى ولايات طيبة ، وجرجا ، وسيوط ، والمنيا ، والقاهرة ، والمنوفية ، والمنصورة .

ويبدأ البذار بعد انحسار مياه الفيضان مباشرة ، أى عند بداية شهر أكتوبر ، وذلك فى مصر العليا ، أما فى الدلتا ، فيتم الأمر بعد هذا الوقت بخمسة عشر يوماً ، وتحرث الأرض حرثة أولى بواسطة محراث خفيف للغاية [١] ، ويجر هذا المحراث ثوران يقودهما رجل واحد . ويلزم يومان من العمل لحرث فدان واحد .

وعندما تكون الأرض قد ظلت لوقت طويل غارقة بالمياه ، كما يحدث مع تلك

---

(١) نجد رسما لهذا المحراث بين رسوم الأثاثات والأدوات : الفنون والحرف ، اللوحة التاسعة ، الصورة الأولى ، وكذلك اللوحة M M

الأراضى الواقعة بين الجسور العرضية التى تقطع وادى مصر العليا ، فإنها لا تحتاج إلى هذه الحرثة الأولى . ويتم البذار بينما الأرض لا تزال موحلة فتبذر البذور « على الطائر » كما يحدث فى أوربا .

وتبلغ كمية البذور المستخدمة فى الصعيد $\frac{1}{2}$ أردب فى العادة لكل فدان ، ويستطيع شخص واحد بمفرده وبسهولة ، أن يتم بذار الفدان فى يوم واحد .

وعندما تبلغ الأرض درجة معينة من التماسك ، بعد انحسار المياه ، يقوم الفلاح بتغطية البذور بحرثة ثانية ، وإذا ما كانت الأرض قد غمرت بالمياه لوقت طويل ، وإذا ظلت ، بعد البذار ، رطبة وموحلة ؛ فإن البذور تغطى بواسطة زحافة ، هى عبارة عن جذع نخلة ، يجرها بالعرض ثوران .

وفى مختلف ولايات مصر العليا ، لا تتطلب زراعة القمح الذى يبذر فى أرض تروى بشكل طبيعى ، أى عمل ابتداء من وقت البذار حتى وقت الحصاد ، أى خلال خمسة إلى ستة أشهر .

ويتم الحصاد عند نهاية شهر مارس أو بداية شهر إبريل . وتسمح حالة الجفاف التى تكون عليها الأرض ، وكذا الشقوق التى تقطعها ، باقتلاع المحصول بجذوره بسهولة بالغة ، ويقسم المحصول إلى حزم صغيرة ، تزن الواحدة ١٠ إلى ١٢ رطلا . وتكفى أربعة أيام عمل لرجل واحد لحصاد الفدان من القمح ، ويحصل الحاصدون على أجورهم حبوباً : ويقدر أجر العامل عن اليوم الواحد بربعة أو $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب .

وتنقل حزم القمح على ظهور الجمال إلى جرن ممهد على مسافة ضئيلة من الحقل ، وتحتوى حمولة الجمل الواحد عادة على ٣٠ حزمة . وتوضع بعضها فوق بعض ، بطريقة تشكل دائرة يبلغ قطرها حوالى عشر خطوات فى وسط الجرن ، ويبسط حول المدار ، الذى يبلغ قطره حوالى ٢٠ إلى ٢٥ خطوة طبقة من حزم تم فكها ، ويمرر فوقها نوع من عربة أو كرسى متحرك يسمى : نورج ، وقد سبق أن قدمنا وصفاً له ، وحين ينفصل الحب عن سنابله ، بهذه الطريقة ، وحين يتم هرس القش بالدرجة الكافية ، فإنه يجر بواسطة أمشاط كبيرة من الخشب (مذراة) إلى

خارج مسار النورج ، الذى توضع فيه ما بين كل نصف ساعة وآخر حزماً جديدة من القمح . أما الثيران التى تجر النورج فيتم تغييرها كل ساعة . ويبلغ أجر الثور الواحد فى اليوم ، مثله مثل أجر العامل $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب قمحاً . ويلزم يوم عمل ، أو يومين ونصف اليوم ، لدرس محصول فدان واحد ، يستخدم خلالها أربعة من الثيران وعاملان . وفى العادة ، تنتج كل ٧٢ حزمة من القمح اردبا من الحبوب ، يزن حوالى ٢٧٥ رطلا أى ما يعادل ١٢٥ كيلو جراما .

وفى إدفو ، وهى كما سبق القول أكثر منطقة مدارية يزرع فيها القمح فى مصر ، يكتفى بهرس حزم القمح المبسوطة فى الجرن تحت أقدام الثيران . وقش هذه المنطقة فى العادة بالغ الجفاف والنعومة حتى أنه يتحول بعد أن يتعرض لهذه العملية لوقت قصير ، إلى تبن بنفس الدرجة التى كان يمكن أن يتحول إليها لو أنه كان قد درس بواسطة النورج .

وحين ينتهى درس القمح فإنه يذرى ، وذلك بتعريضه للهواء بواسطة شوكة خشبية متقاربة الأسنان (المذراة) ، وبهذه العملية تنتهى عادة كل مراحل الحصاد ، ويسدد عيناً أجر كل هذه الأعمال ، بما فيها التذرية ؛ أى بقمح تم درسه ، ويبلغ إنتاج الأرض ، بعد استبعاد هذه المصاريف ١٢ إلى ١٤ مثلا (من كمية البذور) ، وتكاد تحصل كل الضريبة المفروضة على هذه الأراضى عينا ، وتشكل هذه الجزء الأكبر من القمح الذى يصدر خارج مصر .

وثمة اختلافات تتناول زراعة وإنتاج هذه الحنطة فى الفيوم وولايات الدلتا . وهكذا تتراوح كمية البذار لفدان واحد فى هذه المناطق ما بين $\frac{١}{٢}$ إلى $\frac{٣}{٤}$ الأردب ، وبذلك يتضح أنها أكبر قليلا من كمية البذار المستخدمة فى الصعيد لنفس المساحة من الأرض .

أما أراضى الدلتا ، فتحرث كلها بشكل عام قبل البذار . وفى بعض الأحيان يعلق فى المحراث جاموس بدلا من البقر كما أنه لا تروى مطلقا بعض الأراضى بعد بذارها ، وإن كانت هذه الأراضى لا تمثل إلا أقل القليل من تلك المساحة من الأرض

التى خصصت لزراعة هذا المحصول ؛ أما بقية هذه الأرض ، فإنها على الرغم من أن المياه تغمرها بشكل طبيعى ، تروى مرتين : مرة بعد انتهاء البذار بستين يوماً ، وأخرى بعد البذار بتسعين يوماً .

ويتم الرى عن طريق دواليب ذات قواديس (سواقى) ولرى فدان واحد يلزم يومان ونصف اليوم تعمل خلالها واحدة من هذه الماكينات (السواقى) بشكل دائم .

وتكون سيقان نبات القمح فى مصر السفلى أعلى منها فى الصعيد ؛ مما يسمح بحصدها بواسطة المنجل .

ويستطيع ثمانية أو عشرة رجال أن يحصدوا فداناً من القمح خلال يوم واحد ، وحيث تكون البذرة أقل جفافا عنها فى مصر العليا ، وحيث أنها (هنا) أكثر التحاما بسنبلتها فإنه يلزم ثلاثة أيام عادة لدرس محصول فدان واحد ودرس تبنه . ويتطلب عمل النورج ، كما هو الحال فى الصعيد رجلين وأربعة ثيران .

ويحصل عمال الحصاد فى الدلتا كذلك على أجورهم عينا ، وإن كان هذا الأجر يقدم لكل منهم هنا فى شكل حزم من القمح بدلا من القمح المدروس .

وعندما يبذر القمح فى تلك الأراضى التى لا تغمرها مياه الفيضان ، وإن كانت تقع بجوار النيل أو الترع ، فإن الأمر يستجوب ريها أربع مرات أو ست بواسطة الدلو أو الشادوف .

وتنتج أفضل أراضى الدلتا محصولا من القمح أقل مما تنتجه مثيلاتها فى مصر العليا ، إذ يبلغ إنتاجها نسبة ١٠ : ١ (*) ، بل أن بعضها لا ينتج سوى ستة أو سبعة (إلى واحد) . وعموما فإن قش (سيقان) القمح ، الذى يروى بطريقة صناعية ، يكون أطول من قش القمح الذى لا يروى مطلقاً بهذه الوسائل . وفى الحقيقة فإن محصول القمح الذى يشار إليه باسم شتوى (أى الذى يزرع شتاء) يفوق إنتاج محصول القمح البياتى ، وإن كانت مصاريف الرى تجعل منه (أى من الشتوى) أكثر

(*) بالنسبة لكمية البذور (المترجم) .

تكلفة . ويتم حصاد القمح فى كل من مصر العليا ومصر السفلى بواسطة المنجل .

وتوجد فيما بين سقارة وبنى سويف أراض مرتفعة ، يضطر الناس لحرثها بواسطة المجرفة ، ويتطلب حرث الفدان عشرين يوم عمل ، وحيث أن مثل هذا العمل شاق للغاية ، فإن أجر يومية العامل يصل عادة إلى ١٥ مدينى أى ما يزيد بمقدار الثلث عن يومية العامل الذى يقوم بأعمال الرى .

وقش القمح المهروس (التبن) هو الغذاء المعتاد للخيول ولكل الحيوانات التى تستخدم فى أعمال الزراعة ، وعلى العموم فإن أراضى الصعيد تنتج عدداً من حمولات الجمل من القش المهروس يساوى عدد أرادب القمح التى تغلها ؛ ولكن إنتاج التبن من القمح المزروع فى الدلتا يزيد عن ذلك زيادة طفيفة .

وتحصل أسواق القاهرة على مئونتها من القمح من غلال الصعيد ومصر السفلى ، وتبلغ زنة الأردب من النوع الأول ٢٦٤ رطلا ، فى حين يزن الأردب من النوع الثانى ٢٩٢ رطلا من زنة مارك (١) .

ثانيا : زراعة الذرة والذرة الشامية

يزرع الذرة (holcus sorghum) فى كل أقاليم مصر بدءاً من جزيرة الفانتين حتى القاهرة ؛ فهى الحبوب التى تشكل الغذاء العادى للفلاحين ، ويبذر الذرة على فترتين ، الأولى عند حوالى منتصف مايو ، والثانية عند نهاية شهر أغسطس .

ويسبق هذان البذاران ، كما نرى ، غرق الأراضى بفيضان النيل : وهكذا تتطلب زراعة الذرة على الدوام رياً صناعياً ؛ وعلى ذلك فإن الأراضى التى تصلح أكثر من غيرها لهذه الزراعة هى التى تكون أكثر اقترابا من النهر أو من الترع التى تحتفظ بالمياه طيلة العام .

---

(١) انظر فى نهاية هذه الدراسة ، الجداول الموثقة (رقم ١) ، وكذلك التقرير الذى أعد للقائد العام حول صناعة الخبز .

(Dècade egyptienne , tom III, Pag . 129)

وهبوطاً من جزيرة الفانتين حتى إدفو (أى مع الإتجاه شمالا) ، يزرع هذا المحصول مرتين فى العام ، لكنه لا يزرع تحت (شمال) إدفو ، وفى بقية أنحاء مصر إلا فى الصيف ، خلال تلك الفترة من العام التى تسمى القيظى .

وينمو فى معظم الأراضى التى ترتفع بعض الشئ ، وبشكل تلقائى نوعان من النباتات ، يسمى أحدهما حلفا (Poa multiflora) ، وهو يستخدم فى صنع الحصر ، أما الثانى ، ويطلق عليه اسم عاقول (hedysarum alhagi) فيستخدم مرعى للجمال . وحين يراد زراعة هذه الأراضى بالذرة فإن الناس يبدأون ذلك بإحراق هذه النباتات وهى واقفة (أى بدون إنتزاعها) ثم يقومون بعد ذلك بحرث الأرض ، وبعدها يقسمونها إلى مربعات (أحواض) عن طريق جسور صغيرة تتقاطع بزوايا مستقيمة ، تحفر فى قمتها جداول تقوم بنقل المياه إلى كل واحد من هذه الأحواض . وهذه الجسور الصغيرة ، التى ترتفع إلى ٢ – ٣ ديسمترات (٢٠ – ٣٠ سم) ، تقام بشكل بالغ العجلة بواسطة نوع من المكشطة تسمى مسوجة التى تستخدم فى وقت معاً فى تحديد (تجهيز) الأرض وفى إقامة الجسور فيما حول الأحواض ، ويقام منها عادة فى الفدان الواحد إذا كان يقع بالقرب من النيل نحو المائتين ، وإن كان هذا العدد يزيد حسب درجة ابتعادنا عن المصدر الذى ينبغى أن يمدنا بالمياه اللازمة للرى .

ويتطلب تجهيز الأرض على هذا النحو يومى عمل وبعد ذلك يقوم الفلاح بواسطة الفأس بحفر حوالى ٦٠ أو ثمانين حفرةَ صغيرة (نقرة) عمق كل منها أربعة قراريط ، وذلك فى كل واحد من هذه الأحواض ، ثم تبذر فى كل حفرة من هذه الحفر بعض بذور الذرة .

وتبلغ كمية البذار (للفدان الواحد) من $\frac{١}{٢٤}$ إلى $\frac{١}{١٢}$ من الأردب ، ويستطيع القيام بذلك ثمانية إلى عشرة رجال يعملون لمدة يوم واحد ؛ يحصل كل منهم مقابل ذلك على ٨ – ١٠ مدينى .

ويبدأ الرى بمجرد أن تغطى البذور ، ويستمر هذا الرى بلا إنقطاع خلال الأيام العشرة الأولى ، بهدف تأكيد إنباتها والإسراع بنموها .

ويتم هذا الرى فى جزيرة الفانتين بواسطة الدولاب ذى القواديس (الساقية) وتستطيع كل ساقية أن تروى من ٥ – ٦ فدادين ؛ وفى الجهات الأخرى يتم الرى بيد الإنسان وبواسطة الدلو .

وخلال الفصل المسمى القيظى ، الذى يتفق حلوله كما سبق لنا القول مع أكبر إنخفاض لمياه النيل ومع أقصى درجات الحر فى الصيف ، يتم الرى كل أسبوع ، على ثمانى مرات متفرقة ، ويلزم استخدام أربعة أو ستة رجال لرى فدان واحد ، فى مدة يومين .

وفى بعض قرى الفيوم ، لا تحرث الأراضى المخصصة لزراعة الذرة مطلقا قبل عملية البذور : فتصنع الحفر (الجورة) التى ستوضع فيها البذور بالفأس (المنقرة) ، وبعد أن تتم تغطيتها ، تعطى ريتين متتاليتين . وبعد ذلك يشق المحراث بين صفوف البذور خطوطاً يبلغ عمقها من ٢ إلى ٣ ديسمترات ، تستبقى فيها المياه بارتفاع معين يكفى لغمر جذور هذه النباتات بالقدر المناسب ؛ وينمو المحصول بسرعة ويبلغ درجة النضوج بعد ثلاثة أشهر من البذار . وخلال هذه المدة تقتلع الحشائش بعناية من حقول الذرة ؛ كما تقتلع السيقان الضعيفة أو التى تأخر نموها والتى يمكنها ، ما أن تصل إلى نفس الأرومة أن توقف نمو السيقان الأساسية (المحصول الأساسى) ، وتستخدم هذه كعلف للماشية .

وعندما تقترب الذرة من نضوجها ، يعنى الفلاحون عناية كبيرة بمنع الطيور من أن تحط على سيقانها حتى لا تأكل حبوب الذرة وهى فى سنبلتها . وحيث أن هذه السيقان ترتفع عادة ليبلغ طولها نحو المترين ، فإن الناس يقيمون من مسافة لأخرى فى حقول الذرة أكمات من الأتربة يصعد فوقها الرجال الذين « يهشون » الطيور بصيحاتهم .

وعلى الرغم من أن زراعة الذرة القيظى أمر بالغ المشقة فى مصر العليا ، إذ تتطلب فى بعض الأحيان ما يقرب مائة يوم (عمل) لرى كل فدان ، فإن الناس هناك مضطرون للجوء إليها كغذاء للسكان الذين لا يزرعون القمح أو الشعير إلا من أجل تسديد الضريبة أو لإرساله إلى أسواق المدن الرئيسية التى يصدر منها .

وعندما يصل الذرة إلى مرحلة نضوجه ، فإنه يقطع عند إرتفاع حوالى ٢ ديسمتر من سطح الأرض بواسطة نوع من المنجل أصغر حجما وأقل تقوسا من النوع المستخدم فى فرنسا . ويلزم عشرة من الحاصدين لقطع محصول الفدان فى يوم واحد وفى بعض الأحيان تعرض رءوس النباتات (شواشيه) للشمس وبعد ذلك توضع فى جرن حيث تطؤها أقدام الثيران . ويمكن لثورين إذا عملا لمدة خمسة أيام أن يدرسا إنتاج فدان . وتنظف الحبوب عن طريق تعريضها للهواء (تذريتها) بواسطة مذراة خشبية ؛ وأخيراً توضع فى أكوام تغطى بالحصر ، أو تحفظ فى قفف مصنوعة من سعف النخيل .

قلنا إن المحصول الأول من الذرة القيظى يتم فى أغسطس فى المنطقة الأكثر مدارية من مصر ، وبعد ذلك مباشرة يبدأ إعداد نفس الأراضى من جديد لاستقبال الذرة الانبارى ؛ وهنا تتبع نفس الأساليب السابق ذكرها سواء عند الزراعة أو عند الحصاد ؛ ومع ذلك ، فحيث يكون النيل فى هذه الفترة من العام فى أقصى ارتفاع له ، فإن عملية الرى تتطلب جهداً أقل بكثير ، بل إن هناك مناطق فى جرجا وسيوط يرتفع فيها الفيضان فى بعض الأحيان لحد يكفى لتغطية الأراضى التى بذرت فيها الذرة بعلو يبلغ عدة سنتيمترات . وتسمح هذه الظروف بإيقاف عمليات الرى الصناعى لمدة تقرب من شهر ؛ وبعد ذلك يستأنف الزراع عمليات الرى هذه ، ويجددونها بواقع مرة كل عشرة أيام ، إلى أن يحين موعد الحصاد .

ويبلغ محصول الفدان من الذرة القيظى عادة ستة أرادب ، فى حين يزيد عن ذلك بكثير محصول الفدان من الذرة الأنبارى ، إذ يبلغ فى بعض الأحيان ١٠ إلى ١٢ أردبا ؛ ويبلغ متوسط ثمن الأردب ١٣٠ مدينى ، ولا يزرع فى مناطق مصر الواقعة إلى الشمال من جرجا سوى الذرة الانبارى ، فمع الإتجاه شمالا بطول النيل يتطلب الذرة وقتاً أطول للنضوج ، كما يتطلب مجهودات أقل بكثير فى عملية ريه .

ويبذر الذرة فى الفيوم وفى ولايتى بنى سويف والجيزة مع بداية شهر يولية ،

ويظل فى الأرض مدة أربعة شهور ، ولا يروى إلا بواقع مرة كل عشرين يوما ، ويحصد فى بداية نوفمبر .

ولا تفصل الحبوب عن **سنابلها** عن طريق وطء هذه **الكيزان** بأقدام الثيران كما يحدث فى مصر العليا : وإنما بتعريض هذه الكيزان للشمس لمدة خمسة عشر أو عشرين يوماً ، ثم تضرب بالعصى ؛ ويلزم لعامل واحد أن يشتغل لمدة عشرة أيام كى يدرس محصول فدان واحد ، وحيث أن حبوب هذا المحصول نادراً ما تصدر من المناطق التى زرع فيها ؛ وحيث قد لا تجد الحكومة وسيلة للعمل على بيعه فى أسواق المدن ، فإن الضريبة التى تفرض على الأرض التى تبذر فيه تحصل نقداً ، وعادة ما تدفع الأراضى التى تزرع محصول الذرة القيظى الضريبة بواقع ٣ بوطاقات للفدان ؛ أما التى تزرع بالمحصول الانبارى فتدفع ٥ بوطاقات عن نفس المساحة : مما يوضح بشكل تقريبى النسبة بين إنتاجى المحصولين ، وتدفع مصاريف بذار الذرة وريه نقداً بصفة عامة ، بواقع ٨ إلى ١٠ مدينى مقابل يوم العمل ؛ وعلى العكس من ذلك أعمال الحصاد إذ يدفع مقابلها عينا فى شكل حزم وأحياناً فى شكل حب مدروس .

وفى العادة ، فإن الفدان ينتج عدداً من حمولات الجمل من سيقان الذرة يساوى ما ينتجه من أرادب من الحبوب ؛ وتباع حمولة الجمل من هذه السيقان بـ ٨ إلى ١٢ بارة ، وتستخدم هذه وقوداً وذلك بعد تجفيفها ؛ ويكاد يكون هو الوقود الوحيد المستخدم فى مصر العليا لانضاج الطوب الأحمر والفخاريات وفى صناعة الجير وفى الأغراض المنزلية الأخرى .

ويستخدم قش الذرة كذلك فى تغطية (عمل سقوف) الأكواخ .

وأخيرا فإن العربان والمزارعين فى ضواحى أسوان وطيبة يشكلون من هذا القش حزماً يضعونها تحت صدورهم ليستطيعوا العوم بأقل جهد حين يعبرون النيل .

ويطلق المصريون اسم الذرة الشامية على ما نسميه نحن بالقمح التركى ؛ وهو يزرع بكميات ضئيلة فى ضواحى قنا ؛ ولزراعته تعد الأرض على نفس النحو الذى تعد به لزراعة الذرة البلدية ؛ وتبذر بذوره فى شهر أغسطس ، ويروى لمدة ثلاثة

شهور ، ثم يحصد بعد الشهر الرابع . ويقطع النبات ، وتنزع السنابل عن سيقانه وتحفظ للحصول على حبوبها بقدر الحاجة ، ويبلغ محصول الفدان فى بعض الأحيان ١٠ إلى ١٢ أردبا ؛ ويخلط دقيق هذه الحبوب بدقيق القمح ؛ وفى بعض الأحيان يستحدم الذرة وحده فى صنع خبز الفلاح .

وفى بعض مناطق الدلتا يحل محصول الذرة الشامية ، وهو الذى لا يعد فى الصعيد سوى محصول مساعد ، محل الذرة الصعيدية ، التى تعد فى هذه المناطق غريبة تماماً .

وتخصص بعض الأراضى فى ضواحى طنطا وسمنود بالذات لزراعة الذرة الشامية ، وتبدأ عمليات الزراعة بتغطية هذه الأراضى بطبقة رقيقة من الرماد أو من الأنقاض التى توجد حول القرى . ولتغطية أرض فدان واحد تلزم عادة ٢٠ أو ٢٤ حمولة حمار . وتبذر البذور فى خطوط خطها المحراث ، ثم تسوى أرض الحقل بتمرير جذع نخلة تجرها الثيران فوقها بشكل أفقى ، ثم تقسم فى النهاية إلى مربعات (أحواض) لريها .

وتبذر الذرة الشامية فى انقلاب الصيف ؛ ولبذار فدان واحد يلزم عادة $\frac{٦}{٢٤}$ من الأردب من بذره ، ويبدأ النبات فى الظهور على سطح الأرض بعد ستة أيام من البذار ؛ ويروى مرة كل خمسة عشر يوما حتى وقت الحصاد وهو يتم قرب اعتدال الخريف ؛ ويتم رى الذرة الشامية بيد الإنسان ؛ ويستطيع خمسة رجال أن يرووا الفدان الواحد فى ظرف يومين ، ويحصل كل منهم (مقابل ذلك) على ١٢ مدينى .

ويكفى خمسة أو ستة حاصدين لكى يتموا حصاد محصول فدان من الذرة الشامية فى يوم واحد ؛ وهم يستعملون المناجل (فى ذلك الغرض) . أما عن أجورهم ، فإنهم يحصلون عليها عينا ، ويعطون من حزم الذرة ما يستطيعون حمله .

وفى العادة يعطى الفدان ذو ال ٢٤ قيراطاً أربعة أو خمسة أرادب من الحبوب متوسط ثمنها ٢ بوطاقة : وهكذا يبلغ إجمالى إنتاج هذا المحصول ما نسبته حوالى ١٨ إلى ١ (بالنسبة لكمية البذور) ؛ دون أن ندخل فى ذلك قيمة القش الذى لا يستخدم إلا باعتباره وقوداً .

وتنقل الذرة الشامية على ظهور الجمال إلى مكان يقع على مشارف القرية ، وهناك تقوم النسوة والأطفال بفصل **السنبلة** عن الساق ، وبعد ذلك تجرد هذه **السنابل** من الأوراق الكبيرة التى تغلفها . ويستطيع خمسة عشر أو ستة عشر من هؤلاء العمال أن يجهزوا على هذا النحو خلال يوم عمل واحد محصول فدان ؛ ولكى تجف السنابل على نحو تام فإنها تعرض للشمس لمدة ١٢ إلى ١٥ يوماً ، وبعدها تخزن ، ويدرس منها على قدر الحاجة بغرض فصل الحبوب عن السنابل ، وبعد ذلك مباشرة ، وقبل تحويل هذه الحبوب إلى دقيق ، فإنها تتعرض داخل أحد الأفران لنوع من « التحميص » ، أما سنابل الذرة الشامية التى لا تزال خضراء ، فتجمع فى شكل حزم تتكون من خمس أو ست سنابل ، ثم تشوى ، فتشكل بهذا الإعداد نوعاً من الغذاء يقبل عليه الأطفال بنهم شديد . وعلى هذا النحو وحده ، يستعمل فى صعيد مصر هذا القدر الضئيل من الذرة الشامية التى تزرع هناك .

ثالثا : محصول الأرز

لا يزرع الأرز (Oryza Sativa) إلا فى الجزء الشمالى من مصر السفلى الواقع بين البحيرات التى تحيط بساحلها وبين خط مستقيم يقتسم الدلتا من الرحمانية على الفرع الغربى للنيل حتى المنصورة على الفرع الشرقى لهذا النهر . وهذه الأراضى مخصصة لزراعة هذا المحصول حيث قلما يهبط مستوى منسوب النيل هناك بالقرب من مصبه ، وفى موسم المياه الواطئة ، إلى أكثر من متر أو متر ونصف المتر عن مستوى المنسوب العالى الذى يبلغه خلال فترة فيضانه ، بحيث يكون ميسوراً هناك بأفضل مما هو فى أى مكان آخر أن تعطى لحقول الأرز نوبات الرى الدائمة التى تحتاج إليها .

وتتم نوبات الرى بواسطة الدواليب ذات الأسنان (الساقية) والتى تقام على مجرور (خزان مياه) مستطيل الشكل تصل إليه مياه النيل أو الترع بواسطة إحدى الحفرات .

وفى ضواحى دمياط ، تلزم فى العادة ثلاث من هذه الدواليب لرى مساحة تبلغ عشرة فدادين . وحيث أن مستوى (سطح) منطقة رشيد أقل (من أراضى دمياط) إرتفاعاً عن مستوى مياه النهر ، فإنه تكفى واحدة من هذه الماكينات لرى نفس العدد من الأفدنة والتى تبلغ (مساحتها) بالنسبة لمساحة مثيلاتها فى دمياط ، فضلا عن ذلك ، نسبة حوالى ٦٠ إلى ٧٠ ، وتبعاً لصغر أو كبر قطر هذه السواقى ذات الأسنان ، فإنه يستخدم ثور أو ثوران لتشغيلها ، وتحتاج السواقى الصغيرة إلى أربعة ثيران ، أما الأخرى فتحتاج إلى ستة من الثيران لخدمتها اليومية .

وحيث أدى أحد الأوبئة التى اجتاحت الماشية عام ١٧٨٤ إلى تقليل عدد هذه الثيران بشكل كبير ، فقد بدأ الناس فى هذه الفترة ، يحلون الجاموس محل الثيران فى أعمال الرى ، ومنذ ذلك الوقت ظلت الجاموس تستخدم فى هذا الغرض .

ويراقب حركة ماكينات الرى ، رجلان يتناوبان العمل ، كما يعنيان فى نفس الوقت بالثيران أو الجاموس التى تعمل فيها .

ويقوم الزراع الذين يقيم عندهم هؤلاء الأجراء بإطعامهم ، ويعطونهم زيادة على ذلك ٥ أو ٦ بوطاقات ، مكافآت سنوية .

ويبذر الأرز عند بداية شهر أبريل ؛ وقبل وضعه فى الأرض ، تملأ قفف منه وتغمر لمدة خمسة أو ستة أيام فى النيل أو فى واحدة من الترع المتفرعة عنه ؛ وبعد أن تتشرب البذور القدر الكافى من المياه ، تبسط على حصر ، وتشكل منها أكوام يغطونها بالعشب ؛ وتسرع الحرارة المتولدة عن ذلك بعملية الانبات ؛ وبعد أن يكون الجنين (القمة النامية) قد نما بشكل كاف ، يوضع الأرز فى الأرض (يبذر) .

أما الأرض المخصصة لاستقبال البذور ، فتظل فى البداية مغطاة بالمياه لعدة أيام ، وتحرث بعد ذلك فى اتجاهين مختلفين ، يتقاطع أحدهما مع الآخر بشكل عمودى ؛ ثم تحرث للمرة الثانية وتغمر بعدها بالمياه ، ثم يمرر فوقها ، بقصد تسوية سطحها ، جذع من النخيل ، يجر بشكل أفقى ؛ وتنظف الأرض بعد ذلك بواسطة ما يشبه الشوكة ؛ وفى هذه الحالة تكون الأرض بعد موحلة ، ويبذر فيها الأرز وهى لا تزال على هذه الحال .

أما الأردب المستخدم فى كيل الأرز فليس على الاطلاق هو نفس أردب القاهرة ؛ بل إن أردبى رشيد ودمياط يختلفان فيما بينهما فى التسمية وفى السعة .

وتبلغ نسبة أردب رشيد إلى أردب القاهرة ما قيمته ١٣ إلى ١٢ ؛ فى حين أن أردب دمياط والمنزلة ، وهو الذى يسمى ضريبة ، فيبلغ ما قيمته ٣٦ إلى ١٣ بالنسبة لأردب القاهرة .

وفى دمياط وضواحيها ، يبذر $\frac{٣}{٨}$ من الأردب من الأرز لكل فدان مساحته ٦٨٧٧ متراً مسطحاً ؛ وعلى هذا فإنه يستخدم فى مساحة معطاة (بعينها) كمية من البذور تعادل ضعف كمية بذور القمح التى تستخدم فى نفس هذه المساحة . وإن كان جزء من أعواد الأرز التى تنتج عن هذا البذار ينبغى لها أن تستزرع مرة أخرى فى مكان آخر ، كما سنذكر بعد قليل .

وبعد ثمانية وأربعين ساعة من البذار ، تغمر الأرض بمياه يبلغ علوها نحو خمسة سنتيمترات وتترك المياه فيها لمدة يومين أو ثلاثة أيام ، تصرف بعدها لتستبدل بها مياه جديدة ، تظل هناك لنفس المدة ، وتتكرر هذه العملية حتى الحصاد . وبعد حوالى عشرين أو ثلاثين يوماً من البذار ، تبعاً لما إذا كان نمو النبات أكثر أو أقل سرعة ، يبدأ الناس فى عزق حقول الأرز ، ويعنون بتنظيفها على هذا النحو كلما تكاثرت فيها أعشاب غريبة .

وتتم عملية نقل شتلات الأرز عند نهاية شهر يولية . وتحدث هذه العملية فى العادة بالنسبة للأراضى التى سبق أن كانت مزروعة بالقمح ، والتى لم يكن قد سبق حصادها بعد وقت بذار الأرز .

وتحرث الأرض التى ينبغى أن تنقل إليها شتلات الأرز بواسطة المحراث أو تعزق بالفأس ، وتروى بعد ذلك ثم تسوى بواسطة جذع نخلة ، مثلها مثل الأراضى التى تعد لبذر الأرز . وبعد ذلك يشتل حوالى نصف السيقان التى ينتجها الحقل المبذور بالأرز إلى حقل بنفس المساحة أعد على هذا النحو . وهذا هو السبب فى أن كمية بذور هذا النبات ، التى تبذر فى الفدان الواحد تبلغ حوالى ضعف كمية القمح التى كان يمكن أن تبذر فيه .

وفى معظم المناطق التى يزرع فيها الأرز ، تكون الحقول التى يشتل إليها الأرز غير بعيد عن الحقول التى توفر شتلاته ؛ وإن كان الأرز الذى يزرع فى المنزلة يأتى عادة من فارسكور ، وهى قرية تقع على شاطئ النيل ، على بعد فرسخ واحد إلى الجنوب من دمياط . وتحمل شتلات الأرز على قوارب تنقله عبر البحيرة حتى المنزلة ؛ وتكفى حمولة القارب لتغطية فدان واحد ، وفى العادة يبلغ ثمن النبات تسليم المنزلة ٢٠ إلى ٢١ بوطاقة ؛ وبعد ذلك ينقل نبات الأرز على ظهور الجمال ابتداء من نقطة نزوله من القارب إلى الحقل الذى سيزرع فيه .

ويدفع مقابل عملية زرع الشتلات فى كل فدان بوطاقة ونصف بوطاقة . ويتم اقتلاع وشتل الأرز فى ولايتى المنصورة ودمياط بواسطة عمال من أبناء البلاد ، لكن عمالا من ولاية بلبيس هم الذين يذهبون فى هذا الفصل للقيام بهذا العمل فى الدلتا وولاية رشيد ؛ وهؤلاء لا يحصلون على أجورهم باليومية ، وإنما يأخذون على عاتقهم اقتلاع وشتل الفدان الواحد بالمقاولة مقابل (أجر) ٥ بوطاقات .

ويحصد الأرز عند حوالى منتصف نوفمبر : وعلى هذا النحو فإن هذا المحصول يمكث بالأرض لمدة ستة شهور ، ويروى خلال الأشهر الأربعة منها ريا صناعياً ؛ ويروى خلال الشهور الثلاثة الباقية عن طريق رى يسهله فيضان النيل (بالراحة) ؛ وهو يحصد كما يحصد القمح ويربط فى حزم صغيرة وينقل إلى جرن حيث تفصل حبوبه عن سنابله بواسطة النورج ، ويستطيع ١٠ إلى ١٢ رجلا أن يحصدوا فى يوم واحد إنتاج فدان ، وحين يقوم بهذا العمل أناس من أبناء البلاد تدفع لهم أجورهم فى شكل حبوب ، فيحصلون على $\frac{٢}{١٦}$ من الضريبة .

أما عمال المنصورة وبلبيس الذين يذهبون إلى رشيد وإلى الدلتا لحصاد الأرز فتدفع أجورهم نقداً : ويعطون ٤ بوطاقات مقابل حصد محصول الفدان وربطه فى حزم ونقله إلى الجرن .

ويمكن أن يدرس محصول الفدان الواحد تحت النورج فى ظرف يوم وليلة بواسطة ثمانية رجال و أربعة ثيران ؛ ويدفع أجر هذا الدرس على الدوام عينا ، أحيانا فى

شكل حزم أرز كما فى رشيد ، وأحياناً فى شكل حبوب كما فى دمياط . ويعطى لكل عامل أربع حزم من الأرز أو $\frac{١}{٣٢}$ من الضريبة من الحبوب .

وتتم تذرية الأرز بنفس الطريقة التى يذرى بها القمح أى بتعريضه للهواء بواسطة ما يشبه مضربا خشبيا ، وإن كان الهواء لا يفصل إلا الأجزاء بالغة الخفة ، ويظل الأرز ، كى يصبح نظيفا على نحو تام ، فى حاجة لأن يمرر فى غربال لعدة مرات ، الأمر الذى يتم فى الطواحين حيث تنزع عن الأرز قشرته .

ويدفع فى مقابل تذرية الأرز $\frac{١}{١٠٠}$ من كمية الأرز المذرى .

ويبلغ متوسط المحصول السنوى للفدان فى دمياط والمنصورة $\frac{١}{٢}$ ٣ ضريبة ، ويلزم $\frac{٣}{٤}$ من الضريبة لبذار وإنبات فدانين ؛ وهكذا يبلغ متوسط نسبة البذار إلى المحصول الناتج فى حقول أرز هاتين الولايتين حوالى ١ إلى ١٨ .

أما فى الدلتا وفى رشيد فيبلغ المتوسط السنوى لإنتاج الفدان ٧ إلى ٨ أرادب ؛ وحيث يتلقى كل فدان بذوراً تساوى $\frac{١}{٢}$ الأردب فإن النسبة بين البذار وبين الحصاد تعادل نسبة ١ إلى ١٦ . وهكذا يمكن النظر إلى كل أراضى مصر الصالحة لزراعة الأرز باعتبارها على نحو ما خصيبة .

ومع ذلك فليس ثمة على الإطلاق محصول يتغير ناتجه على مثل هذا النحو ، فقد أكد المزارعون فى ضواحى دمياط أن ناتج محصوله فى بعض الأحيان لا يزيد على نسبة ٥ إلى ١ (بالنسبة لكمية البذور) فى حين يرتفع فى بعض الأحيان إلى نسبة ٣٢ (إلى ١) .

ولا يهرس قش الأرز مطلقا كما هو الحال بالنسبة لقش القمح ، فهو أكثر سمكا وأكثر صلابة من هذا الأخير ، ولكنه يكسر فقط تحت النورج ، ولا يستخدم إلا وقوداً ، وقبل أن يتداول الأرز فى التجارة ويعرض للاستهلاك ، فإنه يحتاج – وهو لا يزال شعيراً – لأن يبيض : أى أن تنزع عنه قشرته وإليكم بعض التفاصيل حول هذه العملية .

تعرض الحبوب أولا للشمس لمدة ١٠ إلى ١٥ يوماً ، ثم تمرر بعد ذلك أسفل مدقات أسطوانية الشكل من الحديد الأجوف ، يبلغ علوها ٣ ديسمترات ويبلغ قطرها ديسمتراً واحداً ؛ وتثبت كل واحدة من هذه المدقات بشكل عمودى على هيئة مطرقة ذات مقبض يتحرك فى خط رأسى فوق محور حديدى يوضع على مسافة متر من المدق ومدعوم بقوة فوق مرتكزات مبنية . وتنتج الحركة القلابة التى تقوم بها المدقات ، شأنها فى ذلك شأن مطارق الحداد ، نتيجة للضغط الذى تمارسه فوق طرف مطرقتها ، عند الجانب الآخر من المحور ، أربع حدبات تخترق بشكل عمودى شجرة أفقية تستخدم كمحور أو مدار إلى عجلة مسننة تتشابك عموديا بعجلة مسننة أخرى أكبر حجما . ويحمل محور هذه العجلة الكبيرة رافعة يعلق بها ثور واحد أو عدة ثيران حسبما إذا كان ينبغى للماكينة أن تحرك مدقين أو كان عليها أن تحرك أربعة مدقات [1] .

وتوجد أسفل هذه المدقات ثقوب أسطوانية عملت فى الأرض على شكل هاونات ، يحتوى كل واحد منها على $\frac{١}{١٠}$ ضريبة من الأرز . ويبعد كل هاون عن الآخر بحوالى المتر ، بحيث يستخدم الجدار الوسيط الذى يتكئ عليه محور دوران المدقات كمسند لظهر العامل الجالس الذى يكون شغلة الدائم هو أن يعيد بيده إلى تحت المدقات حبوب الأرز التى تتباعد عند كل دورة .

وتمر الحبوب فى البداية بهذه العملية لمدة ساعتين ، تكفيان لنزع جزء من القشور عن الحبوب ؛ ولكن حيث تصبح عملية الدوران والطرق ، مع مواصلة هذه العملية على نفس الكومة من الحبوب ، أمراً لا جدوى منه على الإطلاق بسبب هذا الجزء من القشر الذى تم فصله بالفعل عن الحبوب ، فإن الأرز يسحب لتنظيفه للمرة الأولى ، ثم يعاد وضعه تحت المدقات تمارس الدق عليه لمدة ساعتين ؛ ثم ينظف الأرز من جديد ليتم نفس العمل للمرة الثالثة ؛ وينتهى الأمر بتبييض الأرز وذلك بوضعه للمرة الرابعة أسفل المدقات مع كمية محددة من الملح ، وبعد ذلك يتداول فى الأسواق بالحالة التى نراه عليها .

---

(١) انظر الفنون والحرف ، اللوحة التاسعة ، وكذلك وصف الأشكال ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ من هذه اللوحة ، والذى قدمه المسيو حولوا Jollois.

ويلزم على الأقل ثلاثون ساعة ليتم تنظيف ضريبة الأرز الشعير بشكل تام وتنتج هذه الكمية ، حين يكون الأرز من صنف جيد ، $\frac{٢}{٣}$ ١ أردب من الأرز الأبيض ، أما إذا كان من صنف أدنى ، فإنها تنتج فقط أردباً ونصف الأردب ، وهكذا نستطيع أن نقدر أن متوسط إنتاج الأردب (*) هو أردب و$\frac{٧}{١٢}$ من الأردب ؛ وعادة ما يقدر إنتاج كل خمسة أرادب من الأرز الشعير بأربعة أرادب من الأرز الأبيض .

ويتطلب استغلال طاحونة (مضرب) ذات مدقين ، وتعمل ليلا ونهاراً ، تشغيل تسعة من الثيران وسبعة من العمال يتبادلون نوبات العمل . وتصل المصاريف اللازمة لإطعام الثيران ولدفع أجور هؤلاء العمال ، وفائدة (ربح) السلفيات الأولية ، وصيانة الماكينة ومنشآتها ، تصل بثمن تبييض ضريبة الأرز إلى ٥ بوطاقات ، أما بالنسبة للأردب فتصل إلى ٣ بوطاقات و ١٥ مديني فإذا أضفنا إلى هذا المبلغ ربح التاجر ، محسوباً على أساس ٢٠٪ فإن ثمن أردب الأرز فى السنة العادية ، تسليم مخازن دمياط سيساوى ٢٢ بوطاقة ، وأخيراً ، فحيث أن الجزء الأكبر من الأرز الذى تنتجه مصر مخصص للتصدير ، فإننا نستخلص أن ثمن هذه السلعة الغذائية يزيد أو ينقص تبعاً لنشاط التجارة أو كسادها ، وفى أثناء احتلال الجيش الفرنسى لهذه البلاد ، انخفض سعر أردب الأرز فى رشيد إلى ١٢ بوطاقة .

رابعاً : زراعة الشعير

يعتبر الشعير (hordeum hexastichum) هو أكثر النباتات التى تشيع زراعتها فى مصر ، فهو يزرع فى واقع الأمر ابتداء من جزيرة فيله والفانتين حتى لسان الأرض الذى يفصل بحيرة البرلس عن البحر الأبيض المتوسط .

ومع ذلك فإن الاختلافات فى درجة الحرارة ، فى مثل هذه المسافة الشاسعة ، تؤدى إلى وجود اختلافات بالغة تتناول هذا المحصول سواء فى زراعته أو فى غلته .

(*) كذا فى النص وصحتها الضريبة .

فى جزر النيل الكبرى ، وعلى شواطئه هبوطا من إسنا إلى إدفو يبذر الشعير عند نهاية نوفمبر ، بعد الزراعة الثانية للذرة : ويبدأ الأمر بحرث الأرض حرثة أولى ؛ وحيث أن هذه الأرض عالية بالقدر الذى لا يسمح بغمرها بشكل طبيعى بمياه النيل ، فإنهم يقسمونها إلى أحواض تغمر بالمياه عن طريق الدلاء (دلو) أو بواسطة الماكينات ذات القواديس (السواقى) ، وبعد أن تبلل الأرض بالقدر الكافى تتم عملية البذار : وهناك يستخدم للفدان الواحد نصف أردب من الحبوب .

وفى هذا الجزء من مصر ، حيث تعطى الأرض نفسها بواسطة الرى الدائم ثلاثة محاصيل فى العام ، فإن نفس العمال هم الذين يقومون بكل أعمال الزراعة فى عدد بعينه من الفدادين وفى العادة يتعهد ثمانية رجال ، وعدد مماثل من الأولاد خمسة إلى ستة من الأفدنة .

وتبلغ غلة فدان الشعير فى جزيرة إلفانتين ، وإلى الشمال من إسنا حوالى ٥ إلى ٦ أرادب ، ويمكن أن يرتفع المحصول إلى ثمانية أو تسعة حين تكون السنة مواتية ، وينتج المحصول كذلك عدداً مماثلا من حمولات الجمل من القش المهروس ، ويتروواح ثمن أردب الشعير من ١ إلى ٢ بوطاقة ؛ كما تباع حمولة الجمل من القش المهروس بـ ١٥ إلى ٢٠ مدينى .

ولا يبدأ الناس فى بذر بذور هذا المحصول فى الحقول التى تغمرها بشكل طبيعى مياه الترع المتفرعة عن النيل إلا فى شمال إسنا ؛ ومع ذلك فليس ثمة إلا جزء من أراضى هذه المنطقة هو الذى يتقبل مثل هذا النمط من الزراعة ، فى حين أن هذا المحصول لا يبذر ، وعلى نفس طريقة القمح ، إلا فى الأراضى التى يغطيها الفيضان وذلك إلى الشمال من سهل طيبة وكذلك فى ولايات جرجا وسيوط والمنيا .

وعندما لا تحرث الأرض على الإطلاق قبل عملية البذار – تبلغ كمية البذور المطلوبة للفدان الواحد $\frac{1}{2}$ الأردب وأحياناً الأردب بأكمله . وحين تعد الأرض بحرثة تمهيدية فلا تبذر سوى نصف هذه الكمية . وتتروواح غلة الفدان بين ٦ إلى ١٠ أرادب تبعاً (لظروف)السنين .

وهكذا تشبه زراعة الشعير البياتى هذه ، وبشكل تام ، زراعة القمح ؛ ويلزم أربعة رجال كى يحصدوا فى يوم واحد محصول الفدان . ويحصل هؤلاء الحاصدون على أجورهم عيناً ، ويحصل كل منهم على $\frac{1}{24}$ من الأردب . ويبلغ ثمن الأردب من الشعير عادة بوطاقة واحدة فى ولايتى جرجا وسيوط . وعلى العموم فإن ثمن الشعير فى مصر يعادل نصف ثمن القمح .

ومن جهة أخرى فإننا نجد الرى الصناعى الذى يبدو أمراً لا فائدة منه فى وادى النيل ابتداء من جرجا حتى القاهرة ، نجده شيئاً ضرورياً للغاية فى ولاية الفيوم حيث لا تبقى مياه الفيضان على سطح الأرض إلا لوقت قصير .

وهناك يبذر $\frac{2}{3}$ الأردب من الشعير لكل فدان ؛ ويروى المحصول ثلاث مرات أثناء مكوثه فى الأرض ، ويعطى الفدان ٥ أو ٦ أرادب ومثل هذا العدد من حمولات الجمل من القش المهروس .

ويروى الشعير الذى يزرع فى مناطق الدلتا المختلفة ، كما يروى القمح مرتين أو ثلاث مرات ابتداء من بذاره وحتى حصاده . وتتراوح كمية البذور التى تستخدم لفدان واحد مساحته ٢٤ قيراطاً بين $\frac{1}{2}$ و $\frac{3}{4}$ من الأردب ؛ كما يتراوح إنتاجه كذلك تبعا لظروف المكان إذ لا يبلغ سوى ٣ أرادب فى ضواحى منوف ، وإن كان يصل إلى سبعة بالقرب من طنطا ، وفى بعض الأحيان يرتفع إلى ٨ أو إلى ١٠ أرادب فى ولايتى رشيد والمنصورة . وقش (ساق) الشعير فى الدلتا أقصر من قش القمح . لذلك لا ينتج منه من حمولات الجمل من القش إلا عددا يساوى $\frac{1}{2}$ عدد أرادب الحبوب التى تغلها مساحة بعينها . وفضلا عن ذلك ، فهو عليق أقل قيمة من قش القمح . كما أنه يستهلك بشكل شبه دائم فى نفس مناطق إنتاجه .

وتنتج بعض أجزاء من اللسان الضيق الذى يفصل بحيرة البرلس عن البحر القليل من الشعير ، وتبذر بذوره فى خطوط خططت بالفأس ، ثم يسوى سطح الأرض بعد ذلك بواسطة جذع نخلة تعمل عمل المشط والأسطوانة .

وتحل الخاصية الشعرية (القدرة على الامتصاص) التى تتمتع بها الأرض هناك ، التى تجرى تحتها على الدوام المياه العذبة للبحيرة طيلة الفيضان على عمق ضئيل للغاية بالإضافة إلى الأمطار التى يكثر هطولها فوق هذا الساحل – تحل محل الفيضان ومحل الرى الصناعى معاً . وتتطلب زراعة الشعير هذه فى قرية بلطيم ، كما رأينا ، مصاريف ضئيلة للغاية . لكنها كذلك قليلة الانتاج ؛ إذ لا تنتج فى العادة إلا ٣ أو ٤ إلى ١ (نسبة المحصول إلى كمية البذور) .

ولا يستخدم الشعير عادة فى مصر إلا لتغذية الخيول : وهو فى ذلك يقوم مقام الشوفان الذى يقدم لها فى بعض أجزاء من أوربا .

ويحصل جزء من الضريبة التى تخضع لها أراضى مصر العليا فى شكل شعير يباع فى أسواق القاهرة ؛ كما يمثل الشعير صادراً بالغ الأهمية فى موانى القصير ودمياط ورشيد .

خامساً : زراعة العدس والحمص والترمس

يعتبر العدس (ervum lens) إنتاجاً خاصاً بتلك المنطقة من مصر ، والتى تمتد من إدفو حتى مرتفعات الجيزة ، بما فى ذلك الفيوم ؛ ولا تمارس زراعته لا فى أطراف المنطقة المدارية فى الصعيد ولا فى الدلتا .

ولا تصلح لزراعة العدس سوى الأراضى التى تغمرها مياه ترع الرى بشكل طبيعى ، ولذلك فمساحة هذه الأرض هى نفس مساحة تلك الأرض التى يطلق عليها اسم البياتى ، ولا تتطلب هذه الزراعة إلا قدراً ضئيلا من المجهود .

وفى بعض الأحيان تعطى الأرض حرثة أولية عقب انحسار المياه ؛ ومع ذلك ، فإذا كان الفيضان وفيراً ، وإذا لم تكن الأرض قد جفت بشكل تام عندما يحل وقت البذار ، فإنه يكتفى ببذر الحبوب على الأرض وهى لا تزال بعد موحلة ؛ ويبذر فى كل فدان من $\frac{1}{3}$ إلى $\frac{2}{3}$ الأردب . وتغطى البذور ، وذلك بأن تمرر فوقها قطعة من الخشب يجرها أربعة أو خمسة رجال أو عن طريق إعطاء حرثة ثانية للأرض . ويظل العدس فى

الأرض حوالى أربعة شهور أى أقل من المدة التى يمكثها القمح بثلاثين أو خمسة وثلاثين يوماً ، ويحصد العدس باقتلاع سيقانه وذلك حتى يبذر فى الأرض مع محاصيل أخرى كما يحدث فى الصعيد ؛ أو يحصد (بحش سيقانه) عندما يكون قد بذر وحده كما يحدث فى الفيوم وضواحى القاهرة .

ويلزم تسعة أو عشرة أيام من العمل كى يستطيع عامل واحد أن يقتلع محصول فدان من العدس . ويحزم المحصول فى حزم ، تنقل على ظهور الجمال إلى الجرن حيث تدرس تحت النورج ، كما يحدث للقمح .

ويدرس إنتاج الفدان أربعة رجال وأربعة ثيران يعملون جميعاً لمدة يوم واحد وتتم تذرية وتنظيف العدس بنفس الطريقة التى تتم بخصوص الحبوب الأخرى . وتتطلب هذه العمليات كلها تسعة أو عشرة أيام عمل ، يدفع مقابل كل يوم منها $\frac{١}{٣٤}$ من الأردب من العدس .

ويستخدم قش العدس الذى يهرس تحت النورج عليقاً للجمال والماعز . ويستخرج منه عادة عدداً من حمولات الجمل (من التبن) يعادل عدد ما ينتجه المحصول من أرادب من الحبوب . وتباع الحمولة من هذه السيقان المهروسة بـ ٣٠ إلى ٤٠ مدينى .

ويتغير إنتاج الفدان تبعاً (لظروف) السنين ؛ ويبلغ (عادة) ٦ إلى ٧ من الأرادب ويصل أحياناً إلى ٣ أو ٤ فقط .

وعادة يبلغ ثمن أردب العدس ١٠٠ مدينى وذلك فى مصر العليا ، فى حين أنه يبلغ فى القاهرة وولاية الجيزة ١٥٠ مدينى .

وفى ولايتى سيوط والمنيا تكون هذه الزراعة مجزية أكثر منها فى أى منطقة أخرى ، وبعد ذلك يقل عائدها صعوداً تجاه الصعيد أو هبوطاً باتجاه القاهرة .

وتخضع حقول مصر العليا التى تبذر بالعدس لضريبة تدفع عينا ، ويخزن العدس الذى يحصل فى مخازن بمصر القديمة ، حيث يسحب لتغذية أسواق مصر السفلى أو ليتم تصديره .

أما العدس الذى يخصص للاستهلك فتنزع عنه قشرته فى العادة ؛ ولا تباع فى أسواق المدن إلا الفلقتان (الفصان) من هذه البقول : وهذه الفلقات ذات لون برتقالى بالغ الجمال ، ويكفى لتنقية أو تنظيف العدس على هذا النحو أن يدعك أو يفرك بين رحوين صغيرتين من الصلصال المجفف فى الشمس يبلغ نصف قطرها ٢٥ سم أو ٣٠ سم وتكون الرحاة السفلى ثابتة فى حين تكون العليا وحدها هى المتحركة ، وتدور حول مركزها بواسطة عامل واحد مثل طواحين الخردل . ويبلغ ثقل هذه الرحى المتحركة ، المصنوعة من الصلصال الجاف نحو ٢٠ أو ٢٥ كيلو جراماً .

ويبذر الحمص (Cicer arietinum) ، كالعدس فى أراض غمرتها المياه ، وتتلقى الأرض نفس التجهيزات قبل وبعد البذار الذى يتم مباشرة عقب انحسار المياه .

ويبذر فى الفدان الواحد من $\frac{١٤}{٢٤}$ إلى $\frac{١٦}{٢٤}$ من الأردب من الحمص ، وهو ما يتطلب عادة ثلاثة أيام عمل ، ويبقى الحمص بالأرض لمدة سبعة أشهر ؛ ويقتلع المحصول ثم يدرس تحت النورج ؛ ويمكن لأربعة رجال مع أربعة ثيران أن يدرسوا فى يوم واحد إنتاج أحد الأفدنة ؛ ويحصلون معاً كأجر على $\frac{١٨}{٢٤}$ من الأردب من العدس بما فى ذلك إيجار النورج .

ويتغير إنتاج الفدان المزروع بالحمص تبعاً (لظروف) السنين ؛ وفى مناطق الصعيد التى تكثر بها زراعته ، يتراوح هذا المحصول من ٤ إلى ٨ أرادب ، كما يتراوح ثمن الأردب من ٥٠ إلى ١٣٠ مدينى .

وبالإضافة إلى الاستخدامات اليومية للحمص فى غذاء الفلاحين ، فقد جرت العادة فى القاهرة ورشيد ودمياط وفى مدن أخرى من مدن الدلتا على تحميص حبوبه فوق نار موقدة فى مستوقد واسع ، ويؤكل بعد أن يحمص على هذا النحو .

وينطبق ما سبق أن انتهينا من قوله ، وبلا تحفظ على زراعة الترمس (Lupinus Termis) . ويبذر فى الفدان الواحد منه $\frac{١}{٢}$ أو $\frac{٢}{٣}$ الأردب تبعاً لما إن كان سيوضع فى جورات تحفر باليد أو إن كان سيبذر « على الطاير » على الأرض التى لا تزال بعد موحلة ؛ ويحصد بجزه بعد مرور خمسة شهور . ويلزم عشرة أو اثنا عشر يوماً لحصاد

فدان . وحيث لا يمكن استخدام سيقانه ، التى تكاد تكون ليفية فى تغذية الماشية ، فإنها تستخدم وقوداً ، أو بصفة خاصة فى صنع نوع من الكربون يدخل فى صناعة بارود البنادق فى هذه البلاد ، وتستخلص الحبوب بضرب سيقانه ، بعد أن تكون هذه قد جفت بشكل تام ، بالعصى ؛ وهى ممارسة تعود فى الشرق إلى عصور ضاربة فى القدم ، وتحل فى مصر محل استخدام المدقات .

وتدفع مصاريف زراعة ودراس الترمس عيناً بواقع $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب لكل حاصد .

سادساً : زراعة الفول

يزرع الفول (Vicia fala equina) بوفرة فى ولايات جرجا وسيوط والمنيا فى أراض تروى بشكل طبيعى .

ويبذر الفول فى بداية شهر نوفمبر دون حرثة تمهيدية ؛ ويلزم أردب واحد ، أو $١\frac{٣}{٢٤}$ أردب (من البذور) لكل فدان تبعاً لما إن كانت الأرض أكثر أو أقل وحولة . وبعد البذار يقوم خمسة رجال بتغطية البذور وذلك بجر قطعة من الخشب فوق الأرض . ويحصل هؤلاء على أجورهم عيناً بواقع $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب من الفول لكل منهم .

ويبقى الفول فى الأرض لمدة ثلاثة أشهر ونصف ، ويحصد عند نحو منتصف شهر فبراير ، وتقطع سيقانه ثم تدرس تحت النورج ويلزم أربعة ثيران وأربعة رجال يعملون لمدة يومين لدرس محصول فدان واحد ويحصل كل منهم على $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب .

وبعد أن تسدد مصاريف الحصاد والدراس على هذا النحو ، يعطى محصول الفدان فى السنوات الطيبة ٧ أرادب من الفول ، فى حين يعطى فى السنوات غير المواتية ٢ إلى ٣ أرادب فقط ؛ ويتراوح ثمن الأردب من ٥٠ إلى ١٠٠ بارة ، ويرتفع إلى ٢ بوطاقة فى الأماكن التى يسهل فيها تصدير هذا المحصول .

وتستخدم سيقان الفول ، التى تهرس تحت النورج ، كعليق للجمال والثيران والماعز . وينتج الفدان عادة ثلاث أو أربع حمولات جمل من السيقان المهروسة (التبن) ، تباع الحمولة الواحدة منها بـ ٤٠ مدينى .

وفى الفيوم وضواحيها ، تعطى الأرض المخصصة لزراعة الفول فى بعض الأحيان حرثة أولية ؛ وحين يبدأ النبات فى الجفاف ، تقتلع سيقانه بدلا من قطعها بالمنجل . وعادة ما يكون محصول الفول أكبر على نحو طفيف منه حين يبذر بينما تكون الأرض لا تزال موحلة .

وبمجرد أن نهبط الدلتا ، تصبح زراعة الفول أقل عطاء ، وتكون نتيجة لذلك أقل انتشاراً . وهو يبذر هناك على الدوام فى خطوط خطتها المحاريث ، وتعلو سيقانه بقدر يفوق ارتفاع سيقان الفول فى الصعيد . ويدفع ٤٠ بارة مقابل اقتلاع محصول فدان واحد ، ثم يترك المحصول ليجف فى نفس مكانه أو يعرض للشمس ، وأخيراً يوضع تحت النورج . ويبلغ إنتاج الفدان ٥ أو ٦ أرادب .

ونادراً ما تمتد زراعة الفول فى مصر العليا إلى ما وراء قوص ، كما لا تمتد فى الدلتا إلى ما تحت (شمال) سمنود . وتصدر منه كميات هائلة إلى الجزيرة العربية عن طريق القصير . كما يصدر كذلك إلى المشرق عن طريق موانى البحر الأبيض المتوسط . وتمون أسواق القاهرة ومعظم مدن مصر السفلى بالفول الناتج عن حصيلة الضريبة العينية التى تحصل من الصعيد .

وفى بعض الأحيان تنزع قشرة الفول الذى يباع فى هذه الأسواق ، كما يحدث للعدس ، بواسطة رحوين صغيرين من الصلصال المجفف يجرش بينهما الفول .

سابعاً : زراعة البصل – البطيخ – الشمام والخضروات الأخرى

يشكل البصل (allium cepa) موضوعاً لزراعة كبيرة فى كل أنحاء مصر على وجه التقريب ، فيما عدا المنطقة المدارية فى ولاية طيبة ، وكذلك فيما عدا الأجزاء الدنيا من الدلتا .

وفى البداية تحرث الأرض ثم تسوى بجذع نخلة ، وبعد ذلك تقسم إلى أحواض

بواسطة **المسوجة** (*) ، وتبلغ تكاليف العمليات المتتالية لإعداد فدان الأرض ٢٠٠ مدينى .

ويبذر البصل بعد القمح والبرسيم وبقية الحبوب التى تبذر فى الأراضى التى تروى بشكل طبيعى . ومن أجل ذلك تشكل ، باستخدام معول صغير ، خطوط صغيرة تلقى فيها البذور . ويمكن لعشرة رجال أن يقوموا بهذا العمل خلال يوم واحد على مساحة قدرها فدان . ويستخدم للبذار ١/٢٤ من الأردب من البذور يبلغ ثمنها فى العادة ٩٠ إلى ١٢٠ بارة . وفى أثناء نمو النبات يزاد أو يقلل عدد الريات تبعاً لكون الأرض أكثر ارتفاعاً أو أكثر انخفاضاً ، ففى حالة ارتفاع الأرض تكرر الرية كل أسبوع . وتصل مصاريف رى الفدان ، الذى يتم بواقع ست أو ثمانى مرات إلى نحو ٣٠٠ مدينى .

وبعد خمسين أو ستين يوماً من البذار يشتل البصل فى حقل آخر حرث من قبل ثلاث مرات . ويكفى البذر الذى تم فى مساحة بعينها لتغطية مساحة تصل إلى ما يعادلها بـ ١٢ ضعفاً .

ويحصد البصل وهو أخضر كى يستخدم مباشرة كغذاء ، أو يترك ليجف على ساقه (فى الحقل) كى يباع فى الأسواق . وهو يبلغ درجة النضوج عادة بعد ثمانين أو تسعين يوماً من شتله ، ويلزم ١٥ إلى ٢٠ يوم عمل لكى يتمكن عامل واحد من حصاد محصول فدان ، ويدفع مقابل كل يوم عمل ٦ بارات فى ولاية سيوط .

وينتج الفدان من ٢٠ إلى ٣٠ أردباً من البصل ، يباع الأردب الواحد منها عادة مقابل بوطاقة (واحدة) فى ولاية سيوط والمنيا ، ويصل إلى ٢ بوطاقة فى ضواحى قنا . ولا ينتج هذا التفاوت فى الثمن فقط لأن مصاريف الزراعة فى قنا تزيد عن نظيراتها هناك ، بل كذلك لأن هذا البصل يصدر من هناك بكميات ضخمة إلى الجزيرة العربية عن طريق القصير .

(*) لعلها هى البتانة التى تصنع الحدود بين الأحواض والتى يطلق على الواحد من هذه الحدود اسم البتن (المترجم) .

وعلى الرغم من أن البصل المصرى قد فقد بعض شهرته إلا أنه أكبر حجما من البصل الذى تنتجه أوربا ؛ كما أنه حلو المذاق لدرجة يؤكل معها نيئاً دون أى تتبيل . وهو يستخدم ، كما كان يستخدم فى الماضى ، فى غذاء سكان الريف ، الذين يحتمل أنهم كانوا سيزرعونه بكمية أكبر لو أن زراعته كانت تتطلب سلفيات أقل .

وتدفع الضريبة العقارية المفروضة على الحقول المزروعة بالبصل ، نقداً ، وتصل إلى ٦ إلى ٧ بوطاقات (ريالات) للفدان الواحد .

وهناك محصول غذائى آخر بالغ الوفرة فى كل أنحاء مصر ، هو البطيخ أو شمام الماء (Cucurbita Citrullus) .

ويزرع هذا المحصول فى الجزر أو على حواف النيل التى تظل مكشوفه خلال فصل المياه الواطئة أو التى تغرقها المياه أثناء الفيضان . وتشكل هذه الحواف منحنيات بالغة الانحدار ، يتكون سطحها من رمل ناعم للغاية . وتعمل فيه حفرات مثلثة الشكل يبلغ طولها المتر بعرض يبلغ ٢ ديسمتر (٢٠ سم) ، وبعمق يكفى لتمكين المياه الآتية من باطن الأرض أو تلك القادمة من النيل من أن تبقى على الرطوبة اللازمة فى هذه الحفرات . وتوزع هذه الحفرات فى خطوط موازية لمجرى النيل ، وتبعد كل منها عن الأخرى بنحو المتر . وحيث يكون بمقدور الريح أن تنقل بسهولة هذا النوع من التربة ، وحيث من الممكن لهذه الرمال المتحركة أن تردم نباتات البطيخ وهى بعد صغيرة ، فإن الزراع يوقفون هذه الرمال بواسطة سياج صغيرة من جذوع جافة توضع بشكل اعتراضى (بالعرض) بالنسبة لخطوط البذور ؛ ويشكل الرمل الذى يتكدس بظهر هذا السياج نوعاً من الوجاء يحتمى خلفه ساق النبات من لهيب الشمس .

وينتج كل نبات فى العادة ثلاث أو أربع ثمرات ، تباع الواحدة منها بـ ٤ إلى ٥ مدينى .

وفى بعض الأحيان يبذر البطيخ فى الأراضى الواطئة التى تحف بالترع الداخلية عوضاً عن بذره على حواف النيل ، فتصنع فى هذه الأرض عند نحو بداية فبراير

جورات تبعد كل منها عن الأخرى بمتر ، ويبلغ عمقها حوالى ٢ ديسمتر (٢٠ سم) ، ويوضع فيها ملء اليدين من زبل الحمام ، الذى يترك مكشوفاً لمدة ثمانية أو عشرة أيام ، يتم البذار فى نهايتها . ويلزم لبذار الفدان $\frac{١}{٤٨}$ من الأردب من البذور مما يكلف نحو ٢٠ بارة . ويستطيع عشرة رجال أن يتموا هذا العمل فى ظرف يوم واحد . ويمكن أن تصل قيمة إنتاج الفدان الواحد إلى ٣٠ بوطاقة ؛ وإن كانت لا تبلغ فى بعض الأحيان سوى ١٢ أو ١٥ بوطاقة .

ولعل زراعة البطيخ ، التى تدخل على الدوام فى عداد تلك الزراعات التى يطلق عليها اسم **الدميرى** ، هى الوحيدة التى تناسب لسان الأرض الذى يفصل بحيرة البرلس عن البحر . ويصنع سكان قرية بلطيم ، المبنية على مثل هذه الأرض ، جورات صغيرة يبلغ عمقها نحو ٢٠ إلى ٢٥ سم ؛ الأمر الذى يسمح بالوصول إلى مستوى منسوب المياه العذبة التى تجرى خلال الشتاء من البحيرة إلى البحر مارة تحت سطح هذه الأراضى الرملية ؛ ويضع الناس فى قاع هذه الجورات ، كما يحدث فى مصر العليا ، زبل الحمام ويبذرون بذور البطيخ ، وحين تصل الثمار إلى درجة النضوج ، تنقل إلى الاسكندرية ورشيد ودمياط ، بواسطة صنادل تأتى إلى بوغاز البرلس للحصول على حمولات منها ، أو ينقل البطيخ بواسطة قوارب أصغر إلى سمنود والمحلة الكبيرة والمنصورة ، وإلى أماكن أخرى فى الدلتا . وتصل هذه القوارب عادة من داخل البحيرة إلى الفرع الشرقى للنيل صاعدة الفرع السبنيتى القديم .

وقد يكون علينا الآن أن نتحدث عن بعض النباتات الأخرى ، التى توفر للسكان فى كل أنحاء مصر ، وفى كل فصول العام طعاماً يتفاوت مقدار الطلب عليه ، مثل البامية (Hibiscus Esculentus) ، والخيار (Cucumis Olitorius) واللذين يبذران مرتين فى العام ، مرة فى شهر مارس وأخرى فى شهر يولية ، والملوخية (Corclrorus Olitorius) ، التى تزرع بالمثل فى فترات مختلفة ، لو لم تكن تعد مثل هذه الزراعات منتجات بساتين أكثر منها محاصيل زراعية ، وسنكتفى هنا بالقول بأن الأراضى المخصصة لهذه الزراعات الصغيرة التى تتطلب أعمال رى متواصلة ، تقسم إلى أحواض بواسطة جسور صغيرة ، تعمل فى قممها الجداول التى توصل المياه إلى كل واحد من هذه الأحواض .

وينتج فدان البامية فى ضواحى قنا ما يقدر نقداً بـ ٩٠ إلى ١٢٠ مدينى فى اليوم الواحد لمدة ثلاثة شهور . وعندما تنضج الملوخية ، تستمر الحشات التى تؤخذ من نفس الحقل وتتجدد لمدة شهر ونصف الشهر . وفى خلال هذه الفترة الزمنية يمكن أن يصل الإنتاج اليومى للفدان الواحد إلى ٩٠ أو ١٠٠ مدينى .

وفى العادة ، تحاط الحقول المزروعة بمحاصيل الخضار بصفوف من القنب ، والقرطم أو بأسوار صغيرة من سيقان الذرة الجافة .

ويدفع الفدان الذى يستغل على هذا النحو ضريبة تصل إلى ٥ أو ٦ بوطاقات (ريالات) فى العام .

ثامناً : زراعات البرسيم – والحلبة – والجلبان – والبسلة

البرسيم (Trifolium alexendrinum) هو العليق المفضل ، والذى تنتشر زراعته عموماً فى مصر ، حيث لا توجد ، كما هو معروف ، مراع طبيعية ، وقلما تمتد هذه الزراعة ، التى تخصص لها مساحات كبيرة من أراضى الدلتا ، إلى ما وراء فرشوط فى الصعيد ، إذ أن الأراضى التى تغرقها مياه النيل هناك تجف بسرعة شديدة حالما تنحسر المياه عنها ، ولأن الرى الصناعى الذى لابد منه لضمان نبات المحصول ، يصبح هناك باهظ التكاليف .

ويبذر البرسيم على الدوام بدون أية حرثة تمهيدية ، فى أراض تغمرها المياه بشكل طبيعى . ويتطلب هذا البذار ، الذى يتم بينما لا تزال الأرض بعد موحلة ، $\frac{1}{3}$ أردب من هذه البذور لكل فدان . وتغطى هذه البذور عادة بواسطة جذع شجرة يجرها الثيران أو الرجال .

وتتم الحشة الأولى من البرسيم بعد البذار بنحو أربعين أو خمسة وأربعين يوماً ، ومبكراً عن ذلك بقليل فى جرجا وفرشوط ، إذ يتم نموه هناك بشكل أسرع . وتباع هذه الحشة الأولى من البرسيم عادة بـ ٨ بوطاقات لمحصول الفدان الواحد فى ولايتى سيوط والمنيا .

وبعد ثلاثين يوماً تتم الحشة الثانية ، وتباع بـ ٤ أو ٥ بوطاقات .

وعندما يراد حصاد بذور البرسيم ، لا تتم سوى حشة وحيدة من هذا العليق ليتم استهلاكها وهى خضراء ، وتترك الحشة الثانية لتتم على ساقها . ثم تنقل هذه إلى جرن حيث تطؤها أقدام الثيران . ويتكلف حصاد الفدان ودرسه ٧٥ مدينى ، ويستخلص منه أردبان من البذور ، يتراوح ثمنها بين ٢٠٠ إلى ٣٦٠ مدينى .

وحيث يكون الرى الصناعى أكثر سهولة فى الفيوم عنه فى بقية مناطق مصر ، فإن حقول الذرة تبذر بالبرسيم قبل حصاد الذرة بشهر . ولا يبذر سوى ١/٤ أردب للفدان ، الأمر الذى لا يتطلب سوى ١/٢ يوم عمل يقوم به واحد من العمال المستخدمين فى الرى ، ويكون نبت البرسيم سريعاً لحد تتم معه الحشة الأولى بعد قطع الذرة مباشرة . وإذا تم استهلاك البرسيم وهو قائم (أى دون حشة من الأرض) ، فإن بمقدور فدان من البرسيم أن يغذى ثورين لمدة شهر .

وبعد الحشة الأولى ، يروى البرسيم خلال فترة عشرين إلى خمسة وعشرين يوماً ، على مرتين متباعدتين . ويكفى هذا الوقت لحلول موعد الحشة الثانية التى تكون على الدوام أقل عطاء من الأولى . وفى بعض الأحيان تستخلص البذور من الحشة الثالثة ؛ وعندئذ يرتفع إنتاج الفدان إلى ١/٢ ٢ – ٣ أرادب من البذور ؛ ولكن عندما يكون الفيضان مواتياً ، فإن الحشة الثالثة تستهلك هى الأخرى وهى خضراء ، وتستخلص البذور من الحشة الرابعة التى لا توفر بالنسبة لكل فدان سوى ١/٢ ١ أردب .

ويبيع المزارع البرسيم الذى يغطى أرضه قائماً وذلك حين لا تستهلك ماشيته هذا البرسيم . ويتراوح ثمن القيراط أو ١/٢٤ من الفدان بين ٣٠ إلى ٣٥ مدينى .

وتنتشر زراعة البرسيم كثيراً فى ولاية الجيزة ، على مشارف القاهرة . ولا يشكل إعداد الأرض هناك أية خصوصية ملحوظة ، وإن كانت كمية البذور التى تبذر هناك فى مساحة بعينها تصبح أكبر منها بكثير فى مساحة مماثلة فى الصعيد والفيوم ، إذ يبذر هنا أردب لكل فدان واحد ، ويبلغ ثمن الأردب ٦ بوطاقات .

وتتم الحشة الأولى للبرسيم بعد ستين يوماً من البذار ، وتتم الثانية بعد ثلاثين يوماً من إتمام الأولى ، ثم الثالثة أخيراً بعد الثانية بأربعين يوماً . وعلى ذلك فإن إنتاج البرسيم يتم حصاده فى مسافة زمنية تبلغ نحو أربعة شهور ونصف ، وتباع الحشتان الأوليان لفدان واحد بـ ٢٤ بوطاقة .

وإذا كان الفيضان ضعيفاً ، فلا يحش البرسيم إلا مرتين ؛ ويحتفظ بالحشة الثانية لإنتاج البذور . ويستخلص عادة ٤ أرادب من البذور من الفدان الواحد وذلك إما بدرس المحصول وهو جاف تحت النورج ، أو بضربه بعصى طويلة (مساوق – مسوقة) .

وحيث تستهلك فى القاهرة كميات كبيرة من هذا العلف فى تغذية الخيول والحمير ، فإن الجزء الأكبر من المحصول الذى يزرع فى ضواحى القاهرة ينقل إليها وهو أخضر على ظهور الجمال ليستهلك يوماً بيوم خلال الموسم ، وفى بعض الأحيان تجفف الحشات الثلاث المتوالية من حقل البرسيم ، وتخزن ليتم استهلاكها وهى على هذه الحال خلال الصيف .

وفى الدلتا ، حيث يخصص البرسيم لغذاء الثيران من البقر والجاموس فإنه يؤكل وهو فى حقله (دون حشه) . وتدخل المواشى الحقل بعد ستين يوماً من عملية البذر . ويؤجر الفدان من هذا المرعى بواقع ٥ إلى ٦ بوطاقات ؛ ويمكن أن يبدأ فى استهلاك الحشة الثانية بعد ذلك بثلاثين أو أربعين يوماً ، وفى الفترة التى تفصل بين الحشة الأولى والحشة الثانية ، يقوم أولئك الذين يرعون ماشيتهم فى هذه الحقول بريها . وفى ولاية منوف ، يقدر أن ثورين يمكنهما أن يأكلا فى اليوم الواحد $\frac{1}{24}$ من الفدان .

وهنا ، تكون كمية البذور المستعملة أقل منها فى أى مكان آخر ، حيث لا تبلغ سوى $\frac{1}{6}$ أردب للفدان الواحد ، وحين يراد الحصول على بذور هذا العليق لا يرعى الحقل إلا مرة واحدة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن البرسيم لا يرعى إلا بعد البذار بشهرين .

قلنا إن البرسيم يبذر فى بعض الأحيان فى مصر العليا مع الذرة ؛ وهو كذلك يبذر فى مصر السفلى مع الذرة الشامية وقبل نضوجها بشهر ، وينمو نبات البرسيم الصغير فى ظل السيقان الطويلة للذرة الشامية ، ويستفيد من الريات الأخيرة التى تعطى لها . ويؤجر فدان بذر على هذا النحو ، ولمدة أربعة شهور بـ ٥ إلى ٨ بوطاقات . ويقدر فى طنطا أن زوجاً من الثيران يمكنه أن يعيش على محصول فدان ونصف الفدان طيلة هذه المدة ، بواقع $\frac{٣}{٤}$ فدان لكل رأس ؛ كما يقدر بأنه يلزم فدان كامل من هذا العلف لإطعام ثور الجاموس (خلال نفس المدة) .

ومع النزول (الاتجاه شمالا) نحو مصبات النيل . تكون عمليات الرى أيسر وأكثر وفرة ، ويسرع معدل نمو البرسيم فى نفس الفترة ، وهكذا يمكن القيام بأربع حشات فى مزارع أرز رشيد ودمياط ، حيث يبذر هذا العليق بعد حصاد الأرز مباشرة ، بدون أى إعداد ، اللهم إلا الإبقاء على الأرض مغطاة ببضعة سنتيمترات من المياه خلال يومين أو ثلاثة أيام . وتتم الحشة الأولى بعد البذار بشهرين ، وتلى ذلك الحشة الثانية بعد مرور ثلاثين يوماً . أما الثالثة والرابعة فتأتى كل منها بعد مرور عشرين يوماً من سابقتها على التوالى .

وفى العادة ، يلزم ستة من الثيران لرى عشرة أفدنة من البرسيم ؛ ويخصص لإطعامها ثلاثة فدادين تستهلك وهى خضراء ، ويجفف محصول السبعة أفدنة الآخرين ، ويخزن لإطعام البقر والجاموس خلال جزء من العام .

ويستهلك ثلثا البرسيم الذى تنتجه حقول الأرز فى الدلتا وهو أخضر كطعام للماشية من كل نوع والتى يضطر المزارع للاحتفاظ بها ؛ أما الثلث الأخير فيستهلك وهو جاف .

ويبدو البرسيم الذى ينمو فى مزارع الأرز أقل من حيث مادته الغذائية من برسيم المناطق العليا (الجنوبية) من الدلتا وضواحى القاهرة بسبب سرعة نموه ، الأمر الذى يعود إلى الريات الصناعية التى يفيد منها .

أما الحلبة (Trigonella Fenum Jroecum) فهى عليق خاص بمصر الوسطى ، ولا تزرع لا فى المناطق المدارية من الصعيد ، ولا فى الدلتا . وهى تزرع فى نفس الموسم وبنفس الطريقة التى يزرع بها البرسيم . وتختلف طريقة حصادها إذ أنها تقتلع بدلا من أن تحش ، وذلك بعد ستين أو سبعين يوماً من البذار ؛ وبعد ذلك تعطى طعاماً لكافة أنواع الماشية . أما بذورها ، التى يضعونها فى الماء بقصد استنباتها ، فتستخدم كغذاء .

ويبذر $\frac{١٤}{٢٤}$ من الأردب لكل فدان ، ويباع إنتاجه من العليق بـ ٨ إلى ١٠ بوطاقات .

وعندما تترك الحلبة لتبلغ درجة النضوج ولتجف وهى قائمة ، يستطيع خمسة عشر رجلا ، يحصل كل منهم على ستة مدينى ، أن يقتلعوا فى يوم واحد إنتاج فدان . ويستخلص من هذا المحصول ٢ إلى ٥ أرادب من البذور تبعاً لظروف السنين . ويدرس النبات وهو جاف تحت النورج . وتستخدم السيقان التى تهرس عن طريق هذه العملية كغذاء للجمال .

ويزرع فى الفيوم وفى كل أنحاء مصر العليا علفاً آخر يسمى جلبان (Lathyrus Sativrus) وهو يبذر على طريقة البرسيم والحلبة ، فوق أرض غمرها الفيضان ؛ وتجهز الأرض بنفس الطريقة التى تتبع عند بذار العدس ؛ ويلزم $\frac{٢}{٣}$ أردب من البذور لكل فدان .

ويقتلع هذا العليق بعد ستين يوماً ، ويستهلك وهو أخضر . وينتج الفدان الواحد فى العادة من ١٠ إلى ١٥ حمولة جمل ، تباع ككل بـ ٦ إلى ٨ بوطاقات . أما النبات الذى يراد الحصول على البذرة منه ، فيبقى مائة يوم على ساقه ، ويعطى الفدان منه عادة ٥ أرادب . ويدرس هذا العلف وهو جاف تحت النورج . وتستخدم السيقان المهروسة (التبن) غذاء للجمال وحدها .

ويدفع بواقع $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب لكل من العمال الأربعة والثيران الأربعة الذين يستخدمون فى درس محصول فدان واحد ؛ ويدفع بالمثل $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب إيجاراً للنورج . ويباع أردب الجلبان بـ ٩٠ إلى ١٥٠ مدينى .

ومع صعود النيل (الاتجاه جنوباً) يلاحظ أن سعر هذا العلف يزيد ؛ ويعود ذلك إلى صعوبة زراعة الجلبان بكميات كافية ، إذ يزرع عوضاً عنه فى ولايتى طيبة وقنا ، أى فى الطرف المدارى للصعيد نبات البازلاء (Pisum arvense) ، ويسمى فى مصر البسلة وهى تسمية نلمح فيها الإسم الذى نطلقه نحن عليها Bisaille أو Piselli D'IEalie . ويبذر هذا العليق ويجمع فى نفس أوقات الجلبان ، كما ينتج على وجه التقريب نفس القدر الذى ينتجه محصول الجلبان ، وعندما يبدأ المحصول فى الجفاف ، يبدأ استهلاكه بأن يقدم للجمال ، والثيران من الأبقار والجاموس ، والماعز ، والخراف .. الخ ؛ ولا تستخدم البسلة مطلقا فى تغذية الخيول . ويخصص حوالى $\frac{١}{١٠}$ مساحة الأرض التى يزرع بها الجلبان والبسلة لتوفير البذور . الأمر الذى يدعو إلى الافتراض بأن ما ينتجه هذان المحصولان من محاصيل العلف من الحبوب يبلغ ما يقرب من نسبة ١٠ إلى ١ (بالنسبة لكمية البذور) .

وفى الفيوم حيث لا تبقى مياه الفيضان فوق الأراضى إلا لوقت قصير ، تبذر الحلبة والجلبان والبسلة فى حقول الذرة ، وقبل أن تنضج الذرة بأربعين يوماً . وتفيد محاصيل الأعلاف هذه ، على هذا النحو ، من الريات الأخيرة التى تعطى للذرة ، ولا تروى مطلقاً بعد حصادها . ويستخدم أهالى هذه الولاية البسلة كمحصول غذائى .

تاسعاً : زراعة السلجم – الخس – السمسم

يزرع فى ولايتى سيوط وجرجا نوع من اللفت يسمى السلجم (Brassica arvensis) تستخدم بذوره فى إنتاج الزيت . ويبذر السلجم فى الأراضى التى تغرقها مياه الفيضان بشكل طبيعى عقب انحسار المياه مباشرة . ويتم هذا البذار الذى يستعمل فيه $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب للفدان ، على الطائر خلال يوم واحد وعلى يد عامل واحد .

ويبقى السلجم فى الأرض ثلاثة شهور ؛ ويبلغ نضجه بعد هذه المدة ويتم حصاده باقتلاع النبات ، ويتطلب ذلك عشرة أيام عمل للفدان ، يدفع عن كل يوم

منها ٧ مدينى ، وهو كذلك نفس الأجر الذى يعطى للعمال الذين يدرسون السلجم ليستخلصوا منه البذور ، ويتم هذا الدرس باستخدام عصى طويلة فوق جرن أعد لهذا الغرض . ويلزم عشرة رجال لكى يدرسوا فى يوم واحد محصول الفدان .

ويتم تذرية البذور وتنظيفها على نحو ما يتم بالنسبة لبقية الحبوب ، ويدفع فى مقابل هذه العملية بواقع $\frac{٢}{٢٤}$ من الأردب للفدان .

ويتراوح محصول الفدان من البذور من ٤ إلى ٦ أرادب تبعاً لظروف السنين ، كما يتراوح ثمن الفدان بين ٩٠ إلى ١٥٠ مدينى .

وتستخدم السيقان الجافة لهذا النبات كوقود ؛ وإن كان المزارعون عادة يتركونه فى الجرن كى يأتى الفلاحون الأكثر فقراً ليأخذوه لاستعمالهم .

وفوق قنا (إلى الجنوب منها) ، وكذلك فى الجزء المدارى من ولاية طيبة ، تحل زراعة الخس (Lactuca sativa) محل السلجم . وتبذر بذوره إما مع العدس أو مع الشعير فى الأراضى التى تغمرها مياه الفيضان بشكل طبيعى ، وإما كذلك فى الأراضى التى تزرع بالذرة باستخدام الرى الصناعى . وفى الحالة الأولى يخلط $\frac{٢}{٢٤}$ من الأردب من بذور الخس مع $\frac{٨}{٢٤}$ من الأردب من العدس أو الشعير ؛ وفى الحالة الثانية يبذر $\frac{٤}{٢٤}$ من الأردب من الخس فى حقول الذرة قبل حصاد هذا المحصول بنحو عشرين أو خمسة وعشرين يوماً أى فى فترة لا يحتاج خلالها للرى .

ويبقى الخس ، وهو لا يحتاج لأى رى خلال نموه ، ستة أشهر فى الأرض . وحين ينضج المحصول ، تقطع قممه المحملة بالبذور ، ويحمل إلى جرن حيث يبقى النبات معرضاً للشمس لمدة ستة أيام ، يدرس بعدها بنفس الطريقة التى يدرس بها السلجم .

وينتج فدان الأرض الذى تبذر فيه بذور الخس مع العدس أو الذرة أو الشعير من ٢ إلى ٦ أرادب من البذور . ويبلغ ثمن الأردب فى قنا حوالى ٢ بوطاقة .

ويزرع الخس بكثرة فى ضواحى إدفو ، ويبذر فى الفدان الواحد $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب

من بذور الخس تعطى فى السنوات العادية عائداً يبلغ $\frac{١}{٢}$ ١ أو $\frac{٣}{٤}$ ١ أردب . ويدخل هذا المحصول فى عداد تلك المحاصيل التى يطلق عليها اسم النبارى . ويباع الأردب من بذور الخس فى هذه المنطقة عادة بـ ١٤٠ مدينى .

وفى غالب الأحيان ، يستهلك جزء من سيقان هذا المحصول وهو لا يزال أخضر كعليق ، ويؤدى ذلك إلى إنقاص إنتاجه من البذور بدرجة كبيرة . وفى بعض لأحيان تتغذى الثيران كذلك على الخس الجاف ، وإن كان هذا النبات لا يفضل كثيراً كعليق .

أما السمسم (Sesamum Orientale) ، الذى تستخدم بذوره فى إنتاج زيت الطعام ، فيزرع فى ضواحى قنا ، فى مصر العليا ، وفى كل أنحاء الدلتا على وجه التقريب ، وهو محصول صيفى ، تتم زراعته فى نفس وقت زراعة الذرة والذرة الشامية بعد حصاد الحنطة (القمح) . ويؤدى اختلاف الطقس واختلاف أنماط الرى إلى تنوع أساليب زراعة المحصول فى الصعيد عنها فى مصر السفلى .

وقد حصلت على المعلومات التى أوردها هنا قريباً من قنا . ويبدأ الناس بإعطاء الأرض عدة حرثات تتكلف نحو ١٤٠ بارة (لكل فدان) . وبعد ذلك تقسم الأرض إلى أحواض على النحو الذى يتم به ذلك عند زراعة الذرة ، ثم يبذر $\frac{٢}{٤٨}$ أو $\frac{٣}{٤٨}$ من الأردب من البذور للفدان الواحد ، ويروى الحقل خلال ثلاثة أشهر بواسطة الدلو ، ويقوم نفس الرجال الذين يعهد إليهم بالرى بتنقية الحقل من الأعشاب ، وفى النهاية يقومون هم أنفسهم بحصاد المحصول حين يبلغ درجة النضوج ، وتلزم خمسة أيام لحصاد محصول فدان واحد .

وبعد حصد سيقان السمسم ، توضع فى حزم تعرض للشمس لمدة عشرين يوماً مع إبقائها واقفة وهى مستندة إلى حد مشدود إلى دعامات عديدة ، وبعد هذه الفترة ، تهز حزمة السيقان فوق الجرن الذى عرضت للشمس فيه ، فتخرج البذور من السنابل البالغة الجفاف ، ثم توضع الحزم فى الشمس من جديد لينتهى الأمر بجفافها ، وبعد يومين أو ثلاثة أيام ، تهز من جديد لتتساقط منها البذور التى كانت لا تزال فى سنابلها .

ويبلغ متوسط محصول الفدان نحو ٦ أرادب من البذور ، يباع الأردب منها عادة بـ ٥ إلى ٧ بوطاقات . وتستخدم سيقان السمسم ، بعد أن تستخلص البذور منها كوقود .

وإليكم الآن المعلومات التى أعطيت لى عند ضواحى سمنود عن زراعة السمسم فى مصر السفلى .

حيث ينبغى أن تبذر البذور فى الأرض فى أوقات الفصل بالغ الجفاف ، وحيث تتطلب هذه الزراعة مضاعفة الريات الصناعية ، فإنه يتم اختيار المناطق شديدة الاقتراب من السواقى . وتبدأ مراحل الزراعة برى الأرض رية كبيرة تستغرق عدة أيام بواسطة هذه الماكينات . وبعد أن تبتل الأرض بالقدر الكافى ، تبذر بذور السمسم « على الطائر » ثم تغطى بواسطة القيام بحرث الأرض . وتبلغ كمية البذور اللازمة للفدان نحو $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب .

وبعد البذار بعشرين يوماً ، يروى المحصول ريته الأولى . ويتجدد الرى مرة كل عشرة أيام حتى فيضان النيل ؛ وعندئذ يحاط حقل السمسم بجسر صغير تنفذ فيه حسب الحاجة فتحات تدخل منها المياه إلى الأرض المزروعة .

ويبقى السمسم بالأرض لمدة خمسة شهور ، أى حتى نهاية أكتوبر ويتم حصاد محصول الفدان فى يوم واحد بواسطة عشرة عمال يحصل كل منهم على ٨ إلى ١٠ مدينى . وبعد ذلك ينقل هذا المحصول إلى جرن يعد لهذا الغرض ، وهناك يبسط النبات ويعرض للشمس لمدة شهر ، ويعهد إلى ثلاثة رجال بتقليب السمسم على أرض الجرن كل يوم وذلك بقصد تجفيف المحصول من كل جانب ؛ وفى النهاية تستخلص البذور من النبات عن طريق ضرب السيقان الجافة بعصى طويلة ، ويدفع مقابل حراسة السمسم خلال كل فترة تجفيفه فى الهواء الطلق ٧٠ مدينى . ويكلف حصاد وغربلة محصول فدان من السمسم نحو ١٤٠ مدينى ويتراوح ما يغله من البذور من ٤ إلى ٥ أرادب ؛ يباع الواحد منها عادة بـ ٧ إلى ٨ بوطاقات .

عاشراً : زراعة القرطم

ويشكل القرطم موضوعاً لزراعة منتشرة لحد كبير فى وادى مصر ؛ ابتداء من إسنا حتى القاهرة ، ولا تمتد هذه الزراعة مطلقاً لما وراء إسنا ، كما لا يعمل بها أحد لا فى الفيوم ، ولا فى الدلتا . ولهذه الزراعة غرضان أساسيان : جنى وروده التى تستخدم فى الصباغة ، وجمع بذوره التى تستخدم فى صناعة نوع من الزيت .

ويزرع القرطم بصفة أساسية ، وعلى وجه الخصوص فى ولاية سيوط . وفى بعض الأحيان لا تلقى الأرض المخصصة لزراعته أى إعداد وفى هذه الحالة تبذر بذور القرطم « على الطائر » وفى أحيان أخرى تحرث الأرض حرثة أولى ثم تبذر البذور فى خطوط حددها المحراث ، وبهذه الطريقة يزيد إنتاج المحصول بمقدار طفيف . ويبذر فى الفدان الواحد من ٥ إلى ٧ أرباع « ربع » أو $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب ، من البذور التى ينبغى على الدوام أن تغطى بحرث الأرض « بعد بذرها » . ومع ذلك فإن المزارعين الفقراء يبذرون القرطم كما يبذرون الذرة ، فى حفر صغيرة ، يحرثونها ويغطونها « بالتراب » بأيديهم . ويتطلب بذار الفدان الواحد فى هذه الحالة خمسة عشر يوماً . ويتم هذا العمل فى نفس فترة بذار القمح . ويبدأ جنى زهوره بعد ثلاثة أشهر ، ويمتد موسم الحصاد من أول إبريل حتى ٢٤ منه ، وفى بعض القرى فى ضواحى طهطا يمتد هذا الموسم حتى بداية شهر مايو ؛ ويتم الأمر على يد نساء وأطفال يقطفون كل صباح طوال فترة تفتح الزهور وعند شروق الشمس بتلات « تويجات » الورود التى تفتحت للحد الكافى . ويستخدم عادة لجنى الفدان الواحد من ١٢ إلى ١٥ من هؤلاء العمال ، يعطى لكل واحد منهم من ٢ إلى ٣ مدينى حيث لا يعملون إلا لبضع ساعات . وتبسط البتلات التى جنيت على هذا النحو فوق الحصر لمدة يوم كامل فى الظل . ويتكلف إعداد محصول فدان كامل على هذا النحو أربعين بارة عن كل الوقت الذى يستغرقه الجنى . وعند منتصف موسمه يكون محصول الجنى أكثر وفرة .

وبعد ذلك تدق بتلات ورد القرطم بعصا طويلة فى هاون من الخشب حتى ينتهى بها الأمر أن تصبح نوعاً من العجين ، تشكل منه أقراص صغيرة مسطحة يبلغ

قطر الواحد منها من ١٠ إلى ١٢ سم . وهذا التحويل إلى أقراص والذى يتم يوماً بيوم ، يتطلب عمل رجل لمدة ساعة أو ساعتين . وبعد ذلك توضع أقراص القرطم فى الظل لمدة خمسة عشر يوماً كى تجف ، مما يجعلها تفقد حوالى نصف وزنها . ويبلغ وزن العشرة أو الخمسة عشر من هذه الأقراص بعد أن تصبح يابسة رطلا واحداً . ويتداول تجارياً على هذا النحو باسم : زعفران وعندما يبذر القرطم وحده ، وتكون السنة مواتية ، يبلغ إنتاج الفدان حوالى ثلاثة قناطير من هذه الأقراص ، ويتراوح ثمن القنطار من ٨ إلى ١٥ بوطاقة حسب قلة أو كثرة الطلب عليه من قبل التجار .

ولزيادة وزن أقراص الزعفران ولإعطائها مزيداً من التماسك ، تصحن أحياناً بعض زهور القرطم مع كمية محددة من مسحوق الترمس ويخلط الاثنان بنسبة رطل واحد من هذا المسحوق إلى ١٠ أرطال من الزهور . وهذا الغش الذى يقلل من ثمن الزعفران يمارس عادة فى ولاية جرجا . أما القرطم البالغ النقاء فهو قرطم طهطا الذى ينال لهذا السبب التقدير الأكبر ، ويأتى بعد ذلك قرطم سيوط ، وأخيراً القرطم الذى تنتجه ضواحى القاهرة ، ويباع الأخير بـ ١٨ إلى ٢٠ بوطاقة للقنطار .

وفى حين يبذر القرطم فى إقليمى سيوط والقاهرة غير مخلوط ببذور أخرى ، فإنه يبذر مخلوطاً بالعدس فى إقليمى طيبة وجرجا ، ولا يبذر فى هذه الحالة إلا بواقع ٢/٢٤ من الأردب للفدان الواحد . وهكذا يزرع هذان المحصولان زراعة مشتركة . لكن محصول العدس يتم حصاده قبل جنى القرطم بأربعين يوماً . وفى هذه الحالة يكون إنتاج القرطم أقل منه حين يبذر وحده . فلا يدر الفدان الواحد سوى قنطار أو قنطار ونصف قنطار من الزعفران ، أو على الأكثر يدر قنطارين عندما تكون السنة مواتية لحد ممتاز .

ومدينة سيوط هى المستودع العمومى لكل الزعفران المصنع فى الصعيد ، ويبيعه المزارعون إلى تجار من أبناء هذه المدينة ، يتعاملون فيه بدورهم مع تجار من القاهرة ، ويصدر جزء منه كذلك إلى بلاد العرب عن طريق ميناء القصير .

وزراعة القرطم هى واحدة من أكبر الزراعات إدراراً للربح فى مصر ، ومع ذلك

فحيث يتطلب جنى وروده بعض المصاريف ، وحيث ينبغى تصريفه فى الوقت المناسب فى حين يمكن أن تأتى الطلبيات عليه متأخرة ، فإن فقراء المزارعين لا يزرعونه إلا بقدر ضئيل للغاية ، وهؤلاء يحيطون به حقول البطيخ والخضروات كنوع من الحدود .

وبعد أن تجنى ورود القرطم ، يترك النبات ليجف على ساقه لمدة ١٠ إلى ١٢ يوماً ثم تقتلع بعد ذلك سيقانه التى تستخلص منها البذور بضربها بالعصى ، ويستطيع ١٠ إلى ١٢ عاملا أن يقتلعوا سيقان فدان من القرطم ، ويلزم مثل هذا العدد من الأيام لدرسه ولتنظيف بذوره .

ويعطى فدان القرطم الذى جنيت وروده فى السنة الاعتيادية من ٢ إلى ٣ أرادب من البذور ، ويرتفع هذا الإنتاج فى بعض الأحيان إلى ستة أرادب عندما يزرع القرطم خصيصا من أجل البذور ، كما يحدث فى ذلك الجزء من مصر العليا الذى يمتد من منتصف فرشوط حتى اسنا . وعلى العكس من ذلك : فعندما يزرع القرطم مع العدس فإنه لا ينتج من نفس المساحة من الأرض سوى أردب واحد أو أردب ونصف الأردب من البذور ، يتراوح سعرها تبعاً للجهات التى تزرع بها ، فما يساوى ٢ بوطاقة فى سيوط قد يباع فى أسواق القاهرة بـ ٨ إلى ١٠ بوطاقات .

حادى عشر : زراعة الكتان

حيث لا يكون سطح كل الأراضى التى تغمرها مياه الفيضان بشكل طبيعى على نفس المستوى ، فإنه تخصص أكثر هذه الأراضى انخفاضاً ، والتى تبقى المياه فوقها لمدة أكثر مما تبقى فوق غيرها ، لزراعة الكتان (Linum usitatissimum) . وهو واحد من أهم محاصيل ولايات سيوط والمنيا والفيوم وأعماق الدلتا ؛ وإن كانت تتناول زراعته اختلافات كبيرة تبعاً لظروف الأماكن التى يزرع بها .

ويبذر الكتان فى أولى هذه الولايات فى انقلاب الشتاء . ولا تتلقى الأرض التى تغرقها المياه بشكل طبيعى أية إعدادات ، وأفضل هذه الأراضى (بالنسبة لهذا

المحصول) هي تلك التى ظلت مغمورة بالمياه لفترة طويلة ؛ وحيث تكون الأرض لا تزال موحلة فإن البذور تغوص فيها لحد لا تكون معه بحاجة لتغطيتها . ويستخدم أردب (من البذور) لكل واحد .

ولا تتطلب الحقول المبذورة بالكتان أية عناية حتى يحين حصاده ، ويتم هذا الحصاد عند بداية أبريل ، أى بعد ثلاثة أشهر ونصف من بذاره . وعندما يبلغ النبات مرحلة نضوجه ، فإنه يقتلع باليد ويقسم إلى حزم . ويصل محصول الفدان عادة إلى ٤٠٠ حزمة تشكل حمولة خمسة جمال . ويتطلب اقتلاع محصول فدان من الكتان ثمانية أو عشرة أيام عمل ، يدفع عن كل منها ٧ مدينى .

وتنقل حزم الكتان إلى المكان الذى تفصل فيه بذور الكتان . وتتم هذه العملية عن طريق ضرب الطرف العلوى للحزمة من نبات الكتان بالجانب السفلى لجرة من الطين المحروق تسمى بلاص ، وترقد فوق حزم من الكتان تعلو بنحو متر عن الأرض . وتوضع هذه الجرة وسط سور دائرى صغير ، يتكون من حزم من الكتان ، موضوعة بعضها فوق بعض ، لكى تمنع الحبوب عند خروجها من قمة السيقان من أن تتناثر فى كل اتجاه . ويتكلف استخلاص البذور من محصول فدان واحد ، وبهذه الطريقة ، ٦٠ مدينى . وبمجرد إتمام هذه العملية ، يحزم الكتان من جديد ، ويحمل إلى أحواض على شكل متوازى أضلاع ، يبلغ طول كل جانب منه ١٥ – ٢٠ قدماً ، بعمق يبلغ متراً ونصف المتر ، ومكسو بجدار مبنية من القرميد ، ويقع عادة بالقرب من ماكينة لرفع المياه (ساقية) . وهناك توضع حزم الكتان بشكل عمودى (أى واقفة) ، الواحدة إلى جوار الأخرى ، مع ضمها إلى بعضها بقوة كى لا تحملها المياه التى تدخل إلى هذه الأحواض وهو الأمر الذى يحرص الناس على تجنبه عن طريق تحميل هذه الحزم ببعض الأحجار ، ويخرج الكتان من الماء بعد أن يظل مغموراً به لمدة خمسة عشر أو عشرين يوماً ثم يعرض للشمس حتى يجف بدرجة كافية . وعندئذ تكسر سيقانه عن طريق ضربها بالعصى بعد وضعها فوق حجر ، وبعد هذا يمررونها بين أسنان مشط من الحديد يفصل الشعيرات عن شظايا الساق (المتكسرة) والتى تختلط بها . وبعد هذه العمليات يطرح الكتان للتداول .

وتباع الحزم الأربعمائة من الكتان عادة ، والناتجة من محصول فدان واحد ، بـ ١٠٠٠ إلى ١١٠٠ مديني . ويمكن أن نستخلص منه ، بعد التجهيزات التى انتهينا من وصفها ، نحو ٦٠٠ رطل من الكتان الجاهز للغزل . ويبلغ ثمن الرطل من الكتان فى سيوط وضواحيها نحو ٤ بوطاقات (*) ، مما يصل بعائد محصول الفدان الواحد إلى ٢٦ بوطاقة و٦٠ مديني .

ويبدو فى زراعة هذا النبات فى الفيوم بعض الاختلافات ، لأن أراضى هذه المنطقة تحصل على أقل بكثير مما تحصل عليه الولايات والمناطق الأخرى من مصر من مياه الفيضان الطبيعى .

ويبدأ الناس هناك بإعطاء الأرض التى ينبغى أن يزرع فيها الكتان حرثتين وأحياناً ثلاث حرثات باتجاهات متقاطعة ؛ وتسوى الأرض بعد ذلك بتمرير جذع نخلة فوق سطحها . ويبذر الكتان « على الطائر » ولا تغطى البذور على الإطلاق ولكن الحقل يروى على الفور بعد البذار الذى يتم عند انقلاب الشتاء ، وتتكرر عمليات الرى التى تتم بالدلو أو الشادوف كل خمسة عشر يوماً ؛ ويستخدم عادة لرى الفدان الواحد ماكينتان من هذا النوع تعملان عند كل رية لمدة يومين . ومع ذلك فحين يكون الندى أو الطل وفيراً ، فإنه يستغنى عن الرى الصناعى . ولا تحتاج حقول الكتان لأن تغرق وأن تنقى من الأعشاب الضارة خلال المائة يوم التى يبقاها هذا النبات فى الأرض .

ويقتلع الكتان عند نهاية شهر مارس ، وحيث يكون المحصول فى هذه الفترة أقل جفافاً من محصول الصعيد ، فإنه يعرض لمدة اثنى عشر أو خمسة عشر يوماً للشمس بعد حصاده ويعنى الناس بتقليبه لكى يتم جفافه من كافة الجهات بدرجة واحدة ، وتكون منه بعد ذلك حزم تنقل على ظهور الجمال إلى الجرن الذى ينبغى أن

(*) كذلك فى النص وصحتها ٤ مدينى إذ تساوى البوطاقة ٩٠ مدينى ، وبذلك تكون قيمة المحصول على النحو التالى : $\frac{٤ \times ٦٠٠}{٩٠}$ = ٢٦ بوطاقة و ٦٠ مدينى . (المترجم)..

تستخلص البذور فيه . ويتم ذلك ، كما سبق لنا القول ، بطرق قمة النبات ، الذى يمسكون به باليدين من ناحية جذره . بجرة من الطين المحروق ترقد بشكل أفقى . ولا تؤدى مطلقاً هذه الطرقات ، التى تفصل السنابل التى تحوى البذور عن السيقان ، إلى إخراج البذور من سنابلها ، وإنما تسحق هذه السنابل بتمريرها بين شقى رحى صغيرة من الصلصال الجاف ، تشبه تلك التى تستخدم عند جرش العدس والفول (لتخليصهما من قشرتهما) .

ويلزم اثنا عشر يوماً كى يتمكن عامل واحد من حصد فدان من الكتان ، وتتكلف عملية الحصاد ٩٠ مدينى ؛ ويكفى رجلان أو ثلاثة رجال لتجفيف وتحزيم محصول الفدان ، ويحصلون مقابل ذلك على $\frac{١}{٥}$ من هذه الحزم . وبعد ذلك تتكون ربطات تضم كل واحدة منها وتسمى « كرته » ١٢ حزمة تدفع بارة واحدة مقابل تكسير كل واحدة منها . ويبلغ ناتج كل فدان ٤٠ إلى ٥٠ كرته ، تباع معاً بنحو ٢٠٠٠ مدينى . ويتراوح متوسط ثمن الأردب من بذور الكتان بين ٢ إلى ٦ بوطاقات . ويبلغ محصول الفدان منها ثلاثة أو أربعة أرادب .

وبعد تكسير سيقان الكتان وإعادة وضعه فى حزم ، ينقل لكى ينقع ، فى إحدى البرك ، حيث يغمر بالمياه تحت ثقالات من الأحجار يغطى بها ؛ ويبقى الكتان هناك اثنى عشر أو خمسة عشر يوماً تبعاً لما إن كان من المستطاع أو من غير المستطاع تغيير مياهه . وبعد أن تنتهى عملية النقع يجفف الكتان فى الشمس على مرتين مدة كل منهما أربع وعشرون ساعة ؛ وأخيراً ينقل إلى المزارع ، وتكسر سيقانه بضربها فوق حجر وبواسطة مطرقة خشبية ذات رأسين ؛ وبعد ذلك تفصل من شعر الكتان شظايا الساق التى توجد متداخلة بها ، وذلك بضرب هذا الشعر فى الهواء بواسطة عصا كبيرة من الخشب ؛ وأخيراً فلكى يتم تنظيف الكتان بشكل تام ، فإنه يمرر بين أسنان مشط من الحديد ، وفى العادة ، تقوم النساء بهذه العملية الأخيرة .

وعند ضواحى القاهرة يقوم زراع الكتان ببيعه قائماً (وهو فى الحقل) إلى أولئك الذين يجهزونه للغزل . ويصل ثمن محصول الفدان حين يباع على هذا النحو إلى ٤٠ بوطاقة . ويتمثل الاختلاف الوحيد فى وسائل حصاد الكتان فى طريقة حلجه (أى تكسير السيقان) ، إذ يطرق هنا بعصى طويلة قبل نقله إلى المستنقع .

وتخضع زراعة الكتان فى الدلتا لتغييرات عامة يسببها اختلاف الطقس وشدة إنخفاض الأرض للزراعات الأخرى .

فقبل البذار ، تحرث الأرض مرتين أو ثلاث مرات فى خطوط متعامدة . وتكلف كل حرثة ١٢٠ بارة ، وبعد ذلك تسوى الأرض وتقسم إلى أحواض لريها ، ويبذر الكتان على الدوام بنسبة $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب لكل قيراط ، أى أردب واحد لكل فدان . ويتم ذلك فى الخمسة عشر يوماً الأولى من ديسمبر ، ويتم الحصاد بعد ذلك بأربعة شهور ، وخلال هذه المدة يروى المحصول ثلاث مرات بواسطة الدلو ، وتستغرق كل واحدة من هذه الريات ثلاثة أيام ، وحيث يكون وقت نمو الكتان هو نفس الوقت الذى تنخفض فيه مياه النيل ، فإن الرية الأولى لا تتطلب سوى ستة عمال ، فى حين تتطلب الرية الثانية ثمانية ؛ والثالثة عشرة رجال . ويبلغ إنتاج الفدان الواحد من البذور فى العادة ثلاثة أو أربعة أرادب ، و١٦ إلى ١٨ ربطة ، تتكون الربطة الواحدة من ٢٤ حزمة .

ويتراوح ثمن الأردب من البذور من ٢ إلى ٧ بوطاقات ، ويبلغ ثمن الربطة المكونة من ٢٤ حزمة ١٣٠ مدينى فى العادة فى زمن السلم . ويصل صافى حصيلة زراعة فدان واحد ما بين ٤٢ إلى ٤٥ بوطاقة .

وفى ضواحى شبين (الكوم) ومنوف ، تنثر على الأرض المخصصة لزراعة الكتان ، بعد أن تحصل على الحرثات اللازمة ، طبقة من السباخ ، وهو سماد يتكون من الأتربة ، ورماد الأفران والأنقاض المكدسة حول القرى . ويستخدم للفدان الواحد ست أو سبع حمولات جمل من هذا السباخ ، تتكلف الحمولة الواحدة ٣ مدينى . ويتراوح الإيجار اليومى للجمل بين ٣٠ إلى ٤٠ مدينى .

ويصنّع جزء من الكتان الذى تنتجه مصر على يد نساجين من أهل البلاد ، يوجدون بكثرة فى مدن وقرى مناطق سيوط والفيوم والدلتا .

ويصدر جزء آخر فى شكل شعر إلى جزر الأرخبيل . ويتجه إلى هذه الوجهة الكتان الذى تنتجه مصر السفلى بصفة خاصة : وهذا هو السبب فى أن صافى حصيلة هذا المحصول ، والذى قدرناه بـ ٤٢ إلى ٤٥ بوطاقة ، يتناقص فى أوقات الحرب ، وتستخدم بذور الكتان فى إنتاج زيت يستخدم فى الإضاءة .

ولا يشكل القنب موضوعاً لزراعة واسعة فى مصر ، ولا يعتاد الناس هناك على هذا النبات باعتباره صالحاً للنسج ، وتبذر منه كميات بالغة الضآلة على حواف بعض الحقول ليكونوا من أوراقه نوعاً من مستحضر مخدر يقوم مقام الأفيون .

ثانى عشر : زراعة القطن

على الرغم من أننا نجد فى كل أنحاء مصر بعض حقول مزروعة بالقطن ، إلا أن بإمكاننا القول إن هذه الزراعة تختص بالمنطقة الأكثر مدارية من مصر لأقصى الجنوب ، وبالدلتا كلها . وتختلف طريقة زراعة هذا المحصول وكذلك ناتجه تبعاً للمناطق التى يزرع فيها .

وفى منطقة طيبة ، يبذر القطن (Gossypium arborescens) على فترتين من العام : الأولى فى بداية شهر أبريل أما الثانية فتتم يولية .

وتمهد الأرض أولا بحرثة أو بحرثتين ، ثم تقسم بعد ذلك إلى مربعات (أحواض) يبلغ عددها المائتين فى كل فدان ، ولا يبذر القطن مطلقاً فى داخل هذه المربعات ، التى تزرع عادة بالبامية والملوخية ، ولكن فوق الحدود الصغيرة التى تشكل محيط هذه المربعات ، وتحفر فى هذه الحدود حفرات صغيرة تبعد الواحدة منها عن الأخرى بحوالى المتر ، ويبلغ عمق كل منها ثلاثة أو أربعة أصابع « قراريط » ويوضع فى كل منها أربع أو خمس بذور ..

وعندما يزرع القطن فى شهر أبريل ، تكون نوبات الرى اللازمة لإنباته أكثر تكلفة ، إذ تكون المياه أكثر إنخفاضاً فى هذا الفصل ، الأمر الذى يتطلب وجود ثلاث أو أربع طبقات من الدلو « الشادوف » وتتم هذه الريات لمدة خمسة أيام كل ١٧ يوماً ، ويستخدم لإدارة الدلو رجلان ، وتبلغ يومية الواحد منهما ٨ بارات . ويبدأ جنى القطن المبذور فى أبريل فى شهر أغسطس .

أما إذا زرع القطن فى موسم تزايد مياه النيل ، فلابد أن نستنتج أن ما يلزم من عمل لرى هذا المحصول يكون أقل وإن كان نضجه يتأخر بفعل برد الشتاء . ولا تتم الجنية الأولى إلا فى بداية شهر مارس من العام التالى . وعموماً فقليلة هى الحقول التى تبذر بالقطن فى طيبة فى هذه الفترة .

وفى بعض الأحيان ، يبذر القطن على رؤوس عدد محدود من الخطوط التى تكونت بالفأس داخل هذه المربعات « الأحواض » نفسها ، ويتم البذار بشكل خماسى « أى أربع جورات على الأطراف واحدة فى الوسط » مع ترك مسافة تبلغ المتر بين كل من هذه الجورات .

وينبت القطن بعد أربعة أو خمسة أيام من وضع البذور فى الأرض ، وتتفتح زهور المحصول « النوار » بعد مضى خمسة أو ستة شهور ، وبعد تفتح الزهور بتسعين يوماً تتم الجنية الأولى من هذا النوع من النوى « اللوزة » التى تحتوى على القطن الشعر . وهذا الجنى الذى يمتد لمدة ثلاثة أشهر يتم كل يوم بواسطة النساء والأطفال ، وتوضع لوزات القطن لتجف فى الشمس ، وتنزع قشرتها باليد ، ثم تستخرج البذور بعد ذلك من القطن الشعر أو الوبر الذى يحيط بها بواسطة آلة بالغة البساطة ، سنتحدث عنها فيما بعد . وتتطلب زراعة القطن ريات دائمة لا تتوقف إلا خلال أشهر الشتاء الأربعة . وتبعا لما قلناه سابقاً فإنه يلزم ثلاثة أو أربعة طوابق من الدلو « الشادوف » أثناء فترة المحاصيل القيظية وطابق واحد فقط أثناء فترة المحاصيل الدميرى .

وتبلغ تكاليف تجهيزات الأرض قبل زراعة القطن خمس أو ست بوطاقات للفدان الواحد .

ويزرع القطن فى حقول لا تتجاوز مساحة الحقل منها على الإطلاق ثلاثة أفدنة وفى معظم الأحوال تكون مساحة الحقل فدانا واحدا أو فدانا ونصف الفدان .

وتستمر زرعة القطن الواحدة ثمانى أو عشر سنوات ، وفى أثناء السنتين أو الثلاث سنوات الأولى تزرع البامية والخضروات الأخرى فى المسافات التى توجد بين سيقان القطن . وفى أثناء الست أو السبع سنوات الأخيرة يبقى القطن وحده . ولا يقوم الفلاحون مطلقا بتقليم شجيراته ، بل يكتفون بتجريدها من فروعها الجافة وذلك بتكسيرها باليد حتى تصبح الفروع الجديدة أكثر إنتاجا .

وعلى الرغم من أن شجيرات القطن فى الصعيد تكون قوية ومعمرة وأن زرعة واحدة يمكن لها أن تستمر لمدة عشر سنوات ، إلا أنها مع ذلك تغل أكبر إنتاج لها حتى العام الثالث ثم تبدأ إنتاجيتها بعد ذلك فى التدهور .

ويعطى الفدان الواحد فى حالة أقصى غلة له ثلاثمائة رطل من القطن ، ويبلغ ثمن الرطل من ١٠ إلى ١٢ بارة ، ويستخدم قطن مصر العليا فى مصانع منسوجات البلاد ، وينال تقديراً أكبر مما يناله قطن سوريا .

ولا يزرع القطن فى الدلتا إلا كمحصول سنوى ، ولا يبذر إلا فى فترة واحدة من العام ، فى بداية شهر أبريل ، بعد حصاد القمح .

فبعد أن تجف الأرض تماما فى هذه الفترة من السنة ، يغمر الناس الأرض بالماء وبعد ذلك تحرث هذه الأرض ، وتحفر بالفأس حفر صغيرة تترك بين كل واحدة وأخرى مسافة ٢٠ — ٣٠ سم وتبذر البذور فى هذه الحفر . ويتم هذا العمل فى خلال عشرة أيام ويدفع عن اليوم الواحد ١٠ مدينى ، ويبلغ ثمن البذور التى تبذر فى الفدان الواحد ٤٥ بارة .

ويروى نبات القطن ثلاث مرات خلال مدة خمسة شهور ، وتتم الريتان الأوليان بواسطة العجلات ذات القواديس أو ذات الأسنان واللتين تسميان بلا تمييز : « ساقية » وتتم الرية الثالثة بغمر هذا المحصول بمياه الفيضان .

ويبدأ الناس فى جنى القطن فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر . ويقتلع النبات بأكمله مليئا بلوزاته ويوضع فى جرن لكى يجف . ويكفى لهذا الأمر عمل أربعة أيام لرجل واحد . وبعد ثلاثين يوماً من التجفيف ينزع القطن من اللوزات التى تحتويه ، وتستطيع ستون امرأة أو طفلا أن يتموا هذا العمل فى ظرف يوم واحد ويدفع لكل منهم – أو منهن – خمسة مدينى ، ويترك لهم بالإضافة إلى ذلك سيقان النبات الجافة .

ويبلغ إنتاج فدان القطن بالقرب من سمنود قنطارا ونصف القنطار ، أو قنطارين ، زنة القنطار ١٢٠ رطلا . ويبلغ ثمن القنطار ١٦ بوطاقة عندما يكون البحر حراً ، ويبلغ ٩ بوطاقات فقط فى أوقات الحرب .

ويتجدد القطن الذى يزرع كل عام فى ولاية المنصورة ، ولكن ، فبدلا من اقتلاع كل سيقان القطن دفعة واحدة وتجفيفها بتركها معرضة للشمس لمدة شهر ، يتم جنى لوزات القطن بمجرد نضوجها ، ويستخدم الأطفال فى هذا العمل منذ أول ضوء نهار وحتى بعد شروق الشمس بثلاث ساعات .

ويفصل عن القطن الشعر البذور التى تكون بداخله بواسطة آلة بالغة البساطة وتتكون هذه من اسطوانتين من الخشب المتين يبلغ طولها ٤ ديسمتر وسمكها من ١٢ – ١٥ ملليمترا ، وتدخل هاتان الاسطوانتان ، وهما متوازيتان فيما بينهما ، وبينهما مسافة فاصلة تبلغ ٢ – ٣ ملليمترات – تدخلان بين رافعتين رأسيتين يبلغ ارتفاعهما ٢ ½ ديسمتر « ٢٥ سم » ، وهاتان الرافعتان مثبتتان بزاوية قائمة فى لوح يبلغ سمكه حوالى ديسمتر واحد « ١٠ سم » وتحمل كل واحدة من هاتين الاسطوانتين الصغيرتين فى أحد طرفيها بين الجهة المقابلة مقبضاً صغيرا ، وتدور الاسطوانتان فى اتجاهين مغايرين مثل سلندرات آلة صقل الورق ، وعندئذ تتراجع بذور القطن إلى الخلف ويذهب القطن الوبر إلى الأمام . وإذا ما رأيت هذه الآلة وهى تعمل فلابد أن تتعرف فيها على الفور على أول نمط للاسطوانات التى كان يمرر بينها القطن فى آلات الغزل .

ثالث عشر : زراعة النيلة

لا ينهض بزراعة النيلة (indigofera tinctoria) عادة إلا ملاك ميسورون أو فلاحون يكونون فيما بينهم جمعية يعملون من خلالها بأنفسهم فى استغلال حقولهم ، وفى صناعة خامة لب صبغة النيلة التى تتداول فى التجارة .

ويبدو أن المناطق المدارية من الصعيد هى أكثر المناطق صلاحية لزراعة هذا النبات ، ذلك أنه على الأقل ، يزرع فى هذه المناطق من أرض مصر بأكثر مما يزرع فى المناطق الأخرى ، وفى نفس الوقت فإن المناطق التى تجود فيها زراعة القمح وتنتجه بوفرة ، مثل ولايتى سيوط والمنيا حيث يغطى فيض المياه الطبيعى مساحات واسعة ، لا توفر من هذا النبات سوى كميات ضئيلة ، شأنها فى ذلك شأن الفيوم . وقد شاهدنا حقول هذا المحصول تتقارب بعضها إلى بعض على نحو كاف وذلك على الشاطئ الأيسر للنيل ، وهبوطا من بنى سويف إلى الجيزة ، ثم تنقطع هذه الزراعة بشكل تام شمال القاهرة وفى مصر السفلى .

وتشكل بداية شهر يونيه الفترة التى تبذر فيها النيلة فى ولايتى جرجا وطيبة ، فتعد الأرض بحرثها مرتين فى اتجاهين متقاطعين . وتكسر قطع الطين التى توجد متماسكة فوق سطح الحقل بعد حرثه على هذا النحو ، وذلك بطرقها بعصى طويلة . وتقسم الأرض بعد إعدادها بهذه الطريقة إلى أحواض مربعة الشكل ، يبلغ طول ضلعها ثلاثة أو أربعة أمتار ، وتفصل كل منها عن الأخرى جسور صغيرة يصل إرتفاع الواحد منها إلى ٢ – ٣ ديسمتر (٢٠ – ٣٠ سم) .

وتعمل فى داخل هذه الأحواض ، جورات صغيرة ، عمق كل منها نحو أربعة قراريط ، وتبعد كل منها عن الأخرى بـ ١٥ إلى ١٦ سم ، ويوضع فى كل جورة ثلاث أو أربع بذور من نبات النيلة ثم تغطى هذه البذور بالتراب ، وبعد ذلك يسوى كل حوض أفقيا بقدر الإمكان بواسطة المسوجة (البتانة) كى تحصل الأحواض على قدر متماثل من مياه الرى .

وتأتى بذور النيلة فى العادة من سوريا ، ذلك أن البذور التى تنتجها مصر أقل قيمة .

وتتكلف الحرثتان اللتان تعطيان للأرض قبل البذار بـ ٢٤٠ مدينى .

وتتظلب زراعة فدان من النيلة عملا متصلا لتسعة رجال ، يستخدمون فى رى الحقل وعزقه (وتخليصه من الأعشاب) ، وبعد أن تتم هاتان العمليتان بالعناية المناسبة يصبح من الممكن عندئذ القيام بالحشة الأولى من نبات النيلة ، وذلك بعد ثلاثة أشهر من البذار ، أى عند بداية سبتمبر .

ويقطع النبات على ارتفاع قيراطين من الأرض ، ويبدأ الناس فى استخلاص اللباب بمجرد إتمام الحصاد . وعلى الرغم من أنه يمكن – عند الاقتضاء – النظر إلى هذا الاستخلاص باعتباره ضرباً خاصاً من ضروب الصناعة ، وأن من المستطاع نتيجة لذلك أن ندخل وصفه ضمن وصف فنون الصناعة ، فإننا نعتقد أن علينا أن نتناوله بالحديث فى هذه الفقرة ، سواء بسبب بساطته ، أو بسبب أنه يتم على يد نفس الرجال الذين يزرعون النبات ويحصدونه .

ينقل هذا النبات بعد أن يقطع على النحو الذى انتهينا من بيانه إلى مستودع صغير مسقوف ، يبلغ طوله خمسة أمتار وعرضه أربعة أمتار ، ثم يخرط ويقطع إلى قطع بواسطة سكينة كبيرة ، ويوضع وهو مقطع على هذا النحو فى جرار كبيرة من الطين المحروق ، يبلغ ارتفاعها ٨ ديسمترات (٨٠ سم) ويبلغ قطرها ٦ ديسمترات ، وتغرس هذه الجرار فى الأرض حتى بداية رقبتها ، ويصب على النبات المقطع ماء فاتر حتى ثلثى ارتفاع هذا النوع من الدلاء . . ثم تسد بغطاء يتكون من نسيج من سعف النخل ، أحدث به ثقبان يستخدمان فى إدخال عصوين يحركهما عاملان لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات ، لتحريك قطع النبات واستخلاص المادة الملونة منها .

وتحتوى الورشة عادة على أربعة جرار متشابهة تستخدم منها اثنتان فى نفس الوقت للعمل الذى انتهينا من الإشارة إليه .

وبعد أن ينتهى العمل ، تنقل المياه المحملة باللباب من هذه الجرار الأول إلى جرار أخرى أصغر حجما ، وموضوعة فوق الأرض ، وتبلغ سعة الجرة منها حوالى ١/٣ سعة الجرة من النوع الأول ، ثم تصفى الأوراق المنقوعة فى دلاء وذلك بأن توضع هذه الأوراق فى أطباق مصنوعة من سعف النخيل موضوعة بدورها فوق هذه الدلاء .

تترك المياه الملونة ساكنة فى هذه الدلاء ، فيترسب اللباب فى القاع . ولكى تتم تصفية المياه (التخلص منها) بمجرد أن تفقد المادة الملونة ، وأن يكتسب اللباب المترسب قدراً من التماسك ، تصنع ثلاث ثقوب فى جدار الجرة بشكل أفقى ابتداء من حافتها العليا ، يبعد كل منها عن الآخر بـ ١٦ إلى ١٧ سم ؛ وبعد مضى ست ساعات من عملية نقل المياه إلى الجرار الصغرى والتى تحدثنا عنها ، تفتح الفتحة العليا أو الثقب الأعلى لتنسكب كمية محدودة من المياه ، ثم تفتح الفتحتان الأخريان على التوالى ، وبعد ذلك لا يبقى فى قاع الجرة سوى اللباب الذى يكون قد اكتسب قدراً كبيراً أو قليلا من التماسك .

وفى بعض الأحيان لا يثقب جدار الجرة إلا ثقباً واحداً ، على مسافة ٥٠ سم أسفل حافتها العليا ؛ ويترك الإناء ليتم ترسب اللباب أثناء الليل ، ويفتح هذا الثقب فى اليوم التالى لتصفية المياه التى كانت تغطى هذا اللباب المترسب .

وتتطلب أعمال الورشة الواحدة اثنتى عشرة من هذه الجرار المصنوعة من الطين المحروق .

ويجمع فى جرة واحدة اللباب المترسب من ثمانى أو تسع جرار أخرى ، ويترك فيها لمدة أربع وعشرين ساعة ، وفى خلال هذه المدة ، ينضغط اللباب بدرجة أكبر ، وفى النهاية تصفى لآخر مرة تلك المياه التى كانت طافية فوق هذا اللباب . وعندئذ تحفر حفرة صغيرة فى الأرض ، وبعد أن يفرش قاعها وجدرانها بالرمال ، يصب فيها اللباب الذى تم الحصول عليه ، ويصفى هناك لمدة ساعتين ، وأخيراً وبينما هو لا يزال متماسكاً كالعجين ، فإنه يوضع فى قوالب حيث يجف بشكل تام ، ويتداول فى التجارة فى شكل قوالب جافة يزن الواحد منها رطلا ونصف الرطل أو رطلين ، لكى يستخدمها الصباغون .

وبعد الحشة الأولى للنيلة بخمسة وثلاثين يوماً ، تتم الحشة الثانية ؛ وبعد ذلك تأتى الثالثة ، والتى تعقبها هى الأخرى فى بعض الأحيان حشة رابعة ؛ وتتم هذه الحشات المتعاقبة كل منها وراء الأخرى بمسافات زمنية متساوية ، بحيث أنه تمضى منذ بذار نبات النيلة حتى الحشة الأخيرة منها نحو ثمانية أشهر .

ومع ذلك فإن ناتج هذه الحشات ليس متساوياً ، إذ تعود الحشة الأولى عادة بما قيمته ٥٠ بوطاقة عن كل فدان ، وتعود الثانية بـ ٣٨ ؛ والثالثة بـ ٢٥ ؛ والرابعة إذا ما حدثت بـ ١٢ أو ١٥ بوطاقة فقط ؛ وهكذا نرى أن الإنتاج يتناقص على نحو ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ .

ويصل متوسط ثمن رطل صبغة النيلة ، التى صنعت على هذا النحو بيد الفلاحين : ١٦ أو ١٨ مدينى .

وتعطى الحشة الأولى من الفدان عادة نحو ٢٥٠ رطلا من النيلة ، وتستمر هذه الحشة لمدة ١٥ أو ٢٠ يوماً وكذلك الأمر بالنسبة لصنع قوالب اللباب الناتجة عنها . ويكاد يكون الأمر على هذا النحو بالنسبة للحشات التالية .

ويستمر حقل (زرعة) النيلة فى مصر العليا لمدة ثلاث أو أربع سنوات ، لكن أوفر إنتاج لهذا الحقل هو ما تغله السنة الأولى .

وتصل الضريبة التى تفرض على فدان النيلة بشكل عام من ٦ إلى ٨ بوطاقات .

وتبذر النيلة فى ولايتى بنى سويف والجيزة حيث تنتشر بشكل كاف هذه الزراعة ، عند بداية شهر مارس ؛ ولهذا الغرض ، تشق خطوط متوازية ، تبعد كل منها عن الأخرى بـ ٢٥ إلى ٤٠ سم . وخطوات استخراج اللباب هى نفس الخطوات المتبعة فى الصعيد ، ولكن لا تؤخذ من حقل هذا النبات سوى ثلاث حشات فى العام ، كما لا يمكث المحصول فى الحقل سوى سنتين ؛ وهنا تكون الحشة الثانية هى التى تدر العائد الأكبر ، فتوفر بالنسبة للفدان الواحد ١٦٠ رطلا من النيلة يتراوح ثمنها بين ١٢ إلى ١٨ بوطاقة تبعاً لاحتياجات الاستهلاك .

وحين تكون الأراضى التى تزرع فيها النيلة واطئة بقدر يكفى لريها بمياه النيل ، ولكى يغمرها فيضانه ، فإن المحصول يتلف : ذلك أنه ينبغى أن يتم رى هذا المحصول بقدر كبير من العناية والانتظام .

وعلى الرغم من أن الأراضى تصبح ملائمة بدرجة أقل لزراعة النيلة مع إتجاهنا نحو الشمال ، وبمجرد أن يصبح الطقس أكثر اعتدالا ، فقد لاحظت مع ذلك وجود بعض حقول منها فى الدلتا ، على الشاطئ الأيمن للفرع الغربى للنيل .

رابع عشر : زراعة قصب السكر

تصلح كل أراضى مصر لزراعة قصب السكر Saccharum Officinarum ولكن التكاليف الباهظة التى تتطلبها هذه الزراعة لا تسمح إلا لعدد محدود من الأهالى بالانخراط فيها ، وتتركز .. كما يمكن القول فى ولاية جرجا فى أراضى فرشوط وأخميم . أما ما يزرع من قصب فى بقية أنحاء البلاد فلا يستخدم فى صناعة السكر ، ولكن تجمع أعواده فى شكل قطع وتعرض للبيع فى أسواق المدن ، لكى تؤكل أو بمعنى أدق تمص ، كنوع من الفاكهة دون أية تجهيزات .

وتعد الأرض المخصصة لزراعته فى حوالى نهاية مارس وذلك بحرثها أربع أو خمس مرات فى اتجاهات متقاطعة . وعندما تصبح الأرض معدة بشكل كاف عن طريق مرات الحرث هذه ، تخط فيها خطوط متوازية ، وتوضع فيها بشكل أفقى قطع القصب الطازجة ، ثم تغطى هذه بالتراب لارتفاع يبلغ قيراطين أو ثلاثة قراريط ، وبعد ذلك يبدأ الناس على الفور فى رى المحصول بواسطة الماكينات ذات القواديس والسواقى .. وتستطيع الواحدة من هذه الماكينات أن تروى ستة أفدنة من القصب إذا عمل عليها اثنا عشر ثوراً ، إذ ينبغى أن يخصص لكل فدان ثوران ، ولابد أن يستمر عمل الرى بلا إنقطاع حتى فترة الحصاد الذى يتم بعد الزراعة بأحد عشر شهراً . وينحصر عمل الحصاد فى قطع الأعواد التى بلغت مرحلة النضج من فوق الجذر بقليل ، ويستطيع عاملان « فلاحان » يستخدمان لهذا العمل أن ينتهيا من حصاد فدان فى مسافة زمنية

تصل لمدة خمسة عشر يوماً . إذ يقطعان فى اليوم الواحد ست أو سبع حمولات جمل من القصب .

ولا تبقى قصبات الزراعة فى كل غلتها إلا لمدة عام واحد ، أما أجزاء القصب التى تترك بجذورها فتنتج قمما نامية جديدة تستخدم فى تجديد الشتلات فى العام القادم .

وحيث أن صنع السكر فى مصر يمثل فناً صناعياً فإننا نرجئ الحديث عنه إلى مكان آخر ، ويكفينا أن نقول إن فدان الأرض المخصص لهذه الزراعة ينتج فى العادة عشرين قنطاراً من السكر واثنى عشر قنطاراً من الثفل ويتراوح ثمن القنطار من السكر زنة ١٠٥ أرطال ما بين عشرة واثنتى عشرة بوطاقة ، أما قنطار الثفل فيبلغ ثمنه ثلاث بوطاقات فقط .

خامس عشر : زراعة التبغ

أما التبغ nicotina tabacnm فيزرع بشكل خاص فى كل ولايات مصر العليا .

وتبذر بذور هذا المحصول مباشرة بعد انحسار مياه الفيضان . وعندئذ لا تكون الأرض فى حاجة لأية تجهيزات ، وتبذر البذور أحياناً فى الربيع فى نفس موسم الذرة النبارى . وعندئذ يتطلب الأمر حرث الأرض مرة أو مرتين .

ويستخدم لبذار ١/١٢ من الفدان « أى مساحة قيراطين » ١/٢٤ من الأردب من بذور التبغ وبعد أربعين أو خمسين يوماً يصبح النبات قوياً لحد يكفى لشتله « أى زرعه فى حقل آخر » .

وتختار أجود الأراضى لشتل النبات ، وتجهز هذه بحرثتين متقاطعتين وبعد ذلك يمرر جذع نخلة « كزحافة » فوق هذه الأراضى لتسوية سطحها .

وتكلف هذه التجهيزات الأولية ما يصل إلى ٢٥٠ مدينى ، وتبلغ المسافة بين الحفر المخصصة لاستقبال بذور النبات حوالى ثمانية قراريط وهو نفس ما يبلغه عمق

الواحدة منها . ويتطلب الأمر عملا يستمر لمدة ٢٥ – ٣٠ يوماً لتغطية مساحة فدان من التبغ المشتول على هذا النحو .

ويبدأ الحصاد بعد ذلك بشهرين ونصف الشهر وذلك بقطع النبات بشرشرة ويترك جزء صغير من ساقه فوق الجذور . وبعد هذه الحشة الأولى تنمو من نفس الساق فروع جديدة « فسائل » تحش بالمثل بعد مضى ثلاثين يوماً .

وبعد أن يقطع النبات وفسائله على هذا النحو ، تنزع السويقات « الذنيبات » وجوانب أوراق التبغ ، وتعرض بعد ذلك فى الشمس لمدة ثمانية أيام . وبعد أن تجف الأوراق على هذا النحو تحفظ داخل حصر « حصيرة » وأخيراً تشكل منها حزم اسطوانية الشكل تتداول فى التجارة . وتبغ هذه البلاد ، وهو ذو لون ضارب إلى الخضرة ، هو الوحيد الذى يستهلك فى أرياف مصر العليا .

وتتطلب الحشة الأولى لفدان واحد من التبغ من ١٠ – ١٢ يوم عمل ويسدد أجر هذا العمل بأوراق تبغ يمكن أن تساوى من ٨ إلى ١٠ مدينى .

وتنتج الحشة الأولى كذلك عشرين حزمة من الورق المجفف تزن الواحدة منها ٤٠ رطلا . أما الثانية فلا تنتج سوى ست حزم من ذات الوزن وهذا ما يصل بإجمالى إنتاج الفدان إلى حوالى حمولة ثلاثة جمال .

وهناك فى مجال التجارة فرق بين إنتاج الحشتين ، إذ يكون ثمن ما تنتجه الحشة الثانية عادة ، أدنى بمقدار الثلث بالنسبة لثمن إنتاج الحشة الأولى ، تلك التى يباع القنطار منها بنحو ٣٠٠ إلى ٣٥٠ مدينى .

سادس عشر : زراعة أشجار الورد

وتأتى ورود كل مياه الورد التى تصنع فى مصر من ولاية الفيوم ، فهى الولاية الوحيدة التى تشكل أشجار الورد فيها موضوعاً لزراعة كبرى .

وفى البداية تنظف الأرض وتجهز بحرثها خمس مرات متوالية ، وبعد ذلك تشق

فيها جداول تقسمها إلى مربعات « أحواض » صغيرة تزرع فى داخلها شجيرات ورد صغيرة تبعد الواحدة منها عن الأخرى بحوالى ٥٠ سم . ولا يكلف ثمن كمية الشتلات اللازمة لزراعة فدان واحد أكثر من ١٠٠ — ١٥٠ مدينى . وتتم هذه الزراعة عادة عند الانقلاب الشتوى وتتطلب أربعين يوماً من العمل . وما أن تنتهى حتى يبدأون فى ريها . وتجدد الرية كل خمسة عشر يوماً على مدار العام كله إلا فى الفصل الذى تكون الأرض خلاله مغمورة بمياه الفيضان .

وتتطلب زراعة أشجار الورد عملا مستمراً لأربعة رجال ، يشتغلون حسب الحاجة ، فى أعمال الرى ، وعزق الحقل وتنقيته من الأعشاب ، أو فى جنى الورود .

ويتم الجنى طوال شهر أبريل وبداية مايو ، ففى كل صباح خلال هذه المدة تقطف نوارات الورد المتفتحة وتستخدم على الفور فى مصانع مياه الزهر . وحيث لا توجد هذه المصانع إلا فى عاصمة الولاية « الفيوم » فإن أشجار الورد لا تزرع إلا فى ضواحى هذه المدينة ، الوحيدة فى الولاية كلها .

ولا تنتج شجرة الورد عادة إلا فى السنة الثانية من زرعها ، ويصل إنتاجها إلى ذروته فى السنة الثالثة وحتى الخامسة وهى السنة التى اعتاد الناس على تجديد شجيرات الورد بعد انتهائها .

ويباع القنطار من نوارات الورود بـ ٦ إلى ٧ بوطاقات ، وأحياناً يصل ثمن القنطار زنة مائة رطل إلى ١٠٠٠ مدينى . ويبلغ متوسط إنتاج الفدان ٨ قناطير من الورد .

سابع عشر : زراعة النخيل والكروم وبعض الأشجار الأخرى

أما شجرة النخيل **Phoenix dactylifera** فهى الشجرة التى تنتشر بشكل عام فى كافة أنحاء مصر ، وتغطى هذه الأشجار سهولا بأكملها فى الأقاليم المختلفة ابتداء من أسوان حتى البحر المتوسط . وقد تحولت ضواحى مدينة

ممفيس القديمة اليوم إلى غابة من النخيل ، كما أن الجزء الشرقى من إقليم بلبيس حيث تقع قرية الصالحية الكبيرة لا يحصد سوى البلح . ويكاد يكون هذا المحصول هو الوحيد للسان الأرض الذى يفصل المتوسط عن بحيرة البرلس ، وأخيراً فإن كل قرى مصر محاطة بأشجار النخيل التى تغطى مرتفعات الأنقاض التى بنيت هذه القرى فوقها . وحيث تحتفظ هذه الأشجار بأوراقها طيلة العام فإن كل قرية ، وبخاصة قرى الدلتا ، تبدو عن بعد كما لو كانت أيكة واسعة .

وفى أثناء إقامتنا فى القاهرة نشرت مقالة مفصلة للغاية فى العشرية المصرية (١) Décade Egyptienne عن زراعة أشجار النخيل ، ولسنا نهدف هنا سوى أن نبين الوسائل العامة المختلفة لمختلف طرق زراعتها وأن نقدم لمحة عن إنتاجها ، ونحن نحيل إلى هذه المقالة للحصول على كل التفاصيل التى ليس من طبيعتها أن تدخل فى مقالنا هذا .

تنمو نخلة البلح عن طريق البذار أو عن طريق شتل الأغصان . وللحصول عليها بالوسيلة الأولى يوضع نوى البلح عادة فى حفر صغيرة يبلغ عمقها ١٥ — ٢٦ سم ، تنفذ فى منتصف أحواض الرى التى قلنا إن الملوخية والخضروات الأخرى تزرع فيها .. وهكذا تستفيد بذور النخيل من الرى الذى يعطى لهذه النباتات . وعندما تبدأ النخلة الوليدة فى الظهور من الأرض بعد مضى ٤٠ — ٥٠ يوماً فإنها تواصل نموها فى حمى الظل والرطوبة التى تهيئها هذه النباتات لها .

وبعد خمس سنوات من وضع نوى البلح فى الأرض تقطع الأوراق السفلى التى تغطى ساق الشجيرة الصغيرة ، وهكذا يبدأ جذعها يتحدد ، ويظل يزيد نمواً وارتفاعاً إما عن طريق سقوط الأغصان القديمة بشكل تلقائى وإما عن طريق القطع السنوى « التقضيب » الذى يتم عند انقلاب الشتاء . وفى نهاية عشر سنوات تعطى شجرة النخيل أولى ثمارها .

---

(١) ملاحظات حول شجرة نخيل البلح بقلم المسيو لوى رينيه :
Louis Reynier D . E Tome III p . 179 .

وعندما تنمو النخلة عن طريق شتل الأغصان ، تبدأ فى إعطاء ثمارها فى ظرف ست إلى ثمانى سنوات .. وتكون طريقة زراعتها فضلا عن ذلك هى نفس الطريقة المتبعة فى حالة استنباتها عن طريق البذور ، وهذه الطريقة تتطلب بالمثل رياً متكرراً وبخاصة أثناء السنوات الأولى .

ومن المعروف أن هناك أشجاراً مذكرة وأخرى أنثى .. لذلك يمارس إخصاب الأنثى على الدوام تقريباً بوضع باقةِ من زهور الذكر وسط مجموعة زهور الأنثى . وهذه العملية هى الطريقة الصناعية الوحيدة التى يعرف المصريون استخدامها لزيادة محاصيل زراعتهم وأشجار فاكهتهم .

ويهتم سكان قرية بلطيم الواقعة فى أراضى البرلس كثيراً بزراعة أشجار النخيل ، وهؤلاء يضاعفونها أيضاً بشتل أغصانها التى يغرسونها فى شعاب كثيرة كونتها كثبان الرمل التى تغطى هذا اللسان من الأرض . وهو يضعون قبل غرسها فى قاع الحفرة المخصصة لاستقبال الشتلة حوالى نصف أردب من « زبل » الحمام كنوع من السماد يحرصون على أن يضعوه من وقت لآخر حول هذه الأشجار . وعلى الرغم من أن هذه الأشجار تكون مغروسة فى رمال قاحلة ظاهرياً فإن خضرتها تكون شديدة النضرة كما تبدو بالغة الرسوخ لأن جذورها تمتد حتى تبلغ المياه الحلوة التى تجرى بلا انقطاع من بحيرة البرلس إلى البحر من تحت التربة .

وأصناف البلح هنا كثيرة العدد لحد كبير . وبلح مصر العليا عادة أصغر حجما من بلح مصر السفلى وهو كذلك أكثر تبكيراً ، ولبابه أكثر جفافاً بكثير . ويستهلك جزء من بلح الصعيد فى مناطق إنتاجه ، ويرسل الجزء الآخر إلى أسواق المدن وبخاصة القاهرة مركز الاستهلاك البالغ الأهمية فى كل أنحاء مصر .

وسواء كان الأمر نتيجة لاعتياد طويل ، أو كان لأن حكومة البلاد قد هزتها كثرة مصادر الرزق التى توفرها زراعة النخيل لسكانها فإن هذه الزراعة هى الوحيدة التى تحظى بالتشجيع حيث لا يخضع محصول النخيل لأية ضريبة . وأشجار النخيل التى نراها من حول القرى هى ممتلكات خاصة ؛ أما تلك التى يغرسها الفلاح فى

أراض ليس له فيها سوى حق الانتفاع فهى تعود إليه بالمثل وله كل الحق فى أن يتصرف فيها حسب إرادته .

ويقدر الإنتاج السنوى لنخلة فى حالة ازدهارها الأقصى فى صعيد مصر ب ١٢٠ إلى ١٨٠ مدينى .

وحسب المعلومات التى أعطيت لى ، فإن مدة بقاء الشجرة تبلغ ثمانين عاماً ، بل وقد تبلغ قرناً بأكمله .. ومع ذلك فكيف تمكن الثقة فى دقة هذه المعلومات إذا كان أولئك الذين يقدمونها يجهلون فى معظم الأحيان تاريخ مولدهم هم أنفسهم ؟

ويؤكل البلح طازجاً بعد جنيه بوقت قليل ، أو يؤكل جافاً ، أو يؤكل بعد بداية تخمر سكرى يحدثونه عن طريق تجهيزات خاصة ، ويخضع لهذه التجهيزات على وجه الخصوص البلح المسمى برلسى ويزرع منه فى بلطيم ثلاثة أنواع مختلفة .

ويجنى البلح الأحمر الذى يشكل النوع الأول قبل أن ينضج بقليل ، وينتهى به الأمر أن ينضج وهو معرض للشمس فوق الحصير ، ويضغط بعد ذلك بين الأصابع ثم يترك مدة أخرى فى الشمس لمدة ثلاثة أيام وأخيراً يكبس فى قفف من سعف النخيل ، ويباع هذا العجين « العجوة » بسعر ٥ بوطاقات للقنطار زنة ١٠٨ أقة .

أما النوعان : الثانى ويسمى ركوده ، والثالث ويسمى العامرى فهما بلح أصفر ، يجنى قبل نضجه تماماً ، ويضغط عند جنيه ويكبس فى قفف بعد أن يترك معرضاً فى الشمس لمدة ١٢ يوماً بالنسبة للنوع الثانى ولمدة خمسة وعشرين يوماً للنوع الثالث . ويباع القنطار المعد على هذا النحو بـ ٧ بوطاقات . ويقدر ما يمكن أن تعطيه النخلة الواحدة من البلح فى العام بحوالى ٢٧ أقة .

ويرسل هذا البلح المعجون « العجوة » كله تقريباً إلى الإسكندرية ورشيد .

وهكذا نرى أن نخلة البلح هنا تنتج كل عام ، مثلها فى ذلك على وجه التقريب مثل نخلة الصعيد ، ما قيمته حوالى ١٥٠ مدينى . وتستخدم ثمرتها كذلك فى صنع

نوع من الخل ونوع من الخمور تحدثنا عنهما فى مكان آخر [١] .

ومن بين كل الأشجار التى تنمو فى مصر ، فإن النخلة هى الشجرة التى يحصل المصريون منها على أكبر النفع فى عمليات البناء وفى الاقتصاد المنزلى . فجذوع هذه الأشجار تستخدم عوارض وكمرات لسقيفات مختلف البيوت ، ويصنع من مختلف أجزاء سعفها الأقفاص والسلال والقفف وباختصار معظم الأثاثات والآنية التى يستخدمها سكان الريف ، وأخيراً يستخدم هذا النوع من الضفائر من الألياف الغامقة التى تغطى بداية أغصان السعف فى صنع الحبال .

* * *

وتعتبر أشجار الكروم ، الثانية بعد النخيل ، والتى يولى لها أكبر القدر من العناية .

وعلى الرغم من أننا نجد بعض تكعيبات منها فى كل حدائق مصر فإن العنب يزرع بشكل خاص ، وبالذات ، فى ولاية الفيوم ، وفوق لسان الأرض فى البرلس ، وتزرع كرومه منفصلة متباعدة ، وهم يغرسونها فى شكل ترقيدات ، كما أنهم يسندونها - كما يحدث فى إيطاليا - فوق قطع أفقية من الخشب تحملها قوائم عمودية .

وفى البرلس تحفر الحفرات المخصصة لاستقبال فسلات الكروم حتى تصل إلى الماء ، ويوضع فى قاع هذه الحفرات كمية محددة من « زبل » الحمام وفى بعض الأحيان تغرس الكروم فى قسطل اسطوانى كان أرومة لنخلة عجوز ماتت واقفة وقطعت من فوق جذرها ببضع ديسمترات ؛ والهدف من ذلك هو تأمين الكرمة الشابة من شمس شديدة الحرارة وتأمين حصول جذورها على الرطوبة اللازمة ، ويسمدها الزراع كل عام بزبل الحمام الذى يجلبونه من الدلتا ومن ولاية الشرقية ، ويباع الأردب من هذا السماد بـ ٩٠ إلى ١١٠ مدينى .

---

(١) انظر الفنون والحرف ، اللوحة الحادية عشرة .

وتنقل أعناب البرلس عن طريق البحر إلى دمياط ورشيد والإسكندرية . أما تلك التى تغذى أسواق القاهرة فى أثناء موسم هذا المحصول فتأتى من ولاية الفيوم ، ويوجد فى هذه المنطقة من البساتين أكثر مما يوجد فى مناطق مصر الأخرى ؛ فنرى فيها بعض أشجار الخوخ وبعض أشجار المشمش فى بساتين مغلقة . أما أشجار الزيتون والتين فتنمو فى عرض الحقول . وينبغى أن نضيف إلى هذه الأنواع المختلفة من الأشجار شجرة الصبار Cactus opuntia التى تصنع منها أسوار يصعب اختراقها ، والتى تصلح بدرجة كبيرة لإيقاف تيارات الرمال (الزاحفة) وأن تثبت عند منحنى التلال تلك الأراضى الهشة التى يمكن للمياه أن تجرفها معها .

ويزرع فى مصر بالمثل أشجار الرمان والبرتقال والليمون فى حدائق يملكها الأثرياء ، وتقع هذه الحدائق عادة خارج المدن وعلى مسافة شديدة القرب منها ؛ وأهم هذه الحدائق هى تلك التى توجد بالاسكندرية ورشيد والقاهرة والجيزة كما أنها متنوعة فى فواكهها على نحو أكبر ، وفى النهاية ، فمن المقبول أن يكون لدى المرء ما يقوله حول زراعة أشجار الفاكهة فى بلاد تجهل أساليب التطعيم والتقليم .

يطلق اليوم على جزيرة فاروس القديمة ، والتى تغطى مينائى الاسكندرية اسم جزيرة التين ، إذ تزرع هذه الأشجار هناك بأكبر قدر من النجاح ، وتحاط كل شجرة من هذه الأشجار بسور دائرى مصنوع من الغاب والبوص وسعف النخيل ؛ ويرتفع هذا السور إلى ٢ أو ٣ أمتار مع ابتعاده لمسافة خمسة أو ستة أمتار عن جذر الشجرة ؛ وبهذه الطريقة تكون الشجرة فى حمى من رياح الشتاء ومن لهيب الشمس دون أن تحرم لا من أمطار الشتاء ، ولا من ندى الصيف الوفير .

ويلاحظ أن عدد أصناف الأشجار التى تنتج فاكهة ضئيل للغاية ، فليس ثمة أشجار حراجية (تنتمى إلى الغابة) بهذا المعنى . ومن هذه الناحية نجد مصر اليوم هى ما كانته منذ أيام Columbelle ، وبالكاد يعد المرء فى الريف أربعة أو خمسة أنواع مختلفة منها ، وهذه تغرس عادة حول القرى التى يراها المرء عن بعد ، حتى فى أوقات الجفاف الشديد ، وهى تحتفظ بمظهر جذاب يبعث على الانتعاش حيث تظل الأشجار التى تشكل سوراً من حولها محتفظة بأوراقها .

أما أكثر الأشجار شيوعاً فهو شجرة الجميز (ficus sycomorus) التى تنهض تحت ظلها فى معظم الأحيان الماكينات المستخدمة فى رفع المياه (السواق) لرى الأراضى ؛ وتستخدم أخشاب هذه الشجرة فى بناء القوارب التى تعمل فى النيل ، كما يصنع منها كذلك ألواح الخشب السميكة الشبيهة بألواح البلوط والسنديان .

وتصنع العجلات (الدواليب) المسننة للسواق من أخشاب أشجار النبق rhamnus napeca وكذلك من أشجار السنط mimosa nilotica ؛ وتحل بذور الشجرة الأخيرة فى مصر محل لحاء البلوط فى دبغ الجلود .

وتنتج شجرة من السنط فى كامل نموها نصف أردب من هذه البذور ، يبلغ ثمنه نحو ٢٤٠ مدينى .

الفصل السادس

عن الحيوانات التى يربيها الفلاحون

تتم أعمال الحرث ، وكل الأعمال اللازمة لإعداد الأرض ، وكذلك عمليات رفع مياه الرى ، ودرس الحبوب ، وبشكل عام كل العمليات الزراعية ، يتم كل ذلك فى الجزء العلوى من مصر بواسطة الأبقار ذلك أن الحرارة هناك تكون أشد مما ينبغى بالنسبة لتربية الجاموس .

وفى جزيرة الفانتين ، تتغذى الأبقار بسيقان الذرة الخضراء وبالتبن ؛ ومع النزول من هذه المدينة إلى إسنا يبدأ الناس فى زراعة الجلبان والبازلاء التى يستخدمونها علفاً لهذه الأبقار بالإضافة إلى سيقان العدس والترمس ، إلخ . ولا يكلف شراء زوج من هذه الأبقار ، فى هذه المنطقة من مصر ، أكثر من ٥٠ إلى ٦٠ بوطاقة ، وفى بعض الأحيان يهبط السعر إلى أدنى من ٤٥ بوطاقة .

ويرتفع هذا الثمن مع هبوط النيل (الإتجاه شمالا) ، إما لأن النقود تصبح أكثر وفرة ؛ وإما لأن الأبقار تكون أكثر قوة ، ويبلغ ثمن زوج الأبقار ، ذكوراً أو إناثاً ، نحو ١٠٠ بوطاقة فى العادة .

وفى ضواحى قنا وسهل طيبة ، حيث يستخدم الجلبان والبازلاء عليقاً للأبقار لمدة تبلغ نحو أربعة شهور تقدر الجراية اليومية للواحدة من هذه الحيوانات بـ ١٢ — ١٥ مدينى ، وأما فى بقية العام فإن الأبقار تعيش على القش المهروس (التبن) والفول وتصل تكلفة الجراية اليومية لواحدة من هذه الأبقار إلى ١٠ مدينى فقط : فهى تستهلك فى الشهر الواحد خمس حمولات جمل من القش وأردبا من الفول .

وقد سبق لنا القول بأن الناس ابتداء من فرشوط يأخذون فى زراعة البرسيم ، إذ تعيش عليه الأبقار خلال ثلث العام ؛ ويستهلك اثنان من هذه الحيوانات خلال هذه الفترة حشتين متتاليتين لفدان من البرسيم . وتستخدم إناث الأبقار كذلك فى أعمال الزراعة ، وهى تعطى اللبن خلال الشهور الأربعة من بداية حملها لكنها تتوقف عن ذلك كلية خلال الثمانية شهور الباقية ، ويباع العجل البالغ ثلاثة أشهر بـ ٥ إلى ١٠ بوطاقات .

وفى الدلتا يرتفع ثمن زوج من ثيران البقر فى العادة إلى ١٢٠ بوطاقة وتتغذى خلال أربعة شهور بالتبن والفول ، وخلال خمسة شهور أخرى بالبرسيم الأخضر ، أما فى الشهور الثلاثة الباقية من السنة فتأكل البرسيم الجاف ويتكلف غذاء ثور ، يسير على هذا النحو ، عشرة بارات فى اليوم .

وعندما يحل وباء حيوانى ، وهو الأمر الذى يحدث بين وقت وآخر فى الدلتا ، يضطر الناس لأن يجلبوا من سوريا أو من جزر الأرخبيل أبقارا أخرى تحل محل الأبقار التى انتزعتها الجائحة .

أما قطعان الجاموس التى نلقاها فى مصر العليا ، فإنها لا تربى إلا من أجل الألبان التى توفرها ، وهى تتغذى على نفس ما تعيش عليه الأبقار ؛ وزيادة على ذلك فإنهم يتركونها لترعى أعشاباً تسمى الحلفا تغطى عادة كل الأراضى التى لا تزرع بسبب نقص المياه ، والتى يشار إليها باسم « شراق » ، ويبلغ ثمن الجاموسة فى ضواحى قنا ٢٠ أو ٣٠ بوطاقة .

ويبدو الجاموس أقل فظاظة مع الهبوط نحو الشمال ؛ ويرى بعض منها فى ولاية الفيوم وهى تستخدم فى إدارة ماكينات الرى (السواقى) ؛ وتباع فى هذه المنطقة بثمن يصل إلى ٥٠ أو ٦٠ بوطاقة ؛ ولا يقدم لها طعام سوى القش ، وتستهلك الجاموسة منه حمولة جمل كل خمسة أو ستة أيام ، وإن كان لا يقدم لها الفول على الإطلاق ، ولا يقوم بعبء العمل منها فى الفيوم وفى الدلتا سوى الذكور ، ولهذا السبب فهى ترهق من يقودها كثيراً بسبب قلة قابليتها للطاعة .

ومن جهة أخرى فإننا نجد على شواطئ ترعة التبانية ، إلى الجنوب من قرية بيلا ، فى الدلتا ، مستنقعاً يمتد حتى بحيرة البرلس ، وتستخدم أعشاب هذا المستنقع مرعى لقطعان الجاموس نصف المتوحش والتى تبقى فيه طوال العام ، وهناك يأتى بعض سكان القرى الواقعة على مشارف المستنقع وعلى حدود الأرض القابلة للزراعة ويقيمون فى أخصاص يصنعون فيها الزبد والجبن من لبن أى من هذه الجواميس يكون أكثر قابليه لاستئناس الناس .

ويفضل قصابو المدن التزود بلحوم هذه الحيوانات ؛ ويبلغ متوسط ثمن جلد الجاموسة ٢ أو ٣ بوطاقات .

أما الجمال التى تقوم بمهمة نقل كل المواد الغذائية عندما يتعذر نقلها نهراً عن طريق النيل أو الترع التى تقطع البلاد فيما بينها ، فإننا نراها فى الصعيد أقل حجما وقوة عنها فى مصر السفلى ، وتعد تربية هذه الحيوانات واحدة من الاهتمامات الرئيسية للقبائل العربية التى تقيم على حواف وادى مصر ، وهذه القبائل هى التى تغذى أسواق مختلف الولايات بالجمال ، ويتراوح ثمن الجمل من ٣٠ إلى ٦٠ بوطاقة تبعاً لسنها ومقدرتها ، وتعيش الجمال على الفول والتبن وسيقان الجلبان والبازلاء وكل أصناف العلف أخضر كان أو جافا : ويتكلف غذاؤها اليومى ٧ بارات ، ويؤجرونها بواقع ٢٥ إلى ٣٠ مدينى فى اليوم ؛ ويستطيع الجمل أن يعمل لمدة عشر سنوات .

ولا تكون الجمال التى تستخدم فى نقل المحاصيل مملوكة على الدوام للمزارعين ، فهم يستأجرونها تبعاً للحاجة التى يستشعرونها ، أما نقل المواد الغذائية التى يتصادف القيام بها بقية العام فيتم على ظهور الحمير ؛ وليس ثمة مزارع على الإطلاق لا يمتلك بعض الحمير ؛ فهذه الحيوانات هى التى تستخدم ركوبة معتادة له ولأسرته : ويجعل منها صبرها وقناعتها ، كما يحدث فى كل مكان ، بالغة النفع ؛ لكن حمير مصر قد وهبت قوة غير عادية وقلما يصل ثمن غذائها اليومى إلى ما يزيد عن ٤ أو ٥ مدينى ، كما لا يتجاوز ثمن شرائها ١٠ - ١٢ بوطاقة .

وإلى جانب الأبقار اللازمة لاستغلال الأراضى ، يمتلك المزارعون فى مصر العليا عادة قطيعاً صغيراً من الماعز والضأن ؛ وتوفر الماعز قدراً من الألبان التى تستهلكها القرى ، ولابد أن يصل عددها فى العادة نصف عدد الفدادين التى يتم استغلالها (فى قرية ما) ويصل ثمن العنزة الناضجة نحو ١٥٠ مدينى .

وخلال الفيضان ، وحين تكون المحاصيل لا تزال قائمة (أى لم تحصد بعد) أى خلال ثمانية أشهر فى العام ، تغذى الماعز بالبرسيم الأخضر أو الجاف ، ويقدر طعامها ، تبعاً للفصول وظروف المكان ، بمدينى واحد أو بمدينى ونصف فى اليوم ،

وخلال الشهور الأربعة الأخرى يعاد القطيع إلى المرعى حتى يقرض ما يتبقى بها من عشب ، ويقوم بحراسة قطيع مكون من ١٠ أو ١٢ عنزة صبى واحد فى العادة ، يعطى ٣ مدينى أجراً يوميا ، وتكفى ثلاثة تيوس (تيس) لقطيع يتكون من ١٠٠ عنزة ؛ وتحمل العنزات من النوع الجيد مرتين خلال العام ، وتضع فى العادة عنزتين ترضعان لمدة أربعين يوماً ، وتباع العنزة الصغيرة من سن سنة واحدة بـ ٩٠ إلى ١٠٠ بارة ، وفى كل أنحاء مصر ، تصنع القرب التى تستخدم فى نقل المياه على ظهور الرجال أو الحمير من جلود الماعز والتيوس .

وتكاد تكون كل خراف الصعيد داكنة اللون ، ويجز صوفها مرة واحدة فى العام عند نهاية مايو أو فى بداية يونية . وتزن جزة الخروف الواحد من ٢ إلى ٤ أرطال ، وتباع فى ضواحى سيوط بـ ٦٠ إلى ٩٠ مدينى . وبعد ذلك يغسل الصوف ، ويضرب ، ثم يغسل للمرة الثانية ، وبعد أن يعد للغزل على هذا النحو يباع بسعر الرطل ٤٠ إلى ٥٠ بارة .

والفيوم هى المنطقة التى يربى فيها أكبر عدد من الخراف فى كل أنحاء مصر ، كما أن صوف هذه المنطقة أكثر قيمة من سواه ؛ والخراف هناك بالغة الجمال ، وبها عدد كبير من الخراف بيضاء اللون ، فى حين نجد خراف الصعيد داكنة اللون كما سبق لنا القول .

ويتم جز خراف الفيوم على فترتين مختلفتين خلال العام : إذ تتم الأولى فى منتصف شهر يونيه وتتم الثانية فى الشتاء . ويمتاز صوف هذه الخراف بأنه طويل وناعم لحد كاف ، وتغطى الخراف بعد جزها بغطاء منسوج من سعف النخيل يقيها من لهيب الشمس . وتزن جزة خروف منتقى من بين أشد الخراف قوة من ٤ إلى ٥ أرطال فى العادة .

وهنا تغسل الخراف قبل جزها بدلا من غسل الصوف نفسه بعد أن ينفصل عن جسم الحيوان ، وبعد ذلك يبسط الصوف على اليد وبندف بعناية ، الأمر الذى يقوم مقام حلجه ، وبعد هذة العمليات البدائية يتم غزله فى قرى هذه الولاية .

ويبلغ ثمن الخروف عادة ٢ أو ٣ بوطاقات ، ويربى حوالى ثمانمائة خروف فى القرية التى تبلغ مساحة ما يزرع بها ألفى فدان .

ولا تسمح حالة الفقر التى يعيش فيها الفلاحون فى مصر لهم بأن يطعموا حيوانات مستأنسة أخرى بخلاف تلك الحيوانات التى لا غنى لهم عن استخدامها فى زراعة الأراضى ، أو تلك التى يمكنها أن توفر جزءاً من المأكل أو الملبس لعائلاتهم : لذلك لا نجد فى كل قرى مصر إلا عدداً محدداً من الأبقار والجمال والماعز والخراف . أما الخيول ، فيبدو أن المصريين يقدرونها لحد لا يسمح لهم باستخدامها فى أعمال الزراعة ، فهذا الحيوان فى ناظرهم ليس سوى شئ يرتبط بالبذخ والرفاهية ؛ وحيث يكاد يعتمد النجاح على الدوام فى تلك الحروب التى تنشب بين القرى على زيادة عدد الفرسان الذين يكون بمقدور أحد الفرقاء أن يجندهم ، فقد جرت العادة على قياس قوة رجل ما ومدى نفوذه والاعتبار الذى يولى له بعدد الخيول التى يقتنيها ؛ ويبلغ ثمن الحصان العادى نحو ٤٠ إلى ٦٠ بوطاقة .

وأخيراً فإن تربية الخيول لا تزال أمراً موقوفاً على العرب الذين أصبحوا مزارعين أو أولئك الذين لا يزالون من بينهم يقيمون تحت الخيام عند مداخل الصحراوات .

وتشكل حصيلة ما يبيعونه من هذه الحيوانات التى يربونها جزءاً من ثرواتهم ، وهؤلاء العرب أيضاً هم كذلك الذين يمونون بالمواشى الأسواق فى مختلف مدن وقرى مصر ؛ سواء كانت الحيوانات التى يعرضونها للبيع ناتجة من قطعانهم الخاصة ، أو كانت آتية من أسلاب انتزعوها عنوة وبقوة السلاح من القرى التى انتهبوها تحت ادعاء من أى نوع .

ويربى الفلاحون وعائلاتهم كذلك كميات كبيرة من الحمام ، والدجاج ، ويحصلون من بيعها على مكاسب ضئيلة : وقد قدمنا فى مكان آخر وصفاً مفصلا لتلك الأنواع من المعامل التى يتم فيها افراخ الكتاكيت ؛ لكننا لن نعود هنا مطلقاً إلى هذا الموضوع [1] .

---

(١) انظر دراسة السيدين روزيير Rozière ورونييه Ronyer عن فن إفراخ الكتاكيت ، الدولة الحديثة ، المجلد ١١ ص ٤٠١ ، وكذلك اللوحة الثانية من الفنون والحرف .

يبقى علينا أن نتحدث عن النحل وعن طريقة جمع العسل ، وعلى الرغم من أن الناس يهتمون بتربية النحل فى مختلف مناطق مصر ، فإن ما سنقوله الآن هو ملخص لما شاهدناه فى ضواحى سيوط وينطبق بشكل خاص على هذه المنطقة . هناك خلايا نحل بكميات متفاوتة فى كل القرى على وجه التقريب وهذه توضع أحياناً فى حدائق ، وتوضع أحياناً أخرى فوق شرفات المنازل . وهذه الخلايا عبارة عن أسطوانات مجوفة من الطين المجفف فى الشمس مثل الطوب اللبن . ويبلغ طول الأسطوانة نحو ١٢ ديسمتر (١٢٠ سم) ويبلغ قطرها نحو ٢ ديسمتر (٢٠ سم) ، وتوضع الأسطوانات بشكل أفقى فوق بعضها البعض ، بحيث تتخذ الخلايا فى مجموعها شكل قطع مكدسة من الخشب . وتباع الواحدة من هذه الأسطوانات ، التى تشبه فى شكلها شكل طرف أنبوبة أو خرطوم ، بثلاثة مدينى .

وتشترى الخلايا (جماعات النحل) بعد بذار البرسيم بسعر يبلغ فى المتوسط ٦٠ بارة .

وفى السنة العادية تنتج كل ست خلايا خمسين رطلا من العسل ورطلين من الشمع ، ويباع قنطار العسل ، زنة مائة رطل ، بـ ٥ إلى ٨ بوطاقات ؛ أما الشمع فيباع بواقع ٤٠ بارة للرطل الواحد ، وعسل سيوط بالغ اللذة ؛ وتبقيه حرارة الجو الطبيعية فى حالة سائلة على الدوام وتنقل كميات معينة منه داخل جرار لتباع فى أسواق القاهرة . ولا تنتقل الخلايا فى الصعيد بطريق النيل كما يحدث للخلايا فى مصر السفلى .

وتوجد الأقراص التى يصنعها النحل داخل الأسطوانات المجوفة التى تشكل الخلية على هيئة أرعفة صغيرة من الخبز يبلغ سمكها ٤ سنتيمترات ، ومصفوفة فى نظام رأسى خلف بعضها البعض ، ويسمح هذا الوضع بانتزاع أقراص الشمع والعسل بدون قتل النحل . ولهذا الغرض توقد نار عند مدخل الخلية بروث الجاموس أو الجمال المجفف ، ويؤدى الدخان إلى تراجع النحل الذى يشغل هذا الجزء من الخلية الشديد القرب من مدخلها ، وتفتح الخلية عن طريق انتزاع قرص الطين الذى يستخدم فى إقفالها ؛ وبعد ذلك وبواسطة ملعقة حديدية يتم تحريكها بشكل دائرى بين جدار

الأسطوانة الداخلى وبين أقراص الشمع ، تفصل الأقراص عن الأسطوانة ، ويتم إخراجها ؛ ويستمر تدخين الخلية ، وانتزاع الأقراص واحداً بعد الآخر ، حتى لا يعود النحل الذى يتراجع إلى آخر الخلية ، يشغل سوى نحو ثلث الأسطوانة فيترك له العسل الباق ، ولا تتم هذه العملية إلا مرة كل سنة ، وحين يراد شغل خلية جديدة بالنحل ، توضع فيها أقراص النخاريب مع النحل .

الفصل السابع
عن إعداد الحقول فى مناطق مصر المختلفة

تعد جزيرة إلفانتين أول أرض مزروعة يقابلها المرء إلى الشمال من شلال النيل الأخير ، كما أنها ، ويبدو أنه قد وجب علينا أن تقدم لنا فكرة عن خصوبة مصر — هى أفضل أجزاء هذه المنطقة زراعة ، كما أنها المنطقة التى تستريح فيها الأرض على نحو أقل (أى أنها تجهد من كثرة زراعتها) .

وقد سبق أن قلنا إن السنة الزراعية عند المصريين تنقسم إلى ثلاث فترات ، تتمثل فى كل واحدة منها نفس الأحوال التى تقدمها السنة الزراعية ذات الاثنى عشر شهراً فى المناطق ذات الأجواء المختلفة ؛ ويتكرر كل من حرث الأرض والبذار والحصاد فى جزيرة إلفانتين ثلاث مرات فى العام .

وقبل انقلاب الصيف ، تبدأ زراعة المحاصيل التى يشار إليها باسم : القيظى ، وخلال هذه الفترة يزرع الذرة للمرة الأولى (الزراعة الأولى) وتؤدى حرارة الموسم وكذا الرى الوفير الذى يحصل عليه النبات إلى التعجيل بنضجه ، فيتم حصاده ، بعد ثلاثة أشهر من بذاره .

عندئذ تبدأ الفترة الثانية (الموسم الثانى) ، أى فترة المحاصيل النبارى والتى يزرع خلالها الذرة للمرة الثانية ، ويبقى محصول الذرة الخريفى هذا فى الأرض لمدة تبلغ نحو مائة يوم .

وأخيراً ، فمع قرب قدوم انقلاب الشتاء ، تبدأ فترة المحاصيل الشتوية ؛ والشعير هو المحصول الوحيد الذى يزرع خلال هذه الفترة ، ويتم حصاده بعد زراعته بأربعة شهور .

وبخلاف هذه المحاصيل الثلاثة المتعاقبة ، يحصل أهالى جزيرة الفانتين من بعض أجزاء صغيرة من جزيرتهم على إنتاج بعض الخضروات التى يزرعونها لاحتياجاتهم اليومية ؛ وزيادة على ذلك ، فهناك نحو أربعمائة وأربعون نخلة .

ويمكن أن يصل تعداد شعب هذه الجزيرة إلى مائتى رجل ، يعمل منهم خمسون رجلا فقط بشكل دائم فى أعمال الزراعة ، أما الآخرون فيعملون بحارة (مراكبية) على قوارب النيل ، ولا يعود هؤلاء إلى الجزيرة إلا أثناء أشهر الشتاء الثلاثة .

ولا تزيد مساحة الأرض القابلة للزراعة فى جزيرة إلفانتين عن أربعين فدانا ؛ وتروى هذه بواسطة ست ماكينات ذات قواديس تعمل بشكل دائم لأن الأرض هناك ، حيث ظلت ترتفع بشكل دائم منذ قرون طويلة عن طريق ترسيبات المياه حاملة الغرين ، والتى تصب فيها ، قد أصبحت اليوم أعلى من منسوب أعلى فيض للنيل .

ويتطلب تشغيل كل ماكينة (ساقية) عمل ١٢ إلى ١٤ من الأبقار ، أى نحو ثمانين ثوراً للسواقى الست ، ويوجد فى الجزيرة فوق ذلك نحو مائة أو مائة وخمسين عنزة وخروفا .

وقلما يختلف إنتاج كل واحدة من هذه المحاصيل الثلاثة التى اختصت بها جزيرة إلفانتين من سنة لأخرى : فالذرة القيظى ، أو الصيفى يعطى أردبين للفدان الواحد ، أما الذرة النبارى أو أذرة الخريف فيعطى الفدان منها أربعة أرادب ، وأخيراً فإن الفدان من الشعير الشتوى يعطى خمسة أو ستة أرادب .

ومن أسوان إلى أدفو ، يزرع الناس الأرض على نفس الفترات الثلاث من السنة الزراعية والتى انتهينا من تسميتها ؛ ومع ذلك فثمة اختلاف بين إعداد هذه الأراضى وبين إعداد أراضى إلفانتين ، حيث لا تزرع نفس القطعة من الأرض بشكل متوال .

وهكذا ، ففى أراضى إدفو البالغة عشرة آلاف فدان قابلة للزراعة ، لا يستغل سوى ٨٠ إلى ١٠٠ فدان فقط خلال موسم القيظى ، وتختص كلها بزراعة الذرة بشكل خاص ؛ وتشكل الأراضى التى تزرع على هذا النحو ، شاطئ النهر .

وعندما تصبح المياه عالية لحد يكفى لإدخالها إلى الترع ، فإن شواطئ هذه الترع تزرع بالمثل بالذرة أثناء موسم النبارى ، وتمتد هذه الزراعة لتغطى نحو ٦٠٠ فدان .

وتزرع بقية الأراضى خلال الموسم الثالث وليكن البياتى ، إذا ما غمرت المياه الأرض بشكل طبيعى ، أو ليكن الشتوى ، وذلك عندما لا تصعد المياه فوق الأرض وعندما تروى هذه الأراضى بواسطة الدلو . وينبغى أن نلاحظ فى النهاية أن البذور (المحاصيل) التى تبذر أثناء الشتاء فى الأراضى التى تغمرها المياه بشكل طبيعى ليست هى نفسها التى تبذر فى تلك التى تحتاج إلى رى صناعى .

وتبذر فى الأراضى التى تغمرها المياه بشكل طبيعى محاصيل : القمح ، الشعير ، العدس ، الحمص ، الترمس ، الخس ، الجلبان ، والبازلاء ؛ ولكن ليس ثمة ما يروى خلال الشتاء سوى محاصيل القمح والشعير والقطن .

والقمح هو أكثر المحاصيل التى انتهينا من بيانها ربحا ، ويأتى بعده الشعير والعدس والذرة الخ .

وحين تروى الأرض بشكل طبيعى لعدة سنوات متوالية ، يصبح من الممكن أن يبذر فيها القمح ، ومع ذلك ، فحين يكون الفيضان أقل ملاءمة ، يتم تناوب المحاصيل بإبقاء محاصيل الشعير والعدس والأعلاف للسنوات التى يكون فيضانها أقل وفرة .

وبشكل عام ، فمن بين كل ٣٠ فداناً تزرع بالبياتى ، هناك ١٠ أفدنة تبذر قمحاً ، ومثلها تبذر بالشعير ، وتتوزع العشرة الأخيرة بين العدس والجلبان ومحاصيل أخرى ضئيلة العائد .

أما السهل الذى ترى فيه اليوم أطلال طيبة ، فلا تزرع منه سوى نصف مساحته : ليس لأنه تنقصه وسائل الرى الطبيعى ، ولكن لأن الفلاحين هناك ليسوا فى حالة تمكنهم من الحصول على القروض اللازمة لزراعته كله . وقد بدا لى أن الشط الأيسر لهذا السهل مزروع على نحو أقل جودة من الشط الأيمن ، وهذا هو التوزيع المعتاد فى معظم الأحيان لمحاصيل مواسم السنة الزراعية الثلاثة .

من بين ٤٠٠٠ فدان ، يزرع ألفان بياتى ، وألف قيظى ، و٧٠٠ نبارى وأخيراً ٣٠٠ شتوى : وعلى هذا النحو يمكن إعداد أراضى قريتى الكرنك والأقصر والتى تضم نحو

١٢٠٠ فدان ، ولكن وفى حالة الإهمال الحالية حيث أهملت الترع العمومية المخصصة لتسهيل عمليات الرى ، فإن الحبوب الناتجة من سهل طيبة تستخدم فى تموين أسواق قوص وقنا ، حيث تصدر من هناك إلى الجزيرة العربية عن طريق القصير ، وفى هذه المنطقة يكون محصول القمح هو أكثر المحاصيل إدراراً للربح . وحيث أن ظروف الأرض هى التى تحدد الموسم الذى ينبغى أن تزرع خلاله ، فإن الأراضى المجاورة للنيل هى التى تخصص لزراعة المحاصيل النبارى ، وحيث أنها لا تثمر سوى مرة واحدة فى العام، فإنها تظل ثمانية أشهر فى العام بدون أن تزرع ، ويتكاثر هناك خلال هذه الفترة وبشكل تلقائى نباتا الحلفا والعاقول (١) اللذان يستخدمان مراعى للجمال والجاموس .

ثم يبدأ الناس فى تنظيف الحقول التى ينبغى أن تزرع فيها الذرة من هذين النباتين ، وتمتد جذور النبات الأول إلى عمق كبير ، ولذلك ، فمن أجل تسهيل عملية الاقتلاع ، يتم إحراق الحلفا وهى قائمة (دون انتزاعها) . وبعد أن يتم اقتلاع النبات الثانى بواسطة الفئوس يوضع فى شكل أكوام يجرى حرقها بالمثل ، ويترك الرماد فوق الأرض لتحرث بعد ذلك مرة ثانية .

وتزرع ضواحى قنا فى المواسم الثلاثة للعام الزراعى ، وهناك تبدأ زراعة الفول البياتى . وتعد هذه الزراعة أكثر الزراعات انتشاراً بعد الحنطة التى تحتل وحدها حوالى ثلث الأراضى المستغلة ؛ وابتداء من قنا كذلك ، ومع الاتجاه شمالا مع النيل ، تأخذ زراعة السلجم أو اللفت فى الظهور .

ولا تروى مطلقاً أراضى هذه المنطقة من مصر ، والتى تبذر بالمحاصيل الشتوى بواسطة الماكينات ذات القواديس أو السواقى ، كما يحدث فى جزيرة إلفانتين ، ولكنها تروى فقط بواسطة الدلو .

وقد أدت إقامة الشيخ همام فى فرشوط ، بالإضافة إلى الحكمة التى اتسمت بها إدارته والتى جعلت الناس فى هذه المنطقة أكثر ثراء من سكان بقية الإقليم ، أدى

---

(١) الحلفا **Poa multiflora** والعاقول **Hedysarum Alhagi**

ذلك كله إلى أن أصبح بمقدور الأهالى هناك أن يتصدوا لزراعة المحاصيل التى تتطلب تكاليف باهظة ، وأن يحصلوا كذلك على أكبر قدر من النفع من الأراضى القابلة للرى .

وتتوزع محاصيل ١٠٠ فدان من البياقى على هذا النحو ، بشكل تقريبى :

الحنطة	٤٧ فدانا
الفول	٢٠ »
العدس	١٥ »
الشعير	٦ أفدنة
الجلبان	٩ »
البرسيم	٣ »
	١٠٠ فدان

ومن هنا نرى أن زراعة القمح ، وهو أكثر المحاصيل إدراراً للكسب بشكل عام ، تشغل حوالى نصف مساحة الأراضى التى تروى بشكل طبيعى .

أما عن الأراضى المستغلة فى المحاصيل النبارى والقيظى ، والتى تشكل حوالى ١/١٠ من الأراضى المزروعة بالشتوى . فمن الممكن القول بأنه بين كل عشرة أفدنة ، يزرع ستة بقصب السكر وأربعة بالذرة ؛ ويتطلب هذان المحصولان استخدام ثلاث سواق وثمانية ثيران ، وهذا ما يكفى لإعطائنا فكرة عامة عن تجهيز الأرض فى هذه المنطقة .

وكلما كان الرى يسيراً كلما قل انشغال الناس بأعمال زراعة الصيف الشاقة ، فتتركز كل عمليات الزراعة عندئذ فى الموسمين الآخرين : وهذا على الأقل هو ما يتم فى شمال فرشوط ، فى جرجا وطهطا .

وفى هذه المنطقة من ولاية جرجا يزرع النبارى خلال الخريف فى شكل محاصيل الذرة والبطيخ وبعض الخضروات .

ويزرع الشتوى خلال فصل الشتاء بمساعدة وسائل الرى الصناعية ، فتزرع بعض الحقول بالشعير والقمح .

وأخيراً فإن زراعات البياتى تشتمل على محاصيل القمح والشعير والفول والعدس والحمص والبرسيم والجلبان والحلبة والقرطم . وإليكم توزيع هذه المحاصيل على مساحة ٧٣ فداناً :

القمح	٣٠ فدانا
الفول	١٥ »
العدس	١٠ أفدنة
البرسيم	١٠ »
الشعير	٥ »
الجلبان	$\frac{1}{2}$ ٢ »
الحلبة	$\frac{1}{2}$ ٢ »
	٧٣

وإعداد الأرض فى جرجا يتم بشكل تقريبى على نفس هذا النمط فيما عدا أن زراعة البرسيم تغطى مساحة من الأرض أكبر : ويأتى ذلك من أنه يربى فى هذه المنطقة عدد أكبر من الخيول منه فى المناطق الأخرى من مصر العليا ، حيث تقع غالبية القرى فى حوزة شيوخ عرب ، ففى واحدة من هذه القرى ، تصل مساحة أرضها المزروعة من ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ فدان ، يمكن أن نجد نحو أربعين أو خمسين فارساً . ومن جهة أخرى ، فإن زراعات النبارى ، التى تتم بمساعدة الماكينات ذوات القواديس (السواقى) ، تتطلب عدداً أكبر من الثيران لإدارة هذه الماكينات .

وتكاد تكون العادة قد جرت هناك على مناوبة الزراعات وعلى بذار نفس الأرض بالقمح مرة كل سنتين : إذ تبذر الأراضى التى يحصد فيها هذا المحصول فى السنة الأولى بالبرسيم والفول والعدس الخ فى السنة الثانية .

وتشغل زراعتا قصب السكر والذرة ، اللتان تزرعان كمحاصيل نبارى فى ضواحى أخميم ، حوالى $\frac{1}{7}$ مساحة الأرض هناك .

وزيادة على ذلك فإن زراعة قصب السكر بمساحة كبيرة تتوقف على الشاطئ الأيسر للنيل عند جبل مرتفعات جرجا على وجه التقريب ، ولا تعود على الشاطئ المقابل إلا فى ولاية أطفيح . وتحل محلها فى ضواحى طهطا زراعتا القرطم والكتان .

وينظر لهذه الزراعة الأخيرة كواحدة من أكثر الزراعات إدرارا للكسب عند ضواحى سيوط ، أما الأرض التى تناسبها بشكل أفضل فهى تلك التى تبقى لأطول مدة مغمورة بالمياه فى أثناء الفيضان .

وعلى الدوام تصلح نفس الأراضى الواقعة على شواطئ ترع الرى لنفس المحاصيل البياتى . ويبدو أنه فى ضواحى سيوط فقط ، حيث سمحت لى إقامتى الطويلة هناك بالحصول على معلومات أكثر تفصيلا ، تتم مناوبة المحاصيل بالنظام الآتى :

فى السنة الأولى تزرع الأرض بالبرسيم الذى تأكل المواشى الحشة الثانية منه والمحصول بالأرض ، ويجعل السماد الذى تتركه المواشى ، الأرض صالحة بقدر أكبر لاستقبال الحنطة التى ينبغى لها أن تبذر فى السنة التالية .

فى السنتين الثانية والثالثة تزرع الأرض بالقمح .

وفى السنة الرابعة تبذر بالفول والعدس .

وفى الخامسة والسادسة بالقمح .

وفى السابعة يعاود الناس زراعة البرسيم ، وهكذا تبدأ الدورة من جديد .

وكذلك يبذر الكتان فى أرض حصد للتو ما كان بها من برسيم ، ويتبع بزراعة الفول أو العدس ثم بزراعة القمح ثم تعود بعد ذلك زراعات البرسيم والكتان ، الخ مع مواصلة الأمر بهذا النوع من التتابع المنتظم ، ولا يعطى الفلاحون ، الذين اعتادوا تجهيز الأرض على هذا النحو ، لذلك الأمر من سبب ، سوى أنه عادة استمرت منذ زمان لا تعيه الذاكرة . وإليكم مثالان لاعداد الأرض ، مأخوذان من ولاية سيوط ، وينطبق الأول على استغلال مساحة ١١٤ فداناً :

الحنطة	٥٠ فداناً
الفول	٢٤ »
العدس	٢٢ »
البرسيم	١٠ أفدنة
الحمص	٦ »
الشعير	٢ فدانان
	١١٤

ونلاحظ فى هذا الإعداد للأرض أن الحنطة تشغل نحو نصف مساحة هذه الأراضى ، ويعلف المزارع (من إنتاج هذه المساحة) عشرين ثوراً أو بقرة واثنى عشر خروفا .

أما المثال الثانى فينطبق على ٥٨٢ فداناً تقسم على هذا النحو :

الفول	٤٠٠ فدان
الحنطة	١٢٠ فداناً
العدس	٢٠ »
الشعير	١٢ »
الجلبان	١٠ أفدنة
الكتان	١٠ »
الحمص	١٠ »
	٥٨٢ فداناً

وقد أدت ظروف خاصة إلى ضرورة انتشار زراعة الفول الذى يخصص إنتاجه للتصدير . وفى مصر ، كما فى كل مكان آخر ، يسعى الناس لإنتاج ما يعد بيعه مضموناً ، وتبعاً لإرتفاع السعر الذى تبلغه هذه السلعة الغذائية أو تلك ، تنتشر زراعة محصول وتتقلص زراعة محصول آخر ، إلى أن يشتد الطلب على سلعة غذائية أخرى ، فتحظى بالأفضلية لدى المزارعين .

وأخيراً فإننا لسنا بحاجة للقول بأنه لا يمكن لتجهيز الأرض على النحو الذى انتهينا من بيانه للتو ، أننا لا نورد هنا إلا أمثلة بالغة الخصوصية ما دامت الأرض التى تروى بشكل طبيعى تعد صالحة لاستقبال بذر معين أحياناً ، وبذر آخر فى أحيان أخرى دون حاجة إلى إستخدام الأسمدة .

وتزرع أراضى الفيوم كل عام بسبب السهولة التى يجدها الناس فى إمكانية الحصول على مياه الرى لهذه الولاية وإن كانت لا تزرع سوى مرة واحدة (فى السنة) فيما عدا الأراضى التى تزرع بها الذرة الخريفى .

وأكثر الزراعات شيوعا هى محاصيل القمح ، والفول ، والشعير ، والبرسيم والحلبة ، والكتان ؛ وتزرع هذه المحاصيل بالأراضى التى تغطيها مياه الفيضان بشكل طبيعى .

وإليكم اعداد الأرض وتوزيعها الأكثر شيوعا وذلك بخصوص مساحة تبلغ ٦٢ فدانا .

القمح	٢٠ فدانا
الفول	٢٠ «
الشعير	٥ أفدنة
البرسيم	١٠ «
الحلبة	٤«
الكتان	٣«
	٦٢فدانا

وقد اعتاد الناس (هناك أيضاً) على زراعة الحنطة عامين متتالين فى نفس الحقل .

أما عن المحاصيل النبارى ، أى تلك التى تتطلب عمليات رى صناعية ، فهى الذرة ، والنيلة ، وقصب السكر ، وأشجار الورد ، وأول هذه المحاصيل هو فى العادة أكثرها انتشاراً ، إذ تؤدى سهولة رى الحقول إلى سرعة نمو الذرة وزيادة محصولها .

ولا يزرع العدس فى الفيوم إلا بكميات قليلة ، وينتج فى أفضل السنوات ملاءمة محصولا ضئيلا لا يكفى لاستهلاك البلاد (المنطقة) .

ولا تتم زراعات الحلبة والجلبان والبازلاء ، فى الفيوم ، وعلى نحو ما ، إلا بطريق الصدفة ، ويلجأ الناس إلى زراعتها فى سنوات الجفاف ، أو فى الأراضى التى لا تروى على نحو طيب يكفى لإنتاج البرسيم ، ويوجد فى هذه المنطقة من مصر من البساتين والحدائق أكثر مما يوجد فى أية منطقة أخرى . وتتكون أسوار هذه البساتين ، كما سبق القول ، من أشجار الصبار أو التين الشوكى Cactus opuntia وتغرس فى هذه الحدائق أشجار النخيل والكروم والتين والزيتون وهى الأشجار التى تصدر ثمارها .

وتنتج ولايتا بنى سويف والجيزة ، اللتان يلقاهما المرء عند الإتجاه شمالا مع النيل ، نفس المحاصيل التى تنتجها الفيوم ، ويزرع فيهما فوق ذلك القرطم والبصل والنيلة والتبغ ، وهذه المنطقة من مصر هى أقل المناطق حظا من مياه الرى ، ويزرع قصب السكر هناك بكمية كبيرة بعض الشئ على الشط الأيسر للنيل فى ولاية أطفيح .

وتؤدى متطلبات الاستهلاك فى القاهرة ، وما تحتاجه أسواقها من مواد تموينية إلى تغيير فى زراعة الأرض فى ضواحى هذه العاصمة : إذ توجد بها نسبياً مساحة أكبر من الأرض مخصصة لزراعة الخضر ؛ ويجلب الناس هذه الخضر من جناين مصر القديمة والجيزة وجزيرة الروضة وبولاق ، وتروى جميعها بواسطة السواقى ، ويأتى الزبد والجبن الطازجان اللذان تمون بهما أسواق القاهرة من القرى المجاورة ، وبشكل خاص من قرية امبابة الواقعة تجاه بولاق : وتربى هناك لهذا الغرض قطعان كثيرة من الأبقار والجاموس ، مما يتطلب زراعة أكبر جزء من مساحة أراضى هذه القرية بمحاصيل العليق .

ويبدى توزيع وإعداد الأرض فى داخل الدلتا بعضا من التغييرات الطفيفة ؛ ونجد هناك ، كما نجد فى الصعيد ، زراعات للشتاء وزراعات للصيف .

ويدخل فى عداد الزراعات الأولى : القمح ، والشعير ، والفول ، والبرسيم ، والكتان .

وعندما تزرع الأرض (فى سنة ما) بالقمح والشعير ، فإنها تبذر بصفة عامة بالبرسيم والفول فى العام التالى ، وهكذا بالتناوب .

والبرسيم هو محصول العليق الوحيد الذى يزرع فى مصر السفلى ؛ فلا يزرع هناك لا الجلبان ولا البازلاء ، ولا أية محاصيل أخرى مما تتغذى عليها الماشية فى مصر العليا .

ومن بين كل مائة فدان ، يزرع خمسون منها بالقمح أو الشعير ، وتزرع الخمسون الأخرى بالفول والبرسيم والكتان .

ومن المعروف أن المحاصيل فى الصعيد تنقسم إلى زراعات بياتى ، وهى التى تتم فى الشتاء فى الأراضى التى غمرت بالمياه بشكل طبيعى ، وإلى زراعات شتوى تتم فى نفس الفترة بواسطة عمليات الرى الصناعى ، ولا توجد فى الدلتا على الإطلاق محاصيل بياتى بمعنى الكلمة : إذ تحصل المزروعات التى تبذر عقب الفيضان ، دائماً ، على بعض ريات صناعية حتى يحين وقت حصادها .

وفى أوقات السلم ، حين يكون من المستطاع تصدير الكتان أو الأقمشة التى تصنع منه ، تعد زراعة هذا النبات هى أكثر المحاصيل إدراراً للكسب ، وحين لا تسمح الظروف مطلقا بهذا التصدير ، تحل زراعة البرسيم محل هذا النبات (الكتان) ، وذلك ليتسنى إطعام العدد الأكبر من الماشية .

وفى العادة ، يزرع من كل مائة فدان :

بالبرسيم	٢٥ فدانا
بالقمح	٣٠ »
بالشعير	١٠ أفدنة
بالقمح والشعير مخلوطين معاً	٣٥ فداناً
	١٠٠ فدان

ويستخدم الشعير غذاء للخيل ، ويطحن القمح والشعير المخلوطين معاً ويصنع من دقيقهما خبز الفلاحين .

ومن بين هذه المائة فدان ، يزرع ٢٥ منها فقط خلال الصيف :

بالذرة الشامية (أو القمح التركى)	١٣ فداناً
بالسمسم	٦ أفدنة
بالقطن	٦ »
	٢٥ فداناً

ويرش فوق كل الأراضى المخصصة لزراعات الصيف ، قبل بذارها ، نوع من السماد يسمى : سباخ ، يتكون ، كما هو معروف ، من أتربة ورماد القرى ويستخدم كذلك لكل الأراضى التى لا تتلقى أية ترسيبات من (طمى) النيل ، والتى تسمى لهذا السبب « أراض ضعيفة » .

ويتطلب استغلال مائة فدان من أراضى الدلتا موزعة ومعدة على النحو الذى انتهينا من بيانه ، عمل عشرين ثوراً أو بقرة لأشغال الحرث والرى ودرس الحبوب ، ولست من الجاموس تستخدم ألبانها ، بعد تجهيزات معينة ، فى صنع جزء من طعام المزارعين ، ولأربعة من الجمال تستخدم فى نقل المواد الغذائية ، وتترك بعض الخراف لترعى فى الحقول ؛ ويربى منها حوالى الخمسين على مساحة تبلغ المائة فدان .

أما الخمسة وعشرون فداناً التى تزرع خلال الصيف فتتطلب عمل ست من السواقى .

أما بخصوص عدد عمال اليومية والخدم الذين يحتاجهم هذا الاستغلال (للأرض) ، فإنه يتكون من جمال ، وكلاف للعناية بالجاموس ، وكلافين آخرين للثيران والبقرات ، ورجلين لصيانة وإدارة ماكينات الرى ، وكذلك أربعة آخرين للحرث .

وفى ولاية المنصورة ، نجد المحاصيل أقل من ذلك تنوعا ، وإليكم توزيع وإعداد مساحة ١٠٠ فدان :

الحنطة	٣٣ فدانا
البرسيم	٣٣ »
الشعير	٢٣ »
الكتان	١١ »
	—
	١٠٠ فدان

والقطن ، هو المحصول الوحيد الذى تتم زراعته فى فصل الصيف فى هذه الولاية نفسها .

ويبقى علينا أن نتكلم عن حقول الأرز فى ولايتى دمياط ورشيد ، إذ تنتج هذه الأراضى التى تقع فى الشمال الأقصى لمصر ، والتى تعد أكثرها انخفاضا فى نفس الوقت ، مرتين كل عام ، وحيث يتم بذار الأرز عند بداية شهر أبريل ، فمن الممكن أن ندخل زراعة هذه الحبوب (الأرز) ضمن المزروعات الصيفية . وبعد حصاده مباشرة ، وهو الأمر الذى يتم عقب فيض النيل . تبذر نفس الأراضى بالبرسيم أو بالقمح ؛ وتخصص الأراضى ذات المستوى الأعلى لزراعة الشعير ، وتزرع فيها كذلك خلال الصيف كمية ضئيلة من الذرة .

الفصل الثامن

عن مكاسب الزراعة ، وعن الاستخدام

الأفضل للأرض فى مصر

حين قدمنا وصفاً للزراعات المختلفة الخاصة بمصر ، فإننا قد بينا المصاريف التى تتطلبها وكذا الأرباح التى تعود بها . لذلك يجد القارىء فى كل فقرة من الفصل الخامس من مؤلفنا هذا ، المعطيات اللازمة لتقدير مكاسب كل واحدة من هذه الزراعات . لكننا ، بقصد التسهيل على الباحث الذى قد يريد التصدى لهذا الموضوع نقدم هنا فى شكل جداول مصاريف وعوائد الاستغلال الزراعى ، الذى يعمل به عادة العدد الأكبر من الأيدى العاملة ؛ وحيث كان من المناسب أن نقدر الثروة التى تدرها أرض مصر فى كل فصول العام ، فقد أخذنا الأمثلة التى سنقدمها هنا على التوالى من بين الزراعات البياقى والنبارى والشتوى .

وهكذا فسوف نختار من بين الزراعات الأولى محاصيل القمح والفول والبرسيم والقرطم فى ولاية سيوط .

ومن بين الزراعات الثانية : الذرة والنيلة ؛ ومن الثالثة : القمح فى ولاية طيبة ؛ والكتان فى الفيوم والدلتا . وأخيراً فإننا سنقدم بالتفصيل مصاريف استغلال وإيرادات مزارع الأرز التى تحف بالجزء الشمالى من مصر السفلى .

وتنطبق النتائج التى سنقدمها على مساحة ١٠ أفدنة (أى أن المؤلف افترض مساحة موحدة قدرها عشرة أفدنة لكل محصول) ، يشتمل كل منها على ٥٩٢٩ مترا مسطحا ، وهكذا فإن عشرة أفدنة تعادل ٥ هكتارات و $\frac{٩٢٩}{١٠٠٠}$ من الهكتار أى نحو ٦ هكتارات على وجة التقريب .

أولا : زراعة القمح البياقى

مصاريف الزراعة

لايتم حرث أراضى سيوط ، التى يغرقها الفيضان بشكل طبيعى ، وذلك قبل بذرها .

	مدينى	بوطاقة
١ – البذار : يبذر نصف أردب من الحنطة لكل فدان . ومتوسط ثمن أردب الحنطة فى ولاية سيوط حوالى ٢ بوطاقة و ٣٠ مدينى ؛ ٥ أرادب لبذر ١٠ أفدنة تساوى حسب هذا السعر ...	٦٠	١١
٢ – البذار : يمكن لرجل واحد أن يبذر فداناً كل يوم . ويحصل على أجر يبلغ ١٠ مدينى ، فتبلغ تكاليف بذار ١٠ أفدنة	١٠	١
٣ – حرث الأرض لتغطية البذور بعد بذرها : عشرون يوم عمل لزوج واحد من الثيران وسائقهما ويدفع عن اليوم الواحد ٤٥ مدينى	–	١٠
٤ – مصاريف الحصاد : يحصل الرجال القائمون بالحصاد على أجورهم عيناً فى شكل حبوب : ويحصل كل منهم على $\frac{١}{١٠}$ من الأردب من الحنطة عن كل يوم . ويساوى أربعون يوماً لازمة لحصاد ١٠ أفدنة ، بهذا السعر ، أردباً واحدا و $\frac{١٦}{٢٤}$ ، تعادل نقداً ما قيمته	٨٠	٣
٥ – الدراس : يلزم يومان لدرس إنتاج فدان واحد ، يستخدم خلال كل منهما أربعة رجال وأربعة ثيران ، ويحصل الجميع على أجورهم عيناً بواقع $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب لكل منهم . وبذلك يساوى ٦٠ يوم (عمل) بهذا السعر ٦ أرادب و $\frac{٦}{٤}$ ١ من الأردب ، تعادل ما قيمته نقداً	٥٠	١٥
ويدفع للنورج أو العربة المستخدمة فى درس القمح كإيجار $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب فى اليوم ، ويحصل فى مقابل ٢٠ يوم عمل على أردب واحد و $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب (*) ، تساوى نقداً	٨٠	١

(*) كذا فى النص : وصحتها إذا كان التقدير سليما $\frac{٢٠}{٢٤}$ من الأردب (المترجم) .

	مدينى	بوطاقة
٦ – نقل المحصول إلى بيت المزارع أو إلى المخازن : ويحمل الجمل ثلاثين حزمة من الحنطة ، وتلزم عادة حمولتان و ٢/٥ الحمولة أى ٧٢ حزمة ، لإنتاج أردب واحد من الحبوب . ويقطع الجمل فى خطوه العادى ٢,٠٠٠ متر كل ٢٥ دقيقة فإذا افترضنا أن المسافة بين الجرن الذى يتم فيه الدراس وبين المكان الذى يخزن فيه (التبن) والحبوب تصل إلى ١,٠٠٠ – ١,٥٠٠ متر ، وأن جملا واحداً ، يعمل ثمانى ساعات فى اليوم يقطع رحلتين كل ساعة ، فإن الجمل سوف ينقل فى تسعة أيام ، سبعين حمولة من التبن . وحيث تبلغ أجرة يوم الجمل وكلافه ٣٠ مدينى ، فإن عملية النقل سوف تكلف	–	٣
٧ – انتقالات أخرى مختلفة ، صيانة الأدوات ، نثريات ، مقدرة بـ ١/١٠ من المصاريف الموضحة أعلاه	٦٤	٤
إجمالى المصاريف	٧٤	٥١

الناتج

وهذا هو ما تنتجه الأرض المبذورة بالقمح البياتى فى ولاية سيوط :

	مدينى	بوطاقة
١ – عدد مكاييل الحبوب المستخدمة فى تسديد مصاريف الحصاد والدراس عيناً . وتبعا للبند السابق ، تصل هذه الكمية من القمح بالنسبة لعشرة أفدنة إلى ٩ أرادب و ١٢/٢٤ من الأردب ، بسعر الأردب الواحد ٢ بوطاقة و ٣٠ مدينى ، فتساوى فى مجملها	٣٠	٢١
٢ – عدد مكاييل الحبوب التى تبقى تحت تصرف المزارع بعد تسديد مصاريف الحصاد والدراس ، وينتج فدان الأرض فى السنة العادية ٧ أرادب من القمح ، أى ٧٠ أردبا لكل عشرة أفدنة ، تساوى نقدا	٣٠	١٦٣

	مدينى	بوطاقة
٣ – القش المهروس تحت النورج (التبن) : ٧٠ حمولة جمل من القش المهروس ، بواقع ٢٠ مدينى لكل حمولة	٥٠	١٥
إجمالى الناتج	٢٠	٢٠٠
الفرق بين الناتج ومصاريف الاستغلال (أى صافى الربح)	٣٦	١٤٨

ثانياً : زراعة الفول البياتى

مصاريف الزراعة

لا تحرث الأرض مطلقا قبل البذار :

	مدينى	بوطاقة
١ – البذور . يبذر أردب لكل فدان . متوسط ثمن الأردب نحو بوطاقة ونصف ، فتساوى بذور ١٠ أفدنة	–	١٥
٢ – عملية البذار : يمكن لرجل واحد أن يبذر فدانين فى اليوم . أجرة العمل ليوم واحد نحو ٨ مدينى ، فيبلغ أجر بذار عشرة أفدنة نحو	٤٠	–
٣ – تغطية البذور بعد إتمام البذار : : لا يغطى الفول المبذور مطلقاً بواسطة عملية حرث ، وإنما تجر قطعة من الخشب بشكل أفقى فوق الحقل المبذور . ويستطيع خمسة رجال يقومون بهذه العملية أن ينتهوا من تغطية مساحة فدان واحد على هذا النحو فى ظرف يوم ؛ ويحصلون على أجورهم عينا ، ويحصل كل منهم على $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب ، وتبلغ جملة الأجور بالنسبة لعشرة أفدنة $\frac{٢}{٢٤}$ ٢ أردباً ، ثمن الأردب الواحد بوطاقة واحد ونصف ، فيبلغ الثمن الإجمالى	١٢	٣

٤ – مصاريف الحصاد : تقطع أعواد الفول بالمنجل ويلزم رجلان لكى يحصدا فى يوم واحد محصول فدان . ويحصل

	مدينى	بوطاقة
هؤلاء العمال الذين يتقاضون أجورهم عينا على $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب ، فيلزم للعشرة أفدنة ٤ أرادب و $\frac{٤}{٢٤}$ من الأردب (إجمالى الأجر) تساوى ما قيمته نقداً	٢٧	٦
٥ – درس المحصول تحت النورج وتنظيف الفول . ويمكن لأربعة رجال وأربعة ثيران ، يعملون جميعاً لمدة يوم واحد أن يدرسوا وينظفوا إنتاج فدان واحد .		
٩٠ يوم عمل ، بواقع $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب (لليوم) ، بما فى ذلك إيجار النورج ، تساوى بحسب هذا الأجر ٣ أرادب و $\frac{١}{٢}$ الأردب ، تبلغ قيمتها نقداً	٤٥	٤
٦ – نقل الحبوب والقش المهروس (التبن) . يلزم لإنجاز عملية نقل المحصول إلى بيت المزارع أو إلى المخازن تسعة أيام عمل لجمل واحد مع كلافه مقابل ٣٥ مدينى لليوم	–	٣
٧ – تنقلات مختلفة ، توزيع وصيانة الآنية إلخ . ويقدر ذلك بـ $\frac{١}{١٠}$ المصاريف الموضحة أعلاه	٢١	٣
إجمالى المصاريف	٥٦	٣٥

الناتج

منتجات الأرض المزروعة بالفول البياتى هى :

١ – عدد مكاييل الفول التى تستخدم فى تسديد جزء من مصاريف البذار والحصاد والدراس . ويعطى عن كل هذه الأعمال بالنسبة لعشرة أفدنة ٩ أرادب و $\frac{١٤}{٢٤}$ من الأردب من الفول ، ثمن الأردب الواحد $\frac{١}{٢}$ ١ بوطاقة . فيبلغ إجمالى ثمنها	٥٦	١٤
٢ – عدد مكاييل الفول التى تبقى فى حوزة المزارع : يعطى فدان الفول ، بعد استبعاد المصاريف التى تسدد عيناً ٩ أرادب من الفول ، أى ٩٠ أردبا من العشرة أفدنة ، ثمن الأردب الواحد $\frac{١}{٢}$ ١ بوطاقة ، فيكون إجمالى الثمن..................	–	١٣٥

	مديني	بوطاقة
٣ – سيقان الفول المهروسة تحت النورج (تبن الفول) يستخرج من محصول ١٠ أفدنة ٤٥ حمولة جمل من تبن الفول تستخدم فى تغذية الماشية ، بسعر ٢٥ مدينى للحمولة	٤٥	١٢
إجمالى الناتج	١١	١٦٢
وبذلك يكون الفرق بين إجمالى مصاريف الزراعة وإجمالى الناتج (أى صافى الربح)	٤٦	١٢٦

ثالثا : زراعة البرسيم البياتى

مصاريف الزراعة

لا تحرث الأرض مطلقاً قبل بذر البرسيم

	مديني	بوطاقة
١ – البذور : يبذر ½ من الأردب لكل فدان ؛ ولكل عشرة أفدنة ½ ٣ أرادب ، ثمن الأردب الواحد ٣ بوطاقات ، فيصل إجمالى ثمنها إلى	–	١٠
٢ – عملية البذار : يبذر رجل واحد مساحة فدانين فى اليوم ، ويحصل مقابل ذلك على ٨ مدينى . خمسة أيام عمل بهذا الأجر لإتمام بذار عشرة أفدنة ، تساوى	٤٠	–
٣ – تغطية البذور : خمسون يوم عمل لرجل واحد بواقع ٦ مدينى عن اليوم	٣٠	٣
٤ – حصاد فدانين مخصصين للبذور ؛ ويتم هذا الحصاد بالمنجل ؛ ويحصد ثمانية رجال يعملون خلال يوم واحد ، إنتاج الفدان ، ويحصلون على ٨ مدينى (عن يوم العمل الواحد)	٣٨	١
٥ – الدراس : لا يدرس البرسيم الجاف مطلقا تحت النورج لكنه يهرس تحت أقدام الثيران . وتتكلف هذه العملية بالنسبة لمحصول فدان واحد ٧٥ مدينى ، مما يجعل تكاليف درس محصول فدانين	٦٠	١

	مدينى	بوطاقة
٦ – نقل البرسيم الجاف إلى بيت المزارع ؛ ويتطلب هذا النقل يوم عمل لجمل واحد مع كلافه	٣٠	–
٧ – صيانة أدوات ونثريات أخرى	٦٤	١
مجموع المصاريف	٨٢	١٨

الإنتاج

منتجات الأرض المزروعة بالبرسيم البياتى هى :

	مدينى	بوطاقة
١ – الحشة الأولى وتُستهلك خضراء : تباع هذه الحشة التى تتم بعد البذار بثلاثين يوماً واقفة بواقع ٨ بوطاقات للفدان ، فيكون عائد عشرة أفدنة	–	٨٠
٢ – الحشة الثانية وتستهلك خضراء : تباع هذه الحشة التى تتم عقب الحشة الأولى بنحو عشرين أو خمسة وعشرين يوما ، واقفة ، بواقع ٥ بوطاقات للفدان ، فيكون إجمالى عائد الأفدنة الثمانية حيث يخصص الفدانان الآخران لإنتاج البذور ...	–	٤٠
٣ – بذور البرسيم التى تستخلص من فدانين : ينتج فدان البرسيم الذى يترك ليجف واقفا أردبين من البذور ، وتساوى الأرادب الأربعة الناتجة من محصول فدانين ، والتى يبلغ سعر الواحدة منها ٣ بوطاقات	–	١٢
٤ – برسيم جاف بعد درسه (تبن البرسيم) . يستخدم البرسيم الجاف الذى تستخلص البذور منه غذاء للجمال والماعز . وينتج الفدانان المخصصان لهذا الغرض ١٢ حمولة جمل ، ثمن الواحدة منها ٣٥ بارة ، فيكون إجمالى ثمنها	٦٠	٤
قيمة إجمالى الإنتاج	٦٠	١٣٦
الفرق بين مصاريف الزراعة وقيمة إجمالى الإنتاج	٨٨	١١٧

رابعاً : زراعة القرطم البياتى

مصاريف الزراعة

لا تحرث الأرض مطلقاً قبل البذار :

	مدينى	بوطاقة
١ - البذور : يبذر لكل فدان ¼ أردب من بذور القرطم بسعر ١٣٥ مدينى للأردب . وبهذا السعر ، يبلغ إجمالى ثمن ½ ٢ أردب لازمة لبذار عشرة أفدنة	٦٧	٣
٢ - عملية البذر : تلزم عشرة أيام ليقوم عامل واحد ببذار ١٠ أفدنة ، يحصل مقابل كل يوم منها على ٨ بارات	٨٠	-
٣ - عملية حرث بقصد تغطية بذور القرطم بعد بذرها . عشرون يوم عمل لزوج من الثيران مع سائقهما ، بواقع ٤٥ مدينى (ليوم العمل الواحد)	-	١٠
٤ - جنى الورود : يستخدم فى اليوم الواحد من ١٢ إلى ١٥ إمرأة وطفلا ، يدفع لكل منهم بواقع ٣ مدينى لكل رطلين من الورود . وينتج الفدان عادة ٣٩٠ رطلا ، مما يصل بتكاليف حصاد فدان واحد إلى ٥٨٥ مدينى وبذلك تكون تكاليف حصاد ١٠ أفدنة	-	٦٥
٥ - تحويل ورود القرطم إلى زعفران : يلزم ٤٥ يوم عمل لرجل واحد ليتم تحويل إنتاج محصول الفدان إلى زعفران . ويبلغ أجر يوم العمل الواحد نحو ١٠ مدينى . وبهذا السعر تبلغ تكاليف أربعمائة وخمسين يوم عمل (اللازمة لتحويل محصول ١٠ أفدنة)	-	٥٠
٦ - حصد البذور : يعمل رجل واحد لمدة خمسة عشر يوما لاقتلاع سيقان (محصول) فدان واحد . وتتكلف المائة وخمسون يوما (اللازمة) والتى يبلغ أجر اليوم منها ٨ بارات	٣٠	١٣

	مدينى	بوطاقة
٧ – درس السيقان وتنظيف البذور : لمحصول ١٠ أفدنة تلزم مائة يوم عمل ، بواقع ٨ بارات عن اليوم ، فتكون جملة تكاليف هذه العملية	٨٠	٨
٨ – نقل السيقان الجافة وبذور القرطم : أربعة أيام عمل لحمل واحد مع سائقه ، بواقع ٣٠ مدينى ليوم العمل الواحد.....	٣٠	١
٩ – نثريات ومصروفات إضافية ، تقدر بـ ٤٥ مدينى لكل فدان	–	٥
إجمالى المصاريف	١٧	١٥٨

الإنتـاج

منتجات الأرض المزروعة بالقرطم هى :

	مدينى	بوطاقة
١ – نشا أو لباب الزعفران اللازم للصباغة : ينتج الفدان الواحد فى السنة العادية $\frac{1}{2}$ ٢ قنطار من الزعفران ، وبذلك تنتج ١٠ فدادين ٢٥ قنطاراً تساوى ، بواقع القنطار الواحد ١٢ بوطاقة	–	٣٠٠
٢ – بذور القرطم ، يستخلص $\frac{1}{2}$ ٢ أردب من البذور من كل فدان ، ومن ١٠ أفدنة ٢٥ أردباً ، تساوى بواقع الأردب الواحد ٢٣٥ مدينى	٤٥	٣٧
٣ – سيقان النبات الجافة : تنتج العشرة أفدنة ثلاثين حمولة جمل من سيقان القرطم ، التى تستخدم وقوداً بعد تجفيفها ؛ وتساوى الحمولة ٣٠ مدينى وبذلك تبلغ قيمة الثلاثين حمولة	–	١٠
قيمة إجمالى الناتج	٤٥	٣٤٧
الفرق بين المصاريف وبين الناتج من محصول القرطم	٢٨	١٨٩

خامسا : زراعة الذرة النبارى

مصاريف الزراعة

	مدينى	بوطاقة
١ – حرث وإعداد الأرض : تحرث الأرض المخصصة لزراعة محصول الذرة قبل البذار . وتتطلب الحرثة الأولى لكل فدان ثلاثة أيام عمل لزوج من الثيران مع سائقهما ، وبذا يلزم للفدادين العشرة ثلاثون يوم عمل بواقع ٣٢ بارة عن يوم العمل الواحد	٦٠	١٠
٢ – البذور : يبذر عادة لكل فدان ١/١٢ من الأردب مما يتطلب لعشرة أفدنة ٤ ١/٦ أردب ، ثمن الأردب الواحد منها ١٢٠ مدينى ، وبذلك تساوى البذور اللازمة....................	٥٠	٥
٣ – عملية البذار : يلزم لعشرة أفدنة مائة يوم عمل لرجل واحد ، بواقع ٨ مدينى كأجر عن اليوم الواحد	٨٠	٨
٤ – الرية الأولى عقب البذر : يروى الذرة مباشرة عقب البذار ، العمل الذى يتطلب من أجل عشرة فدادين مائة وعشرين يوم عمل بواقع ٧ مدينى عن كل يوم	٣٠	٩
٥ – رى النبات أثناء نموه : عندما تكون السنة مواتية يمكن إدخال مياه الفيضان إلى حقول الذرة ، وتوجه المياه لهذا الغرض بواسطة جداول (مسقى) . ويمكن الإفادة من هذه الميزة (ميزة الرى الطبيعى) لمدة شهرين . ويستغنى الناس خلالها عن الرى باليد وهو الأمر الذى يصبح ضرورياً عندما لا تكون السنة مواتية . ونفترض ، للحصول على نتيجة متوسطة ، أن أعمال الرى تبقى متوقفة لمدة شهر بسبب حدوث الفيضان . وأنه تكفى عندئذ متابعتها أثناء خمسة وأربعين أو ستين يوماً ، فيلزم خلال هذه المدة ، ليتم رى وعزق (وتنقية المحصول من الأعشاب		

	مدينى	بوطاقة
الضارة) ١٠ فدادين ، خمسمائة يوم عمل ، تساوى بواقع اليوم الواحد ٧ مدينى	٨٠	٣٨
٦ — مصاريف الحصاد : يقطع عشرة رجال (محصول) فدان من الذرة فى يوم واحد ، ويحصلون على أجورهم عيناً ، ويتلقى الواحد منهم ١/٢٤ من الأردب من الحبوب ، وهى كمية تحتسب دائماً خارج (أى تستبعد) من إنتاج المحصول . وبهذا السعر (الأجر) فإن مائة يوم (عمل) تكلف ٤ ١/٢ أرادب ، ثمن الأردب الواحد ١٢٠ مدينى ، وبذلك (يساوى مقدار ما يدفع عيناً كأجر)	٥٠	٥
٧ — درس شواشى نبات الذرة ، وتنظيف الحبوب : تهرس رءوس نبات الذرة بعد أن تتعرض للشمس تحت أقدام الثيران . فيتكلف هذا العمل بوطاقة واحدة عن (محصول) الفدان ، ويتكلف بالنسبة للفدادين العشرة	—	١٠
٨ — نقل الحبوب والتبن إلى بيت المزارع : اثناعشر يوم (عمل) لجمل واحد مع سائقه ، بواقع ٣٠ مدينى (عن يوم العمل الواحد)	—	٤
٩ — توزيع الأدوات وصيانتها ومصاريف متفرقة ، ويقدر ذلك كله بـ ١/١٠ من المصروفات الأخرى	١٨	٩
إجمالى المصروفات	٨	١٠٢

الإنتاج

منتجات الأرض المزروعة بالذرة النبارى هى :

١ — كمية الحبوب المستخدمة فى تسديد مصاريف الحصاد عيناً : يعطى للحاصدين مقابل حصد ١٠ أفدنة ، ٤ ١/٦

	مدينى	بوطاقة
أرادب ثمن الأردب الواحد ١٢٠ مدينى ، فتساوى الكمية كلها ..	٥٠	٥
٢ – كمية الحبوب التى تبقى للمزارع بعد تسديد مصاريف الحصاد : يبلغ هذا القدر من الإنتاج عادة عشرة أرادب للفدان ، و ١٠٠ أردب للعشرة أفدنة ، ثمن الأردب منها ١٢٠ مدينى ، فيساوى إجمالى المحصول	٣٠	١٣٣
٣ – أعواد الذرة الجافة وهى تستخدم كوقود : ينتج الفدان عادة ١٠ حمولات جمل من الأعواد الجافة ، وتنتج العشرة أفدنة ١٠٠ حمولة ، ثمن الحمولة الواحدة ١٥ بارة فيبلغ ثمن المجموع	٣٠	١٣
قيمة إجمالى الإنتاج	٢٠	١٥٢
الفرق بين مصاريف الزراعة وعائد الاستغلال (*)	١٢	٥٠

سادسا : زراعة النيلة

مصاريف الزراعة

يزرع نفس الحقل بمحصول النيلة فى مصر العليا لمدة ثلاث وأحياناً أربع سنوات متوالية ؛ وتختلف مصاريف ومنتجات الاستغلال من سنة لأخرى بنسبة تبلغ ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ على وجه التقريب .

خلال السنة الأولى

١ – حرث الأرض ثلاث مرات مختلفة ، وتقسيم الأرض إلى أحواض من أجل الرى ، وتتكلف هذه العملية التمهيدية ٢٤٠ مدينى للفدان ، وتتكلف بالنسبة للعشرة فدادين	٦٠	٢٦

(*) هذا هو المعنى المقصود فى حين أن ما ورد فى النص يتحدث عن مصاريف الاستغلال ، والخطأ فى هذا واضح (المترجم)

	مدينى	بوطاقة
٢ – البذور : يبذر لكل فدان $\frac{٥}{٢٤}$ من الأردب من بذور النيلة السورية ، سعر الأردب منها ٤٨ بوطاقة ، ويلزم لعشرة أفدنة ٢ $\frac{٢}{٢٤}$ أردب ، تساوى حسب هذا السعر	–	١٠٠
٣ – البذار : تلزم عشرة أيام ليبذر عامل واحد مساحة فدان ، وتلزم مائة يوم (عمل) لبذار ١٠ أفدنة ، أجرة اليوم منها ٨ مدينى	٨٠	٨
٤ – الرى وعزق النبات (لتخليصه من الأعشاب الضارة) وصناعة النشا (اللباب) المستخدم فى الصباغة : يستخدم تسعة رجال فى العام للقيام بالرى وعزق نبات النيلة وصناعة النشا ؛ متوسط أجر يوم (العمل) ٧ مدينى : وبافتراض ٢٥ يوم عمل لكل شهر ، تبلغ مصاريف استغلال فدان واحد نحو ١٤٠ بوطاقة ، وتبلغ بالنسبة لمساحة ١٠ فدادين .	–	١٤٠٠
٥ – مشتريات الأوانى اللازمة لصناعة الصبغة . مائة وستون إناء من الطين المحروق ، ثمن الواحدة ١٥ بارة	٦٠	٢٦
٦ – صيانة وتوزيع الآنية ومصاريف نثرية أخرى بتقدير يبلغ $\frac{١}{٢٠}$ (من المصاريف السابقة)	١١	٧٨
إجمالى المصاريف خلال السنة الأولى	٣١	١٦٤٠
خلال السنة الثانية :		
الرى والعزق والتصنيع ، الخ	–	١١٠٢
خلال السنة الثالثة :		
الرى والعزق الخ	–	٧٣٥
خلال السنة الأخيرة ، الرى وخلافه	–	٣٦٧
إجمالى مصاريف الزراعة بالنسبة للسنوات الأربع	٣١	٣٨٤٤
متوسط مصاريف الزراعة عن السنة الواحدة	٨	٩٦١

الإنتاج

تتم خلال السنة الأولى من زراعة النيلة أربع حشات متوالية من النبات . ويختلف ثمن الرطل من النيلة تبعا لدرجة جودته ولكمية الطلب عليه ؛ وإن كان إنتاج الحشات الأربع فى السنة نفسها يتعرض للتناقص .

وتنتج الحشة الأولى من فدان النيلة عادة	٤٢٠ رطلا
» » الثانية منه	٣٧٠ »
» » الثالثة	٢٨٠ »
» » الرابعة	٢٢٥ »
مجموع إنتاج فدان واحد فى السنة الأولى	١٢٩٥ رطلا
مجموع إنتاج عشرة أفدنة	١٢٩٥٠رطلا

	مدينى	بوطاقة
متوسط ثمن رطل النيلة ٢٠ مدينى ، وتساوى		
١٢٩٥٠رطلا بهذا السعر	–	٢٤٤٦
ويبلغ ثمن إنتاج السنة الثانية	–	١٨٣٥
ويبلغ ثمن إنتاج السنة الثالثة	–	١٢٢٣
وثمن إنتاج السنة الرابعة.........................	–	٦١٢
ثمن إجمالى إنتاج السنوات الأربع	–	٦١١٦
متوسط ثمن إنتاج السنة الواحدة	–	١٥٠٤
الفرق بين متوسط مصاريف الزراعة ومتوسط ثمن الانتاج فى سنة واحدة	٨٢	٥٤٢

سابعا : زراعة القمح الشتوى فى الفيوم

مصاريف الزراعة

١ – حرث الأرض قبل البذار : يلزم عموماً عمل من

	مدينى	بوطاقة
ثورين مع راعيهما لحرث فدان واحد ، وتبلغ أجرة اليوم للجميع نحو ٣٦ مدينى ، فتبلغ بالنسبة للحرثة الأولى للعشرة أفدنة ……	—	٨
٢ – البذور . يبذر فى كل فدان ٢/٣ الأردب وفى العشرة أفدنة ١/٢ ٦ أرادب . ثمن الواحد منها ٤٥ مدينى فتساوى كلها ..	٧٥	١٥
٣ – البذار : عشرة أيام عمل لرجل واحد ، بواقع ١٠ بارات عن اليوم ………………………………	١٠	١
٤ – الحرثة الثانية لتغطية الحبوب بعد البذار : كالسابق .	—	٨
٥ – الرى بواسطة يد الإنسان : يتم الرى بواسطة الشادوف ويتكرر لأربع مرات منذ البذار حتى الحصاد . ويروى أربعة رجال يعملون لمدة أربعة أيام فداناً واحداً ، مما يتطلب على هذا النحو ٦٤ يوم عمل لتمام رى فدان واحد مما يتطلب بالنسبة لعشرة أفدنة ٦٤٠ يوم عمل ، تساوى بواقع أجرة يوم العمل الواحد ٨ مدينى ………	٨٠	٥٦
٦ – الحصاد : لا يقتلع القمح الشتوى مطلقاً كما يقتلع القمح البياتى ، وإنما تقطع أعواده بواسطة المنجل . ويلزم عشرة رجال لحصد فدان واحد . ويبلغ أجر يوم العمل الواحد ١/٢٤ من الأردب وتساوى الفدادين العشرة المحصودة على هذا النحو ٤ أرادب و ٤/٢٤ من الأردب ، ثمن الأردب ٢ بوطاقة و ٤٥ مدينى ، فيبلغ إجمالى التكاليف ………………………	٣٣	١٠
٧ – الدرس تحت النورج : ثمانون يوم عمل من رجل واحد وثمانون مثلها للثيران ، وعشرون يوما للنورج ، بواقع ١/٢٤ من الأردب لليوم الواحد . وتساوى الـ ١/٢ ٧ أرادب (إجمالى أجر ما سبق) نقدا ..	٦٨	١٨
٨ – نقل المحصول إلى بيت المزارع : تسعة أيام عمل لجمل واحد ، بواقع ٢٥ بارة عن اليوم …………………	٤٥	٢
٩ – صيانة وإصلاح السواقى ، ويقدر ذلك بـ ١/١٠ المصاريف السابقة ………………	١٣	١٢
إجمالى المصاريف	٥٤	١٣٣

الإنتـاج

	مدينى	بوطاقة
منتجات الأرض المزروعة بالقمح الشتوى فى ولاية الفيوم هى : ١ – كمية الحبوب المقدمة باعتبارها أجر لمصاريف الحصاد والدراس إلخ ، تبلغ هذه المصاريف المسددة عيناً حسب التفاصيل الواردة بالفقرة السابقة $\frac{١٦}{٢٤}$ ١١ أردباً ، ثمن الأردب الواحد ٢ بوطاقة و ٤٥ مدينى ، فتساوى (كلها)	٤٥	٢٨
٢ – كمية الحبوب التى تبقى تحت تصرف المزارع بعد الحصاد : ينتج القمح الشتوى ، حيث يحظى على الدوام بعناية شديدة ، كمية كبيرة للغاية من الحبوب والقش (التبن) بالنسبه لما ينتجه القمح الباقى ، ويمكننا أن نقدر متوسط إنتاج الفدان بـ ٨ أرادب ، و بـ ٨٠ أردباً بالنسبة للعشرة أفدنة ، ثمن الأردب منها ٢ بوطاقة و ٤٥ مدينى ، فيساوى المحصول..............	–	٢٠٠
٣ – القش المهروس تحت النورج (التبن) : ثمانون حمولة جمل ، ثمن الواحدة ١٥ بارة	٣٠	١٣
إجمالى الإنتاج	٧٥	٢٤١
الفرق بين إجمالى الإنتاج وبين مصاريف الزراعة	٢١	١٠٨

ثامناً : زراعة الكتان فى الدلتا

مصاريف الزراعة

	مدينى	بوطاقة
١ – حرث الأرض : تحصل الأرض التى ينبغى أن تزرع بالكتان على حرثتين متتاليتين ، ومتقاطعتين بشكل عرضى وتتكلف كل حرثة من هاتين الحرثتين ، بالنسبة لفدان واحد ، ٦٠ بارة ، مما يجعل تكاليف حرث عشرة أفدنة................	٣٠	١٣

	مدينى	بوطاقة
٢ – تسوية الأرض وتقسيمها إلى أحواض : ويتكلف ذلك بالنسبة لفدان واحد ٤٥ مدينى ، وبالنسبة للفدادين العشرة	–	٥
٣ – البذور : يبذر بالفدان أردب واحد من بذور الكتان ثمنه ٤ بوطاقات ، أى ما يساوى بالنسبة لعشرة فدادين	–	٤٠
٤ – عملية البذار : يوما عمل لكل فدان ، بواقع ٨ بارات عن اليوم ، وبالنسبة لعشرة فدادين	٧٠	١
٥ – الرى : يروى الكتان أثناء الشهور الأربعة التى يقضيها فى الأرض ، ثلاث مرات مختلفة ، وتتطلب كل واحدة من هذه الريات ، والتى تستمر ثلاثة أيام متعاقبة ، عملا أكبر كلما ازداد انخفاض المياه . وينبغى استخدام ستة عمال لكل فدان عن الرية الأولى ، وثمانية عن الرية الثانية ، وعشرة عن الثالثة ، أى أن كل فدان يتطلب ٧٢ يوم عمل للريات الثلاث ، أى أن الفدادين العشرة تتطلب ٧٢٠ يوم عمل ، بواقع ٨ بارات لكل يوم عمل ، وبذا تبلغ جملة تكاليف الرى	–	٦٤
٦ – حصاد الكتان : يتطلب اقتلاع محصول الفدان الواحد تسعة أيام عمل ، بواقع ٧ بارات عن اليوم ، وبذا تبلغ جملة التكاليف للعشرة أفدنة	–	٧
٧ – تجفيف المحصول فى الشمس وربطه فى شكل حزم : ثلاثون يوما لمحصول الفدادين العشرة ، بواقع ٧ مدينى لليوم الواحد	٣٠	٢
٨ – درس الكتان لاستخلاص البذور : تتكلف هذه العملية بوطاقة لمحصول الفدان الواحد ، أى تتكلف بالنسبة لمحصول عشرة أفدنة	–	١٠
٩ – إعادة وضع الكتان فى شكل حزم لنقله إلى الأحواض	١٥	١

	مدينى	بوطاقة
١٠ – نقل الكتان من داخل هذه الأحواض : تلزم خمسة أيام كى يقوم جمل واحد بنقل محصول ١٠ أفدنة ، بواقع ٣٠ بارة عن اليوم	٦٠	١
١١ – تنظيم الكتان فى الأحواض ، إخراجه من هذه الأحواض ، تعريضه للشمس ، إعادة وضعه فى شكل حزم للبيع : تتكلف كل هذه العمليات ½ بوطاقة بالنسبة لإنتاج الفدان الواحد ، فتبلغ جملة التكاليف بالنسبة لإنتاج عشرة أفدنة	–	٥
١٢ – صيانة وتوزيع أدوات ، ومصاريف نثرية أخرى تقدر كلها بـ	١١	١٥
إجمالى مصاريف الزراعة	٣٦	١٦٦

الإنتاج

	مدينى	بوطاقة
١ – أعواد الكتان بعد إعدادها للبيع : ينتج الفدان الواحد عادة ١٨ ربطة ، تتكون الواحدة من ٢٤ حزمة ؛ ثمن الربطة بوطاقة و ٤٠ مدينى ، مما يجعل عائد الفدان الواحد ٢٦ بوطاقة ، وعائد العشرة أفدنة	–	٢٦٠
٢ – بذور الكتان : ينتج الفدان ½ ٣ أرادب من البذور ثمن الأردب منها ٤ بوطاقات ، فيبلغ إنتاج الفدان ١٤ بوطاقة ويبلغ بذلك ثمن إنتاج العشرة أفدنة	–	١٤٠
إجمالى الإنتاج	–	٤٠٠
الفرق بين المصاريف وناتج الاستغلال	٥٤	٢٣٣

تاسعا : زراعة الأرز
مصاريف الزراعة

تزرع الأرض ، فى نفس السنة التى تخصص فيها لزراعة الأرز ، بالقمح أو البرسيم ؛ وعلى هذا ، فلابد لكى نقيم عائد الإنتاج أن نقارن إجمالى المصروفات التى تنفق على التوالى لكل زراعة ، بالعائد المتتالى لهذه الزراعة ولتلك .

كذلك فإن الرى المستمر الذى تتطلبه حقول الأرز ، يضطر المزارعين لاقتناء عدد أكبر من الثيران مما يتطلبه رى المحاصيل الأخرى . وينبغى أن تضاعف لنفس السبب عدد ماكينات الرى ، ومشتروات الماشية وحالات الوفيات التى تسببها . وتؤدى إقامة هذه الماكينات وصيانتها اليومية إلى إنفاق مصاريف بالغة الضخامة ينبغى أن تعد فوائدها السنوية (فوائد هذه المصاريف باعتبارها رأس مال يقدر له نسبة من الربح) جزءاً من التكاليف .

ومما يميز استغلال حقول الأرز ، على نحو خاص ، أن المزارع بدلا من أن يستخدم عمال يومية بحسب حاجته ، يعطى راتباً سنوياً لرجال يستخدمهم . وبسبب هذه الظروف المختلفة ، يقترب استغلال حقول الأرز بدرجات متفاوتة من استغلال مزارعنا فى أوربا .

وتتضمن المصاريف اللازمة لزراعة الأرز فوائد المبالغ المدفوعة مقدما بهدف اقتناء الماشية وماكينات الرى والأدوات الزراعية ؛ وينبغى أن نضيف إلى ذلك حالات الوفيات التى تتعرض لها المواشى عادة كل عام ، ومصاريف تجديد الماكينات وأدوات الرى بعد وقت معين من استخدامها ؛ ولابد أن نضيف كذلك مصاريف غذاء المواشى ، وأجور ومكافآت العمال الذين يجرى استخدامهم ، وثمن البذور ، ومصاريف الزراعة والحصاد بالمعنى المحدد للكلمتين .

ويبلغ سعر فائدة الأموال فى مصر عادة ١٠ بالمائة ؛ وكما يحدث فى كل مكان ، فإن ادعاءات وأطماع المرابين لا تعرف لنفسها من حد ، اللهم إلا ما تحدده درجة إلحاح حاجة أولئك الذين يضطرون للاقتراض . ومع ذلك وبصفة عامة ، فإن فائدة المال ينظر إليها فى هذه البلاد باعتبارها ربا إذا ما تجاوز سعرها السنوى عن ذلك .

مدينى بوطاقة

١ – فوائد القروض المستخدمة فى شراء الثيران : يستخدم عادة لزراعة عشرة أفدنة ، اثنا عشر ثورا ، يبلغ متوسط ثمنها ٧٢٠ بوطاقة وبذلك تكون الفوائد المقدرة على ذلك هى .... ٧٢ –

وإذا افترضنا أن حالات المرض أو الوفاة التى تصيب الماشية لن تعوض مطلقا عن طريق المنافع التى يمكن أن تتحقق من تربيتها ، فسوف تقدر الخسائر المحققة التى يتعرض لها المزارع فى هذه الماشية بمقدار ١/١٠ من إجمالى عددها ، ويقدر ذلك بـ .... ٦٠ –

٢ – ماكينات الرى ، والأدوات الزراعية : تلزم ثلاث سواقى لرى عشرة أفدنة ، تساوى كل واحدة منها ، و المتوسط ٣٠ بوطاقة وتساوى الماكينات الثلاث ٩٠ بوطاقة .

وتساوى الفائدة السنوية لهذا المبلغ .... ٩ –

وبسبب رداءة بناء هذه السواقى ، يضطر المزارعون لتجديدها مرة كل خمس سنوات . وبتقسيم قيمة هذه الماكينات على كل واحدة من هذه السنوات ، نجد أن المصاريف السنوية (لهذا الغرض) تبلغ .... ١٨ –

أما الأدوات الزراعية الأساسية فتشتمل على محراثين وماكينة لدرس الأرز . وتبلغ قيمة الجميع ٣٠ بوطاقة ، تساوى الفائدة المقدرة عليها .... ٣ –

تجديد ، وصيانة هذه الماكينات وتوزيعها .... ٣ –

٣ – تغذية الثيران : تعيش الثيران لمدة أربعة شهور على الفول والتبن .

ويبلغ ثمن التبن فى السنة العادية .... ٧٥ –

مدينى بوطاقة

ويبلغ ثمن الفول .... — ١٠٠

وفى خلال خمسة شهور أخرى تعيش الثيران على البرسيم الأخضر ، ويقدر ثمنه بـ .... — ٢٠٠

وأخيراً ففى خلال الشهور الثلاثة الباقية ، تغذى الماشية بالبرسيم الجاف ، بحصيلة حش تسعة فدادين من الأرض ، بواقع ١٢ بوطاقة لمحصول الفدان الواحد ، فتكون جملة المصاريف هنا . — ١٠٨

٤ – أجور العمال المستخدمين طول العام : رجلان يوكل إليهما العناية بالماشية ، يحصل كل منهما على ٣٠٠ مدينى فى الشهر ، فتساوى الأجور فى عام .... — ٨٠

خمسة رجال آخرون ، يستخدمون بالمثل طول العام ، ويكلفون بالعناية بماكينات رفع المياه ، وبأعمال يومية أخرى ويحصلون على ٩ مدينى فى اليوم (لكل منهم) ، مما يتكلف فى العام .... — ١٨٠(*)

كما يستخدم المزارعون كذلك رئيساً أو ملاحظاً للعمال يدفعون له سنويا عادة .... — ٧٢

٥ – الحرث : يقوم العمال الذين انتهينا من الإشارة إليهم والذين يعيشون على نفقة المزارعين بالحرثات اللازمة ....

٦ – البذور : يبذر فى الفدان الواحد $\frac{٣}{٨}$ أردب من الأرز ، وإن كان لا يبذر سوى نصف الأرض المستغلة ، أما النصف الآخر فيخصص لكى تشتل به أعواد النبات الزائدة عن الحاجة والتى تقتلع من الأرض التى بذرت بها فى البداية .

(*) هذا هو التقدير الصحيح فى حين جاء بالنص أنه ١٠٨ . (المترجم)

بوطاقة مدينى

وهذا فيلزم لعشرة أفدنة ١٥/٨ من الأردب ، تساوى بواقع ٢٤ بوطاقة للأردب .... – ٤٥

٧ – أيام العمل اللازمة لشتل الأرز وعزقه وتنقية النبات من الأعشاب ، إلخ بخلاف العمال الموكلة إليهم أعمال الاستغلال طيلة العام ، فإن المزارعين يضطرون لاستخدام عمال يومية غرباء إما لشتل الأرز أو عزقه وتنقية النبات من الأعشاب الضارة ، وكذلك لتطهير ترع وقنوات الرى ، ويمكن أن يصل عدد أيام عملهم إلى ٤٥ يوماً للفدان الواحد ، وإلى ٤٥٠ يوماً للأفدنة العشرة ، أجرة اليوم منها ١٠ مدينى ، وبذلك يبلغ إجمالى المصاريف .... – ٥٠

٨ – مصاريف حصد ودرس الأرز : يحصد الحاصدون الأرز ويضعونه فى حزم وينقلونه إلى جرن حيث يدرس ، ويحصل هؤلاء على أجرهم عينا ، ويبلغ أجرهم عن ١٠ أفدنة أردباً من الأرز .... – ٢٤

أما الذين يقودون الثيران المعلقة بالنورج ، فيحصلون مقابل درس محصول ١٠ أفدنة على ٥/١٦ من الأردب ٤٥ ٧

وبعد أن يحصد الأرز مباشرة ، تغمر الأرض بالمياه لمدة بضعة أيام ، وتبذر من جديد ، دون أى إعداد مبدئى بالبرسيم . وهو محصول العلف الوحيد المعروف فى ولايات الدلتا ورشيد .

٩ – بذور البرسيم : يبذر لكل فدان ثلاثة مكاييل من بذور البرسيم ، يباع المكيال منها بـ ٣٠ مدينى ؛ مما يجعل تكاليف بذور الفدان بوطاقة واحداً ، وتكاليف ١٠ أفدنة .... – ١٠

١٠ – حشات البرسيم المتعاقبة : لا يتكلف حصد هذا العليق ، الذى تحش منه ثلاث حشات ، ابتداء من شهر نوفمبر

	مدينى	بوطاقة
حتى الربيع ، إلا عشر بوطاقات ، إذ يتم جزء من هذا العمل على يد العمال المستخدمين خلال العام والذين حسبت أجورهم فيما سبق	–	١٠
إجمالى مصاريف الزراعة	٤٥	١٠٥٤

الإنتاج

هذه هى منتجات الأرض المزروعة بالأرز والبرسيم على التوالى :

	مدينى	بوطاقة
١ – كمية الأرز المعطاة بمثابة أجور لمصاريف الحصاد والدرس : تبعا للفقرة السابقة ، تبلغ هذه الكمية بالنسبة لعشرة أفدنة ١ $\frac{٥}{١٦}$ أردب ؛ وبواقع ٢٤ بوطاقة للأردب ، فإن هذه الكمية تساوى	٤٥	٣١
٢ – كمية الأرز التى تبقى فى حوزة المزارع بعد تسديد مصاريف الزراعة : فى أفضل السنوات ، تنتج الأراضى المحيطة بدمياط ورشيد ما يصل إلى ٦ أرادب من الأرز للفدان الواحد ؛ لكنها فى السنوات السيئة لا تنتج سوى أردبين (للفدان) . متوسط الإنتاج ٤ أرادب فيكون ثمن الإنتاج لعشرة فدادين ، بواقع ٢٤ بوطاقة للأردب	–	٩٦٠
٣ – قش الأرز المهروس تحت النورج (التبن) . ولا يستخدم هذا القش إلا فى الوقود . وتبلغ قيمة القش المحصود من مساحة ١٠ أفدنة	–	١٢
٤ – البرسيم الأخضر : تباع الحشة من البرسيم الأخضر للفدان الواحد بواقع ١٥ بوطاقة ، والحشات الثلاث المتعاقبة بـ ٤٥ بوطاقة ، فيبلغ إجمالى إنتاج ستة أفدنة	–	٢٧٠

	مدينى	بوطاقة
٥ – البرسيم الجاف : تباع حشة فدان واحد من البرسيم المخصص للتجفيف لفصل الشتاء بـ ١٢ بوطاقة ، فتساوى الحشات الثلاث لمساحة أربعة أفدنة	–	١٤٤
قيمة إجمالى منتجات الأرز والبرسيم	٤٥	١٤١٧
قيمة الفرق بين مصاريف الزراعة وعائد الإنتاج	–	٣٦٣

ويبقى علينا أن نوضح مقدار الكسب الذى كان سيتحقق لو أن العشرة أفدنة التى ينطبق عليها بحثنا ، قد زرعت بالقمح بدلا من البرسيم ، عقب حصاد الأرز .

مصاريف الزراعة

	مدينى	بوطاقة
مصاريف زراعة الأرز كما توضحت سابقاً	٤٥	١.٠٥٤
يقوم بالحرث ، وبالتجهيزات الأخرى للأرض التى ينبغى أن تبذر فيها الحنطة الرجال التابعون للمزارع . وحيث تدخل أجورهم ضمن المصاريف العامة للاستغلال ، وكذلك الحال بالنسبة لتغذية الثيران المستخدمة فى هذه الأعمال ، فليس ثمة ما ينبغى أن نضيفه هنا إلا قيمة البذور ، ومصاريف الحصاد .		
١ – البذور : يبذر فى الفدان الواحد عادة $\frac{1}{2}$ أردب من الحنطة ؛ فتبلغ تكاليف بذور العشرة أفدنة ، بواقع ثمن الأردب أربع بوطاقات	–	٢٠
٢ – مصاريف حصد ودرس القمح ، مقدرة على نفس أسس محصول الأرز ، بواقع ٢ بوطاقة للفدان	–	٢٠
وعلى هذا النحو ، تبلغ المصاريف السنوية التى تقتضيها زراعة عشرة أفدنة تبذر على التوالى بالأرز والحنطة	٤٥	١.٠٩٤

الإنتاج

	مدينى	بوطاقة
إجمالى قيمة ناتج محصول الأرز كما توضح سابقاً	٤٥	١٠٠٣
أما إجمالى ناتج زراعة الحنطة فى نفس الأرض فهى :		
١ – كمية الحبوب التى تستخدم فى سداد مصاريف الحصاد : تبلغ هذه الكمية ½ أردب للفدان ، وخمسة أرادب للعشرة أفدنة ، بواقع ٦ بوطاقات للأردب ، فيبلغ إجمالى الثمن ..	–	٣٠
٢ – كمية البذور التى تبقى فى حوزة المزارع بعد سداد مصاريف الحصاد : تنتج الأرض المزروعة بالحنطة فى السنة العادية ½ ٧ أرادب للفدان ، بواقع ٤ بوطاقات للأردب فيبلغ ثمن إنتاج عشرة أفدنة	–	٣٠٠
٣ – القش المهروس تحت النورج (التبن) : يباع إنتاج فدان الأرض من القش المهروس بـ ٦ بوطاقات فى العادة ، وبالنسبة لعشرة أفدنة	–	٦٠
قيمة إجمالى الإنتاج من الأرز والحنطة	٤٥	١٣٩٣
قيمة إجمالى الفرق بين مصاريف الزراعة وعائد الاستغلال	–	٢٩٩

وقبل أن نمضى لأبعد من ذلك ، فقد نلاحظ أن العشرة أفدنة التى نطبق عليها مصاريف وعوائد زراعة الأرز ، كما بينا للتو بالتفصيل ، تقع ضمن أراضى دمياط ، حيث المقاييس أكبر مساحة من بقية أراضى مصر بنسبة ٦٨٧٧ إلى ٥٩٢٧ ؛ لذلك ينبغى أن نضغط بنفس النسبة مصاريف وعوائد زراعة الأرز ، بهدف وضعها فى شكل قابل للمقارنة مع مصاريف ومنتجات الزراعات الأخرى فى مصر .

وإذا أخذنا هذه الملاحظة فى الاعتبار ، فسنجد أن مصاريف زراعة الأرز فى مساحة ١٠ أفدنة عادية (أى بالمساحة المعتادة فى بقية أنحاء مصر) :

	مدينى	بوطاقة
١ – عندما تزرع هذه الأرض نفسها بالبرسيم فى نفس السنة	–	٩٠٨
٢ – عندما تزرع نفس الأرض بالحنطة	–	٩٤٢

وكذلك ، نجد إجمالى عائد الإنتاج :

١ – أرز وبرسيم	–	١٢٢٢
٢ – أرز وحنطة	–	١٢٠٢

ونستطيع الآن أن نوجز فى الجدول التالى مصاريف ومنتجات المحاصيل المختلفة التى اتخذناها أمثلة .

الزراعات	المصاريف		الإنتاج		صافى الأرباح	
	مدينى	بوطاقة	مدينى	بوطاقة	مدينى	بوطاقة
القمح البياتى	٧٤	٥١	٢٠	٢٠٠	٣٦	١٤٨
الفول البياتى	٥٥	٣٥	١١	١٦٢	٤٦	١٢٦
البرسيم البياتى	٧٢	١٨	٦٠	١٣٦	٧٨	١١٧
القرطم البياتى	٨٠	١٥٧	٤٥	٣٤٧	٥٥	١٨٩
الذرة النبارى	٣	١٠٢	٢٠	١٥٢	١٧	٥٠
النيلة	١٢	٩٦١	–	١٥٠٤	٧٨	٥٤٢
القمح الشتوى	٥٤	١٣٣	٧٥	٢٤١	٢١	١٠٨
الكتان	٣٦	١٦٦	–	٤١٧	٥٤	٢٥٠
أرز مع برسيم	–	٩٠٨	–	١٢٢٢	–	٣١٤
أرز مع قمح	–	٩٤١	–	١٢٠٢	–	٢٦٠

وقد يكون من نافلة القول أن نضيف إلى التفاصيل التى قدمناها حول مصاريف ومنتجات الزراعات الرئيسية فى مصر ، التى تتماثل مصاريفها وعوائدها مع الزراعات الأخرى ، التى وصفناها فى الفقرات السابقة ؛ وسوف نكتفى بأن نقدم فى

الجدول الآتى ، موجزاً للأبحاث التى كانت هذه الزراعات بالمثل موضوعاتها [١] .

الزراعات	المصاريف		الإنتاج		صافى الأرباح	
	مدينى	بوطاقة	مدينى	بوطاقة	مدينى	بوطاقة
الشعير البياتى	١٤	٢٨	٤٩	٨٥	٣٥	٥٧
الشعير الشتوى	٥١	٩٤	٤٢	١٣٩	٨١	٤٤
العدس البياتى	٢٥	١٨	٧٥	٨٠	٥٠	٦٢
الحمص	٦٣	٢٧	٣٨	٧٥	٥٥	٤٧
الترمس	٨٠	٢٧	٣٠	٨١	٦٠	٥٣
البصل	٠٢	٦٨	٣٠	٢٣٥	٢٨	١٦٧
الحلبة	٢٣	٢٣	٧٤	٩٣	٥١	٦٩
الجلبان	٨٧	٣٠	٨٧	٩٠	—	٦٠
البازلاء	٠٤	٤٢	٦٠	١١١	٥٦	٦٩
السلجم	٦٥	١٦	٦٠	١٠١	٨٥	٨٤
الخس	٠٤	٣٩	٧٥	١١٩	٧١	٨٠
القطن	١٠	٣٧٤	—	٥٣٤	٨٠	١٥٩
السكر (قصب)	٠٤	٨٣٩	—	٢٠١٠	٨٦	١١٧٠
التبغ	٣٠	٦٩	٨٠	٢٨٨	٥٠	٢١٩

وبإلقاء نظرة على هذين الجدولين لمختلف الزراعات فى مصر ، يجد المرء أن عائد الإنتاج ، نقداً ، يتعرض لاختلافات شاذة ؛ ومع ذلك فلابد أن ننظر للأرباح التى تتحقق من هذه الزراعات ، من خلال وجهتى نظر مختلفتين .

إننا ، فى الواقع ، ينبغى أن نميز ، عند تقديرنا للأرباح التى تعود بها الزراعة ، بين الربح الناتج عن الاستخدام الأفضل للمال ، وبين ذلك الربح الناتج عن الاستخدام الأمثل للأرض ، ذلك أن هذا الربح أو ذاك من بين ضروب الربح التى يسعى الناس

(١) انظر تكملة هذه الدراسة فى الجزء التوثيقى ، رقم ٢

عادة للحصول عليها تبعاً لحالة ما إذا كانت الأموال أو كانت الأرض هى الأكثر ندرة ، فيكون لها بالتالى قيمة نسبية أكبر .

ولكى نجعل مما نقول أمراً ملموساً ، فإنى أفترض أننا خصصنا لزراعة معينة مساحة محددة من الأرض ؛ وأن مصاريف الاستغلال هى على سبيل المثال ١٠ بوطاقات ، وأن الناتج ٣٠ بوطاقة ، فإن عائد الربح فى هذه الحالة هو ٢٠ بوطاقة أى ضعف المبالغ التى دفعت مقدماً (فى عملية الاستغلال هذه) .

ثم لأفترض الآن أننى لكى أنشئ زراعة أخرى على نفس هذه المساحة من الأرض ، أنفقت ١٠٠٠ بوطاقة (مقدم إنتاج) وأن الإنتاج هو ١٥٠٠ ، عندئذ سيكون عائد الربح هو ٥٠٠ بوطاقة أى نصف مصاريف الاستغلال .

ففى المثال الأولى ، يمكننا أن نعتبر أن المال كان مودعاً مقابل ربح يعادل ٢٠٠٪ ، ذلك أنه ، عن طريق مساحة محددة من الأرض ، زاد رأس مال المزارع بواقع ٢٠ بوطاقة . وفى الحالة الثانية لم يودع المال إلا بواقع ٥٠٪ (نسبة ربح) ، ذلك أن استعلال نفس المساحة قد أضاف لرأس مال المزارع ٥٠٠ بوطاقة .

هكذا رأينا فى الافتراض الأول أن المال قد استغل بطريقة أفضل عن الطريقة التى استغل بها فى الافتراض الثانى ، ذلك أنه (فى الافتراض الأول) قد عاد بنسبة ربح أكبر ، على الرغم من أن الأرض قد استغلت بشكل أفضل فى الافتراض الثانى عنه فى الافتراض الأول ، حيث أن استغلال نفس المساحة من الأرض قد أضاف لرأس مال المزارع ٥٠٠ بوطاقة بدلا من ٢٠ بوطاقة فقط (فى الافتراض الأول) .

وكما رأينا ، يقوم الربح المتحقق عن طريق الاستخدام الأفضل لرأس المال على العلاقة بين إجمالى عائد الزراعة وبين المصاريف التى تتطلبها ؛ فى حين أن الاستخدام الأفضل للأرض ليس سوى الفرق بين ما تنتجه مساحة بعينها من الأرض وبين مصاريف استغلالها .

وللتفرقة بين هذين النوعين من الربح ، فسوف أطلق على النوع الأول اسم الربح النسبى ، وعلى النوع الثانى اسم الربح المطلق .

وحين نجرى على مصر تطبيقاً مباشراً لهذا التمييز بين هذين الضربين من ضروب الربح ، فإننى أفترض فى البداية أننا نتخذ من الرقم ١٠٠ تقديراً للمصاريف الدائمة لاستغلال مساحة الأرض ، تتسع مساحتها أو تقل ، مخصصة لكل واحدة من الزراعات التى انتهينا من ذكرها . وسوف تمثل الأرباح النسبية بالأرقام الواردة على التوالى فى العمود الثالث من الجدول الآتى :

رقم مسلسل	اسم المحصول	بيان الربح النسبى
١	البرسيم البياتى	٦٢١
٢	السلجم	٥٠٠
٣	الفول البياتى	٣٥٣
٤	العدس البياتى	٣٥٠
٥	التبغ	٣١٨
٦	الحلبة	٣٠٤
٧	القمح البياتى	٢٨٥
٨	البصل	٢٤٧
٩	الخس	٢٠٨
١٠	الشعير البياتى	٢٠٨
١١	الترمس	١٩٣
١٢	الجلبان	١٩٣
١٣	الحمص	١٧٥
١٤	البازلاء	١٦٦
١٥	الكتان	١٥٠
١٦	السكر	١٥٩
١٧	القرطم البياتى	١٢٠
١٨	القمح الشتوى	٨١
١٩	النيلة	٥٧

رقم مسلسل	اسم المحصول	بيان الربح النسبى
٢٠	الذرة النبارى	٥٠
٢١	الشعير الشتوى	٤٨
٢٢	القطن	٤٣
٢٣	الأرز مع البرسيم	٣٥
٢٤	الأرز مع القمح	٢٨

وفى الحالة الثانية سأفترض أن مساحة ثابتة من الأرض قد خصصت على التوالى لهذه الزراعات المختلفة ؛ ولكى تكون المقارنة محسوسة لإنتاج هذه الزراعات ، فإننى أمثل بالرقم ١٠٠ الربح المطلق الناتج عن زراعة القمح ؛ عندئذ نجد ما يلى :

رقم مسلسل	المحصول	بيان الربح المطلق
١	السكر	٧٩٦
٢	النيلة	٣٦٩
٣	الأرز مع البرسيم	٢١٣
٤	الأرز مع القمح	١٧٧
٥	الكتان	١٧٠
٦	التبغ	١٥٠
٧	القرطم البياقى	١٢٩
٨	البصل	١١٤
٩	القطن	١٠٩
١٠	القمح البياقى	١٠٠
١١	الفول البياقى	٨٦
١٢	البرسيم البياقى	٨٠
١٣	القمح الشتوى	٧٤
١٤	السلجم	٥٨

رقم مسلسل	المحصول	بيان الربح المطلق
١٥	الخس	٥٥
١٦	البازلاء	٤٨
١٧	الحلبة	٤٨
١٨	العدس البياتى	٤٣
١٩	الجلبان	٤١
٢٠	الشعير البياتى	٣٩
٢١	الترمس	٣٧
٢٢	الذرة النبارى	٣٥
٢٣	الحمص	٣٣
٢٤	الشعير الشتوى	٣١

وبمقارنة هذين الجدولين ، نرى أن نفس المحاصيل لا تشغل فى كل منهما نفس الترتيب ؛ وفى الواقع فإن التماثل أو التطابق المطلوب لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أمكن قيام نوع من التوازن بين إنتاج الأرض وإنتاج المال ، وهو التوازن الذى لا تزال مصر بعيدة عن الوصول إليه .

وفى الواقع ، فإنه من الميسور أن نتقبل تبعاً للتعريفات التى قدمناها للنوعين الربح النسبى والربح المطلق ، فكرة أن علينا أن نبحث عن هذا الضرب أو ذاك من ضروب الربح تبعاً لما إذا كانت للمال قيمة أكبر مما للأرض أو لما إذا كانت للأرض قيمة أكبر مما للمال .

وهكذا ، فهناك حيث الأراضى أقل قيمة والمال أكثر ندرة يهتم الناس بشكل خاص بالزراعات التى تتطلب قروضاً (أو مصاريف) أقل فتعطى بذلك ربحاً نسبياً أكبر ، فى حين أن الناس فى البلدان التى تتوفر فيها النقود وترتفع قيمة الأرض ، يفضلون الاستغلال المكلف (أى الذى يتطلب نقوداً أكثر) لأنه يعود عادة بربح مطلق بدرجة أكبر بكثير .

وتفسر لنا حالة العوز التى نجد عليها غالبية المزارعين المصريين لماذا يزرع السكر هناك فى مساحات قليلة على الرغم من أنه يعود بربح مطلق أكبر بكثير (مما يعطى غيره من الزراعات) . ولأسباب مناقضة ، قد تشكل هذه الزراعة وكذلك زراعة النيلة والقطن أعمدة رأسمالية .

الفصل التاسع
عن حق الملكية وعن رسم تحصيل الضريبة

كان من الضرورى لكى أكمل العمل الذى أخذته على عاتقى ، أن أحدد الرابطة بين إنتاج الأرض وبين الإيجار الذى يحصل عليه المالك من المزارع . وقد بحثت من هذه الزاوية ، وبأكبر قدر من العناية ، فى طبيعة وأصل الملكيات العقارية ؛ وقد سألت فى أماكن عديدة أفراداً من كل الطبقات . وعلى الرغم من أنه كان من حقى أن آمل فى الحصول على توضيحات محددة بسبب الشهرة التى يحوزها بعض من سألتهم وبسبب المكانة التى يشغلونها ، فإننى لم أحصل منهم إلا على معلومات غامضة .

ومع ذلك ، ففى انتظار أن يتمكن آخرون من الحصول على أفكار كافية بدرجة أكبر حول هذا الموضوع ، أرجو أن يؤذن لى بأن أجازف بتقديم هذا الفرض البسيط هنا .

منذ أول احتلال لمصر ، كان حق الغزو هو السند الوحيد الذى ترتكز عليه حكومتنا . وقد مارس هذا الحق على التوالى كل من الفرس والإغريق والرومان والعرب والمماليك ، دون أن يحد من هذه الممارسة أى قانون على الاطلاق . وإذا كان الانتفاع ببعض أجزاء من الأرض الزراعية قد ترك فى بعض الأحيان للشعب المهزوم ، فلم يكن ثمة مايلزم ، لايقاف هذا الانتفاع الهزيل سوى صدور فعل يعبر عن إرادة آخر الغزاة . ولاتزال هذه هى حالة مايطلق عليه لسم الملكيات الخاصة ؛ نعم تظل هذه الملكيات فى نطاق نفس العائلة . ليس بسند من حق الإرث بقدر ماهو دليل على حسن صنيع الحكومة التى تظل تحتفظ لنفسها بحق التصرف فى هذه الأراضى حسب مشيئتها . وكما رأينا ، فليست هذه الملكيات سوى إقطاعيات قابلة للنقل (إلى آخرين) ، ولهذا السبب نفسه غير قابلة للبيع أو للتنازل .

ولهذا السبب فلا ينبغى علينا هنا أن نلصق بتعبير « بيع عقار من الأرض » فكرة تحويل متبادل ومطلق ، ولكن فقط فكرة الرهن المؤقت مقابل مبلغ من المال يحصل فى شكل سلفة .

ويمتلك المقترض الأرض بنفس هذا الشكل من الملكية إلى وقت تحصيله لقروضه ، وفى هذه الفترة يقوم المنتفع أو الذى آل إليه حق الانتفاع خلالها بالانتفاع بالأرض التى ارتهنها .

ويمكن أن يرهن فدان الأرض إذا كانت من أرض بالغة الجودة أو ثمينة الموقع على أساس ٥٠ ، ٤٠ ، ٣٠ بوطاقة . وحيث أن سعر الربح العادى للنقود يبلغ ١٠ بالمائة ، فإنه يترتب على ذلك أن يكون الإيجار السنوى للفدان ٥ و ٤ و ٣ بوطاقات حيث ينبغى أن تغل الأرض ، وهى فى يد الشخص الذى ينتفع بها بشكل مؤقت ، ربح المال المقترض على أقل تقدير .

وهذا مايتطابق من جهة أخرى مع سعر الإيجارات البسيطة . وتحصل الضريبة عن طريق الملتزم .

وحين يسدد الالتزام المقرر على الأراضى عينا ، يتم فى البداية استبعاد الضرائب من إجمالى إنتاج المحصول . ويقسم الباقى بالتساوى بين المالك والمزارع إذا كانت المصاريف قد سددت مناصفة ، لكن المزارع يحتفظ لنفسه بالثلثين (من باقى المحصول بعد تسديد الضرائب) إذا كان قد تكفل وحده بمصاريف الزراعة .

ويدير بعض المماليك لحسابهم الخاص العديد من مصانع السكر فى ولاية جرجا ، فيوفرون الأرض ، ويتكفلون بإنشاء وصيانة المبانى ويشترون الماشية ، ويدفعون ثمن غذائها . وبعد ذلك يقتسمون عائد الاستغلال بالتساوى مع الصانع الذى تتمثل المصاريف التى ينفقها فى توفير الأيدى العاملة .

وعلى الرغم من أن كل أرض الصعيد ملك للحكومة ، فإنها مع ذلك مقسمة بين القرى المختلفة ، ويحق لسكان هذه القرى أن يزرعوا مساحة محدودة من أطيانها . ويوزع المشايخ هذه الأطيان بين الفلاحين ، ويحرصون على أن تبذر فى الوقت المناسب ، كما أنهم مسئولون عن تحصيل الضرائب ، وهى مسئولية عهد إليهم من أجلها باستقطاعات يتفاوت قدرها .

وتفرض الضريبة فى مختلف المناطق إما نقداً وإما عيناً ، وتسدد فى بعض المناطق نقداً فى جزء منها وعيناً فى جزئها الآخر . وتفرض هذه الضرائب بشكل عام على قدر نسبة جودة الأراضى ؛ ومع ذلك ، فحيث أنها لا تتأسس على أية قاعدة ثابتة ، فإنها تختلف من ولاية لأخرى تبعاً لإرادة حاكمها . وهكذا نجد أن الطرف الأقصى لولاية طيبة ، الذى ترك تحت حكم حسن بك كان مثقلا بالضرائب عن بقية أرض الصعيد على الرغم من أن درجة خصوبته أقل .

ويتم تحصيل الضرائب وتقدير وعائها ، كما هو معروف ، على يد المسيحيين الأقباط ؛ فبعد أن دخل العرب مصر منتصرين ، تركوا لهؤلاء الأقباط شئون المساحة ، وظل العرب بهذه الطريقة فى حاجة لخدماتهم على الدوام ، فى كل العمليات التى تتصل بفرض الضرائب .

وقد أدرك الأقباط من جانبهم ، وقد استبعدوا بسبب الديانة التى يعتنقونها من الوظائف الإدارية الأخرى ، ولأنهم لا يستطيعون أن يتطلعوا إلى أية مكانة عالية لدى شعب لا يبدى التقدير إلا لكل ما هو إسلامى – أدركوا أية فائدة تعود عليهم حين يظلون نافعين بشكل تام لهؤلاء الحائزين على السلطة المطلقة ؛ ونتيجة لذلك فقد أخفوا كل ما يمكن أن يساعد على نقل الوظائف التى يشغلونها إلى أيد أخرى ، ولقد توصلوا بمعونة من المبادىء الأولية للحساب ، وبأسلوب الكتابة الدارجة ، وبحروف لغتهم القديمة التى يستخدمونها فى كتابة العربية ، توصلوا إلى عمل مسح غير دقيق ، وجعلوا من توزيع تزيد درجة استبداده أو اعتباطه أو تنقص ، فناً غامضا وملغزا هم وحدهم المتمرسون به .

ويتبين المرء بوضوح أن أمثال هؤلاء القوم لابد أن يكونوا أقل استعداداً لتقديم المعلومات حول الوسائل التى يحرصون على إحاطتها بالغموض . ولقد تبين لهم بوضوح أن إقامة الفرنسيين بمصر قد تضع نهاية لهذا النوع من الامتياز الذى استأثروا به حتى الآن ، ويجعل منهم أناسا لا نفع من ورائهم . وهذا ما يفسر بقدر كاف سر القلق الذى كان ينتابهم من الأسئلة التى كنت أوجهها لهم وكذلك سوء نيتهم حين كانوا يضطرون للإجابة .

ومع ذلك فلابد لى من أن أعترف بأننى قد وجدت بعضا منهم على درجة من الإخلاص أشعرتنى بالرضاء عنهم . وحيث قد تطابقت المعلومات التى قدموها إلى مع تلك التى استخلصتها من مصادر أخرى ، فإننى أعتقد أن بإمكانى أن أثق فى دقة ما ذكروه لى .

يوجد بين أعضاء هذه الطائفة نوعا من الهيرارشية (السلمية) قد يكون من المناسب منذ البداية أن نتعرف عليه .

لكل بك (مملوك) وكيل قبطى (مباشر) مرتبط بشخصه ، يقيم معه فترة من العام فى عاصمة الولاية التى أوكل إليه أن يحكمها .

وتقسم هذه الولاية عادة إلى عدد محدود من الدوائر ، تتكون كل دائرة منها من أربع عشرة أو خمس عشرة قرية ، يحكمها كاشف أو قائمقام البك .

ويوجد إلى جوار الكاشف قبطى يعمل نائب وكيل ، ومرءوس أو عدة مرءوسين يعملون فى وظيفة كاتب فى كل قرية من القرى التى تتكون منها الكاشفليك .

وهؤلاء الأخيرون (الكتبة) مكلفون بجمع الميرى بمجرد أن يكون الفلاحون فى حالة تمكنهم من تسديده ، الأمر الذى لا يقومون به عادة إلا على دفعات صغيرة . ويسلم الكتبة حصيلتهم إلى كتبة أو محصلى الكاشف ، وهؤلاء يسلمونها إلى الوكيل الرئيسى الذى يقوم بعدها بنفسه إلى خازن البك ويحصل منه على مخالصة .

ولا يحصل أى من هؤلاء الموظفين الأقباط على راتب ثابت . فقد كان يقرر للكتبة الأول مبلغ ست بارات فى اليوم ليقوم مقام ما نطلق عليه نحن مصاريف مكتب .

وكانت رواتبهم عبارة عن استقطاعات من حصيلة الضريبة . وتبلغ هذه الاستقطاعات ٥ بارات عن كل بوطاقة بالنسبة للوكيل الرئيسى ولأولئك المقيمين فى الكاشفليك أو مقر الدائرة . أما الاستقطاع الذى يتم لصالح الكتبة المرءوسين فلا

يبلغ سوى ٢ بوطاقة ؛ وإن كان هؤلاء يتناولون طعامهم عند سكان القرى التى يجمعون الضرائب منها .

ولابد أن نلاحظ أن هذا الاستقطاع الذى يبلغ فى مجمله ٧ بآرات لكل بوطاقة كان يفرض على المزارعين زيادة على الضريبة (المقررة) .

وحين يدفع ذلك عيناً فإنه يبلغ خمسة أو ستة أرادب عن كل مائة أردب ، ويفرض بالمثل زيادة على الضريبة .

وهذا الاستقطاع ، وهو الوحيد الذى تعترف به الحكومة ، هو أقل جزء من المنافع التى يجنيها الأقباط ، فلقد وجدوا من الوسائل ، مستغلين جهل الفلاحين ، مع إشراكهم العدد الأكبر من مشايخ القرى فى الأرباح الضمنية التى يحصلون عليها ، وكذلك فى معظم الأحيان بالحصول على أتاوات من الفلاحين فى مقابل تمكينهم من الإفلات من عقوبات مقررة – مما جعلهم يرفعون مصاريف التحصيل (التى يحتفظون بها لأنفسهم) إلى ربع الحصيلة التى يجمعونها من الضرائب ، وهذا باعتراف عدد كبير منهم أنفسهم . وسنرى كيف استطاعوا عن طريق النظام المستقر للأمور أن يقتطعوا لصالحهم الخاص أكثر من ثلث الضرائب المفروضة على مصر .

وحيث تختلف غلة الأراضى باختلاف حالات فيضان النيل ، وحيث يزرع أكثر من محصول (فى الأرض نفسها) فى نفس العام ، فلقد كان من اللازم حصر مساحة الأرض المنزرعة فى المواسم المختلفة . ولقد كان واحد من الأقباط ، يختاره الوكيل الرئيسى أو كتبة الكاشف ، يشار إليه باسم المساح ، هو الذى يقوم بمسح هذه الأراضى ، وكان يصحبه واحد من أهالى القرية مهمته أن يدل على أسماء المزارعين . وكانت أسماء هؤلاء مدونة فى سجل مع مساحة الأرض التى يستغلونها . وكان المساح يحصل منهم فى مقابل هذه العملية على أتاوة تتروح بين ١٨ إلى ٣٠ بارة ، تبعاً للمناطق المختلفة .

وكانت حالة الأراضى التى تم مسحها تبلغ فى كل دائرة إلى الكتبة الأولى ، وهؤلاء ينقلونها إلى وكيل البك ، وبعد أن يلقى الأخير نظرة عليها ، يقوم بتقدير

الضريبة المقررة على الفدان ، ذلك أن مبلغ الضريبة لم يكن ثابتاً على الإطلاق ، إذ كان يزيد أو ينقص تبعاً لوفرة أو نقص الفيضان ؛ وهذه عادة قد تأسست على ارتفاع أسعار المواد الغذائية حين تنتج هذه بكميات قليلة ، ويشكل ذلك للحكومة دخلا شبه مستمر مستقلا عن فيضان النيل .

وبعد ذلك تحصل الضريبة فى القرى ، إما بعد البذار ، وإما قبل الحصاد مباشرة ، لكن حصيلة هذه الضريبة لا تصل مطلقاً لما كان ينبغى أن تصل إليه ، لأن حالة (مساحة) الأرض كما قدرها المساح لا تكون صحيحة على الإطلاق . وفى الواقع ، ففى هذه العملية (مسح الأرض) يتجلى أكبر عمليات الخداع التى يقوم بها الأقباط والتى تعود عليهم بالأرباح الطائلة ، كما أنها أسهل ما يمكن ارتكابه من عمليات الغش وأكثرها فى نفس الوقت صعوبة فى إمكانية اكتشافها .

وعندما تقاس قطعة من الأرض ، يقوم المساح بحساب مساحتها وهو فى الحقل ، ويعلن ذلك بصوت عال ، فى حضور سكان القرية . ويمكن أن تكون هذه العلنية ، لو كانت عند شعب أقل جهالة ، حماية لمصالح الجميع ، لكنها هنا ليست سوى ضرب من الوهم ، لا يستخدم إلا لدعم الأحوال الفاضحة التى تتناول مسح الأرض ، وبطريقة بالغة الإتقان وذلك بتزييف هذه العملية بزيادة أو بنقصان عدد الفدادين التى سيتم استغلالها فى الواقع .

وفى الحالة الأولى يقوم الشخص الذى يرى نفسه مكلفاً بعدد من الفدادين أعلى من العدد الذى يعتقد أنه قد زرعه بمساومة المساح كى يحصل منه ، بعد تقديم مبلغ من المال على خفض بضعة أفدنة ، فإن تقبل ذلك منه ، فإنه لا يدون فى السجلات إلا المساحة التى تساوى على نحو التقريب تلك التى يستغلها بالفعل ؛ أما إذا حدث العكس ، فإنه لا يقوم بأية شكوى أو احتجاج ، ولا يتخذ أية ترتيبات خاصة ، وإنما يدفع على الفور وفى نفس المكان ، أتاوة تتجاوز بقدر متفاوت تلك الضريبة التى كان عليه أن يدفعها فى الحقيقة ، والتى يظل مقدارها رهن مشيئة المحصلين .

أما فى الحالة الثانية فيتفق الشخص الذى زرع مساحة محددة من الأرض ، لكنه يريد أن لا يدفع الضريبة إلا على جزء منها فقط ، يتفق مع الأقباط الذين يحصلون منه على ثمن هذا التخفيض .

وتشكل الضريبة التى تحصل عيناً مادة لغش أكثر إدراراً للربح ، يرتكب بشكل علنى ؛ فعندما يقوم الأقباط بجمع الحبوب ، فإنهم يستخدمون مكاييل أكبر حجماً بكثير من تلك التى يستعملونها عندما يودعونها فى المخازن العمومية . ويصل الفرق بين هذه المكاييل ، وهو بأكمله ربح خاص لهم ، إلى نحو ٢٥ و ٣٥ أردباً من كل مائة أردب فى بعض الأحيان .

وتقتسم هذه الأرباح الخفية ، بالإضافة إلى مكاسب أخرى أقل أهمية ، بين كل أبناء هذه الطائفة ابتداء من آخر كاتب وحتى كتبة الكشاف . أما عن وكيل البك ، وهو عادة شخصية لها اعتبارها ، ويقوم بتعيين شاغلى الوظائف الأولى ، فإنه لم يكن ليدخل مطلقا فى تفاصيل هذه القسمة ، ولكنه كان يفرض أتاوة سنوية تبلغ ألفين إلى ثلاثة آلاف بوطاقة على كل واحد من الكتبة الرئيسيين ، وهؤلاء يتكسبون بدورهم من توزيع المساحين والكتبة المرءوسة لهم .

وقد سبق أن قلنا أنه يوجد على الأقل واحد من هؤلاء الكتبة فى كل قرية ؛ ويبلغ عددهم ثلاثة أو أربعة فى بعض المناطق ، ومع كل منهم أسرة يرعاها وخدم يعيشون فى كنفه . لذلك فلا أظننى قد جانبت الصواب عندما قدرت بثلاثين ألفاً ، عدد أولئك الذين يعيشون على جمع ضرائب الميزانية فى مصر ، وحين أوضحت أن الإحباط المطلق للزراعة وكذلك تخلخل الكثافة السكانية فى الريف ، يعودان إلى أساليب المخاتلة والغش التى يمارسها هذا النوع من جباة الضرائب ، أكثر مما يعودان إلى استبدال البكوات المماليك .

الباب الثانى

عن الحالة الراهنة للصناعة فى مصر

تمهيد

تكفى المعلومات التى قدمت فى دراسات عدة من هذا المؤلف (وصف مصر) حول حكومة مصر وعادات سكانها ، للدلالة على أن صناعة هؤلاء السكان ، لابد لها أن تنحصر داخل حدود بالغة الضيق . وفى واقع الأمر ، فإن هذه الصناعات تنحصر ، فى أقاليم مصر فى الحرف التى تفي بالضرورات الأولى ، وفى الأعمال اليدوية التى تتناول بعض المنتجات الزراعية التى تفى بإشباع حاجات الاستهلاك اليومى ، والتى قد تكون موضوع تبادل محدود للغاية . أما فى المدن ، فيعمل عدد صغير من العمال فى بعض الورش التى تصنع الأقمشة والسجاد ومعدات الحرب . أما سلع الترف اللازمة للأسر الميسورة وصاحبة النفوذ ، فتنهض بعبء توفيرها التجارة الخارجية .

وسنتبع فى هذا الجزء الثانى من دراستنا (عن الاقتصاد المصرى) نفس النهج الذى اتبعناه فى الجزء الأول ، فلسوف نوضح الوضع الراهن للصناعات عند المصريين المحدثين ، هابطين مع النيل من أسوان حتى شواطىء المتوسط .

الفصل الأول

صناعة الآنية الفخارية وغيرها من الآنية
وصناعة لبنات البناء النيئة والمحروقة

لعل الآنية الفخارية التى من شأنها احتواء ونقل الأغذية ، كانت واحدة من أوائل الاحتياجات التى كان على الصناعة أن توليها جل اهتمامها . ولقد استلزم الأمر أن تكون المادة المستخدمة فى صنع هذه الآنية هى المفضلة على الدوام فى هذا الغرض ، حيث أنها بحكم طبيعتها تقترب من درجة الصلابة المطلوبة ، كما أنها تمتاز بطبيعتها المسمطة (أى عدم قابليتها لنفاذ السوائل منها) ؛ فهى ، والحالة هذه ، لن تكون بحاجة لأن تكتسب عن طريق الإحراق خواص ، لابد أنها بالفعل تتمتع بها . ولهذا السبب فهناك حيث أقامت الطبيعة محاجر الطلق (أو حجر الدهن) (وهى أحجار سهلة النحت) ظلت هذه المادة تستخدم من زمان لا تعيه الذاكرة ، فى نفس الاستخدامات والأغراض التى تقوم بها منذ ذلك الزمان ، وهى صناعة الآنية الصلصالية التى يشتد عليها الطلب .

يصنع عند الطرف المدارى لمصر ، فى تلك الصحروات المجاورة لشلال إلفانتين آنية من فخار سهل التشكيل ؛ وتعرف هذه الآنية هناك باسم « برام » على اسم المكان الذى تقع فيه المحاجر التى تهيء المادة التى تصنع منها . فهذه الآنية ليست سوى كتل من هذه المادة ، جوفت من الداخل بشكل دائرى ، ودورت من الخارج بطريقة تجعل لجدرانها سمكاً يبلغ من ٣ إلى ٤ سنتيمترات . وفضلا عن ذلك ، فإن هذه الآنية تصنع يدويا بشكل منفر بالغ الخشونة وهى تستخدم فى طهو الأطعمة باعتبارها نوعا من القدور أو المراجل . ويقوم العرب المقيمون فى ضواحى أسوان ببيع هذه الآنية فى هذه المدينة ، كما يحملونها إلى سوق إسنا . وهؤلاء العرب ينتمون إلى قبيلة العبابدة ، وهم يقيمون فى الرديسية ؛ وقلما نقابل واحداً منهم إلى الجنوب من هذه البلدة .

ومن أجل تقليل سمك جدران هذه الآنية من حجر الطلق ، فإنهم يقومون – عن طريق الإحراق – بصنع آنية أكثر دقة وأكثر خفة . ولهذا الغرض ، يحولون حجر برام إلى مسحوق ، يخلطونه بكمية مماثلة من الصلصال ، يحصلون عليه من سفح جبل أسوان ، ثم يضربون هذا المخلوط لمدة ثلاث أو أربع ساعات ؛ وتصنع من هذا المخلوط آنية تقوم النسوة بتدويرها باليد . وقلما يبلغ ما تصنعه إحداهن خمس أو ست آنية فى اليوم الواحد . وتجفف هذه الآنية فى الشمس لمدة ثمان وأربعين ساعة . وتنتهى هذه العملية بعد ذلك بإعطاء الآنية درجة الصلابة اللازمة وذلك بإحراقها على نحو خفيف ؛ ولا يتم ذلك مطلقاً فى فرن خاص ، وإنما يتم الأمر فى جرن أقيم لهذا الغرض فوق سطح الأرض ، توضع فيه ١٠ – ١٢ قطعة من هذه الآنية ، ثم تحاط هذه القطع بالوقود ، وتستمر النار مشتعلة لمدة حوالى ١٠ ساعات . ويتكون هذا الوقود من أقراص جافة من روث الثيران والجمال . ولا تتجاوز قيمة ما يلزم من الوقود لهذه العملية ست أو سبع بارات .

ولقد ظلت صناعة الفخار على تخوم مصر فى حالة طفولتها الأولى ، فهناك نراها ربما على نفس حالتها التى كانت عليها قبل أن يستخدم الناس المخارط لصناعة الفخار ، تلك التى يرجع اختراعها إلى زمان سحيق .

وتوجد فى كل مدن مصر العليا التى يمر بها المرء وهو يهبط النيل (يتجه شمالا) ، مصانع للفخار تتفاوت درجة خشونة منتجاتها . وطمى النيل هو أساس صناعة الفخار فى هذه البلاد . ولا تطلى الآنية التى تصنع من الطمى بأى نوع من الطلاء . وتسمح هذه الآنية بسبب إنخفاض درجة احتراقها بأن ينسغ الماء من مسامها بدرجات متفاوتة ؛ كما تتراوح أحجامها ابتداء من آنية وجرار المطبخ حتى القدور والدنان المخصصة لصنع النيلة والسكر إلخ . وهذه الفخاريات الخشنة الصنع ، حمراء اللون مثل لبنات الطوب الأحمر . ولقد زرنا مصنع الفخاريات الهائل فى مدينة إدفو . وهناك تصنع هذه الآنية الكبيرة من الفخاريات دائرية الشكل ، والتى تقوم مقام الدست والدلو فى المصانع المختلفة ، كما أنها فى هذه البلاد تحل محل صناعة الآنية المعدنية الضخمة والبراميل ؛ لكنها لا تتحمل فعل النار ، وإن كانت تحتفظ بالسوائل

التى تملأ بها على نحو طيب ، وهو ما ينبغى أن ننسبه إلى سمك جدرانها أكثر منه إلى درجة نضجها .

ويستخرج من قاع ترعة تقع إلى الشمال الشرق من مدينة قنا ، عند الحد الفاصل بين الصحراء والأرض القابلة الزراعة ، فى بداية شعب ضيق يصل بين وادى النيل والبحر الأحمر ، نوع من الصلصال ، يضرب لونه إلى البياض ؛ وتصنع منه آنية تسمى « بردق » وهذه تدين لمسامها بخاصية نسوغ المياه التى تحويها . وتتبخر هذه المياه الناسغة بمجرد أن ترطب جدران البردق ، ويؤدى هذا البخر إلى خفض درجة حرارته فتبرد المياه التى يحويها بدورها . وخاصية التبريد هذه ، تجعل برادق قنا مطلوبة فى كل مكان فى مصر ؛ ويبدو أن صناعتها تتركز فى هذه المدينة منذ زمان ضارب فى القدم .

وهذا النوع من الصناعة ، على درجة كبيرة من الأهمية كافية كى تجعلنا نتوقف بعض الوقت لوصف العمليات التى تمر بها .

يخلط الصلصال الضارب إلى البياض ، والذى تحدثنا عنه للتو بحوالى ما يعادل ثلث حجمه من رماد الأفران التى يتم حرق هذه الآنية فيها . ويضرب المخلوط لعدة ساعات ، وتشكل منه قوالب متفاوتة الحجم ، ثم تسوى بعد ذلك الواحد بعد الآخر ، لمدة تبلغ الساعة ، ثم تنزع عن هذه القوالب قطع أقل حجما ، تحمل إلى المخرطة حيث تأخذ الشكل والاتساع المطلوبين .

وحيث أن حرفة صناعة الفخار فى مصر قد ظلت على بساطتها الأولى ، وحيث لا يتناولها سوى تغييرات طفيفة من مكان لآخر ، فسوف نحيل إلى الوصف الذى قدمه المسيو بوديه Boudet فى اللوحة رقم ٢٢ من الدولة الحديثة ، المجلد الثانى عشر ، ص ٤٧٠ ، وهى تمثل مصنعاً للفخار من الداخل ، ونحيل كذلك إلى اللوحة الثانية من نفس المجلد حيث رسمت مخرطة الفخار وفرنه ؛ دون أن تكون بنا حاجة لأن نتوقف لتكرار ما تضمنته هذه الأوصاف ، وسنمضى إلى التفاصيل التى تنطبق بشكل خاص على إعداد البردق .

يستطيع العامل الذى يعد خليط الطمى والرماد أن يجهز فى اليوم الواحد ما يكفى لصنع مائتين من هذه الآنية ، فى مقابل أجر يصل إلى ٨ بارات . وتمر قوالب الصلصال بعد خروجها من يده إلى يدى مقولب (عامل القولبة) ، لصبها فوق المخرطة ، ويعد هذا العامل على نحو ما رئيس المصنع ، ويعمل العمال الآخرون لحسابه ، وهو يستطيع أن يقولب من ٥٠ إلى ٧٥ بردقا فى اليوم الواحد (انظر الأشكال المختلفة لهذه الآنية ، فى اللوحة FF من المجلد الثانى ، (الدولة الحديثة) .

وبمجرد أن يتشكل واحد من هذه الآنية ، فإنه ينتقل إلى أحد الأجران حيث يجف فى الشمس مدة يومين ؛ وليس ثمة خوف من أن تلتصق هذه الآنية بالأرض فتتصدع إذا ما كانت هذه الأرض قد أعدت بعناية .

وعندما تكتسب البرادق الموضوعة فى الجرن درجة الجفاف اللازمة ، يقوم المقولب نفسه بجمعها وإدخالها فى الفرن الذى ينبغى أن تنضج فيه ؛ ويقوم بهذه المهمة الأخيرة عامل آخر ، يتولى إحضار أعواد الذرة التى تستخدم وقوداً ، كما يتولى رعاية النار ، ويحصل مقابل ذلك على أجر يبلغ ٩٠ بارة فى مقابل كل ألف بردق ، وهو الرقم الذى يكون عادة كل « طرحة » فرن .

وبعد أن يقوم المقولب بإخراج الآنية من الفرن ، يتم بيعها فى مقابل ٥٠٠ بارة لكل ألف منها إلى تجار من قنا ، لديهم مخازن لتخزينها ، أو لأصحاب مراكب تعمل فى النيل ، ويأتى هؤلاء بغرض شراء حمولات كاملة ، أو أجزاء من حمولات لنقلها إلى سيوط والمنيا وبنى سويف والقاهرة ومصر السفلى . ويبلغ سعر كل ألف بردق تسليم مخازن قنا من ٥٥٠ إلى ٥٦٠ بارة .

ولا تضم الورشة عادة إلا فرناً واحداً ومخرطتين ، ولذلك فهى لا تحتاج لإدارتها إلا لمقولبين اثنين ومساعديهما .

وتشتعل النار فى الفرن طيلة عشرة أيام ، لكن صناعة البرادق لا تتم على مدار العام كله ، وإنما خلال تسعة أشهر فقط ، تخرج أثناءها من ورش قنا من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف بردق . وهناك تباع هذه الآنية بالقطاعى بواقع بارة للإناء الواحد ؛ لكنه فى مدن مصر الأخرى يساوى ٢ إلى ٣ بارات تبعاً لبعد المسافة وظروف النقل ، وهى الأمور التى تساعد على زيادة أثمانها .

ويوجد فى ملوى ومنفلوط ، وهما مدينتان فى مصر الوسطى ، مصانع للجرار الكبيرة ، وللآنية تشبه تلك التى تصنع فى إدفو ، والتى تستخدم فى تجهيز صبغة النيلة والسكر ، والتى يستخدمها الصباغون والدباغون الخ وعلى الرغم من سمك هذه الآنية الكبير فإنها لا تصبح مع ذلك مسمطة إلا بعد استخدامها لبعض الوقت .

أما الجرار المسماة « بلاص » (الشكل ٢١ ، اللوحة EE المجلد الثانى ، الدولة الحديثة) والتى تخصص لاحتواء الزيت والسمن ، فلها شكل خاص ، وتحصل على درجة أكبر من الإنضاج (الإحراق) ، كما أنها تصنع بصفة خاصة فى إحدى القرى ، ومنها جاءها هذا الإسم .

ومن جهة أخرى فإن الآنية التى يتركز فيها أكبر قدر من الاستهلاك كل عام ، وفى كافة أنحاء مصر ، فهى القواديس التى تتعلق بالأحبال الدائرية والتى تدور مع دولاب بغرض رفع المياه المستخدمة فى الرى من الآبار والترع (السواقى ذات القواديس) (الأشكال أرقام ٣ ، ٩ ، ٢٠ ، اللوحة EE ، المجلد الثانى ، الدولة الحديثة) : وتوجد مصانع لهذه الآنية فى كل مكان ، وتشكل شقفاتها المتراكمة الجزء الأكبر من أكوام الأنقاض التى تلفت نظر المرء حول المدن والأماكن الآهلة بالسكان .

وفى مدينة القاهرة وحدها ، يتم تصنيع نوع من الخزف الخشن ، تصنع منه أوانى الحلوى وفناجين القهوة . ومن نافلة القول أن نذكر أن هذا الفرع من فروع الصناعة قد لا يستحق مجرد الذكر ، سواء بسبب رداءته ، أو بسبب الكمية القليلة المنتجة منه .

وتتميز بعض الفخاريات التى تصنع فى منوف أو ضواحيها بطلاء أزرق ؛ ويتكون هذا الطلاء من النطرون ونترات الصودا وأكسيد النحاس . ويستخرج هذا الأكسيد المسمى (طوبان) من المراجل التى يبيضونها بالقصدير ؛ فهو ليس سوى للقشور الرقيقة التى تنفصل عن هذه المراجل ، حيث تغمس فى الماء بعد أن تكون قد جففت بشكل تام .

وتكاد تكون كل المبانى الخاصة فى مصر ، قد بنيت بالطوب المحروق أو بالطوب النيىء . وقلما يتعدى استخدام اللبنات من النوع الأول حدود المدن .

أما النوع الثانى ، فهو المادة الوحيدة التى تصنع منها مساكن الفلاحين ، ما لم تكن هذه قد تقلصت إلى مجرد أكواخ طينية يغطيها البوص وحطب الذرة ؛ فبعد أن يمر طمى النيل بنفس التجهيزات التى يمر بها الطين الصلصال فى أوربا لصنع اللبنات المستخدمة فى البناء ، فإنه يستعمل فى نفس الغرض فى مصر . ويبلغ طول اللبنة التى تصنع من الطمى ٢ ديسيمتر ، فى حين يبلغ عرضها ديسيمتراً واحداً ، بسمك يبلغ خمسة سنتيمترات . ويلزم تجفيف اللبنات التى تستخدم نيئة تحت أشعة الشمس طوال أربعة أو خمسة أيام قبل أن يبدأ استعمالها . وتباع فى هذه الحالة بواقع ١٥ إلى ٢٥ بارة مقابل كل ألف لبنة منها .

وتحتوى الأفران الخاصة بإحراق هذه اللبنات عادة على أربعة إلى خمسة آلاف لبنة ، وتشتعل فيها النار لمدة أربع وعشرين ساعة ، وتستخدم فى ذلك أعواد الذرة المجففة وسيقان الفول وأوراق اللفت . أما فى مصر السفلى فيحل قش الأرز محل هذه الأصناف المختلفة من الوقود . ولا تبرد الأفران بشكل تام إلا بعد أن تخمد نيرانها بيومين . وتباع اللبنات المحترقة بواقع ٦٠ إلى ١٠٠ بارة لكل ألف منها . ومن جهة أخرى فلا يلزم لإحراق فرن من هذه اللبنات إلا حمولتان من سيقان الفول أو أوراق اللفت أو أى نبات آخر لا يستخدم علفاً للحيوانات .

وينظر إلى حطب الذرة باعتباره أفضل أنواع الوقود ، ولذلك يباع بمعدل ٢٠ إلى ٢٥ بارة للحمولة الواحدة منه ، فى حين لا تساوى الحمولة من أى وقود آخر سوى ١٤ أو ١٥ بارة .

وتقام أفران الطوب بطريقة يمكنها معها أن تضم بخلاف الأربعة آلاف لبنة التى تتكون منها « الطريحة » المعتادة ، من ١٢٠ إلى ١٥ جرة كبيرة ، يبلغ ثمنها من أربع إلى خمس بارات .

وتعتبر صناعة الجير لأغراض البناء ولتبييض غزل الكتان فرعاً من فروع الصناعة ، يمارس فى كافة أنحاء مصر العليا ، إذ تقدم الجبال الجيرية التى تحف بالوادى ، المادة المطلوبة لإنتاجه . وقد وصف المسيو جومار أفران الجير (الجيارات) ، ويمكن أن نراها فى الأشكال أرقام ٤ ، ٥ ، ٦ من اللوحة الثانية ، المجلد الثانى ، الدولة الحديثة . وقد أقيم عدد كبير من أفران أصغر من هذه فى ولاية أطفيح ، إذ لا يبلغ إنتاج الواحد منها أكثر من ١٥ إلى ١٨ قفة من الجير ، قلما يتجاوز إجمالى ثمنها ٢٠٠ إلى ٣٠٠ بارة . وهنا ، يستخدم كذلك حطب الذرة المجفف وقوداً لإنضاج الجير . ويمكننا أن نذكر من بين الأسباب التى أدت إلى دمار آثار مصر السفلى المبنية بالحجر الجيرى بسرعة أكبر من دمار سواها من الآثار المبنية بالحجر الرملى أو الجرانيت ، أن الأهالى قد لمسوا سهولة أكبر فى استغلال هذه الخرائب ، بدلا من التماس المواد التى يحتاجون إليها لتصنيع الجير من الجبال القريبة . وحيث لا يدخل ضمن موضوعنا أن نتناول أية تفصيلات حول مختلف عمليات البناء المتبعة فى مصر ، فإننا نمضى الآن إلى صناعة نسج الأقمشة .

الفصل الثانى
صناعة المنسوجات القطنية والكتانية
ومختلف أنواع الأقمشة

لا تتوفر المواد التى تنهض عليها حرفة النسيج فى مصر ، بنفس الدرجة من الوفرة ، فى كافة أنحاء البلاد هناك ، ويقوم الناس تبعاً لظروفهم المحلية تلك بتصنيع القطن أو الكتان أو الحرير ، ولهذا السبب نجد أن المنسوجات القطنية هى النوع الوحيد من الأقمشة التى ينتجها الناس فيما بين أسوان وجرجا ، فى حين تغلب صناعة الأقمشة الكتانية فيما بين جرجا والساحل الشمالى ، وبشكل خاص فى الفيوم والدلتا ، وقد أدى القرب من سوريا ، التى يرد منها الحرير المستخدم فى دمياط والمحلة الكبيرة والقاهرة ، إلى أن تتركز فى هذه المدن صناعة الأقمشة الحريرية ، وفضلا عن ذلك فإن هذا الضرب من النشاط يكاد يقتصر على صنع بعض أقمشة الزينة التى تخصص لتأثيث البيوت ، وسوف نتحدث هنا بشكل مركز عن هذه الأنواع المختلفة من الأقمشة . أما بخصوص تلك الأقمشة الصوفية التى « يتلفع » بها كل الفلاحين ، فهى تصنع فى كافة القرى من الصوف الناتج عن جز الخراف التى تربى هناك .

وقد سبق لنا القول فى الباب السابق أن القطن المزروع حول إسنا هو أفضل أصناف القطن فى مصر ، كما سبق لنا أن شرحنا كيف يستخلص القطن الشعر من البذور التى يحيط بها .

وبعد أن ينظف القطن بهذه العملية الأولية (عملية ندف القطن) يدخل فى محلج نجد رسماً له فى اللوحة رقم ١٥ ، المجلد الثانى ، الدولة الحديثة . وبعد تجهيزه على هذا النحو تغزله النساء بمغازل ثم يقدم إلى النساجين ، وقد أعطى المسيو كوتل Coutelle وصفا للنول الذى يستخدمه النساجون ، ونجد رسما له فى اللوحة الثالثة ، المجلد الثانى ، الدولة الحديثة .

وتنتج الأنوال الموجودة فى إسنا وضواحيها كل الأقمشة اللازمة ، ليس فقط

لسكان هذه المدينة والقرى التى تجاورها ، وإنما أيضا للقبائل العربية التى تتردد على أسواقها .

وتمارس نفس الحرفة ، وعلى نحو أوسع ، فى مدينتى قوص وقنا ؛ إذ يوجد فى هاتين المدينتين ما يزيد على ١٥٠ نولا ، حيث يجلب القطن من سوريا ومن الدلتا ، ذلك أن القطن الذى تنتجه هذه المنطقة لا يكفى لعمل هذه الأنوال .

ويقوم تجار من القاهرة بجلب القطن من سوريا إلى مصر العليا ، وهم يبيعونه عادة بسعر الرطل زنة قنا ٧٥ بارة ، ويساوى هذا الرطل ثلاثة أرطال ونصف الرطل حسب وزن القاهرة . ويتكلف حلج هذا الرطل من القطن ست بارات ، ويسلم النساج رطلا ونصف الرطل إلى الغازلات اللاتى يعدن إليه بعد مضى شهر فى العادة رطلا واحداً من الغزل ؛ وهكذا تسبب عملية الغزل تالفا يبلغ أكثر من ٣٠٪ ، وينبغى الملاحظة أن النسوة لا يقمن بالغزل إلا حين يفرغن من عمل البيت . ويسلم الغزل إلى النساج بدرجات متفاوتة السمك ، ويعنى النساج بالمواءمة بين خيوط الغزل (بأن يضع السميك مع السميك والرفيع مع الرفيع) كى يصنع منسوجات موحدة الصنف ، وتبلغ طول قطعة القماش من القطن الأبيض ستة من الأذرع البلدية ، بعرض يبلغ ذراعا ونصف الذراع ، وتلزم مدة يومين لإنجازها .

ويباع الذراع من هذا المنسوج بالقطاعى بـ ٧ إلى ٨ بارات مما يصل بثمن القطعة كلها (التوب) إلى ٤٥ بارة فى المتوسط .

وبخلاف الأقمشة من القطن الأبيض التى تستخدم فى الأمور العادية والمنزلية ، تصنع فى قنا شيلان القطن المخططة بالأزرق والتى تغطى أكتاف الفلاحين وأكتاف الغالبية العظمى من سكان البلاد .

وتصنع هذه الشيلان فى شكل قطع ، تتكون كل قطعة منها عادة من شالين وتتكلف الواحدة من هذه القطع ٤٥ بارة كأجرة يد ؛ ويبلغ طولها ١٢ ذراعا بعرض ١ ½ ذراع ، وتلزم أربعة أيام لصنعها ، ويبلغ وزنها فى العادة رطلا واحدا زنة قنا ، وقد سبق أن ذكرنا أنه يساوى ٣ ½ من الأرطال زنة القاهرة .

ويبلغ ثمن الزوج من هذه الشيلان فى الجملة حوالى ٣ بوطاقات أى ٢٧٠ بارة ، ويبلغ ثمنه بالقطاعى ٣٠٠ بارة أو قرشين أسبانيين ، ويباع جزء من هذه الشيلان داخل البلاد ، أما الجزء الآخر فيباع لقوافل سنار ودارفور ، ولمناطق أخرى فى أواسط أفريقيا .

ويقوم نفس نساجى الأقمشة القطنية ، السادة والمخططة ، بصناعة أقمشة خشنة من الصوف الغامق يشيع استعمالها فى الأرياف ، وقد رسم نول نسج الصوف فى اللوحة رقم ١٤ ، المجلد الثانى ، الدولة الحديثة .

ويقوم بغزل الصوف رجال ونساء ، فى نفس الوقت الذى يرعون فيه قطعانهم ، أو فى أوقات فراغهم بين أنشطتهم المعتادة ، ونرى فى اللوحة رقم ١٥ ، المجلد الثانى ، الدولة الحديثة ، رسما لغازل يجلس القرفصاء ، ويعمل هؤلاء الغازلون أيضاً وهم سائرون .

ويباع الرطل من غزل الصوف بـ ٨ إلى ١٠ بارات .

ويدخل فى صناعة قطعة من القماش طولها ١٦ ذراعا بلديا ، وعرضها ذراعاً واحداً ، من أربعة إلى خمسة أرطال من الصوف ، ويلزم للنساج أربعة أيام لنسجها يحصل عنها أجراً يبلغ ٢٥ - ٣٠ مدينى ، ويستخدم هذا النوع من الأقمشة على وجه الخصوص ، وكما سبق أن ذكرنا ، لصنع ملابس الفلاحين ؛ أما لون الشيلان التى يصنع منها الفلاحون عماماتهم فتكون أقل قتامة . وتزن كل قطعة قماش تتكون من شالين حوالى ٥ أرطال زنة القاهرة ، وتبلغ تكاليف صنعها (أجرة يد) ٣٥ مدينى ، وتباع بـ ١٨٠ مدينى .

وبخلاف هذه الأقمشة الصوفية القاتمة ، تصنع فى قنا شيلان العمائم من صوف يضرب إلى البياض ، ولا يمر بأية تجهيزات سوى ندفه بعد غسله ، ويباع الرطل من غزل هذا الصوف بـ ٥٠ بارة ، ويلزم رطل واحد ونصف الرطل لصنع شال طوله ستة أذرع ، وتبلغ أجرة نسيج هذا الشال ٣٠ بارة ، أما سعره الاعتيادى فيبلغ فى معظم الأحيان حوالى ١٢٠ بارة .

ويصنع كذلك فى قنا ، كما يصنع فى جرجا وفرشوط ، أقمشة قطنية وشيلان من نسيج مضمومة خيوطه على نحو أكبر بكثير ، وتكون هذه فى العادة مخططة بالأحمر والأزرق وتتغطى بها النسوة من أقدامهن حتى رءوسهن ، فهى الرداء الوحيد الظاهر منهن ، كما أنها تشكل فى الوقت نفسه نوعا من الزينة لشيوخ القرى الميسورين ، فيغطون بها أكتافهم وصدورهم .

ويجلب القطن الذى يصنع فى هذه المدن الثلاث من سوريا ومن الدلتا ، إذ قلما يستخدم القطن الذى تنتجه هذه المدن نفسها إلا فى إسنا ، ومع ذلك ، فهناك فى إسنا ، تصنع منه كما سبق القول أجمل الأقمشة القطنية التى تنتجها مصر العليا .

وعند أسيوط وضواحيها تصبح الأقمشة الكتانية أكثر استعمالا ، إذ يكاد يرتديها خلال الصيف كل سكان هذه المنطقة . ويصبغ هذا القماش منذ البداية باللون الأزرق باستخدام صبغة النيلة ؛ وهو اللون الغالب فى صباغة الكتان والقطن .

وقد أمكننى أن أجمع فى بنى سويف حيث أقمت هناك عدة مرات ، معلومات أوسع حول صناعة الأقمشة ، وقد تأكد لى هناك أن نسج القطن القادم من سوريا ومصر السفلى قد حل بشكل تام محل صناعة نسج الكتان . ويرد فى السنة الاعتيادية إلى هذه المدينة ، وكذلك إلى ولاية الفيوم من ٦٠٠ إلى ألف طن من القاهرة ، يزن الطن منها ١٢٠ رطلاً .

ويبلغ ثمن الرطل منها ، زنة ١٤ أوقية ، من ٢٨ إلى ٢٠ بارة ، وتدفع ٣ بارات فقط فى حلجه وندفه ، و١٠ بارات فى مقابل غزله .

ويدخل فى صناعة القطعة الواحدة من الأقمشة القطنية حوالى رطلين من الغزل ؛ ويبلغ طولها حوالى ١٩ ذراعا بلديا كما يبلغ عرضها ٢٢ قيراطاً أى $\frac{١١}{١٢}$ من الذراع .

ويمكن للعامل أن ينتج خمساً من هذه القطع فى ثمانية أيام يحصل كأجرة يد عن كل واحد منها ١٥ بارة . ويبلغ عدد النساجين فى بنى سويف خمسمائة إلى ستمائة نساج ، أما عدد الحلاجين فيبلغ الثلاثين .

ولا ترسل الأقمشة القطنية من إنتاج بنى سويف مطلقاً لا إلى القاهرة ولا إلى مصر السفلى ، إذ تبقى هناك لاستهلاك سكانها ولاستهلاك القبائل العربية فى مصر الوسطى ؛ وفضلا عن ذلك فالناس هناك مضطرون لاستجلاب الأقمشة الصوفية والكتانية اللازمة لهم من خارج الولاية ، إذ تبين أن عدد الأنوال المخصصة لصنع هذا النوع من الأقمشة فى هذه المدينة قد تقلص إلى ثمانية أو عشرة أنوال على الأكثر .

وإذا كانت ولاية بنى سويف قد اقتصرت على استخدام القطن فى صناعة الأقمشة ، فإن ولاية الفيوم المتاخمة لها قد توسعت فى ذلك حيث استخدمت كل المواد التى يمكن نسجها ؛ ولذا نجد فى مدينة الفيوم ، عاصمة هذه الولاية ، عدداً كبيرا من العمال يقومون بصناعة المنسوجات القطنية والكتانية وكذلك الصوفية .

ويجلب القطن الذى يصنعونه هناك من القاهرة عن طريق النيل حتى قرية بوش أو مدينة بنى سويف ، ومن هناك ينقل براً إلى داخل الفيوم .

ويبلغ عدد الأنوال التى تقوم بنسج الأقمشة القطنية فى مدينة الفيوم وحدها ثمانين أو مائة نول . وتبلغ تكاليف ندف القطن وحلجه ، وهما العمليتان اللتان تجعلان القطن قابلا للغزل ، ¼ ٢ بارة لكل رطل . وبعد ذلك تشتريه الغازلات ، وهن فى العادة زوجات الفلاحين .

وتستخدم خيوط القطن ، تبعاً لدرجة سمكها وخواصها الأخرى ، فى صنع نوعين من الأقمشة يتميزان عن بعضهما البعض كذلك تبعاً لعرض القطع (الأتواب) التى تصنع منهما . ويبلغ طول القطعة من كلا النوعين عشرين ذراعا بلدياً ، ولكن عرض القطعة من الصنف الثمين يبلغ ذراعا بلدياً كاملا ؛ وتبلغ أجرة صنعها ٣٥ بارة ، وتتطلب ثلاثة أيام عمل ، ويبلغ ثمنها فى تجارة القطاعى حوالى ١٦٠ بارة . ولا يبلغ عرض قطع القطن من الصنف الأدنى سوى ¾ ذراع ، ويتم صنع هذه فى مدة يومين ويبلغ أجر صنعها ١٥ بارة ، وتباع بمائة بارة فقط .

أما الكتان الذى يزرع فى مساحات واسعة بعض الشئ فى الفيوم ، فيقوم بتصنيعه عدد كبير من النساجين المنتشرين فى مختلف قرى الولاية ، ونجد منهم ما بين ١٠٠ إلى ١٣٠ فى مدينة الفيوم وحدها .

ويفصل الكتان عن مشاقته عن طريق تمريره ، كما يحدث عندنا فى أوربا ، بين أسنان مشط من الحديد . ويوضع الكتان الممشط فى حزم ، يتراوح ثمن الواحدة منها بين ٧ و ٨ بارات . وبعد تجهيز الكتان على هذا النحو ، تأتى الغازلات ليحصلن عليه من سوق المدينة أو من أسواق القرى الكبيرة .

ويبيض الغزل الذى تقوم هؤلاء النسوة بإعداده وذلك بغليه فى مغسول من النطرون والجير الحى ، ويغسل بعد ذلك فى ماء بارد ، ثم يجفف ويقدم للنساج .

وتنقسم الأقمشة التى تصنع من الكتان إلى ثلاث درجات ، وتباع القطعة منه بـ ٩٠ ، ١٢٠ ، ١٦٠ ، ٢٠٠ مديني بحسب درجة نعومتها وعرضها ؛ ويتراوح هذا العرض بين $\frac{3}{4}$ ذراع و$\frac{1}{2}$ ذراع ؛ أما الطول فيبلغ بالنسبة لها جميعاً حوالى ثلاثين ذراعا .

ولا تصدر من هذه الأقمشة الكتانية المصنوعة فى الفيوم إلا كمية بالغة الضآلة ؛ لكن هذه الولاية تصدر إلى القاهرة وإلى مدن مصر السفلى معظم الأقمشة المستخدمة فى التعليب والتغليف – وهذه تصنع من غزل مصنوع من مشاقة الكتان تتفاوت درجات سمك خيوطه . وأقمشة التعليب والتغليف هذه ، والمسماة بالخيش لا تصنع مطلقاً فى شكل قطع (أتواب) ، وإنما فى شكل قطع قصيرة يبلغ عرض الواحدة منها ذراعين ، ويبلغ طولها أربعة أذرع . وهى تباع بالزوج . وفى زمن السلم ، حين يكون البحر حراً ، تصدر الفيوم ما يصل إلى ٢٠ ألف زوج من قطع الخيش إلى سوريا وإلى مناطق مختلفة فى أوربا .

وللنساجين فى مدينة الفيوم ، كما لطوائف الحرف الأخرى ، شيخ خاص موكل إليه تحصيل الضريبة المفروضة على الطائفة ، وفض المنازعات التى قد تنشأ بين أعضائها . ووظائف هذا الشيخ وراثية فى نفس الأسرة ، إذا ما ظل الورثة يحترفون نفس الحرفة ، أما إذا تركوا هذه الحرفة ، أو إذا مات الشيخ دون ابن يخلفه ، فإن النساجين يقومون بانتخاب شيخ آخر .

وتبلغ الضريبة المقررة على طائفة النساجين حوالى ٢٠ ألف بارة وهى توزع على كل منهم بنسبة حجم العمل الذى يفترض أنه حصل على دخله منه .

وتفرض ضريبة مماثلة ، وبنفس القيمة ، على الجير المستخدم فى خيوط الكتان .

وقد سبق أن قلنا عند حديثنا عن تربية الخراف فى الفيوم ، بأن صوفها من نوع أرق من صنوف الخراف التى تربى فى بقية أنحاء مصر ، وفى نفس الوقت فإننا نجد فى الفيوم صوفا أكثر بياضاً مما نجد من الصوف فى أى مكان آخر . وقد أدت هذه الظروف إلى نشأة عدد كبير إلى حد ما ، من الأنوال المستخدمة فى صنع الشيلان البيضاء التى يستعملها الناس فى هذه الولاية ، وفى الولايات الأخرى .

وبعد أن يغسل الصوف وبعد أن ينظف ويندف باليد ، يغزل فى القرى ، ويبيع الفلاح صوفه مغزولا على هذا النحو ؛ وخيط الصوف البالغ النعومة والشديد البياض هو فى نفس الوقت الأعلى قيمة ، ويباع الرطل منه ، زنة ١٢ أوقية ، فى مقابل ٦٠ بارة .

أما خيوط الصوف من الدرجة الثانية فتباع بـ ٤٥ بارة للرطل ، ويباع الرطل من الدرجة الثالثة مقابل ٣٠ بارة فقط .

وتكاد تتركز صناعة الشيلان البيضاء التى تنتجها ولاية الفيوم فى مدينة الفيوم ذاتها . وقد بلغ انتشار هذه الصناعة هناك درجة أن القوافل التى كانت تسافر كل أسبوع من هذه المدينة إلى القاهرة ، كانت – قبل مجئ الحملة الفرنسية – تنقل معها فى بعض الأحيان ما يبلغ ألفين (٢,٠٠٠) من هذه الشيلان .

وكانت هذه القوافل تتجه براً إلى غايتها ، عابرة الصحراء حتى الجيزة ، أو كانت تتوجه إلى قرية بوش حيث تشحن السلع التى تحملها على مراكب تعمل فى النيل .

وكانت الضريبة المقررة على صناعة شيلان الصوف ، تحصل بواقع ٢ مدينى فى الأسبوع عن كل نول .

وكانت صناعة الأقمشة الصوفية ، الرمادية أو غامقة اللون ، تنتشر فى كل قرى الولاية ؛ أما الأقمشة الأكثر خشونة ، والتى تصنع من وبر الماعز أو الجمل ، والتى يصنع منها العربان خيامهم ، فقد كانت نسوة هؤلاء العربان ، هن اللائى ينسجنها بأنفسهن داخل الخيام .

وتصنع الأقمشة الكتانية بشكل خاص فى مناطق الدلتا ، حيث يزرع هذا المحصول بكميات أكبر بكثير مما يزرع بها فى مناطق مصر الأخرى .

وتشتغل كل نساء الفلاحين فى معظم ولاية منوف ، وبشكل عام فى كل أنحاء الدلتا ، فى غزل الكتان ، الذى يشترينه من الأسواق حيث يعرض للبيع بعد أن يمر بكل التجهيزات اللازمة . ويبيع هؤلاء النسوة غزلهن بواقع ٤ بارات لكل ربطة خيط (*) . وفى العادة ، تنفق الغازلة ٢٠ يوماً كى تتم صنع ٢٥ ربطة خيط .

ويتم تبييض غزل الكتان قبل تسليمه إلى النساج ؛ ويتم ذلك فى محلول ماء مغلى أذيب فيه على نحو متساو كل من النطرون والجير الحى . ويجلب النطرون من الطرانة ، ويباع بواقع ٤ بارات للرطل الواحد ، أما الجير فيأتى من طره بالقرب من القاهرة . وهذه الطريقة فى التبييض هى المتبعة فى كل أنحاء مصر السفلى .

ويدفع عادة ٢٥ بارة أجرة يد لصنع قطعة واحدة من الكتان ، طولها ٢٨ ذراعاً بلدياً .

وتصنع فى منوف أقمشة كتانية من أصناف مختلفة :

١ – أقمشة بيضاء ، نسيجها ضيقة خيوط لحمته ، وإن كانت الخيوط التى تستخدم فى صنع هذه الأقمشة تتفاوت فى درجة سمكها ؛ ويبلغ ثمن أغلى قطع هذا الصنف ١٨٠ بارة للقطعة الواحدة ؛ وهناك قطع منه يبلغ ثمنها ١٦٠ ، ١٤٠ ، ٩٠ بارة .

٢ – أقمشة ناصعة البياض ، يحيط بها عند حافتيها شريط خيوط نسيجه أكثر ضيقاً (البرسل) ؛ وتستخدم هذه الأقمشة فى صنع قمصان نساء الريف ، وتباع القطعة من هذا الصنف ، والتى يبلغ طولها ٢٦ ذراعا ، فى مقابل ٩٠ – ١١٠ بارة ويسمى هذا الصنف : « مقطع بحواشى » .

(*) يبلغ طول الربطة عادة حوالى ١,٠٠٠ متر . (المترجم) .

٣ – وأخيراً هناك نوع من الأقمشة بالغ الخشونة ، يستخدم فى صنع أغطية الفراش وفى صنع الخيام . وتباع القطع البيضاء من هذا الصنف ، والتى يبلغ طولها عشرة أذرع مقابل ٧٥ بارة ؛ أما القطع الزرقاء فقد صبغت خيوط نسيجها ، ويصنع منها نوعان من الأقمشة : تساوى القطعة من النوع الأول ١١٠ بارة ؛ وتساوى القطعة من النوع الثانى ٨٠ بارة ، ويبلغ طول أى منهما ٢٣ ذراعا .

ويزيد عدد صناع الأقمشة الكتانية فى شبين (الكوم) عنه فى منوف ، حيث يبلغ عدد الأنوال فى شبين من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ نول . وتصنع فى كل من هاتين المدينتين ، وبكميات ضئيلة أقمشة صوفية تسمى : صوف .

أما مدينة طنطا ، وهى التى يزيد عدد النساجين بها عنه فى شبين ، بدرجة كبيرة ، فلا تصنع سوى الأقمشة الكتانية .

وتنتج مصانع طنطا أقمشة سادة من نسيج ضيقة خيوط لحمته ، يبلغ طول القطعة منها ثلاثين ذراعا ؛ ويتراوح ثمنها من ١٠٥ إلى ١٥٠ مدينى .

وبخلاف ذلك ، توجد بعض الأنوال التى تقوم بصنع قماش ذى مربعات زرقاء ، يستخدم فى بعض المناطق ملابس للرجال والنساء . ويبلغ طول القطعة من هذا المنسوج ١٦ ذراعا ، وتباع بواقع ٤٥ إلى ٦٠ بارة ؛ وكذلك يصنع نوع من النسيج الأزرق ، بالغ الضيق (أى عرضه ضيق) ، يسمى كركة (أو كركا) ، ويبلغ طول القطعة من هذا النوع (أى التوب) ١٨ ذراعاً ، وهو لا يستعمل داخل البلاد ، وإنما يصدر إلى سوريا عن طريق دمياط ؛ وفى النهاية فإنه يصنع فى طنطا قماش للتغليف ، تباع القطعة منه بـ ٤٥ بارة ، ويبلغ طولها ٢٠ ذراعاً .

وتنتشر صناعة هذه الأصناف المختلفة من المنسوجات فى كل القرى المجاورة لطنطا ، وبشكل جزئى فى محلة مرحوم ، وبرما ، وإبيار ، وبسيون الخ . ويأتى النساجون فى هذه البلاد ليبيعوا منتجاتهم فى سوق طنطا ، الذى يقام يوم الأحد من كل أسبوع .

وبالإضافة إلى مختلف أصناف الأقمشة التى انتهينا من الحديث عنها ، وإلى الأقمشة الصوفية التى يشار إليها عادة باسم « صوف » تقوم بعض قرى الدلتا ، وعلى وجه الخصوص قرية قلين ، بإنتاج نوع من الشيلان تخصص لاستهلاك البلاد ، من أقمشة « شد » تصنع من خليط من الخيوط من الصوف والتيل .

أما الأقمشة الفاتحة ، « بحواشى » والتى تحمل على حافتيها أربعة أو خمسة خطوط منسوجة على نحو أكثر ضيقاً (البرسل) ، والتى تستخدم فى صنع الملابس البيضاء والزرقاء ، فهى الأقمشة الكتانية الوحيدة التى تصنع بكميات كبيرة فى سمنود ، حيث يدور ما يقرب من ٣٠٠ نول . وإن كان عدد الأنوال التى تعمل فى ضواحى هذه المدينة أكبر من ذلك بكثير . ويبلغ طول « التوب » من هذا القماش ٢٦ ذراعاً بلدياً ، كما يبلغ عرضه ٢٠ قيراطاً من نفس الذراع . وتقدر الأطوال هنا تبعاً للمقاييس المستخدمة فى القاهرة ، وليس تبعاً لتلك المقاييس المستخدمة فى منوف وطنطا وإبيار الخ ، والتى يزيد الذراع فيها بمقدار ٤ قراريط أى أنها تبلغ ما نسبته ٢٨ إلى ٢٤ من الذراع البلدى المستخدم فى القاهرة .

وتتطلب صناعة القطعة (التوب) الواحدة من هذا المنسوج أربعة أيام عمل ، يحصل النساج مقابلها على أجر يبلغ ٢٤ بارة . ويتراوح ثمن القطعة الواحدة من هذا الصنف ما بين ١٠٥ إلى ١٦٠ مدينى ، تبعاً لدرجة نعومتها وسمكها .

وتقوم فى سمنود كل أربعاء سوق تغص بالأقمشة الكتانية من كل نوع ، صنعت فى الدلتا وبشكل خاص فى المحلة الكبيرة الخ ، ويشترى تجار المدن جزءاً من هذه الأقمشة ، يصدرونه إلى سوريا عن طريق دمياط ، كما يرسلون جزءاً منه كذلك إلى القسطنطينية عن طريق ثغرى رشيد والاسكندرية .

وتقدم الخراف التى تربى فى ولايتى الغربية والشرقية الصوف الذى تصنع منه فى الدلتا تلك الأقمشة التى يطلق عليها اسم « صوف » ، والتى تستخدم كما سبق القول فى صنع « الروب » أو الثوب الخارجى للفلاحين (البشت) ، وقد يحتفظ هذا الثوب باللون الأصلى الداكن الذى للصوف ، وقد يصبغ باللون الأزرق الغامق . ويبلغ عرض هذه الأقمشة نفس العرض الذى للقطع الكتانية ، وإن كان طولها لا يزيد عن ١٨ ذراعا . ويلزم النساج ثمانية عشر يوماً لصنع واحدة من هذه القطع ، يحصل عنها من ٩٠ إلى ١٠٠ بارة أجرة يد .

وتباع هذه الأقمشة تبعاً لنوعها بسعر يتراوح من ٣ إلى ٥ بوطاقات (ريالات) . وتدير صناعة هذه الأقمشة الصوفية حوالى الخمسين نولا فى سمنود ، وهناك عدد أكبر من الأنوال فى القرى التى تحيط بها تستخدم فى صنع أقمشة من الصوف الأسود ، بنفس الأطوال ، يشتد الطلب عليها من جانب الأثرياء ، وتباع بثمن يصل إلى ١,٠٠٠ مدينى للقطعة الواحدة ، كما أنها تمثل نوعاً من الصادرات الهامة على نحو ما إلى سوريا .

وتكاد تستحوذ مدينة المحلة الكبيرة فى كل الدلتا على صناعة الأقمشة الحريرية ، إذ يعمل بهذه الحرفة بشكل دائم ما يصل إلى ٩٠٠ عامل .

وتستخدم هذه الأقمشة ، من إنتاج المحلة الكبيرة ، فى صنع ستائر النوافذ وأغطية الديوان والمخدات ومفارش المائدة المطرزة بالذهب والفضة ، والأحزمة ، واليشمك (البرقع) الأسود للسيدات ، ومناديل من نفس اللون يستخدمونها فى تغطية رءوسهن ، وفى صنع نوع من ملابس النساء يسمى شلست .

وتستهلك هذه السلع المختلفة التى تصنع فى المحلة الكبيرة فى كل مدن مصر ، أو تصدر إلى كافة أملاك الدولة العثمانية .

وقد استقرت فى هذه المدينة كذلك مصانع لصباغة الحرير ؛ وتتم الصباغة بالألوان : الأصفر ، الأسود ، الأخضر ، البرتقالى ، والأزرق السماوى ، والأزرق الغامق ؛ ولا تتم الصباغة باللون الوردى إلا فى القاهرة ، كما يجلب من هذه المدينة أيضاً الخيوط الذهبية والفضية التى تدخل فى صناعة المنسوجات المطرزة فى المحلة الكبيرة .

وتتم التجارة بين المحلة الكبيرة وسوريا عن طريق تجار من دمياط ، يقومون باستجلاب الحرير من سوريا ، ثم يعيدون إليها جزءا من هذا الحرير بعد أن يتم تصنيعه فى مصر .

وكان يعمل فى نسج الأقمشة القطنية فى المحلة الكبيرة ما يصل إلى ألف عامل ، لكن هذا العدد قد تقلص إلى ٥٠٠ فقط أثناء إقامتنا فى هذه البلاد . ويأتى

القطن الذى تصنعه المحلة من ولاية المنصورة ، ومن سوريا التى كان يجلب منها قطن من أرق الأصناف ويبلغ طول القطعة من الأقمشة القطنية (التوب) التى تنتجها هذه المصانع ١٦ ذراعا ، ولا تختلف عن بعضها البعض إلا فى العرض أو الدرجة ، ولهذا يتراوح ثمنها ما بين ٤٥ إلى ١٥٠ مدينى .

وقد كان يصنع فى المحلة الكبيرة كذلك كمية ضئيلة من الأقمشة الكتانية وإن كانت هذه أدنى درجة بكثير مما تنتجه القرى التى تجاورها .

وتحوز مدينة رشيد مصانع عديدة لصنع الأقمشة الكتانية والقطنية ، وكذلك لصنع أقمشة من نوع خاص يختلط فيها الكتان مع القطن ، كما تصنع رشيد كذلك نوعا من أقمشة كتانية بها خطوط من الحرير الأبيض ، تستخدم بصفة خاصة فى صنع قمصان النساء .

ويستجلب صناع رشيد الكتان من ضواحى هذه المدينة ، ومن ولايتى الغربية والمنوفية ، كما يستجلبون القطن من ولايتى دمنهور والمنصورة ، كما أنهم يستوردون من سوريا الحرير الذى يصنعونه .

وتمارس فى دمياط نفس حرفة تصنيع الكتان والقطن والحرير ؛ وتستجلب هذه الخامات من نفس المناطق (التى سبق ذكرها) ، وإن كانت هذه المدينة ، بصفة خاصة ، تقوم بصنع أقمشة كتانية ، لها حواف من الحرير الملون كنوع من الزينة .

ولهذا السبب توجد هناك مصانع للصباغة يتم تشغيلها بشكل دائم . وأكثر الألوان التى تخصص لهذا الغرض هى الأصفر والأخضر والأزرق والأحمر والبرتقالى والقرمزى والبنفسجى .

ويصدر هذا الصنف من الأقمشة الكتانية ذات الحواف الحريرية الملونة إلى سوريا ، وتصنع منه الشيلان والعمائم . وهناك نحو ثمانى إلى عشر درجات مختلفة من هذا القماش تبعاً لنعومة المنسوج ولأطوال القطع (الأتواب) ، وعرض حوافها الحريرية .

ويبلغ طول القطعة من هذا المنسوج عادة ثلاثة أذرع بلدية ويبلغ عرضها ثلاثة أرباع الذراع ، ويباع المنسوج من الدرجة الأولى بـ ١٨٠ مديني ، في حين يبلغ ثمن القطعة من الدرجة الأخيرة بـ ٣٥ إلى ٤٥ مديني ، ويتراوح ثمن القطعة من الدرجات المختلفة فيما بين هذين الحدين .

ولا يلزم النساج سوى يوم واحد لصنع قطعة من هذا النسيج ، تلك التى لا تعد فى الواقع سوى فوطة أو منشفة ، يضاف إليها نوع من الحلية أو البذخ وذلك بطلائها بالورنيش ودعكها بحجر مشذب .

ويوجد فى دمياط وفى قرية المنية المجاورة حوالى ٣٠٠ نول تعمل جميعها فى صنع الشيلان الكتانية ، وهناك أيضا ما يقرب من خمسين نولا لصناعة النوع من الأقمشة الناصعة المسمى « بحواشى » ، وتدفع أجرة يد قدرها ١٨ – ٢٠ مدينى مقابل شغل كل قطعة منه ، طولها ١٨ ذراعاً ، وهى تتطلب من يومين إلى ثلاثة أيام عمل .

وبخلاف هذه الأصناف من المنسوجات ، يصنع فى دمياط كذلك ، ويكاد الأمر هنا يكون قاصراً على هذه المدينة ، نوع من الأقمشة الحريرية المسماة : « خيش » ، ومنه تتخذ خمارات النساء (البرقع) التى تكون سوداء أو قرمزية اللون .

ويبلغ عرض قطعة الخيش ، وهى التى يتطلب صنعها أربعة أو خمسة أيام من العمل ، يدفع مقابلها من ٥٠ إلى ٥٥ مدينى أجرة يد ، نصف الذراع ، كما يبلغ طولها ٤٣ ذراعاً ، تنكمش إلى ٤٠ ذراعاً فقط بعد الصباغة .

وتنتشر هذه الخمارات المصنوعة فى دمياط فى كل أنحاء مصر ، وخاصة فى ولايتى الغربية والمنصورة .

وفى نفس الوقت ، تمتلك عاصمة الولاية الأخيرة ، الواقعة على الفرع الشرقى للنيل ، إلى الجنوب من دمياط ، بعض مصانع لإنتاج الأقمشة الكتانية ، وخاصة أقمشة القلوع المخططة بالأزرق والأبيض ، والتى تستخدمها المراكب التى تعمل فى النيل .

وهناك نوعان من تلك الأقمشة المستخدمة فى صناعة القلوع : الأول ويصنع من الكتان الصرف ويباع بـ ٩٠ مدينى ، والثانى ويصنع من خليط من الكتان والقطن ، ولا يتجاوز طوله ١٢ ذراعاً ، ولا يتجاوز ثمنه ٦٠ مدينى .

ولا يقتصر صنع هذه القلوع على المنصورة وحدها ، إذ تصنع القلوع كذلك فى المنزلة ودمياط والبرلس ورشيد والإسكندرية ، وكذلك فى قرية إمبابة بالقرب من القاهرة ؛ وأفضلها جميعاً هو ما يصنع فى رشيد .

ولا تتطلب القطعة من قماش القلوع ، التى تصنع كلية من الكتان ، سوى يومى عمل ، أما تلك التى تصنع من خليط من القطن والكتان فلا تتطلب سوى يوم عمل واحد . ويدفع أجر صنع هذه وتلك بواقع مدينى واحد فى مقابل كل ذراع . وهذه القطع من قماش القلوع ليست سوى أشرعة عرضها بالغ الضيق .

ولا تدير صناعة الأقمشة الكتانية السادة فى المنصورة سوى ٢٠ نولا ، فى حين يدير القماش المسمى « بحواشى » مائة نول ، بل يرتفع الرقم إلى ثلاثمائة نول فى أوقات السلم .

أما الكتان الذى يغذى حاجة هذه الأنوال ، فيزرع فى ولاية المنصورة ، ويصدر جزء من الأقمشة التى تصنع هناك إلى سوريا وجزر الأرخبيل إلخ .

وتعد حرفة النسيج واحدة من أقدم الحرف التى مارستها مصر ، وكل شىء يدعو إلى الاعتقاد بأن الطرق المستخدمة فى هذه الصناعة قد ظلت على وجه التقريب على نفس ما كانت عليه منذ العصور الضاربة فى القدم ، فلقد ظلت على نفس الدرجة من البساطة ، ولا تتطلب ممارستها على الاطلاق أى تدريب (أو تلمذة) ، ومدة التدريب عليها غير محددة بزمن ، فحين يريد أى عامل أن يمارس لحسابه حرفة النسيج ، فإنه يصنع قطعة من القماش ، ويتفنن فى إتقانها ، ليضعها – كأفضل ما يستطيع إنجازه – تحت فحص « أسطوات » الطائفة ، الذين يجتمعون لهذا الغرض ، وحين يحكمون بأن هذا العامل ماهر للحد الكافى فإنهم يقبلونه بينهم بعد تناول وجبة خاصة يعدها لهم ، ويصبح بذلك مقبولا فى اقتسام ميزات وعمل وواجبات الطائفة .

ويدبر شئون طائفة النساجين ، ويسهر على رعايتهم فى كل المدن واحد من كبار « أسطواتها » ، ويحتفظ هذا الشيخ المنتخب بوظائفه عادة طيلة حياته ، إذا لم يبد منه خلال ممارسته لمهامه ما يسبب الكثير من الضجر أو السخط . وتشتمل وظائفه بشكل خاص على توزيع الضريبة أو الميرى المفروض على الطائفة ، على مختلف أفرادها ، وعلى تحصيل هذه الضريبة ، وعلى التوفيق والحكم فى الخلافات التى يمكن أن تنشأ بين أصحاب العمل وبين العمال .

الفصل الثالث

صناعة الحصر

يمكن على نحو ما ، إدخال صناعة الحصر ضمن حرفة النسيج ، (انظر الشكل رقم ١ من اللوحة العشرين ، الدولة الحديثة ، المجلد الثانى ، وكذا الوصف الذى قدمه لها المسيو جومار) . وتمثل الحصر فى مصر نوعين من الاحتياجات الأولية باعتبارها أثاثات ضرورية ؛ وهى فى القرى ، لا تقوم فقط مقام الأسرة الأوربية ، وإنما تقوم أيضاً مقام الديوان والمخدات التى يضطجع عليها سكان المدن فى كل بلاد الشرق ، كما تقوم مقام المفارش التى تغطى موائدهم . وفى واقع الأمر ، فإن المصريين من سكان سيوط وإسنا وقنا يقضون ليالى الصيف مفترشين حصراً مبسوطة أمام أبوابهم أو فى أواسط دورهم ؛ وتجد على هذه الحصر المبسوطة على الأرض ، أطباقا مكدسة باللحم والأرز والخضر التى يتغذون عليها ؛ وحين يتجمع هؤلاء للمشاركة فى وليمة عامة ، فإن المدعوين يجلسون القرفصاء فوق الحصر كذلك ؛ وهذه عادات مشتركة بين الفلاحين فى مصر العليا وبين العرب المتناثرين فى الصحراوين اللتين تحفان بهذه البلاد : ولهذا السبب لا توجد قرية واحدة ليس بها نساجون عديدون لصناعة الحصر ، وأكثر هذه الحصر خشونة وأكثرها شيوعا فى الصعيد ، هى تلك التى تصنع من الحلفا Poa multiflora وهو يتكاثر فى الأراضى البور ؛ كما تصنع الحصر فى كل مكان من سعف النخيل ، تلك الشجرة التى يعود كل جزء من أجزائها على الناس بالنفع ؛ ونجد هذا النوع من الحصير فى كل المناطق الآهلة إبتداء من أسوان حتى الاسكندرية ، ويحصل عليها الناس بثمن يجعلها فى متناول البائس الفقير ؛ ويصنع من هذه الحصر كذلك نوع من الأكواخ يحتمى الناس فى داخلها من الشمس ؛ وتقيم البغايا عادة وهن اللاتى يعشن حياة عامة فى بعض المناطق على شاطىء النيل ، تحت خيام تسد فتحتها حصر من سعف النخيل .

أما أغلى أنواع الحصر ، والتى يشيع استعمالها فى المدن الكبرى ، فيصنع من سمار تنتجه فى الفيوم حواف بحيرة قارون ؛ كما ينمو فى منطقة الطرانة على شواطىء بحيرات النطرون .

وهناك قرية كبيرة فى الفيوم تسمى طامية ، هى مقر هذا الضرب من ضروب الصناعة ، وهى تقع بالقرب من بحيرة قارون عند بداية شعب يصل ما بين هذه البحيرة وبين أهرام الجيزة ، عبر الصحراء التى تحد وادى النيل من جهة الغرب . ويعمل فى هذه الحرفة ، فى بعض القرى المجاورة لطامية وخصوصا فى قريتى المعصرة وسنورس ، عدد من العمال ، ويوجد فى طامية ما يقرب من مائة صانع ، يستخدم كل منهم اثنين إلى خمسة من العمال ، يتراوح الأجر اليومى لكل منهم من ٥ إلى ١٠ بارات ، أى ما يقل قليلا عن الأجر اليومى الذى يتقاضاه عامل الزراعة ، إذ يبلغ هذا الأجر عادة ، فى هذه المنطقة ، ١٠ بارات .

ويستجلب السمار الذى تستخدمه أنوال طامية لصنع الحصر من قرية الروضة الواقعة على شواطىء البحيرة . ويكاد يعمل كل سكان طامية فى صنع الحصر ويعيشون على إنتاجه .

ويمكننا اعتبار الإنتاج الزراعى فى هذه القرية فى حكم العدم ؛ فالأرض هناك ، ابتداء من الشعب الذى يؤدى إلى الأهرام ، مغطاة بصلصال مائل إلى اللون الأبيض ، وهو على وجه اليقين من نفس نوع الصلصال الذى تصنع منه البرادق ، والذى يوجد فى قنا ، عند بداية الشعب المؤدى إلى مدينة القصير ، على البحر الأحمر .

وتمتاز مدينة منوف ، بين كل مدن الدلتا ، بجمال الحصر التى تصنع فيها ؛ ويشتد الطلب على هذه الحصر فى كل أنحاء مصر . ولا يمارس الأهالى هذا الضرب من ضروب الصناعة فى هذه المدينة وحدها ، إذ تنتشر هذه الصناعة كذلك فى عدد من القرى المحيطة بها .

ويأتى السمار المستخدم فى صناعة هذه الحصر ، كما سبق لنا القول ، من منطقة الطرانة ومن الصحراء المجاورة لبحيرات النطرون ، ويكاد يقتصر جمع هذا السمار على قبيلة عرب الجوابى الذين يستحوذون على هذه الصحراوات ، وهؤلاء يقومون بنقل السمار إلى قرية تسمى قصر داود ، تقع على الشاطىء الأيمن من الفرع الغربى للنيل ؛ وهناك يحفظ السمار فى مخازن يأتى إليها أصحاب المصانع فى منوف للحصول على حاجتهم منه .

ولا يعمل هؤلاء الصناع ، والعمال الذين يعملون لديهم ، فى إنتاج الحصر ، إلا خلال بضعة أشهر من العام ، أما فى بقية العام فيقومون بزراعة مساحة ضئيلة من الأرض .

ويستخدم صناع منوف العمال من كافة الأعمار . ويدفع للأطفال أجراً يومياً يصل من ٥ إلى ٦ مدينى ، أما يومية الرجال البالغين فتصل إلى ١٠ – ١٢ مدينى ، ويبلغ أجر العمال المهرة ٨٠ مدينى فى الأسبوع .

ويمكن لأربعة عمال يشتغلون معاً لمدة يوم واحد أن يصنعوا حصيرة مربعة الشكل ، طول ضلعها أربعة أمتار .

ويرسل الجزء الأكبر من حصر ولاية منوف إلى القاهرة وبولاق ، إما لاستهلاك هاتين المدينتين ، وإما لتخزينها لحين تصديرها .

ويقوم بشراء هذه الحصر إما تجار أتراك يبيعونها بعد ذلك فى القسطنطينية وأزمير وجزر الأرخبيل ، وإما تجار سوريون ينقلونها إلى عكا وأورشليم (القدس) ودمشق إلخ .

وفى أوقات السلم يصل عدد عمال نسج الحصر فى ولاية منوف إلى ستمائة أو سبعمائة عامل ، وكان ثمن السمار الذى يستخدمونه ، يقدر قبل مجىء الحملة الفرنسية بواقع ٤ بوطاقات (ريالات) مقابل كل حمولة جمل . وقد ارتفع هذا السعر إلى ست أو سبع بوطاقات أثناء إقامتنا فى مصر ، على الرغم من أنه لم تكن هناك أية تجارة خارجية (أى على الرغم من توقفها) ، وقد نتج هذا الإرتفاع فى الأسعار من أن العربان الذين كانوا يقومون بجمع السمار من صحراء الطرانة ، كانوا يتعرضون للمطاردة والملاحقة على يد الفرنسيين .

الفصل الرابع

الزيوت المختلفة وطريقة صنعها

تستخدم مختلف أنواع الزيوت التى تصنع فى مصر فى تتبيل بعض المأكولات ، أو لإنارة الشوارع أو للإضاءة داخل البيوت .

ويستخدم فى صنع الزيوت بذور الخس والقرطم واللفت والكتان والسمسم . ويتفاوت استهلاك الزيوت المصنوعة زيادة ونقصاً فى مناطق مصر المختلفة ، تبعاً للتفاوت الذى يوجد بين قابلية أراضى هذه المناطق لإنتاج النباتات الزيتية التى انتهينا من ذكرها .

ولهذا السبب ، فإن الناس فى المنطقة المدارية لمصر لا يستخدمون فى حياتهم سوى زيوت الخس والقرطم ؛ أما فى مصر الوسطى فإنهم يستهلكون بشكل خاص زيوت اللفت والكتان والسمسم ، وفى مصر السفلى يستهلك الناس زيوت الكتان والسمسم .

وزيت الخس ، هو زيت الطعام الوحيد الذى يستهلكه الناس فى إسنا وولاية طيبة ؛ وقد وصفنا طريقة زراعة هذا النبات ، وبينا إنتاجه من الحبوب الذى يصل عادة إلى نسبة ٣٦ : ١ (نسبة المحصول إلى البذور) . وهكذا ، فإن أردباً من البذور ، يبلغ متوسط ثمنه ١٥٠ مدينى ، يعود بإنتاج مكيالين من الزيت ، من النوع المسمى : بلاص ، يزن كل بلاص منهما حوالى ٣٥ رطلا من زنة القاهرة ؛ ويبلغ ثمن الرطل من هذا الزيت ٧ – ٨ بارات .

ولا يزرع القرطم فى هذه المنطقة إلا من أجل ما ينتجه من بذور ؛ فهناك يهمل إنتاج هذا المحصول من الزهور ، التى تعود بنفع كبير للغاية ، كما رأينا ، فى ولاية سيوط .

وعندما تكون البذور هى الإنتاج الوحيد الذى يراد الحصول عليه من هذا

المحصول ، فإنه يبذر على الدوام كما هو الحال في الخس ، ولكن بنسبة أكبر ، مع العدس والحمص والذرة . وهكذا ، ففى حين تبلغ كمية بذور الخس المبذورة فى الفدان الواحد $\frac{٢}{٤٨}$ من الأردب ، فإن بذور القرطم (فى نفس المساحة من الأرض) تبلغ $\frac{٣}{٤٨}$ ، وتنتج عادة أردبين (من البذور) ، أى ما نسبته ٣٢ : ١ ؛ ويبلغ ثمن الأردب حوالى ١٥٠ بارة ، ويزيد السعر مع هبوط النيل (الاتجاه شمالا) حيث يزيد عدد سكان هذه المناطق بالنسبة لمساحة الأرض المزروعة ؛ وبذلك يصبح استهلاك كافة المواد الغذائية بالمثل أكبر ؛ ففى قنا على سبيل المثال ، تباع بذور الخس والقرطم بواقع ٢٠٠ بارة أى بزيادة قدرها ٢٥ ٪ عن نفس ثمنها فى إسنا . وثمة سبب آخر لهذه الزيادة ، وهو أن جزءاً من الزيت الذى يستخرج من هذه البذور (هناك) ، يصدر إلى الجزيرة العربية عن طريق القصير ؛ وتستخدم مدينة القصير مستودعاً لهذه التجارة .

وينتج الأردب من بذور القرطم بلاصاً ونصف البلاص من الزيت ، أى ما زنته ٥٢ رطلا ، مما يصل بإجمالى إنتاج الأردب إلى ٣١٢ بارة ، بواقع ٦ بارات للرطل الواحد ، ولا يستخدم هذا الزيت إلا فى الإنارة .

ويبلغ ثمن بذور السلجم أو اللفت ، وهو الذي يصبح مع الإتجاه نحو الشمال ابتداء من قنا ، موضوعاً لزراعة واسعة ، حوالى ١٨٠ بارة للأردب . وينتج هذا القدر من البذور بلاصين من الزيت ، يزن الواحد منهما ٣٥ رطلا ، بثمن قدره ٥ بارات للرطل الواحد ، مما يصل بإجمالى عائد أردب البذور ٣٥٠ بارة نقداً ؛ ونفس الحال فيما يختص بالبذور التى تستخلص من بذرة الكتان ، إذ يباع الأردب من هذه البذور بواقع ١٨٠ بارة حين تخصص البذور لإنتاج الزيت ؛ وينتج الأردب منها بلاصاً وثلاثة أرباع البلاص فى العادة ، أى ثلاثين رطلا من الزيت ، ثمن الرطل الواحد منها ٧ بارات ، مما يصل بعائد الأردب من بذور الكتان ، بعد أن يتحول إلى زيت ، إلى ٤٠٠ — ٤٢٠ مدينى .

وتبعاً لأحوال المناطق المختلفة ، تستعمل مختلف أصناف الزيوت التى انتهينا من الحديث عنها استعمالا مزدوجاً : للطعام وللوقود . وهى تصنع كلها بنفس الطريقة

(انظر الصناعات والحرف ، اللوحة ١ ؛ الأشكال ١ ، ٢ ، ٣ ؛ الدولة الحديثة ؛ المجلد الثانى ؛ وكذا شرح هذه اللوحة كما قدمه المسيو ديفلييه Deviliers – وانظر كذلك : معصر الزيت من الداخل ، وهى مرسومة باللوحة ١٢ ؛ الدولة الحديثة ؛ المجلد الثانى) .

وتتحول بذور النباتات الزيتية فى البداية إلى نوع من البرغل (جريش) تحت رحوين تشبهان الطواحين العادية ؛ وينقل هذا البرغل إلى رحوين من الجرانيت على شكل مخروط مبتور ، تدوران حول جذع شجرة عمودى ؛ وتبسط العجينة التى يحصل عليها من العملية الثانية بين حصر من سعف النخيل ، يبلغ قطرها حوالى ٥٠ سم ، تسمى أبراش (برش) ؛ وتوضع هذه الأبراش فوق بضعها البعض ؛ ويبلغ عدد هذه الأبراش من ٨٠ إلى ٨٥ برشاً ، وهو ما يشكل عموداً أسطوانياً يصل ارتفاعه حوالى المترين ، ويكفى أن نمارس فوقه ضغطاً خفيفاً لكى ينفصل الزيت عن هذه الشطائر من عجينة البذور الموجودة بين الأبراش . ويتم هذا الضغط بواسطة رافعة من الدرجة الثانية (انظر الصناعات والحرف ؛ اللوحة الأولى ؛ الشكل الأول ؛ الدولة الحديثة ؛ المجلد الثانى) ، تتحرك حول نقطة ارتكاز قوية فى أحد جدران المصنع ؛ وتحمل هذه الرافعة فى طرفها الثانى ، حلزونا ثابتا يمر من خلاله لولب رأسى ، ينتهى بكتلة من الحجر تعلق به وتستخدم بمثابة مقاومة ، وترتفع حسب الحاجة بواسطة هذا اللولب بشكل تنخفض معه الرافعة . ويسيل الزيت المعصور بهذه الطريقة حول العمود لينتهى إلى حفرة توجد أسفل هذا العمود ، وينزح من هناك بعد ذلك لكى يحفظ فى جرار فخارية تسمى : بلاص .

وتمثل الأشكال من ١ إلى ١٠ هذه الطريقة فى عصر الزيوت (الصناعات والحرف ؛ اللوحة الأولى ؛ الدولة الحديثة ؛ المجلد الثانى) . ويعفينا وصف هذه اللوحة من الدخول فى تفاصيل واسعة حول هذه الصناعة ؛ لكننا نكتفى بالقول بأن رواسب أو ثفل هذه البذور الزيتية المختلفة ، والتى يستخرج منها الزيت ، تستخدم فى تغذية الثيران التى تعمل فى جر الرحوات التى تتحول تحتها البذور إلى عجين ، ويشرف على هذه العملية فى العادة رجلان ، مهمتهما تعليق وفك الثيران التى تقوم بهذا العمل ،

مرة كل ساعتين ، وأن يعيدا بلا انقطاع تحت الرحوات عجينة البذور التى تنزلق من هناك بشكل دائم . وهم يستخدمون لهذا الغرض جاروفاً صغيراً أو « شوكة » من الخشب .

ومعصرة الزيت ، بالشكل الذى وصفناه للتو ، هى أكثر الماكينات التى أتيح لنا أن نراها فى مصر تكلفة ؛ ويرتفع ثمنها فى بعض الأحيان إلى ٤٠٠ بوطاقة .

وبواسطة هذه الآلة ، يصنع فى اليوم الواحد بلاصان من الزيت من أى من الحبوب التى يستخرج منها ، لذلك فالفرق طفيف للغاية بين تكاليف صناعة هذه الأصناف المختلفة من الزيوت . وحيث أن هذه السلعة تشكل احتياجاً ضرورياً ، فإننا نجد المعاصر بأعداد متفاوتة فى كافة أنحاء مصر ؛ فيصل عددها إلى نحو عشرة فى مدينة سيوط وحدها ؛ كما يبلغ عددها ١٤ – ١٥ معصرة فى منوف ، وهذه المعاصر الأخيرة تستخدم كلها فى صناعة زيت الكتان .

ومن جهة أخرى فإن تصنيع زيت السمسم يمر بعمليات خاصة به ؛ إذ يبدأ الناس بغسل بذور السمسم ، وبعد تركه مغموراً بالمياه لبعض الوقت ، يحمص بشكل خفيف فى فرن خاص ، (نجد رسماً له فى الأشكال ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ من اللوحة الأولى ؛ من الصناعات والحرف ، الدولة الحديثة ، المجلد الثانى) . وتوضع بذور السمسم التى مرت بعملية التحميص هذه تحت رحوات من الحجر تجلب من سوريا ، وتتحول البذور تحتها إلى ما يشبه العجين ؛ ويوضع العجين بعد ذلك فى دن مبنى على هيئة جزء من كرة يبلغ قطره من أعلى متراً ونصف المتر ؛ ويقوم رجل يقف فى هذا الدن ، ممسكاً بيده حبلا يتدلى من فوق رأسه ، بالدوس فوق هذا العجين ، لينفصل عنه الزيت ، الذى يخرج من حواف كتلة السمسم التى يطؤها معجونة على هذا النحو ؛ ويستقبل الزيت فى إناء من النحاس ، يحتفظ بها العامل عن طريق إحدى قدميه ، مائلة بشكل مناسب باتجاه النقطة التى يسيل منها الزيت ؛ وحين يمتلىء هذا الإناء ، فإنه يقوم بصب الزيت الذى يحتويه هذا الإناء فى بلاص .

ويعطى الأردب من بذور السمسم فى العادة قنطاراً من الزيت ، يبلغ ثمنه فى المتوسط ما يقرب من ١١ بوطاقة .

وتصنع كميات قليلة من زيت السمسم فى مصر العليا ، وخاصة فى مدينة قنا ، فى حين تنتشر هذه الصناعة بشكل خاص فى القاهرة والدلتا .

الفصل الخامس

صناعة النبيذ ، وأنواع الخل المختلفة
والمياه الروحية

لعل الفيوم هى الولاية الوحيدة التى يصنع بها النبيذ ، وفوق ذلك فهو يصّنع هناك بطريقة قاصرة .

فبعد أن يهرس العنب لمدة ساعة ، فى إناء فخارى ، أسطوانى الشكل ، على هيئة دن صغير ، يوضع فى جوال كبير ، مصنوع من قماش صوف بالغ السمك ، ثم يعتصر الجوال بشدة ، ويستقبل عصير العنب الذى يسيل من الجوال على هذا النحو ، فى إناء فخارى شبيه بالإناء الأول لتتم به عملية التخمير ، التى تستغرق مدة تبلغ من ٨ إلى ١٥ يوماً . وبعد ذلك يصب السائل فى قوارير (أمفورات) كبيرة ، تستخدم فى مصر فى نقل زيوت بلاد البربر (المغرب) . وتدفن هذه القوارير فى الأرض حتى رقبتها ، وتغلق فتحتها بسدادة خشبية ، بحكم إقفالها بالجبس . وعلى الرغم من هذا الاحتياط ، فإن النبيذ لا يظل على حاله لأكثر من بضعة شهور ، نجده بعد مرورها عادة فى حالة خل .

وقد يكون من الصعب أن نتعرف فى تلك الطرق التى تتبع لصناعة نبيذ الفيوم ، الذى لا يستهلكه فى العادة سوى الأقباط ، على تلك الأساليب التى كانت تتبع فى الماضى فى صنع نبيذ إقليم المريوطية الشهير . ومع ذلك فإن أعناب مصر بالغة الجودة ، فالأرض هناك صالحة للغاية لزراعة الكروم . ولا جدال فى أنه لا يزال بإمكان هذه البلاد أن تنتج كروماً قيمته تماثل كروم الأرخبيل ، لو كان يسكنها أناس غير أولئك المسلمين ، الذين يحرم عليهم دينهم ، كما هو معروف ، تناول هذه المشروبات الروحية .

وبخلاف خل النبيذ (العرق) ، يصنع فى مصر كذلك نوعان من الخل (العرق) أحدهما من العنب المجفف ، والثانى من البلح .

وتأتى الأعناب المجففة هذه (الزبيب) من قبرص وجزر اليونان ؛ ويقبل الناس على الخل الذى يستخرج منها ، ويباع بواقع المكيال ١٢ بارة ، وتبلغ سعة هذا المكيال حوالى اللتر . وإن كان الخل الذى يستمد من البلح أقل جودة ، ويباع نفس المكيال منه بواقع ٦ إلى ٨ مدينى .

وتعفينا التفاصيل التى أوردها المسيو روزيير Rozière حول صناعة تقطير الخل ، فى ذلك الوصف الذى قدمه (الصناعات والحرف ، اللوحة الحادية عشرة ، الدولة الحديثة ، المجلد الثانى) من أن نتوسع فى الحديث عن هذا الفرع من فروع الصناعة . ونحن من جانبنا نحيل القارىء بالمثل ، ولنفس السبب ، إلى الشكل رقم ٢ من نفس اللوحة ، وإلى وصف فن التقطير ، وهو ما ندين به للمسيو جومار Jomard ؛ إذ أننا نجد به كل ما له صلة بتصنيع المشروبات الروحية من البلح ، والذى تباع البونصة من أفضل أنواعه مقابل ٩٠ إلى ١٠٠ مدينى ، ويعادل هذا المكيال حوالى البنتة (*) وحيث لا يستهلك هذا المشروب سوى الأقباط ، فإن عدد مصانع التقطير فى القاهرة لا يتجاوز ١٠ – ١٢ مصنعاً .

(*) ٠,٥٦٨ من اللتر .

الفصل السادس

تقطير ماء الورد

سبق أن قلنا فى الباب الأول من هذه الدراسة إن الفيوم هى المنطقة الوحيدة التى يصنع بها ماء الورد ؛ فحين تكون السنة وفيرة يقام فى مدينة الفيوم ، وهى قاعدة هذه الصناعة ، عدد من أجهزة التقطير يصل إلى نحو الثلاثين .

ويتكون هذا الجهاز بالغ البساطة من مرجل من النحاس ، يبلغ قطره من ٧٠ إلى ٩٠ سم ، ويحيط به ، بطول ارتفاعه ، فرن صغير مبنى من القرميد . وتغطى هذا المرجل قمة نصف كروية على وجه التقريب . وتحمل هذه القمة فى داخلها قصبة دائرية تعمل كميزاب ، إذ تستقبل الماء المقطر وتحمله عن طريق خرطوم مائل ، إلى إناء مخصص لاستقباله .

وتتكاثف الأبخرة على الجدار الداخلى لهذه القمة ، التى تغطى لهذا الغرض بكمية محدودة من الماء البارد ، يحتفظ بها داخل غلاف مزدوج من نفس معدن القمة (نصف الكروية) ، ومثبت بها .

وليست هناك حاجة للقول بأن المرجل والقمة التى تغطيه ، يتماسكان معاً بواسطة قطعة من الطين ، وأن من الضرورى أن نلفت النظر إلى حقيقة أنه يستخدم فى صنع هذا الطين ، أو هذا النوع من العجين ، رواسب بتلات أو تويجات الزهر ، بعد تقطيرها .

وفى العادة ، ينتج كل خمسين رطلا من هذه التويجات ، مضاف إليها خمسون رطلا من الماء ، خمسة وعشرين رطلا من ماء الورد العادى .

وكان البكوات (المماليك) ، والشخصيات الأخرى ذات النفوذ فى القاهرة تستصنع لنفسها فى مدينة الفيوم ، ولاستخدامهم الخاص ، ماء ورد من صنف أرقى بكثير من ذلك الصنف الذى تتداوله التجارة . فكانت تستخلص كمية معينة من

ماء الورد ، من قنطار من تويجات الزهور ، ويصب ماء الورد هذا على قنطار آخر من الورود ، ويعاد التقطير من جديد ، وبذلك يتم الحصول على ماء ورد مركز ، يصب بدوره على قنطار من التويجات للحصول على إنتاج ثالث أكثر تركيزاً .

ويباع القنطار من تويجات الزهر بخمس أو ست بوطاقات (ريالات) ، ويبلغ ثمنه فى بعض الأحيان ١٠٠٠ بارة . ولا تزرع شجيرات الورد إلا حول مدينه الفيوم ، وكذلك فى بعض القرى المحيطة بها ، إذ لا يقطر ماء الورد ، كما سبق القول ، إلا فى هذه المدينة ، كما أن تويجات هذه الورود لابد أن تستخدم طازجة (عند تقطيرها) .

وللمقطرين المقيمين هناك وكلاء فى القاهرة ، يبعثون إليهم العربون مقدماً ، ويتعهدون بيع ماء الورد فى بقية أنحاء مصر وكذلك فى سوريا ، وهى البلد الأجنبى الوحيد الذى ترسل إليه طلبيات من ماء الورد .

الفصل السابع

صناعة السكر

نشأت مصانع السكر فى أراضى مدينتى فرشوط وأخميم بشكل خاص . (انظر الفنون والحرف ، اللوحة السابعة ، الدولة الحديثة ، المجلد الثانى ؛ وانظر كذلك وصف هذه اللوحة ، الذى قدمه المسيو سيسيل Cécile ، المجلد السابع ، ص ٤١٩ ، الدولة الحديثة) .

ويجلب قصب السكر على ظهور الجمال من الحقول إلى المصنع ، الذى يبنى عادة على هيئة مستطيل طوله أربعون مترا ، وعرضه عشرون متراً ، وتوجد خلف جدرانه ، التى تبنى عادة بالطوب ، مختلف أجزاء المصنع .

وعند أحد أطراف هذا الفناء يوجد الباب الخارجى ، ويدخل منه إلى فناء صغير ، وفى قبالة هذا الباب ، وعند نهاية الفناء ، نجد فى العادة مخزنا تودع به أعواد القصب بمجرد أن تصل من الحقول . وهناك تجرد الأعواد من أوراقها بواسطة نساء وأطفال .

وبعد أن تجرد الأعواد من أوراقها تنقل إلى مبنى آخر ينقسم إلى قسمين متساويين بواسطة جدار (قطوع) . ويضم كل قسم من هذين القسمين آلة أو معصرة تستخدم فى إخراج العصير من الأعواد .

وهذه الآلة عبارة عن أسطوانتين من الخشب ، مثبتتين بشكل أفقى ، على شاكلة المصفحة أو صقالة الورق ، وتدور هاتان الأسطوانتان فى اتجاهين متضادين عن طريق ترس . يحركه هو نفسه مدار يعلق به ثور . وتدخل أعواد القصب فيما بين الأسطوانتين الخشبيتين ، ويتفاوت مقدار الضغط أو العصر الذى تتعرض له الأعواد ، تبعاً لتفاوت درجة اقتراب هاتين الأسطوانتين إحداهما من الأخرى . ويستقبل العصير الناتج عن هذه العملية فى جرة كبيرة من الفخار ، مدفونة أسفل هذه المعصرة .

وينقل العصير بعد الحصول عليه بهذه الطريقة إلى قسم آخر من أقسام المصنع ، مقام إلى ظهر جدار طولى من ناحية باب الدخول . وهناك يصب أولا فى جرار فخارية ، ثم يمضى إلى مراجل من النحاس تتفاوت أحجامها ، وتقام فوق مواقد عادية مبنية بالطوب ، أما باب المستوقد فيقع خارج المبنى : ويشعل به قش الذرة أو حزم من قش الحنطة المهروس . وبواسطة هذا الوقود تظل النار مشتعلة تحت المرجل ، وهناك يغلى العصير غليته الأولى ، التى تستمر لمدة تقرب من الساعة . وبعد أن يزال الزبد ، ينقل العصير إلى جرار أخرى ، وفى النهاية ، يصب العصير فى قوالب مخروطية ، ليتبلور فى شكل أقماع من السكر .

وبعد أن تمتلىء القوالب على هذا النحو ، توضع فوق متكئات ، بحيث تكون قمته إلى أسفل ؛ ويتم ذلك فى ممر مسقوف ، حيث تترك لتصفى لبعض الوقت ، ثم تمضى من هناك إلى محمى (أو مكمر) لتكتسب الدرجة اللازمة من الصلابة ثم ينقل إلى حيث يبدأ تداوله ؛ ويوضع فوق قاعدة هذه القوالب المخروطية ، بعض من الصلصال أو من طمى النيل الرطب ، فتمر المياه التى يحتويها الطمى أو الصلصال خلال السكر وتنقيه ، ومن هنا يحدث أن تكون قاعدة أقماع السكر المتداولة فى التجارة ، أكثر بياضاً على الدوام من قمتها . التى تتراكم بها كل الشوائب التى تشوب نقاءها .

وننتقل الآن إلى الحديث عن عدد وتوزيع العمال المستخدمين فى مصانع السكر فى فرشوط وأخميم .

يعمل عاملان بشكل دائم أثناء وقت تصنيع السكر ؛ إذ يقودان ويرعيان الجملين اللذين ينقلان إلى المصنع أعواد القصب التى ينتجها فدان واحد من الأرض ، ويقوم عاملان آخران بنزع أوراقها بمجرد وصولها ، ويعدانها للعصر ؛ كما يعمل عاملان لإدارة المعصرة ، وجمع العصير الناتج عن أعواد القصب ، يحل كل منهما محل الآخر بالتناوب ، أما الثيران التى تقوم بجر الترس فتعمل هى الأخرى بالتناوب ، إذ يحل اثنان منها محل اثنين آخرين مرة كل ساعتين . ويقود هذه الثيران ويعنى بها عاملان ؛ ويقوم

اثنان آخران برعاية النار تحت المرجل ، كما يسهر عاملان داخل المصنع على عمليات إنضاج السكر وتحويله إلى أقماع . ويدير كل هذه الأعمال رئيس المصنع ، ويحصل (كل) من الاثنى عشر عاملا الذين يديرهم على ٦ بارات فى اليوم إذا هم حصلوا على أجورهم نقداً ، أو على رطلين من العسل الأسود إذا حصلوا على أجورهم عيناً .

أما متوسط يومية الثور الواحد فتصل إلى ٢٠ — ٢٢ بارة ؛ كما يلزم من ٢٠ إلى ٢٥ يوم عمل لتحويل إنتاج فدان من قصب السكر ، إلى سكر .

ويزيد عدد العاملين المستخدمين فى مصنع ما من مصانع السكر بنسبة مساحة الأرض التى أقيم هذا المصنع لتصنيع إنتاجها من القصب .

وفى السنوات المواتية للغاية ، ينتج الفدان من القصب نحو ١٥ إلى ٢٥ قنطاراً من أقماع السكر ؛ ومن ١٠ إلى ١٢ قنطاراً من العسل الأسود ، ويزيد قنطار السكر ١٥٠ رطلا ، زنة الرطل ١٢ أوقية .

ويبلغ ثمن قنطار السكر فى السنة العادية حوالى ١٠ بوطاقات ، وبهذا يبلغ صافى إنتاج فدان الأرض المزروعة بقصب السكر إلى ٢٠٠ بوطاقة .

ويشكل القصب فى ولاية أطفيح — وهى أقرب ولايات مصر العليا إلى القاهرة — موضوعاً لاستغلال هائل . ويكاد يتفرغ الناس لصنعه هناك ، فى بعض القرى التى يقطنها عربان تحولوا إلى مزارعين .

ويزرع قصب السكر كذلك فى الدلتا ، ولكن بقصد بيع أعواده فى أسواق المدن ، باعتباره نوعاً من الفاكهة ، كما سبق لنا أن بينا فى مكان آخر .

الفصل الثامن

صناعة ملح النوشادر

على الرغم من أن إنتاج ملح النوشادر قد ظل لزمن طويل ، قاصراً على الصناعة المصرية ، وعلى الرغم من أن المرء يستطيع العثور على المواد اللازمة لتصنيعه فى كافة أنحاء مصر ، فإن المصانع التى تقوم بذلك لم تنشأ إلا فى القاهرة .

وتحتوى الدراسة الهامة التى أعدها المسيو كوليه – ديكوتيل Collet-Descotils ، والتى نشرت فى ثنايا هذا المؤلف (وصف مصر) حول صناعة ملح النوشادر ، على التفاصيل الكثيرة التى عالجها هذا الكيمائى الماهر ، بدرجة تفوق ما تستطيع مقدرتنا أن تفعله ، وبدرجة كبيرة ، ونحن نحيل إلى هذه الدراسة المنشورة بالمجلد الثامن ، الصفحة الأولى ، وصف مصر ، ونحيل كذلك إلى الفنون والحرف ، اللوحة الثانية ، الأشكال ١٧ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٣ ؛ الدولة الحديثة ، المجلد الثانى – وذلك للحصول على المعلومات التى لا يمكن أن تشتمل عليها هذه اللمحة البسيطة ، التى كان علينا أن نلتزم بها هنا ، حتى لا نقع فى تكرارات لا جدوى منها .

يتم الحصول على ملح النوشادر من السناج الناتج عن إحراق الأقراص الجافة من روث الماشية ، والتى تستخدم باعتبارها وقوداً .

ويقوم بجمع هذا السناج من القرى رجال حصلوا من شيخ البلد ، على كامل الحق فى جمع هذه المادة (الالتزام) مقابل ١٠ – ١٢ بوطاقة فى العام .

ويتم جمع حصيلة هذه المادة بعد انتهاء الشتاء ، ويتم تصنيعها خلال الصيف ، لأن الطلاء الصلصالى الذى لابد أن تطلى به الكرات الزجاجية التى تتم بها عملية التصعيد (أو التحويل) sublimation ، تجف خلال هذا الفصل بسرعة بالغة ، بفعل حرارة الشمس .

وتتكون مصانع ملح النوشاد من ورشتين متمايزتين للغاية : تتخصص الأولى

فى صنع الكرات الزجاجية التى تحدثنا عنها للتو ، وتتخصص الأخرى فى صنع الملح .

كما يتكون فرن الزجاج المرسوم فى الفنون والحرف ، اللوحة الثانية ؛ الأشكال ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، الدولة الحديثة ، من طابقين ، يوجد بالجزء الأدنى منهما المادة فى حالة انصهارها ، وذلك فى تجويف هذا الجزء أو حوضه ؛ ويأخذ النافخ من هذه المادة ، فى طرف أنبوبته ، كمية تكفى لصنع الكرة (الزجاجية) ، وبعد أن تنفخ الكرة نصف نفخة ، يدخلها النافخ فى الطابق الأعلى للفرن ، وهو الذى يستخدم للإنضاج ، ويتم ذلك عن طريق فتحة موجودة فى سقفه ، وتأخذ الكرة شكلها النهائى فى فرن الانضاج ، ومع ذلك فحيث أن الحجم الذى تكتسبه ، والذى يبلغ ٤٥ إلى ٥٠ سم ، بالنفاذ من نفس الفتحة التى تعمل حلقة اتصال بين فرن الصهر وفرن الانضاج ، فإن هذه الكرة يتم سحبها من الفرن الأخير عن طريق قناة أكثر اتساعاً ، موجودة فى أحد جوانب الفرن . ولصنع هذه الكرات ، تستخدم شقفات من الزجاج ، يتم شراؤها من القاهرة والمدن الأخرى ، بواقع ٤ بوطاقات للقنطار زنة ١٠٠ رطل : وتختلط هذه القطع الزجاجية ببقايا الكرات (الزجاجية) التى سبق استخدامها (كقنينات لاحتواء السناج) .

وتوقد النار فى الأفران بواسطة حزم من قش الأرز أو قش الذرة أو مشاقات الكتان . وعلاوة على ذلك فإن الوقود ، يختلف تبعاً لمناطق التصنيع ولكن تظل سيقان هذه النباتات الجافة على الدوام هى التى توفر الوقود القوى والنظيف .

وتغطى هذه الكرات قبل ملئها بالسناج الذى يستخرج منه ملح النوشادر بطلاء من الطين المختلط بالصوف المندوف ، ويبلغ سمك الطلاء ٣ إلى ٤ سم ، ويتكون من أربع طبقات متتالية ، تجفف كل منها بتعريضها للشمس لمدة يومين . ويقدر ثمن الكرة الزجاجية المطلية على هذا النحو بـ ٢٢ مدينى .

ويمكن للكرة الواحدة أن تستوعب نحو ٥٠ رطلا من السناج ، وتملأ الكرة إلى ما تحت رقبتها بنحو قيراطين . وتساوى هذه الـ ٥٠ رطلا نحو ٤٢ بارة . ولا يقفل حلق الكرة مطلقاً عند وضعها فى فرن التصعيد أو التحويل ، المرسوم فى الفنون والحرف ،

اللوحة الثانية ، الأشكال ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ الدولة الحديثة ، المجلد الثانى . وفى البداية تعطى دفعة قوية من النيران الشديدة ليتم بشكل نهائى تبخير أية رطوبة يمكن أن تكون بالسناج ولكى ينتهى فى الوقت نفسه تحويل الأجزاء الأولى (من السناج) التى تسد حلق الكرة إلى ملح . وتظل النار مشتعلة بصفة دائمة تحت الكرات لمدة ثلاثة أيام وثلاث ليال .

وبعد إتمام عملية التصعيد أو التحويل تكسر الكرة بعد تبريدها ، وتؤخذ من جزئها العلوى شريحة من ملح النوشادر تزن من ٤ إلى ٦ أرطال .

ويبلغ ثمن الرطل من هذا الملح وقت السلم ، حين يكون تصديره آمناً ، ٥٠ إلى ٦٠ بارة ، وإن كان هذا القدر قد هبط إلى ٤٠ فقط أثناء وجودنا بمصر .

ولقد كان بمقدور مصنع ملح النوشادر فى المنصورة ، الذى حصلنا منه على هذه المعلومات ، أن يوفر سنوياً مائة قنطار من هذا الملح .

ويزن القنطار منه مائتى رطل وثمانية أرطال ، مما يعطى إجمالى إنتاج قدره ٢٠,٨٠٠ رطل ، ثمن الرطل الواحد منها ٥٠ بارة ، أى أن الإنتاج فى مجمله يساوى ١٢ ألف بوطاقة ؛ ومن المحتمل أن يكون قد أدرج ضمن هذا التقدير إنتاج الأفران الأخرى فى نفس الولاية .

ومن المنصورة يعمل بإنتاج النوشادر ، ثلاثون عاملا بشكل دائم ، ويحصلون على أجورهم بواقع ٢ ½ بوطاقة فى الشهر (الواحد) . كما يتناولون طعامهم على حساب صاحب العمل . وتشتعل النار فى أفران التحويل بواسطة أقراص مصنوعة من روث الماشية ، وتساوى هذه خلال الأيام الثلاثة والليالى الثلاث التى تستغرقها العملية ٣ ½ بوطاقات (ريالات) ، ويتسع الفرن الواحد لعشرين أو اثنتين وعشرين كرة .

ولا يوجد بالمنصورة سوى مصنع واحد لملح النوشادر . ويصل عدد مصانعه إلى ستة فى قرية من قرى الغربية تسمى دميرة ، كما يوجد مصنع واحد فى قرية فارسكور القريبة من دمياط ، كما يوجد مصنع واحد كذلك فى كل من صفط وكفر

كلا ، وهما تنتميان لنفس الولاية . وقد نشأت مصانع أخرى فى دمنهور وبرنبال بالقرب من رشيد على الفرع الغربى للنيل . وكذلك يوجد مصنع آخر فى ولاية منوف ؛ وأخيراً فإننا نجد مصنعين فى القاهرة وبولاق مما يصل بعدد مصانع ملح النوشادر فى كل أنحاء مصر إلى ١٦ مصنعاً ، أمكنها ، فى وقت ما ، أن تغذى أوربا بحاجتها من هذا الملح .

الفصل التاسع

صناعة إفراخ البيض
(أو معامل التفريخ)

هناك ضرب من ضروب الصناعة أكثر قدما عند المصريين من صناعة ملح النوشادر ، وهو افراخ البيض فى مكامير خاصة بذلك تسمى معامل التفريخ . وقد وصف هذه الصناعة بالتفصيل زميلاى السيدان روزيير Rezière وروييه Rouyer . لذلك فسوف يقتصر ما نقوله بخصوصها هنا على بعض الملحوظات العامة .

توجد فى كل أنحاء مصر مكامير أو مفرخات صناعية ، وإن كانت هذه المنشآت أكثر انتشاراً فى الدلتا عنها فى الصعيد ، ومع ذلك فقد حصلنا على المعلومات الأولية التى نقدمها هنا من الأقصر ، وهى واحدة من القرى التى تقوم اليوم فى نفس موقع طيبة القديمة . (انظر الفنون والحرف اللوحة الأولى ؛ الأشكال : ١١ ، ١٢ ، ١٣ ؛ واللوحة الثانية ؛ الأشكال : ١ ، ٢ ، ٣ الدولة الحديثة ؛ المجلد الثانى) .

ومعمل التفريخ عبارة عن مبنى مستطيل الشكل ، مبنى من الطوب اللبن على شكل دهليز مستطيل ، تنهض فى كل جهة من جهاته مكمرة تتكون من طابقين ، وتنقسم إلى ١٢ أو ١٦ غرفة بواسطة جدران اعتراضية (قاطوعات) وتغطى هذه الغرف قباب نصف أسطوانية ، تنفذ من وسطها فتحتان ، الأولى ، لكى توصل ما بين الطابق الأرضى والطابق الذى يعلوه ، أما الأخرى ، فبقصد تسريب الدخان ، وإدخال الهواء الخارجى إلى الدهليز عند الحاجة .

أما الجدران العرضية التى تشكل فاصلا بين الحجرات فتخترقها هى نفسها

هذا فى الطابق الأرضى وحده – نوع من النوافذ الضيقة ، يمكن للعامل عن طريقها أن يمر من حجرة لأخرى وأن يتجول بالمبنى بطوله .

ولابد أن يوضع البيض المراد إفراخه فى الطابق الأرضى ؛ ويصف على طبقتين ، وتوقد النيران اللازمة للإفراخ فى الطابق العلوى .

وتستوعب كل حجرة من حجرات الطابق الأرضى للمكمرة نحو خمسة آلاف بيضة . ويدفأ الطابق العلوى عن طريق إحراق أقراص من روث الماشية أو تبن القش إلخ ، ويقوم برعاية النار ليلا ونهارا ثلاثة من العمال توكل إليهم كذلك مهمة المرور على البيض وتغيير مكانه ، والعمل على نقل الكتاكيت بمجرد خروجها من بيضها إلى حجرة علوية ، وهو ما يتم عادة بعد عشرين أو اثنين وعشرين يوماً من هذا التفريخ الصناعى ؛ وسوف يكون تزيداً لا داعى له من جانبنا أن نكرر هنا ما سبق أن قدمه السيدان روزيير وروييه عن مدة الحضان وعن درجة الحرارة اللازمة للإفراخ ، أو بشكل عام عن ظروف هذه العملية .

والشتاء ، هو الفصل الذى تتم خلاله هذه العملية التى تتكرر أثناءه مرتين أو ثلاث مرات ، مما يصل بعدد البيض الذى يتم إفراخه فى السنة ، فى معمل واحد ، إلى نحو مائتى ألف بيضة . ومن بين كل ١٢ بيضة تخصب عادة تسع بيضات ، ويجلب البيض من القرى المجاورة (للمعمل) . ويرد القائم على أمره ، فى مقابل كل ١٦ بيضة يحصل عليها ، أربعة من الكتاكيت .

وبشكل عام ، فإن حاكم الولاية هو الذى يتملك معامل التفريخ ، ويقوم بالتزامها أحد أتباعه ، وقد أوكل معمل التفريخ فى الأقصر إلى كاتب القرية فى مقابل ٣٠ بوطاقة ، ويقوم هو باستلام البيض الذى يجمع له ، كما يحتفظ لنفسه بثلثى الكتاكيت التى تتبقى بعد أن يكون باعة البيض قد حصلوا على $\frac{1}{4}$ عدد البيض الذى وردوه (فى شكل كتاكيت) وهو يعطى $\frac{1}{3}$ هذا الباقى إلى عماله ، وعلى هذا فسوف يحصل موردو البيض على $\frac{1}{4}$ عدد البيض الذى وردوه فى شكل كتاكيت ، ويحصل ملتزم المعمل على النصف ويحصل العمال على الربع الأخير ، وذلك فى حالة أن يكون البيض مخصباً ، ولكن ، فحيث أن $\frac{1}{4}$ عدد البيض لا يخصب فى العادة ، فإن الملتزم والعمال لا يقتسمون – كما أوضحنا – إلا نصف عدد البيض الذى ورد إليهم .

٢٠٩

ويبلغ ثمن كل مائة من البيض من ثمانية إلى عشرة بارات ، فى حين يبلغ ثمن كل مائة كتكوت خرجت للتو من بيضها ، مائة بارة ، أى عشرة أمثال ثمن البيض .

الفصل العاشر

عن الصيد

يشتغل جزء من أبناء القرى الساحلية بصيد الطيور البحرية على سواحل البحر المتوسط ، والبحيرات التى تغطى الساحل الشمالى لمصر . وفى أثناء فصل الشتاء ، تتوفر بكثرة فى أسواق : دمياط ورشيد والاسكندرية وكذلك فى أسواق المدن الرئيسية فى الدلتا طيور البط وأبو الروس ، تلك التى يصيدها الصيادون فى شباك . ويشكل السمان ، الذى يكثر بوفرة على الشواطىء الرملية لمصر فى شهرى سبتمبر وأكتوبر من كل عام مصدراً لنوع من الصيد يتفاوت فى درجة وفرته : إذ تصل هذه إلى الشاطىء بالغة التعب وتحلق وهى شديدة الاقتراب من سطح الأرض حتى أنها تظل تتخبط داخل الشباك التى ينصبونها لهذا الغرض على الساحل . ولا يزيد طول هذه الشباك عن المتر أو المتر ونصف المتر ، وتنصب بشكل رأسى على أطراف من البوص مغروسة فى الرمال ، وفى بعض الأحيان يكون السمان ، الذى يحصل عليه الصيادون بهذه الطريقة ، وفيراً وبكميات هائلة ، فى فترة بعينها ، عند ضواحى الاسكندرية ، حتى أن سكان المدينة فى مثل هذا الموسم يجعلون منه طعامهم الوحيد .

وعلى الرغم من أن النيل سخى بأسماكه ، وأنه يوجد فى كل المدن والقرى الواقعة على ضفافه رجال يجعلون من صيد الأسماك حرفتهم الوحيدة ، فليس ثمة منشآت لصيد الأسماك ، تستحق هذا الاسم ، إلا على شواطىء بحيرتى البرلس والمنزلة .

وتعد قرية بلطيم أهم موقع لمصايد الأسماك على بحيرة البرلس ؛ ومن بين الأربع عشرة من القرى أو الكفور الأخرى ، والتى نشأت على ذلك اللسان الرملى الذى يفصل البحيرة عن البحر ، توجد أربع قرى يسكنها كلية صيادون ، فى حين أن ربع أبناء القرى العشر الأخرى فقط هم الذين يعملون ، خلال جزء من العام ، بصيد نوع

من الأسماك ، يشكل بيضه بعد أن يجفف فى الشمس نوعا من الفطائر تسمح بطارخ ، على كل سواحل البحر المتوسط ، ويبدأ صيد هذه الأسماك عادة عند منتصف الربيع أى قبل زيادة مياه النيل بنحو شهرين .

وكان التزام حق الصيد فى هذه القرية من حق واحد من كبار البكوات (المماليك) ، وقد علمت من الرجل الذى كان يشترى حق الالتزام هذا ، أنه كان يدفع أتاوة سنوية قدرها ٣٣٠٠ بوطاقة ، كما أخبرنى أن عدد الصيادين الذين يعملون لحسابه هو ، يصل إلى أربعمائة صياد .

وتتكون قريتا المطرية من المنشئات الرئيسية لمصايد الأسماك التى يلقاها المرء على شواطىء بحيرة المنزلة ، وتمتلك هاتان القريتان على الأقل ½ عدد القوارب الثلاثمائة التى تغطى فى بعض الأحيان سطح البحيرة خلال موسم صيد البورى ، وترسل طازجة إلى المنصورة تلك الأسماك التى تأتى من المطرية ، ويرسل إلى دمياط الجزء المخصص للتمليح (من هذه الأسماك) ، ففى هذه المدينة يتم تمليح السمك وتصديره إلى القاهرة وسوريا وبقية اسكاليهات (ثغور) المشرق ، ويستهلكه المسيحيون خلال نوبات الصيام الكثيرة التى يمتثلون لها .

الفصل الحادى عشر

عن صناعة الملح البحرى وملح البارود

ينتج الملح الذى يستخدمه الناس فى تمليح السمك ، وفى مختلف الاستعمالات المنزلية ، عن طريق البخر الطبيعى للمياه المالحة التى يستقبلونها فى ملاحات صغيرة على شاطىء البحر . ويوجد بعض من هذه الملاحات فى جزيرة الفنار أمام الإسكندرية ؛ كما يلتقط الملح كذلك ، بعد أن يكون قد بلغ شكله النهائى ، على طول الساحل ، من المستنقعات التى تقطع الساحل الرملى الذى يغطى بحيرة المنزلة ، إلى الشمال وإلى الشرق ، كما يجمعه الناس من داخل قلزم السويس ، لكن هذا النوع من الملح الطبيعى ، الذى يتزود به الناس دون أى جهد يبذلونه ، سوى جهد التقاطه ، لا يمكن أن يدخل فى عداد المنتجات الصناعية .

وليس الأمر على هذا النحو فيما يختص بالملح الذى تنتجه ملاحات الفيوم : فهذه الملاحات تزود من عيون مياه مالحة ، موجودة بالوادى ، وعلى الشواطىء الغربية لبحيرة قارون . وتنبثق عيون المياه هذه من آبار تصل إلى عمق يبلغ ١,٣ م تحت سطح الأرض ، وإن كان منسوب هذه الآبار يعلو لأكثر من ذلك أثناء الفيضان ، حينئذ تكون المياه التى تعطيها هذه الآبار أقل ملوحة .

وتصب هذه المياه فى حفرات يصل عمقها إلى ٢٠ أو ٢٥ سم . وحيث لا تكون هذه المياه مشبعة بالملح ، بالقدر الكافى ، فإنه تلقى فيها كمية محدودة من الأتربة يتم الحصول عليها من المناطق المجاورة . ويستخدم الملح العادى الذى تنتجه هذه الملاحات فى كل من ولاية الفيوم ، وبوش ، وبنى سويف ، وكذلك فى ولاية أطفيح .

وتوجد كذلك عشرون حفرة مماثلة يملكها مستغل واحد ، تنتج كل يوم جوالين من الملح ؛ وتعادل كل ثلاثة من هذه الأجولة أردبين اثنين سعة القاهرة . ويباع الجوال بسعر ٤٠ بارة . ويستخدم مالك هذه الحفرات المنتجة للملح ، فى اليوم الواحد

غلامين أو ثلاثة غلمان يعطى كلا منهم ٤ بارات . وبالإضافة لذلك ، يدفع كل فلاح ضريبة ملح سنوية تبلغ ٥٠ بارة إلى شيخ قرية ترسا التى توجد بالقرب منها تلك الحفرات التى نشير إليها هنا ، والتى يتجمع بها نحو ثلاثين من صناع الملح . ويوجد عدد مماثل من هؤلاء على وجه التقريب ، فى قرية سنورس ، التى تقع إلى شمالها كذلك ملاحات مشابهة .

وفى نفس هذه الولاية ، تستغل كذلك طبقة من الملح البحرى ، يبلغ سمكها بضعة قراريط ، تتكون وتتجدد بعمق عدة سنتيمترات تحت التربة الرملية والهشة التى يمر بها المرء بطول الصحراء ، عندما يتجه من مدينة الفيوم إلى قرية هوارة .

وعلى وجه العموم ، فإن الملح الذى يستهلكه الناس فى مصر العليا يستخرج من الصحراء الليبية حيث يكاد يوجد هذا الملح هناك ، تحت سطح التربة مباشرة ، فى طبقة ضئيلة السمك ، حتى أن المرء أثناء سيره ، يسمع صوت الملح وهو يتكسر تحت وطء أقدامه . وسوف تواتينا الفرصة بعد ذلك ، لنفسر تكوين هذه الطبقة الملحية .

ومن جهة أخرى ، فإن كل الآبار التى تحفر فى وادى مصر ، على مشارف الصحراء ، تعطى مياهاً تتفاوت درجة ملوحتها ، وقد يكون بمقدور البخر أن يستخلص منها الملح اللازم لاستهلاك البلاد ، هذا إن لم يجده الناس جاهز التكوين بشكل تام ، كما أوضحنا ذلك من قبل ، وعلى سطح الصحراء تقريباً .

وكذلك فإن صناعة ملح البارود ، تبلغ درجة كبيرة من الأهمية بسبب استخدام هذا الملح فى صنع بارود البنادق : ومن الممكن استخلاصه عن طريق غسيل المواد التى تتكون منها أكوام الأنقاض التى تحيط بقرى ومدن مصر . ومع ذلك فليس ثمة مصانع للبارود تعمل بشكل دائم إلا فى عدة أماكن ، وأهم هذه المصانع ما يوجد فى الدهاشنة بالقرب من قنا ، وتلك التى تقع فى مصر العتيقة ، وهى التى تناولها الجنرال أندر يوسى بالحديث ، فى التقرير الذى أعده عن بارود المدافع (١) ، وفضلا عن ذلك فإن الطرق المتبعة فى صنع البارود هى نفس الطرق المتبعة فى أوربا .

---

(١) Decade Egyptienne, tom ler, Pag. 15.

الفصل الثانى عشر

عن الصناعات والحرف ، وعن الصناعة فى المدن بشكل عام

تمارس ضروب الصناعة المختلفة التى انتهينا من الحديث عنها حتى الآن فى مدن مصر وقراها على حد سواء ، وتنهض الصناعة فى هذه البلاد على ما تنتجه أرضها ، ومع ذلك فإن المدن على الدوام ، وبشكل خاص ، وشأنها فى ذلك هو نفس شأنها فى كل مكان ، تظل هى مقرا لصناعة أكثر تقدما ، كما أنها تشتغل بتحويل الخامات المستوردة من الخارج إلى سلع للاستهلاك ، ويستوى الأمر فى ذلك أن تنتشر هذه السلع على نطاق واسع أو كانت تنحصر فى مجال ضيق .

وتوضح لنا لوحات الفنون والحرف الواردة فى هذا المؤلف (وصف مصر) ، والتى تمثل الطحان والخباز والحلوانى والفطاطرى ، كما تفسر لنا الشروح التى صحبت هذه اللوحات ، وبشكل كاف ، الوسائل والطرق المتبعة فى العمل بهذه الحرف ، كما تعفينا – هنا – من الحديث عنها .

وبالإضافة إلى المصانع التى تنتج فيها الأقمشة الكتانية والقطنية والصوفية والحريرية ، تنتشر فى كل أنحاء مصر ، مصانع أخرى ، تمتلك منها المدن الرئيسية ، والقاهرة بشكل خاص ، عدداً تتفاوت أحجامه وتصنع به أشغال الزركشة والخيوط الحريرية (القيطان) الممزوجة بخيوط الذهب والفضة ، كما تصنع به الشرابات والأهداب ، وبصفة عامة ، كل ما يمكن استخدامه لدندشة وتطريز الملابس الشرقية . ولقد ذهب فن السروجية هناك إلى مدى بعيد ، كما يصنع الناس فى هذه البلاد على وجه العموم ، وبدرجة عالية من الجودة ، كل ما له صلة بإعداد الخيول . أما النقش على الجلود ، وبخاصة الجلود الفاسية التى تستخدم حلية لهذه الأشغال المختلفة فتبلغ درجة لافتة للنظر . وتمثل اللوحة السابعة عشر (الدولة الحديثة ؛ المجلد الثانى) منظر

مصنع تطريز من الداخل فى حين تمثل اللوحة الرابعة عشر (الدولة الحديثة ؛ المجلد الثانى) عاملا يشتغل بصنع الأحزمة التى ينتشر استخدامها .

ويعمل القصارون (أى صناع السقالات) والنجارون وصانعو الأقفال فى ورشهم وهم جالسون ، ولا ينهضون واقفين إلا لكى يضعوا الأشياء التى أتموا صنعها فى المكان المخصص لها ، وترينا اللوحة الثامنة عشرة (الدولة الحديثة ؛ المجلد الثانى) هؤلاء العمال فى أثناء العمل . وتستورد معظم الخامات التى يشتغلونها من خارج مصر ، ففى بلد يكاد يسمح جمال طقسه بقضاء النهار والليل فى الهواء الطلق ، نستطيع أن نتفهم لماذا لا تنتشر فخامة البنيان ورفاهية الأثاث بين الطبقة الوسطى من أبنائه .

أما النحاسون والحدادون ، فهم - على نحو ما - الذين يصنعون وحدهم النحاس والحديد . ويعد فن الأولين متقدما للحد الكافى ، إذ أن كل أوانى الطهى مصنوعة من نحاس يطلى بالقصدير ، وإننا لندين للمسيو كوتل Coutelle بوصف هذه المهنة ، وكذلك بشرحه اللوحة الحادية والعشرين ، (الدولة الحديثة ، المجلد الثانى) وبها شكل يمثل النحاس . أما طرق الطلاء بالقصدير فهى نفس الطرق التى نتبعها نحن فى أوربا . وإذا علمنا أن ملح النوشادر وهو أحد العناصر الرئيسية فى فن الطلاء بالقصدير - هو كما يمكن القول إنتاجاً خاصاً بمصر ، فلابد أن يصبح من الأرجح لحد كبير أن تكون هذه العملية المعدنية واحدة من أقدم العمليات المعدنية التى مارستها مصر .

ويصنع الحداد معظم الأدوات التى يستخدمها الآخرون .

وقد قام المسيو كوتل بوصف كير الحدادة والأفران . ونجد ذلك ماثلا فى اللوحة الحادية والعشرين (الدولة الحديثة ، المجلد الثانى) . ومن المحتمل أن تكون أشكالها تعود إلى زمن بالغ القدم . وفى الواقع فإنه يستفاد من معلومات حصلت عليها من تجار قادمين مع قوافل دافور ، أن شعوب أواسط أفريقيا تستخدم منافخ من نفس الشكل ، ومن جهة أخرى فإن ما انتهينا من قوله عن الحداد ينطبق تمام الانطباق على

صانعى الأدوات الحديدية ، والذين يصنعون بصفة خاصة أدوات الزراعة والحدائق ، وكذلك أدوات البنائين والقصارين والنجارين ، إلخ .

وقد كان إعداد الجلود موضوعاً لوصف خاص ندين به للمسيو بوديه Boudet ونحن نحيل إليه فى هذا الخصوص ، ويمثل الشكل رقم ٤ من اللوحة السادسة والعشرين (الدولة الحديثة ، المجلد الثانى) بعض وسائل صناعة الجلود الفاسية .

وفى القاهرة ، وكذلك فى المدن الرئيسية الأخرى ، يتركز كل ضرب من ضروب الصناعة فى حى خاص ، وهو نفس ما كان يحدث فى الماضى فى مدننا الأوربية . وهكذا نجد شوارع بأكملها لا يعيش بها سوى نحاسين ، وأخرى لا نصادف بها سوى الفطاطرية وباعة الحلوى الآخرين ، وهناك نوع ثالث من الشوارع التى يشغلها السروجيون وصناع مهمات الخيل ، وكذلك نجد أحياء خاصة بالصاغة وتجار المجوهرات ونقاشيها ، وتوجد بها مصانعهم ، ويحرس ويقفل هذا الحى بحرص وعناية بأكثر مما يحدث فى الأحياء الأخرى .

ويكاد يكون كل هؤلاء الصناع الأخيرين ، الذين يشغلون فى خامات ثمينة ، ويتطلب العمل بها معرفة أكبر ومهارة أفضل ، من المسيحيين السوريين أو من الأرمن ؛ كما يجدر بالملاحظة أن معظم النساجين فى مصر العليا ، وكذلك معظم الحدادين والنجارين هم من أقباط مصر ، فهناك ، كما فى كل مكان آخر ، تصبح الحرف اليدوية قسمة بين أولئك الذين تستبعد الحكومة دينهم (أى يحرمون من وظائف الحكومة بسبب ديانتهم) (*) ، وبذلك تنحصر الوسيلة التى يستطيعونها فى الواقع لاكتساب نوع من الاستقلال ، فى التخصص فى هذا الضرب من ضروب الصناعة ، إذ يستطيعون بذلك أن ينقلوا فنونه معهم فى كل مكان .

ويوضح ما سبق أن قلناه عن مختلف الحرف التى يمارسها المصريون المحدثون ، وبشكل كاف ، تلك الحالة من البدائية التى تردوا إليها : فإنتاج المواد الضرورية اللازمة

(*) راجع ما سبق أن ذكره نفس المؤلف بخصوص الضرائب وإدارة القرى ؛ الباب السابق ؛ الفصل الأخير . (المترجم) .

للغذاء أو الكساء أو سكنى البشر . هذا هو الحد الذى انتهوا إليه ، وزيادة على ذلك ، فلسوف يتفهم المرء دون عناء كم سيكون من المستحيل فى هذه المنطقة من العالم ، حيث يضطر الناس لاستيراد الأخشاب والمعادن من الخارج ، وحيث يلقى نظام الحكم المطلق الشكوك فى مقدرة الناس على التمتع بثرواتهم الخاصة – كم سيكون من المستحيل أن يتوسع الناس فى ممارستهم لأية واحدة من هذه الحرف التى لا يتعهدها إلا جو الرفاهية ، حيث يستطيع المرء أن ينفق عن سعة وبشكل آمن ما يفيض عنه .

ومن جهة أخرى فإن عمل الإنسان وعمل الحيوان أقل تكلفة مما قد يتكلفه استخدام معظم آلاتنا . وفى الحقيقة ، فإن هناك عدداً كبيراً من الآلات لكنها لا تعمل إلا فى شىء واحد ، هو رفع المياه لرى الأراضى ولتغذية الآبار والأسبلة بالمياه ، وقد قدمنا لهذه الماكينات أوصافا تحت اسم الدواليب ذات الثقوب ، والدواليب ذات القواديس . وعلى الرغم من خشونة مبنى هذه الماكينات فإنها تعطى فكرة مبدئية عن كيف تدور التروس التى تتحرك بشكل عمودى ، نتيجة تحرك وتعاقب تروس أخرى بشكل أفقى ، تحدثه الماشية وهى تدور حول مدارها ، حيث تستخدم محركا (لهذه التروس الأفقية) .

ويجد المرء كذلك كيف تنتقل الحركة فى طواحين الدقيق ، وفى الأشكال الأسطوانية المستخدمة فى عصر القصب ؛ ومن اليسير أن يتعرف المرء فى هذه الأسطوانات ، وفى تلك التى تصغرها على نحو أكبر بكثير ، والتى بواسطتها تفصل بذور القطن عن شعره الذى يغلفه ، فكرة السلندر المستخدم فى سحب المعادن ؛ ومع ذلك فإن المصريين لم يقوموا بتطبيق هذه الفكرة فى هذه الحالة الأخيرة ، فشرائح المعادن التى تصنع منها النقود لا تنسحب إلى السمك الذى ينبغى أن تبلغه إلا بواسطة مطرقة . ألا يدفع إلى الاعتقاد بأن فن صناعة السكر ، الذى دخل إلى مصر مع زراعة قصب السكر لم يعرف هناك إلا منذ قرون قليلة ، فى حين أن الطرق المستخدمة فى سك النقود ، وهو فن ضارب القدم فى هذه البلاد ، قد ظلت على حالها دون أن يطرأ عليها أى من التطورات التى تناولتها فى أماكن أخرى نتيجة للتقدم الحضارى .

كذلك ، فإن الرحوات التى تطحن تحتها الحبوب الزيتية تدار كما سبق لنا القول ، بواسطة حيوانات تعلق بمدارها ، وهو نفس ما يحدث بخصوص الرحوات التى يسحق تحتها الجبس .

وسوف نلاحظ بخصوص الوسيلة الأخيرة أنه قد تناولتها فيما يبدو درجة من التحسن لم تصل إليها مطلقاً تلك التى تستخدم فى فرنسا فى سحق هذه المادة ، ذلك أن الرجال هنا (فى فرنسا) هم الذين يدقون فى جرن بأذرعهم ، وهذا بالتأكيد أقل انجازاً بكثير ، من تعريض الجبس المتكلس لضغط أسطوانة حجرية عمودية تدور بواسطة مدار .

ومن جهة أخرى ، ففى بلد تتوفر فيه بكثرة أغذية الإنسان والحيوان ، ونتيجة لذلك لا ترتفع أجور الأيدى العاملة لحد كبير ، يكون من الأسهل استخدام قوى الإنسان والحيوان فى العمل مع تفضيل ذلك على أى وسيط آخر ، كذلك فلابد أن نأخذ فى اعتبارنا أن هذه البلاد لا توفر أى مجرى طبيعى يمكن استغلاله كقوة محركة ، كما أن الفروع التى قد يمكن إرفادها عن النيل ، لكى تقام عليها دواليب هيدروليكية لن تفى بهذا الغرض بشكل تام ، إذ سيكون مثالها أن تجف بالضرورة خلال فترة من العام .

ومع ذلك ، فإذا لم يكن بمقدور الصناعة أن تجد فى مصر محركات نافعة على مجارى المياه ، فلابد أنها قد تجدها فى انتظام الرياح وقوتها ، فمن المعروف أن الرياح الغربية ، والشمالية الغربية ، والشمالية تكاد تهب هناك فى الواقع طيلة العام ، كما أن المرتفعات الصناعية التى بنيت فوقها القرى ، توفر بالإضافة إلى ذلك أماكن مناسبة لإقامة طواحين الهواء . ولهذا السبب ، فقد تكون هذه الطواحين ، أولى الآلات التى ستقام فى هذه البلاد ، وذلك إذا ما ازدهرت التجارة والزراعة بشكل مضاعف ، وإذا ما ارتفعت أجور عمل الإنسان والحيوان ، لدرجة يصبح من المفيد معها أن تحل محل قوتهم البدنية محركات غير حيوانية ؛ نقول أولى الآلات التى سوف تقام هناك ، لأنه لا ينبغى لنا أن ندخل فى الحسبان طواحين الهواء السبع أو الثمانى ، التى يجدها المرء فى

الاسكندرية وجزيرة الفنار ، فمع أنها قد أنشئت هناك منذ زمان قديم إلا أن استخدامها لم يمتد إلى داخل البلاد ، فلا نجد منها إلا ما هو على هذا الساحل ، حيث جلبها الأوربيون ، حسبما تشير كل ظواهر الأمور ، ويبرهن ذلك ، وهو أمر نقوله بشكل عابر ، أن قدماء المصريين لم يعرفوا مطلقاً هذه الآلة البارعة .

(تمهيد)

يتم تبادل منتجات أقاليم مصر بين مدينة ومدينة ، وبين قرية وأخرى فى أسواق عامة تقوم فى يوم محدد من أيام الأسبوع ، حيث يتوجه إلى هناك من كل مكان البائعون والمشترون ، أما ما يزيد عن حاجة الاستهلاك من هذه المنتجات ، بالإضافة إلى بعض المنتجات الصناعية للمصريين المحدثين على الرغم من رداءتها ، فيعَرض فى أعماق أفريقيا وبعض مناطق من آسيا وأوربا حيث تحصل مصر فى مقابلها إما على نقود أو على بضائع تحتاج إليها . وقد بقيت مصر ، وسوف تظل ، بفضل موقعها الجغرافى ، المكان الملائم للتجارة الخارجية حيث تتخذ منها هذه التجارة مستودعاً لمنتجات العالم القديم .

الباب الثالث

عن الحالة الراهنة للتجارة عند المصريين

الفصل الأول
عن التجارة الداخلية فى مصر

لا يسمح ضيق الوادى فيما بين جزيرة إلفانتين وإسنا بأن يصدر جزء من المحاصيل التى تزرع هناك لتستهلك فى مكان آخر ، إذ هى تكفى بالكاد لسداد الضريبة وكذلك لإطعام عدد ضئيل من السكان الذين يظلون طيلة العام قائمين بأعمال الحقل ، فى حين يمارس الجزء الأكبر من هؤلاء السكان مهنة الملاحة فى القوارب والصنادل التى تعمل فوق النيل .

ومنذ عدة سنوات من قبل مجئ الفرنسيين ، كانت مدينة إسنا مقراً لكثير من البكوات المطاردين ، وأصبحت لهذا السبب نفسه منطقة للاستهلاك الكبير لحد ما ، بالإضافة إلى كونها مركزاً لتجارة مصر مع القبيلتين العربيتين : العبابدة والبشارية اللتين تمتلكان الصحراء المتاخمة ، إذ يأتى هؤلاء العربان إلى سوق إسنا ليحصلوا على الحبوب وبخاصة الأرز ، وكذلك الحديد والمعادن الأخرى التى يحتاجون إليها . ويقوم هذا السوق كل أسبوع حيث تباع كذلك منسوجات قطنية وكتانية وآنية منفرة خشنة وبعض الملابس المصنوعة من الجوخ .. إلخ . ويبيع العربان فى مقابل ذلك الجمال والعبيد السود الذين يختطفونهم من القوافل التى تعبر صحراءهم أو الذين حصلوا عليهم هم بأنفسهم من أعماق أفريقيا ، ويجلب هؤلاء إلى سوق إسنا أيضاً الصمغ الذى يجمعونه من أشجار الأكاسيا (السنط) التى تنمو فى الصحراء ، كما أنهم يحولون خشب هذه الأشجار إلى فحم ينقلونه إلى قرية الرديسية ، حيث يشتريه تجار إسنا ويقومون بنقله عن طريق النيل إلى القاهرة وإلى مدن أخرى من مدن مصر .

ويجلب فلاحو المناطق المجاورة إلى هذه السوق الزبد والجبن والحبوب ، والدجاج والحمام والخضروات والأصواف والقطن الوبر والقطن المغزول ، كما يعرضون هناك للبيع الأبقار والجاموس والجمال والخراف والماعز وبصفة عامة فإن سكان هذه المنطقة الأكثر مدارية من مصر يأتون إلى إسنا بكل البضائع التى ترسل إلى هناك من القاهرة .

وتشتمل هذه بالدرجة الأولى على الحديد والرصاص والنحاس والصابون والأرز ... إلخ وعلى الأجواخ الواردة من أوربا من أنواع مختلفة وعلى الأقمشة الواردة من سوريا . وتستخدم هذه المدينة أيضاً كمستودع لبعض البضائع الواردة من قوافل سنار مثل ريش النعام والعاج والأبنوس والعبيد الصغار من الجنسين ، وإن كان هؤلاء لا يتوقفون هناك إلا للوقت الضرورى للراحة والانتعاش ثم يسارع التجار بإرسالهم عن طريق النيل إلى القاهرة .

ويرسل من هناك إلى القاهرة كذلك وبنفس الطريقة زيت الخس بكميات كبيرة لحد كاف وكذلك كمية قليلة من زيت القرطم والقمح والحبوب الأخرى وكذلك البلح والفحم والسنامكى والشبة .

وتبلغ زنة قنطار الزيت ١٢٢ رطلا ، ويدفع عنه كمصاريف شحن ٤٠ بارة من إسنا حتى القاهرة ، وتبلغ المسافة بين هاتين المدينتين ٧٠ ميريامتر (٧٠٠ ك . م) .

ويطلق اسم مد على وحدة الكيل الخاصة المستخدمة فى تجارة البلح المجفف الذى تنتجه أسوان والنوبة . ويبلغ وزن هذا المكيال من البلح ٢٠ رطلا ويباع فى أسوان بسعر ٤٠ — ٥٠ بارة . وتبلغ زنة القنطار ٢٥٠ رطلا وتصل تكاليف نقله إلى القاهرة إلى ٨٠ بارة . وتجارة البلح فى أسوان بالغة الأهمية . وهناك تجار يرسلون من هذا البلح ، لحسابهم الخاص ، ما يبلغ أربعة أو خمسة آلاف قنطار فى العام .

ويعد السنامكى بعد البلح أهم الأشياء فى تجارة أسوان . وهذا النبات ينمو بكثرة وتلقائياً فى الصحراء الواقعة بين النيل والبحر الأحمر بالاتجاه إلى الجنوب ابتداء من إسنا .

ويقوم عربان قبيلة العبابدة الذين يجنون هذا المحصول بتقليم النبات بطول بضعة ديسمترات فوق سطح الأرض عندما يكون قد أثمر حبوبه ، ثم يجففون هذا النبات فى الشمس لمدة يومين ، ثم يضعونه فى زكائب أو قفف كبيرة تصنع من سعف النخيل ، وينقلونه على ظهور الجمال حتى أسوان ، حيث يشتريه خمسة أو ستة من التجار الذين لهم صلة بهؤلاء العرب .

ويبلغ ثمن حمولة الجمل من السنامكى فى أسوان تبعاً لمبيعات العربان ٥ – ٦ زر محبوب يبلغ قيمة الواحد منها ١٨٠ مدينى .

ولم تكن تجارة السنامكى فى مصر حرة على الإطلاق ، فقد سيطر عليها البكوات واحتفظوا لأنفسهم بالحق فى إدارتها . ويبلغ الثمن السنوى لهذا الالتزام ستين كيساً ، ووقت مجيء الحملة الفرنسية كان الملتزم هو المسيو كارلو روزيتى قنصل البندقية والنمسا وكان يقيم بالقاهرة .

وكان هذا الملتزم قد نقل صلاحياته إلى وكيل له مقيم فى أسوان . وكان الأخير يشترى السنامكى من التجار الأتراك الذين قاموا بشرائه من العربان مع إعطائهم $\frac{1}{5}$ أو $\frac{1}{6}$ الربح ثم يقوم بنقله إلى الملتزم على أساس ١٥ بوطاقة لحمولة الجمل الواحد .

ويرسل السنامكى الخام ، وبالحالة التى جمعه عليها العرب من أسوان إلى القاهرة عن طريق النيل على قوارب نيلية كبيرة ، وتدفع ٣٠ بارة كمصاريف نقل عن الحمولة الواحدة منه .

وتبلغ الكمية التى كانت ترسل منه عن هذا الطريق من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ قنطار . وفى القاهرة يتم السحب من هذه البضاعة فى المحلات تبعاً لنوعها وتحت رقابة الملتزم . وبعد إتمام هذه العملية يبلغ متوسط سعر السنامكى الذى يسمى سنامكى الالتزام ٣٠ بوطاقة للقنطار زنة ١٠٠ رطل .

قلنا فيما سبق إن كمية كبيرة من فحم الخشب المستهلك فى مصر الوسطى والقاهرة ، يتم صنعه على يد العربان الذين يسكنون الصحراء الواقعة على الشطر الأيمن للنيل وعلى مسيرة ثلاثة أو أربعة أيام من النهر . ويقوم مساعدو بعض تجار إسنا الذين ينحصر معظم نشاطهم فى هذه التجارة بشراء هذا الفحم من العربان الذين يحضرونه إلى الرديسية .

ويباع الفحم فى هذه المنطقة بسعر ٩٠ – ١٢٠ بارة لحمولة الجمل الواحد ، وتدفع مصاريف نقله بواقع ٣٠ بارة للقنطار من هناك حتى القاهرة التى يرسل إليها كل

عام ٣ – ٤ آلاف قنطار ، ويباع القنطار الواحد عادة فى أسواق هذه المدينة بـ ٢ زر محبوب أو ٣٦٠ بارة .

أما الشبة فهى موضوع تجارة قرية الجوبانية الواقعة على الشط الأيسر للنيل على مسيرة أربع ساعات ونصف إلى الشمال من أسوان . ويقوم سكان هذه القرية وسكان بعض القرى المجاورة ، مضافاً إليهم بعض عرب العبابدة ، بتشكيل قافلة تذهب مرة كل عام للحصول على الشبه فى الصحراء على مسيرة عشرة أيام باستخدام طريق الجوبانية . وتتكون هذه القافلة من ٣٠ – ٤٠ رجلا وحوالى الخمسين جملا ، وتتجه إلى الجنوب الغربى ، وتمشى لمدة عشرة أيام وسط جبال رملية ثم تجد وراء ذلك سهلا رملياً فسيحاً يمتد خلاله الطريق هابطاً على شكل منحدر سهل نحو المكان الذى توجد به الشبة . ويوجد هذا الملح فى طبقة وحيدة يتراوح سمكها من ٢ إلى ١٥ بوصة تغطيها طبقة خفيفة من الرمال تكون بنفس سطح التربة ويبلغ ارتفاعها من ٦ إلى ٨ بوصات ، وهذا الرمل جاف وهش ، وترقد طبقة الشبة فوق فراش آخر من الرمل الرطب له نفس مذاق الشبة لكنه يتفاوت فى سمكه .

وتكون الشبة رطبة لحظة استخراجها ، ويقوم الناس بتكسيرها إلى قطع ويجففونها فى الشمس لمدة ١٠ إلى ١٢ ساعة ، وبعد ذلك يضعونها فى قفف كبيرة مصنوعة من سعف النخيل ، وتنقل على ظهور الجمال حتى الجوبانية ، حيث يأتى الناس لشرائها من قنا وسيوط والقاهرة والمحلة الكبيرة ومناطق أخرى من مصر .

ويستغرق استخراج الشبة مدة يومين ، بعدها تبدأ القافلة طريقها للعودة إلى الجوبانية . وتتطلب هذه الرحلة بالنسبة للذهاب والعودة كما رأينا من ٢٢ إلى ٢٥ يوماً (١) . ويتكون تموين القافلة من الخبز والعدس والزبد والدقيق . وتوجد فى الطريق

---

(١) إليكم تفاصيل مسار هذه القافلة : على مسير فرسخين من الجوبانية توجد بئر فى سفح جبل فى مكان يسمى كركر . وبعد مسيرة ثلاثة أيام توجد أيضاً بعض عيون مياه فى واد يسمى دنجل ، وعلى بعد مسيرة ثلاثة أيام من هذه العيون توجد عيون أخرى تسمى الألفى . وأخيراً ، فبعد مسيرة أربع وعشرين ساعة توجد بئر محفورة فى الأرض يشار إليها باسم البصاقة . ومياه هذه البئر بالغة العذوبة ، لكن مياه الآبار الأخرى ليست على هذه الدرجة من العذوبة ، وإن كانت أكثر صلاحية من مياه بئر الجيتة ، وهى محطة تقع على طريق القصير وقد حصلت على هذه التفاصيل حول استخراج الشبة والمكان الذى توجد به ، فى أسوان ، عن طريق أحد سكان =

أدغال أشجار يستخدم خشبها كوقود ، وتحمل القوافل معها كذلك الذرة والشعير لإطعام الجمال .

وتباع الشبة التى تجلب إلى الجوبانية إلى التجار الذين يأتون لشرائها من هناك بسعر المد ٥٠ – ٦٠ بارة ، والمد هو مكيال يساوى بالنسبة لهذه البضاعة ١/١٠ أردب من القاهرة .

ويدفع مقابل جزء من منتجات المنطقة الأكثر مدارية من مصر والتى انتهينا من إيضاحها فى شكل بضائع قادمة من القاهرة . وتشتمل هذه بالدرجة الأولى على المنسوجات الكتانية والجوخ والأقمشة السورية والصابون والأرز والحديد والنحاس والرصاص والملح .

(=) الجوبانية ، وهو يذهب كل عام فى هذه القافلة للبحث عن هذا الملح فى الصحراء . وقد واتتنى الفرصة لملاحظة واقعة تقدم فيما أعتقد ، وعن طريق التماثل ، وسيلة لتفسير كيف نشأت هذه الطبقة من سلفات الألمنيوم وسط الرمال .

يشكل ذلك الجزء من أطلال طيبة الذى تقوم فوقه اليوم قرية الكرنك سلسلة من المرتفعات الأرضية بالغة الضعف والرخاوة ، نتجت من تهدم الطوب النيئ الذى كانت منشآت هذه المدينة فيما يبدو مبنية به ، وكذلك من الأنقاض من كل نوع والتى تكدست هناك على فترات مختلفة . وتوجد على حواف هذه المرتفعات طبقة صغيرة من النطرون ومن نترات الصودا يبلغ سمكها من ٣ – ٤ سم وتوجد على عمق ١٥ – ٢٠ سم تحت سطح التربة التى تتبع انحناءاتها من كل اتجاه حتى تبلغ ارتفاعاً معيناً ينتهى عنده وجود هذين الملحين فى شكل طبقة دائمة ، هذا على الرغم من أن الكتلة من هذه الأنقاض فى مجموعها تحتوى على شئ منهما فى كل مكان بدرجة متفاوتة ويمكن الحصول عليه عن طريق غسلها .

ولكى نتصور تكون هذه الطبقة الملحية ، ينبغى أن نلاحظ أن مرتفعات الأنقاض التى نحن بصددها تقوم فوق سهل تغمره عادة المياه أثناء الفيضان ، وعندئذ فإن المياه التى تغرق السطح تخترقه فى جزئه الأدنى ثم بارتفاعها فوق مستوى منسوبها كما فى الأوعية الشعرية ، يتحلل الملح الذى تحتويه الأنقاض وتتشبع به لدرجة أنه يصعد ، لكن لصعوده حداً ، ويحدث أن يبدأ الملح بالتكلس ، عندما يكون سطح الأنقاض قد جففته الشمس لدرجة كبيرة ، وعندما تصل المياه التى كانت مشبعة به قريباً من هذا السطح لدرجة تبخرها معها الحرارة الخارجية حيث ينفذ إشعاعها من خلال التربة . وهكذا تتكون طبقة من الملح يزيد سمكها كل عام بقدر ما يبقى السهل مغموراً بالمياه .

ويبدو لى أنه من الممكن أن نفسر بنفس الطريقة تكوين طبقة الشبة التى يستغلها سكان الجوبانية فى الصحراء . فالمياه التى تحمل هذا الملح متحللا تتسرب من خلال الرمال من تحت إلى فوق وكان يمكن لها أن تسيل على سطح التربة لو أن الرمل على بعد ٨ – ١٠ بوصة تحت هذا السطح قد جف بالفعل لدرجة تكفى بفعل حرارة الشمس لكى تبخر هذه المياه بمجرد وصولها إلى السطح .

ولم تكن هناك على الإطلاق رسوم مقررة لدخول مختلف الأشياء إلى إسنا التى كانت تعد بمثابة مستودع لهذه البضائع ، وتبلغ نسبة ربح تجار هذه المدينة عادة من ١٠ إلى ٢٠ ٪ ، وهى نفس النسبة لسعر النقود التى تقرض فى أسوان إذ تبلغ سعر الفائدة من ١٠ إلى ١١ ٪ .

ويهيىء النيل طريقاً جد مناسب للانتقال من جنوب مصر إلى شمالها ، بحيث لن يدهشنا أن نعرف أن التجارة الداخلية لهذه البلاد قد اتبعت هذا الطريق منذ زمان لاتعيه الذاكرة ، لذلك فالنهر ملىء بالقوارب الكبيرة والصغيرة التى تعبره بلا انقطاع . ويعمل فوق معظم قوارب مصر العليا ، كما سبق القول ، ملاحون من ضواحى أسوان ومن فيله ، بل ومن النوبيين الذين لا يجدون ما يتعيشون عليه فى بلادهم ، فيعملون بالملاحة فوق النيل لجزء من العام ، ويجلبون لمعيشة أسرهم عوائد أجورهم ، سواء كان ذلك فى شكل نقود أو فى شكل بضائع لها صفات الضرورات الأولية .

وبالإضافة إلى أن هذا الطريق المستخدم فى نقل بضائع التجارة الداخلية لمصر طريق اقتصادى لحد كبير ، فلابد من أن نذكر أن هذا الطريق النهرى أكثر ضماناً وأمناً من الطريق البرى ، فالغيبة شبه التامة للشرطة ، بالإضافة إلى قلة اتساع الوادى وعادات العربان المحيطين به ، تعرض المواد التى تنقل براً للسلب والنهب فى حين أن الصنادل الضخمة التى تحمل هذه البضائع ، وتحمل معها بخلاف الملاحين والنوتية ، عدداً لا بأس به من المسافرين ، هذه الصنادل هى أكثر أمناً من السلب والنهب ولو إلى حد ضئيل .

وتعد كل المدن الواقعة على النيل وكذلك بعض القرى محطات تتوقف فيها القوارب التى تأخذ منها أو تفرغ فيها حمولتها أثناء موسم الفيضان . وعندما تصبح الترع المتفرعة من النهر صالحة للملاحة فإنها تستخدم فى نقل بضائع القرى الداخلية إلى هذه الموانى بواسطة صنادل أصغر حجما . أما فى بقية العام ، فيتم ذلك على ظهور الجمال والحمير .

وعند التوجه شمالا من إسنا عن طريق النيل ، تكون مدينة قوص أو قفط

القديمة هى أهم مدينة تقابلنا ، فهى مستودع للقمح وبقية الغلال المخصصة للتصدير بحراً إلى الجزيرة العربية عن طريق ميناء القصير الواقع على البحر الأحمر ، وترسل من قوص إلى القاهرة أيضاً كمية ضخمة من الشيلان الصوف بيضاء اللون من نوع تلك التى تصنع فى قنا . ويتردد الناس على سوق هذه المدينة الأخيرة الذى يقوم مرة كل أسبوع ليتزودوا منها ، ومن المحلات التى أقيمت فيها بمواد البلاد وبالبضائع الأوربية التى تنقلها القوافل إلى القصير . وترسل من قنا إلى القاهرة الأقمشة القطنية وزيت الخس والقمح وحبوب أخرى وأخيراً كمية ضخمة من الآنية الفخارية المبردة التى تعرف باسم البردق ، وتحظى هذه بتقدير أكبر من كل الآنية من نفس النوع والتى تصنع فى مصر .

وفى غالب الأحيان ، فإنه تنهض كل ثمانية أيام فى كل مدينة من مدن مصر العليا سوق يأتى إليها سكان القرى المجاورة ليبيعوا المواد والأقمشة التى يصنعونها . وينقل ما يفيض عن الاستهلاك إلى مناطق أخرى عن طريق التجار الذين يتجرون فى هذا النوع من البضائع . وهكذا يصدر إلى القاهرة سكر فرشوط وأخميم وجرجا ، وزعفران طنطا ، والأقمشة الكتانية من صنع سيوط ، وكذلك الغلال والفول والعدس وزيوت بذر الكتان والقرطم واللفت . وتستبدل بكل المنتجات الزراعية وكذلك مختلف الأشياء المصنعة التى تناولناها عند معالجتنا للزراعة والصناعة فى مصر العليا بضائع تأتى من القاهرة . وما لم تكن ثمة ظروف خاصة تتناول هذه البضائع فإن هذا التبادل لا تتناوله إلا تغييرات طفيفة فى المواد التى تكون موضوعاً له .

ويقوم فى مدينة الفيوم ، عاصمة ولاية الفيوم ، سوق هائلة يأتى إليها العرب الذين استقروا على تخوم هذا الإقليم ليتزودوا بما يحتاجون إليه فى نوع الحياة التى يحيونها ، وهناك يبيعون الجمال التى يربونها والبلح الذى جمعوه من الواحات . ويتميز هؤلاء العرب عن بقية السكان الذين يترددون على الأسواق بنوع الملابس التى يرتدونها وبالحربة التى يتسلحون بها على الدوام حتى وهم سائرون على الأقدام . أما الفلاحون فيأتون إلى هناك ليس فقط ليبيعوا فواكههم وخضرواتهم ولكن أيضاً ليبيعوا شيلان (شال) الصوف التى يصنعونها .

ويدفع أولئك الذين يمونون أسواق المدن المصرية بالبضائع رسماً فى مقابل التصريح لهم بعرض بضائعهم للبيع هناك . وكانت رسوم الأسواق تحصل لصالح البكوات أو الكشاف الحاكمين الذين كانوا يعهدون بها إلى محصلين . وقد بلغ ثمن التزام ضرائب الأسواق فى المدينة ١٤٠,٠٠٠ مدينى وكان الملتزم يحصل على الأقل ١٧٠,٠٠٠ مدينى بحسب تعريفه كانت تنظمها ضريبة النصاب بحسب نوع وطبيعة البضاعة ؛ وهكذا فقد تقررت كرسوم ١٠ مدينى لكل أردب من القمح فى مقابل لا شىء بالنسبة للقطن المغزول أو للأقمشة القطنية والكتانية ، ذلك أن الضريبة التى كانت تسددها طائفة النساجين كانت تعفى كلية الإنتاج الذى يصنعه أبناؤها ويعرضونه للبيع من كل رسم تقرره الخزينة . وتبلغ فائدة المال فى الفيوم ١٠٪ .

وتتلقى مدينة القاهرة ، التى يمكن أن ننظر إليها على اعتبارها أهم مركز للاستهلاك فى مصر ، المواد الغذائية من كل أقاليم البلاد وتدفع ثمنها كما قلنا إما بالنقد وإما فى شكل بضائع واردة من أوربا . ويتم بيع هذه البضائع فى أسواق عامة تقوم بشكل منتظم فى أيام محددة من الأسبوع أو فى أسواق مخصصة لكل واحدة منها . وسيكون بيان هذه الأسواق المتخصصة والكثيرة لحد كاف جزءاً من وصف طبوغرافية القاهرة .

ولكننا نكتفى هنا بالقول بأن الخضروات وكل أنواع الوقود عادة كالفحم وخشب الوقود تباع بالوزن وكذلك اللحوم والخبز . وهذه الطريقة التى اتبعت بلا جدال لتفادى ما يمكن أن يقع فيه المشترون من غش لو أن الباعة قد استخدموا وسائل أخرى لتقدير كمية البضاعة موضوع التعامل ، هذه الطريقة لم تكن تحقق على الدوام الهدف المرجو منها . فالبيع بأوزان غير صحيحة أمر شائع لحد كبير بين تجار الوقود وتجار بقية القائمة السابق بيانها . لذلك فقد كان قمع هذه المخالفة واحداً من أهم صلاحيات أحد الأغوات (أغا) المكلفين بأعمال الشرطة فى المدينة . وكان هذا الأغا يقوم بجولات فجائية فى مختلف الأسواق ، وكان يسبقه ، وهو يسير ممتطياً ظهر حصانه ، أحد موظفيه وحاملا معه ميزاناً كبيراً من الموازين المعتمدة ، ويتبعه حشد كبير من الخدم المسلحين بالعصى ، فإذا قابله أحد المشترين وأظهر شكه حول دقة

وزن البضاعة التى يحملها ، فإن الأغا يسترشد عن محل البائع ويتوجه إليه على الفور ويقوم حامل الميزان فى نفس مكان الواقعة وعلى الملأ بالتحقق من وزن الشيء المبيع ، فإذا ما وجد أن الوزن أقل مما بيعت البضاعة عليه ، فإن التاجر يتلقى على الفور وأمام دكانه هو ، الضرب بالعصا ، وبعد تلقيه هذه العقوبة يزفه جيرانه الذين يجدون فى ذلك فائدة كبيرة لهم إما لأنهم قد سبق وحصلوا منه على نفس « الخدمة » ، وإما لأنهم كانوا سيحصلون عليها بين لحظة وأخرى .

وتتم الرقابة على الأسواق عادة وبنفس الطريق فى بقية مدن مصر الكبرى ، ولكن بحزم أقل مما يحدث فى القاهرة .

وإلى سوق منوف الذى يقوم مرة كل أسبوع ، يحمل نساجو الأرياف أقمشتهم ، وهناك يشتريها تجار هذه المدينة الذين يقومون بنقلها إلى القاهرة والاسكندرية ، وكان يبلغ ما يصدر من الأقمشة من منوف ما يقرب من ١٥٠ ألف قطعة ، وكذلك كان تجار أشمون والقاهرة يجوبون قرى ولاية المنوفية ويشترون جزءاً كبيراً من الأقمشة التى تصنع فيها .

ويمتلىء سوق منوف بخلاف الأقمشة ، بكميات كبيرة من الصوف والكتان والوبر وغزل الكتان والفخاريات من كل نوع ، والحبوب والخضروات الجافة والطازجة وبخاصة درنات القلقاس التى تزرع بشكل خاص فى شبين (الكوم) وضواحيها .

وتعد مدينة طنطا ، التى نادراً ما زارها الرحالة الأوربيون قبل الحملة الفرنسية ، أهم مدينة تجارية فى أعماق الدلتا . وهذه المدينة ، بالإضافة إلى وقوعها فى منطقة بالغة الخصوبة وإلى أن سكانها يمارسون صناعة أقمشة الكتان الذى يزرع هناك بوفرة . هذه المدينة هى كذلك مقر لأسواق بالغة الشهرة . وتدين هذه الأسواق بأصلها شأن كل أسواق الشرق إلى الورع الروحى عند المسلمين ، فهم هناك يقدسون مقبرة أحد الأولياء المشهورين ويسمى سيدى أحمد البدوى وتوجد هذه المقبرة فى المسجد الرئيسى لمدينة طنطا .

ويذهب الناس إلى هناك فى شكل حجيج (مزار) فى فترتين من العام ، مرة فى اعتدال الربيع ومرة أخرى عند انقلاب الصيف . وإليكم ما يذكر بشكل خاص عن أحمد البدوى :

ولد أحمد البدوى فى فاس فى بلاد البربر (المغرب) فى سنة ٥٩٦ هجرية وجاء إلى مصر أثناء توجهه مع أسرته إلى مكة وكان يبلغ عندئذ الحادية عشرة من عمره . وعند عودته من مكة توقف فى طنطا حيث عاش حتى سن الثانية والسبعين ، وحصل هناك بفعل سلوكه على شهرة واسعة كولى ، وبعد موته شيد بناء صغير حول قبره وبدأ المسلمون يزورونه بدافع من الورع والتقديس . وفى حوالى العام ٦٦٠ من الهجرة أمر السلطان بيبرس ببناء المسجد الذى نراه اليوم فى طنطا ، ثم قام اسماعيل بن إيواظ بتجميل هذا المسجد منذ حوالى قرن وتم تجميله مرة أخيرة على يد على بك منذ حوالى خمسين عاماً .

ولهذا الجامع عوائد كبيرة ، فهو يمتلك قرية تبلغ مساحتها خمسمائة فدان وتسمى قحافة ، كما يمتلك زيادة على ذلك فى مدينة طنطا وكالة وحماماً والمكان الذى يطحن فيه البن ، ويتلقى فوق ذلك كثيراً من النذور من سكان مختلف أقاليم مصر .

وتعفى الأسواق التى تقام فى طنطا أثناء عيد (مولد) الولى من كل رسوم تحصل لصالح الحكومة ، ويقوم بمهمة الشرطة هناك كاشفان (كاشف) ، واحد من ولاية المنوفية وآخر من ولاية الغربية . ويعلن عن يوم المولد عن طريق رسائل (بريد) تحمل فرماناً من الباشا إلى أقاليم مصر السبعة وتشمل على الصعيد ، وولايات : الجيزة ، البحيرة ، المنوفية ، الغربية ، والشرقيتين .

ويبلغ عدد الوكالات فى طنطا ١٠ - ١٢ وكالة وهى مخصصة لأبناء مختلف مدن مصر ولمختلف الأمم المحمدية ، ويوجد بخلاف هذه الوكالات وفى شوارع متعددة مساكن كانت تؤجر إلى التجار المتنقلين ، كما كانت كل الحقول المحيطة بالمدينة مغطاة بالخيام .

أما الأشياء التى تقوم عليها التجارة فى طنطا فتشتمل على المواشى من كل نوع والأقمشة الكتانية والقطنية ، ويجلب تجار القاهرة والاسكندرية إلى هناك بضائع واردة من أوربا والهند .

كذلك كان يقوم فى مدينة تحظى ببعض الأهمية فى أعماق الدلتا وتسمى محلة

مرحوم ، سوق يتردد عليها الكثيرون بسبب المنسوجات التي تصنع في هذه المدينة وضواحيها .

ولابد أن نعلم فوق ذلك أن الأسواق التي تقام في مدن وقرى الدلتا لم تكن على الدوام مأمونة لحد كبير ، لأن السكان الذين يترددون عليها وكذلك عرب الولايات المجاورة ، ينقسمون كما سبق أن قلنا إلى عصبتين متعاديتين (سعد وحرام) وكانا يتبادلان أشد ما يستطيعان من أذى يحمله أبناؤهما على أيديهم في أي مكان يلتقون فيه معاً .

ولابد أن نذكر بعد الأماكن المختلفة التي انتهينا من ذكرها باعتبارها أهم أسواق الدلتا : مدينة سمنود التي جعل منها موقعها على الفرع الشرقي للنيل ، مستودعاً طبيعياً للبضائع الأجنبية التي ترد إلى مصر عن طريق دمياط ، مثل الحديد والخردة والفحم ، بالإضافة إلى أنها نقطة الاتصال بين ولايات الشاطىء الأيمن وولايات الشاطىء الأيسر .

.وليست لمدينتي رشيد ودمياط على الإطلاق أسواق بمعنى الكلمة لشئون التجارة الداخلية ، لكنهما مستودعان لتجارة دول أوربا وشعوب سوريا ، وستواتينا الفرصة للعودة إليهما فيما بعد .

وتقع على الشط الشرقي للنيل وعلى مسافة قصيرة إلى الشمال من سمنود مدينة المنصورة ، وهي مستودع للبضائع ينقل منها إلى القاهرة ودمياط ورشيد جزء من قطن الولاية (الدقهلية) وكذلك الزبد والجبن والكتان وزيت السمسم وكل هذه المواد من منتجات الولاية التي تخزن في حوالي ٣٠ وكالة مخصصة لاستقبال البضائع من الخارج .

وتقوم تجارة تهريب على حدود مصر من جهة سوريا على يد العربان الذين استقروا هناك ، تتم فيها مقايضة الأشياء التي يكون دخولها إلى مصر وتلك التي يكون خروجها منها محظوراً ، أو تلك التي ينبغي أن تدفع رسوما باهظة لحد كبير لجمارك القاهرة ودمياط .

كان يمكن لنشاط التجارة الداخلية فى مصر أن يتضاعف لو أن مختلف طرق المواصلات كانت آمنة وكان استخدامها ممكنا من مكان لآخر ، لكن نشاط الشرطة لا يمتد لأبعد من أسواق المدن ، كما أن تقاليد العربان وجهل الفلاحين لا يقدمان أية ضمانات لتأمين البضائع التى تعبر بلادهم ، وينبغى لكى نحصل على هذه الضمانة ، أن يتجمع التجار عندما يسافرون براً فى قوافل صغيرة وعندما يسمح موسم الفيضان بالملاحة فإن التجار يتعرضون بالمثل لمخاطر أن ينهبوا على يد سكان بعض القرى التى تقع على ضفاف النيل ، والذين لا يتعيشون إلا على السرقات وقطع الطريق التى يمارسونها على الصنادل المحملة بالبضائع والتى تمر قريباً منهم . إن إقامة نظام أفضل للأمور لتأمين الطرق لن يساهم فقط فى ازدهار التجارة الداخلية ، وإنما سوف يساهم أيضاً ، بتسهيل تموين موانى مصر بمنتجات البلاد ، فى اتساع نطاق تجارتها الخارجية التى حان الوقت لكى نتحدث عنها . وسنتناول فى عدد من الفصول المستقلة العلاقات التجاريه لمصر مع أعماق أفريقيا ومع آسيا وأوربا .

ولكنا قبل أن ندخل فى الموضوع نرى من المناسب أن نلاحظ أن البوطاقة ذات الـ ٩٠ مدينى لا تستخدم كوحدة نقدية كما يحدث فى الأسواق التى يتعامل فيها المصريون مع بعضهم البعض ، ذلك أن تقييم معاملاتهم مع أسواق الخارج يتم أحياناً بوحدات نقدية مخالفة ، بحسب طبيعة البضاعة موضوع التعامل ، وبحسب البلاد التى قدمت منها أو أرسلت إليها . وأهم الوحدات النقدية المستخدمة فى التجارة الخارجية لمصر الحديثة هى :

السكين (العملة الذهبية) زر محبوب ذات الـ ١٢٠ مدينى (القيمة الاسمية) أو ذات الـ ١٨٠ مدينى حسب التعريفة التى نظمت قيمة مختلف القطع النقدية أثناء الحملة .

سكين القسطنطينية ذو الـ ٢٠٠ مدينى .

الفندقلى ذو الـ ١٤٦ مدينى .

البوطاقة الذهبى أو الـ $\frac{1}{2}$ زر محبوب ذو الستين مدينى (حسب القيمة الاسمية) .

القرش التركى ذو الـ ٤٠ مدينى .

القرش الأسبانى ذو الـ ١٥٠ مدينى .

التالو أو التالارى وهو يساوى كذلك ١٥٠ مدينى .

وأخيراً السكين البندق ويساوى ٣٤٠ مدينى .

الفصل الثانى

عن العلاقات التجارية لمصر مع أعماق أفريقيا

يذهب العرب الذين يسكنون الصحراء الليبية ابتداء من سيوط حتى الفيوم ، كل عام إلى الواحات ، كى يحصلوا على محصول البلح ، ثم يأتون ليستبدلوا به فى الأسواق المختلفة الأشياء والملابس التى يستخدمونها ، وتذهب قبيلة معينة فى البحيرة للحصول على النطرون من بحيرات هذه الصحراء ، وأخيراً فقد قلنا من قبل إن هناك قبيلة عربية تقوم بجمع محصول السنامكى إلى الغرب من أسوان ثم تجلبه إلى هذه المدينة ، ومع ذلك ، فعلى الرغم من أن هذه الأشياء المختلفة تنتج من مناطق مختلفة تتفاوت مسافة بعدها عن وادى النيل ، وحيث أن العرب الذين يقومون بتجارة التبادل هذه ، هم – على نحو ما – مستقرون على الحدود التى تفصل مصر عن الصحراء ، فقد نظرنا إلى هذه التجارة على اعتبار أنها فرع من التجارة التى تتم بين مدينة وأخرى أو بين قرية وقرية .

لكن الأمر لن يكون على هذا النحو بالنسبة للتجارة التى تقوم بها القوافل التى تأتى من مناطق مختلفة من داخل أفريقيا ، وفى أوقات محددة من العام ، والتى تقضى عدة أسابيع ، وأحيانا عدة أشهر ، وهى فى طريقها إلى مصر ؛ وأهم هذه القوافل هى قوافل دارفور ، وسنار ، وفزان ، وسندخل باضطراد فى بعض التفاصيل المتعلقة بكل منها .

١ – قافلة دارفور

الواردات

وفى أثناء إقامتى بمدينة سيوط عام ١٧٩٩ مرت بهذه المدينة قافلة دارفور وقد حصلت من واحد من أهم تجارها على المعلومات الآتية :

تجلب هذه القافلة إلى مصر العاج ، والتمر هندى ، والقرب المصنوعة من جلد الجمال ، وبعض جلود النمور ، والصمغ ...الخ ، لكن تجارتها الرئيسية تتمثل فى العبيد السود : وهؤلاء هم أطفال من الجنسين اختطف بعضهم من قرى مملكة دارفور عن طريق أناس يحترفون هذا النوع من الاختطاف ، أما الآخرون فينتمون إلى أسرى الحرب الذين أصبحوا عبيدا ؛ ويباع الطفل من هؤلاء فى القاهرة بـ ٤٠ إلى ٦٠ قرشاً أسبانياً . ويذكر تجار هذه القافلة الذين سألتهم بأن مدينة دارفور تبعد عن سيوط بمسيرة اربعين يوماً خلال صحراء توجد بها بعض المياه بين مسافة وأخرى ، ويؤكد هؤلاء بأن الناس هناك يزرعون القمح فى أراضيهم وأن الأمطار تهطل من وقت لآخر وأنهم يحتفظون بمياهها فى خزانات . وأضيفت إلى ذلك معلومات أخرى أكثر إتساعاً حصلت عليها فى القاهرة من ذلك الشخص الذى كان مكلفاً ببيع عبيد دارفور باعتباره العميل الأكبر للجلابة ، وهى التسمية التى يشار بها إلى تجار هذه المهنة .

تجلب القافلة إلى مصر ، بخلاف العبيد الصغار من الجنسين ، سن الفيل ، والتمر هندى أو عجين مكون من ثمار التمر هندى بعد سحقها وتجفيفها ، الصمغ العربى ، الشششم [١] ، وهو بذور صغيرة ، مائلة للون الأسود ، تحول إلى دقيق يستخدم ظاهرياً فى حالات الرمد ؛ والكرابيج (كرباج) أو سير من جلد فرس النهر يستخدمه الفرسان كسوط ؛ ريش النعام ؛ قربا مصنوعة من جلد الجاموس أو الجمال ، وكذلك ملح النطرون والشبة .

والمعلومات المتوفرة حتى اليوم عن طريق دارفور قليلة ، ويرجع الفضل فيها إلى هؤلاء التجار ، ويقول هؤلاء ، ومن المحتمل أنهم يقولون ذلك بنوع من المبالغة طبيعية فيهم بأن هذه المدينة تماثل القاهرة فى حجمها وعدد سكانها ، ويضيفون بأن سكان جزء كبير من داخل أفريقيا يأتون إلى هناك ليبيعوا أو يتبادلوا مختلف المواد التى انتهينا من ذكرها ، لكن سكان دارفور وحدهم هم الذين يقومون بالسفر إلى مصر .

---

(١) Cassia absus, Lin انظر مذكرة عن العقاقير التى يستخدمها المصريون ، تأليف روييه Rouyer ، الدولة الحديثة ، المجلد ١١ ، ص ٤٢٩ [من الطبعة الثانية] .

والبضاعة الرئيسية فى هذه التجارة هم العبيد ، وهؤلاء وكما سبق القول عبارة عن أسرى تم أسرهم أثناء الحروب المستمرة التى تمزق أمم وسط أفريقيا المجاورة لدارفور ، وفى بعض الأحيان يتم اختطاف أسر بأكملها فى حالات السلم من القرى التى تسكنها ، ويساق هؤلاء العبيد من الجنسين ومن مختلف الأعمار إلى سوق دارفور ، ويختص ملك هذه المملكة لنفسه بخمس هؤلاء ، ويعطى خمساً ثانياً لرئيس شرطته ، ولا يتبقى فى أيدى الآسرين إلا الثلاثة أخماس الأخيرة .

ويباع الرجال البالغون فى دارفور ، إلى أناس يستخدمونهم فى الأعمال المنزلية ، أما أولئك الذين كانوا من نصيب ملك دارفور فإنهم يرسلون إلى مكان فى داخل أفريقيا يسمى كاركتين دار السعيد ويقع على مسيرة عشرين يوماً على طريق دارفور ، ويعد نوعا من مستعمرة ، وهنا يزوجونهم من زوجات إماء ويخصص $\frac{1}{10}$ أطفالهم و $\frac{1}{10}$ إنتاج محاصيلهم التى هى عبارة عن الذرة الشامية والذرة للملك ، الذى يرسل كل عام واحدا من ضباطه لتحصيل الأتاوه [1] .

وتبعاً لما يذكر الجلابة فإن الناس فى دار فور لا يستخدمون النقود المعدنية ، إذ تقيم الأشياء التى يتعاملون فيها بالعبيد ، ويقدر العبد من هؤلاء عادة بأربع أو خمسة قطع من قماش الكتان من صنع سيوط أو من قماش القطن صنع المحلة الكبيرة .

وحيث أن طريق دارفور – مصر يتم خلال صحراء تضطرد فيها ندرة المياة فإن القافلة التى تأتى إلى القاهرة كل عام تنقسم إلى فريقين ، يبدأ أحدهما الطريق قبل الآخر بعدة أيام ، وهكذا تستطيع الآبار التى نضبت مباشرة بعد مرور الفريق الأول أن تمتلئ من جديد فى خلال المدة التى ستنقضى حتى يحين مرور الفريق الثانى .

وتتكون كل قافلة من حوالى خمسة آلاف جمل ، وتستغرق عادة ما بين أربعين وخمسين يوماً حتى تصل إلى سيوط ، وهى تتوقف فى الصحراء فى كل مكان تجد فيه الماء ، لكن نقاط التوقف هذه تتباعد حتى تبلغ المسيرة بين كل نقطة وأخرى أربعة أو

---

(١) جاء إلى القاهرة منذ حوالى خمسة وعشرين عاما (كتب هذا عام ١٨٠٠) أحد أبناء ملك دارفور ، وكان يصحب معه كما يقول تجار القافلة ١٢,٠٠٠ رجل و ٢٤,٠٠٠ جمل بقى جزء كبير منها فى مصر العليا .

خمسة أيام ، بل وفى بعض الأحيان ، عشرة أيام . وعندما تضطر هذه القوافل للتوقف فى أماكن ليست بها آبار ، فإنها تحصل على حاجتها من الماء من مئونة المياه التى تحملها الجمال .

ويخصص ثلث العدد الإجمالى للجمال التى تتكون منها القافلة لحمل مياه التموين اليومى هذه ، كما يخصص ربع العدد الإجمالى أيضاً لحمل الطعام ، ولا يستخدم لحمل البضائع – بمعنى الكلمة – سوى $\frac{1}{8}$ العدد الإجمالى فقط ، ويخصص العدد الباقى لحمل المرضى أو لحمل تلك الحمولة التى كانت تحملها الجمال التى جرحت أو تلك التى نفقت أثناء الطريق .

وكانت قافلة دارفور تتوقف فى الصحراء فى مكان يسمى بيريس ، وهى قرية هامة تقع على مسيرة اثنى عشر يوماً من مدينة سيوط . وكانت القافلة تضطر للتوقف هناك انتظاراً للكاشف الذى يرسله البكوات فى القاهرة للتفتيش عليها . وكان شيخ بيريس مسئولا عن القافلة حتى تحصل على الإذن بمواصلة طريقها نحو مصر .

وكذلك كانت القافلة تتوقف على مسيرة ستة أيام من سيوط مرة أخرى فى قرية تسمى الخارجة . وهناك يقوم الكاشف بتقدير الرسوم التى ينبغى عليها أن تسددها ، بينما يقوم قائد القافلة بتقدير نصيب كل تاجر من تجار القافلة من هذه الرسوم ، لكن الرسوم لم تكن تسدد إلا بعد مسيرة نصف فرسخ من سيوط فى مكان تتوقف فيه القافلة لآخر مرة ، حيث تقوم ببيع كمية من بضائعها تكفى للحصول على الرصيد اللازم لسداد هذه الرسوم .

ولم يكن يسمح للقافلة بالتقدم إلى شمال سيوط إلا بعد أن تكون قد سددت بالفعل الرسوم المطلوبة منها بالكامل .

وتبعاً لعادة الشرق الشائعة ، عادة ألا يبدأ الناس ممارسة تبادلاتهم التجارية إلا بعد تبادل تقديم الهدايا ، فقد كانت القافلة تقدم باسم ملك دارفور إلى الكاشف الذى يأتى للتفتيش على قافلة دارفور فى بيريس عبدين وجملين ، كما كانت تقدم فى الخارجة – فى نفس لحظة تقدير الرسوم الجمركية – هدية مضاعفة ، أى أربعة عبيد

وأربعة جمال . وعند العودة ، يتلقى رئيس القافلة من الكاشف ، من قبل البك الحاكم لولاية سيوط « طقما » كاملا من الملابس .

وكانت الرسوم التى تحصل من قافلة دارفور عند دخولها إلى مصر تقدر على النحو التالى : ٤ زر محبوب عن كل رأس عبد ؛ و ٢ سكين لكل رأس جمل ؛ وكان الكاشف يحصل كذلك رسما قدره ٩ مدينى عن كل عبد و٤ مدينى عن كل جمل .

ويأتى سنوياً من دارفور إلى مصر من خمسة إلى ستة آلاف من العبيد أربعة أخماسهم نساء ، تتراوح أعمارهن بين خمسة أو سبعة أعوام حتى ثلاثين أو أربعين عاماً ، وإن كانت أعمار غالبيتهن تتراوح بين عشرة وخمسة عشر عاماً .

وتسير كل قافلة تحت إمرة رجل تابع لملك دارفور ومرتبط ببيته . ويتلقى هذا القائد من كل واحد من تجار القافلة الذين يكونونها ٢٣ بارة عن كل رأس جمل و٥٤ بارة عن كل رأس زنجى ، كأجر له .

ويبلغ عدد التجار ومن يعملون فى خدمتهم كالجمالين وبقية الخدم أربعمائة أو خمسمائة شخص فى العادة .

وقبل أن تأتى قوافل دارفور إلى القاهرة ، فإنها تستريح لبعض الوقت فى سيوط وبنى عدى ومنفلوط والمناطق المحيطة بها حيث تبيع جزءاً من بضاعتها .

ويبلغ الثمن المخفض للعبد فى السنوات العادية حوالى ٣٥ زر محبوب .

ويبلغ ثمن العبيد الذين تحولوا إلى طواشيين (طواشى) ضعف أو ثلاثة أمثال هذا الثمن فى العادة . وهذا هو السبب فى أن قادة قوافل دارفور كانوا يتوقفون فى أبى تيج ، وهى مدينة صغيرة فى مصر العليا ، حيث ثمة حلاقون يقومون ببتر العضو الجنسى للأطفال ؛ وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه العملية لا تمارس إلا لأطفال لم يتجاوزوا سن الثامنة أو العاشرة . ويمكن أن تقرأ المزيد حول هذا الموضوع فيما كتبه د . فرانك Frank فى المقالة التى عالج منها تجارة العبيد السود فى مصر [١] .

---

(١) Collection de mèmoires sur l'Egypte, Tom. IV, èdition de P. Didot, an XI.

وتحمل قافلة دارفور عادة إلى القاهرة حمولة ١٥٠ جمل من سن الفيل ، تبلغ زنة الحمولة منها ثلاثة قناطير زنة القنطار ١١٠ رطل . ويباع القنطار الواحد ما بين ثلاثين وستين فندقلى حسب جمال العاج والبلد الذى قدم منه .

وتجلب القافلة بخلاف ذلك حوالى ٦٠٠ قنطار من التمر هندى Tamardindus India ، ويباع القنطار زنة ١١٠ رطل بـ ١٥ – ٣٠ بوطاقة .

وتجلب كذلك من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ قنطار من الصمغ العربى زنة القنطار ١٥٠ رطلا ويباع القنطار بسعر ٢٠ فندقلى .

وحوالى ٦٠٠ قنطار من الششم ، سعر القنطار زنة ١١٠ رطل ٢٠ بوطاقة .

كما تجلب مائتى أو ثلاثمائة كرباج ، يباع الواحد منها عادة بـ ٤٥ – ٦٠ مدينى .

ويباع ريش النعام الوارد إلى مصر عن طريق قافلة دارفور بالوزن ، ويمكن أن تبلغ الكمية المستوردة منه ما بين ٢٥ إلى ٣٠ قنطاراً ؛ وأغلى أنواعه هو الريش الأبيض ويبلغ ثمن القنطار من أجود أنواعه ١٥٠٠ بوطاقة فى حين أنه قلما يبلغ ثمن القنطار من الصنف الأدنى قيمة وهو الريش الأسود ٢٠٠ بوطاقة . وينتقل هذا الصنف من البضائع من دارفور إلى القاهرة فى حقائب من الجلد ، ولا يشتريه فى القاهرة إلا اليهود أو المسيحيون الذين يصدرونه كله على وجه التقريب إلى أوربا .

وفى مصر ، تستخدم قرون الكركدن فى صنع مقابض السيوف أو الخناجر ، ويعتقد الأتراك والمماليك بصفة خاصة فكرة مسبقة مؤداها أن سلاحاً معداً على هذا النحو يمنح حامله الشجاعة والاقدام ؛ وتتحكم ندرة هذه البضاعة أو وفرتها فى رفع أو خفض سعرها ، ويصل منها سنوياً ألفا قرن يباع الواحد منها بـ ٥ – ٧ بوطاقات . وقد ارتفع سعره إلى ١٥ بوطاقة أثناء الحملة الفرنسية .

وتدخل قافلة دارفور إلى مصر حوالى أربعة آلاف زوج من القرب المصنوعة من جلود الثيران أو الجمال ، ويباع الزوج الواحد من القرب بـ ١٠ – ١٢ بوطاقة .

ولابد أن نضيف إلى هذه الواردات المتنوعة ١٠٠٠ قنطار من النطرون ، يباع القنطار منه زنة ١٢٠ رطلا بـ ١٤ — ١٥ بوطاقة [١] .

وتحصل قافلة دارفور وهى فى طريقها إلى القاهرة من الصحراوات التى تجتازها وهى متوجهة إلى القاهرة على كمية محدودة من الشبة تجلبها من هناك إلى القاهرة . ويبدو ، تبعاً للمعلومات التى قدمها إلى الحاج سلطان ، شيخ الجلابة ، أنهم يستخرجونها — كما يحدث للنطرون — من قاع بعض البحيرات التى ترسبت فيها ، وفى العام التالى يجدونها فى نفس مكان العام السابق وهكذا .. ويبلغ وزن الشبة التى ترد إلى مصر عادة عن هذا الطريق مائتى قنطار ، زنة القنطار ١٥٠ رطلا ، يبلغ سعره من ٣ — ٤ بوطاقات .

وبعد وصول القافلة مباشرة إلى مصر ، حيث تكون كل البضائع التى انتهينا من حصرها قد شحنت عن طريق النيل ، تحاول قافلة دارفور التخلص من الجمال التى تصبح بالنسبة لها عديمة الفائدة فتبيع $\frac{١٦}{٢٠}$ أو $\frac{١٧}{٢٠}$ من إجمالى عدد الجمال التى صحبتها معها ، ويبلغ ثمن الواحد من هذه الجمال ، تبعاً لعمرها وقوتها ، ما بين ١٨ و ٢٠ زر محبوب .

وحيث يشكل العبيد الجزء الرئيسى من واردات هذه القافلة ، فلابد أن نستنتج أنه يلزم لنقل المياه ومؤن الطعام الأخرى التى تلزم لغذائهم أثناء الرحلة إلى مصر عدد من الجمال أكبر بكثير من ذلك العدد الذى تحتاجه القافلة عند عودتها .

وبمجرد وصول القافلة إلى سيوط فإنها تدفع للبك أو السنجق المقيم هناك رسماً يبلغ ٤ زر محبوب عن كل رأس عبد و $\frac{١}{٢}$ ٢ زر محبوب على كل رأس جمل محمل كان أو غير محمل ؛ كما يحصل فى مصر القديمة رسم يبلغ $\frac{١}{٢}$ ١ بوطاقة عن كل جمل .

---

(١) انظر الحالة العامة للبضائع الواردة إلى مصر بواسطة قوافل دارفور أثناء الحملة الفرنسية من وضع الأستاذ مركور — جوزيف لابانوز Mercure - Joseph Lapanouse المنشورة فى :
Mèmoires sur L'Egypte, tom. IV. p. 88, èdition de Pierre Didot, an XI.

وفى النهاية ، فإن القافلة تدفع إلى الجمارك عند دخولها القاهرة واحد زر محبوب عن كل رأس عبد و½ زر محبوب للإقامة فى الوكالة ولاستخدام السوق الذى ستعرض بضائعها فيه للبيع .

الصادرات

تضطر قوافل دارفور بسبب أعمال التجارة التى تمارسها مع مصر عادة أن تمد فى فترة إقامتها هناك لفترة تبلغ ستة أو ثمانية أشهر ؛ ولذلك يحدث كثيراً أن تصل قافلة قبل أن ترحل القافلة التى سبقتها .

وتشترى هذه القوافل عند عودتها أشياء تختلف عما توردها إلى مصر ، سواء كان ذلك من منتجات هذه البلاد أو كان من البضائع الأوربية .. الخ .

فمن بين أشياء الشرق ، تشترى القافلة المنسوجات الحريرية والقطنية المصرية والسورية وأقمشة الكتان والقطن من صنع مدن الدلتا وسيوط ، وأقمشة أخرى تسمى « ألاجة » ، وكذلك الموسيلين والشيلان البيضاء وارد الهند ، ومعدات الخيول ، وملابس الفرسان ، والبن والسكر ، وقليلا من الأرز ، وفى بعض الأحيان عدداً صغيراً من الخيول . ومن البضائع الأوربية التى تتزود بها قوافل دارفور من مصر ، ينبغى أن نضع فى المقام الأول الحلى الزجاجية وارد البندقية وبخاصة الحمراء والبيضاء والسوداء ، والخواتم الزجاجية من مختلف الألوان والتى تستخدم كأساور ، وحبوب الكهرمان والمرجان ونوعاً خاصاً من الجلجل تستخدمه النساء حلية وزينة ؛ وكذلك الجوخ والقطيفة والأمواس ، والنصال والقصدير والرصاص والنحاس والبنادق والمسدسات والسيوف وبارود البنادق ، وأخيراً نوعاً من الأصداف يسمى الغورى (Cupera - Moneta) ، وكان يستخدم كقطع نقد صغيرة فى داخل أفريقيا .

ونستطيع أن نستنتج أن كميات وقيمة البضائع التى تحملها قوافل دارفور عند عودتها تختلف تبعاً للظروف ، لذلك ينبغى أن نقتصر على التفاصيل التى لدينا والتى تعد متوسطاً لمعاملات سنوات عديدة :

يبلغ عدد قطع المنسوجات الحريرية والقطنية المسماة « قطنى » وهى التى تحتل المقام الأول فى الصادرات التى تحملها معها قوافل دارفور حوالى ١٠٠٠ قطعة ، يبلغ طول كل قطعة منها ١٢ ذراعاً وتساوى ١٠ — ١٥ بوطاقة .

أما ثانى أشياء هذه الصادرات فهو عبارة عن ٢٠ أو ٢٥ ألف قطعة من تيل المحلة الكبيرة ، يبلغ طول القطعة منها ١٨ ذراعا وتساوى ١٣٥ بارة .

وثالث هذه الأشياء هو صناعات (مانيفاتورة) محلية عبارة عن ١٠٠ إلى ٢٠٠ قطعة من القماش المسمى ألاجة ويبلغ ثمن القطعة ٥ بوطاقات .

وينبغى أن نضيف إلى ذلك ٥ إلى ٦ آلاف قطعة من أقمشة كتان سيوط يبلغ طول الواحدة منها ٢٧ ذراعاً ويبلغ ثمنها حوالى ½ ١ بوطاقة .

وهناك صنف آخر يتكون من ألفى قنطار من الشيبة أو سيقان أو وريقات الأبسلت Artemisia Judaica الذى يستخدم كعقاقير طبية أو كعطر وذلك بغليه مع خشب الصبر ، ويبلغ ثمن قنطار الشيبة حوالى ٢ بوطاقة .

ومن المعروف أن المصريين والعرب يصنعون سرج خيولهم على قطعة من اللباد الصوفى متفاوتة السمك ومطوية عدة طيات ؛ وتحمل قافلة دارفور حوالى ثلاثمائة من هذا اللباد تباع الواحدة منها بـ ٩٠ مدينى .

كما تحمل منها أيضاً ١٠٠ — ١٥٠ من ملابس الفرسان (دروع) يبلغ ثمن الواحد منها ٥٠ زر محبوب . ويبدو أن المحاربين فى هذه المنطقة من أفريقيا يستخدمون اليوم هذا الملبس كسلاح دفاعى .

أما بضائع الهند وآسيا ، التى كانت تصدر من مصر عن طريق قافلة دارفور فهى :

من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ قطعة قماش حريرى ثمن الواحدة ٦ — ٨ بوطاقات ؛

حوالى ٨٠٠ قطعة من الموسيلين سعر القطعة ٧ — ١٠ بوطاقات ؛

٢٠٠٠ شال ثمن الشال الواحد ٥ — ٨ بوطاقات ؛

٥٠ قنطارا من بن اليمن زنة القنطار ١٠٠ رطل ويساوى ٢٠ — ٢٥ قرشا ؛ وأخيراً ١٠٠ قنطار من السكر المصرى .

ولا تحمل القافلة معها أرزاً إلا ما يكفى احتياجاتها أثناء الطريق .

وفى السنوات العادية ، تصحب القافلة معها مائة جمل محملة بالحلى الزجاجية من صنع البندقية ، تزن حمولة الجمل من هذه الحلى خمسة قناطير ، زنة القنطار منها ١٠٥ أرطال ، ويبلغ ثمنه حوالى ١٢ زر محبوب .

كما تصحب خمسين جملا محملة بالسمبال أو اللاونده ، ويأتى هذا النبات الجاف من تريستا ويستخدم بين استخدامات أخرى فى صنع أدوات التجميل وتثبيت الشعر وذلك بخلطة بالزيت . وتزن الحمولة $\frac{1}{2}$ ٢ قنطار زنةالقنطار ١٥٠ رطلا ويبلغ ثمنه ٣٠ أو ٣٢ بوطاقة .

ويصدر من مصر أيضاً البضائع الأوربية الآتية :

١ — قنطار واحد من حبوب الكهرمان زنة القنطار ١٠٠ رطل وثمن الرطل ٧ — ٨ بوطاقات .

٢ — ٤ قناطير من حبوب المرجان يباع الرطل منه بـ ١٥ — ٢٠ زر محبوب .

٣ — من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ مكيال من نوع من الجلجل . الذى يستخدم شأنه شأن الصنفين السابقين كزينة للنساء فى داخل أفريقيا . ويشترى عادة بسعر بوطاقة للمكيال الواحد .

ولا تحمل قافلة دارفور مطلقا أصوافاً على هيئة أقمشة ، لكنها تحمل حوالى ١٠٠٠ بنيش جاهز ، ويدخل فى صنع هذا الملبس أربعة إلى خمسة أذرع من الجوخ ويبلغ ثمن الذراع من خمسة إلى ستة بوطاقات وبذلك تبلغ تكاليف البنيش الواحد عادة ٣٠ بوطاقة . ويشتد الطلب على الألوان : الوردى ، الأخضر ، الأحمر ، الأصفر وكذلك كل الألوان الزاهية ، ذلك أن كل الألوان المعتمة أو القاتمة لا تناسب فى العادة أذواق الأفريقيين .

وينبغى أن نضيف إلى هذه الأجواخ المستعملة والتى تكون هذه البضاعة ٥٠٠ ذراع من القطيفة يبلغ ثمن الذراع منها ٥ – ٦ زر محبوب ، وتستخدم هذه القطيفة فى صنع ملابس أعيان البلاد وفى تغطية سروج بعض الخيول .

أما الحدايد التى تتزود بها قوافل دارفور من مصر فهى عبارة عن :

١ – عشرين صندوقا من الأمواس تحتوى على أربعة آلاف حزمة ، تساوى الحزمة الواحدة ١ زر محبوب .

٢ – حوالى ألف لفة من النصال تتكون اللفة الواحدة من أربعة نصال وتباع بـ ٩٠ مدينى .

وتحمل القافلة معها أيضاً ٢٠٠ – ٥٠٠ قنطار من سلفور الرصاص أو الرصاص الممزوج بالكبريت ، ويزن القنطار من هذه المادة ١٤٠ رطلا ويباع بـ ٦ – ١٠ بوطاقات .

أما المعادن التى تزودها بها القاهرة فتنحصر فى القصدير والرصاص والنحاس القديم (المستعمل) ، ويبلغ المقدار السنوى من هذه البضائع ٥٠٠ قنطار من القصدير ، سعر القنطار ٣٠ بوطاقة ، و ٥٠٠ قنطار من الرصاص ثمن القنطار ٢٠ – ٢٢ بوطاقة ، وأخيراً ألف قنطار من النحاس المستعمل بسعر القنطار ٢٠ – ٢٥ بوطاقة . ويعاد تصنيع المعدن الأخير فى دارفور لتصنع منه حلى النساء .

أما عن الأسلحة فإن القافلة تشترى فقط نحو عشرين أو ثلاثين بندقية من صنع أوربا بسعر القطعة ٥ – ٦ زر محبوب ، وحوالى عشرين مسدساً ، وكذلك مائة نصل من سيوف الفرسان من صنع ألمانيا ، ويباع النصل الواحد عادة بـ ٢ بوطاقة ، وتجهز فى مصر .

وأخيراً فهى تحمل معها ٥٠ قنطاراً من بارود البنادق من صنع القاهرة على هيئة خرطوشات جاهزة يبلغ ثمن القنطار منها ١٠٠٠ بارة .

ويدفع عن الجمل المحمل بالبضائع ، عند بدء رحلته من بولاق للعودة إلى دارفور ، ٣٨ بارة كرسوم جمارك .

وفى غالب الأحيان فإن مختلف الأشياء الواردة من دارفور إلى مصر تستبدل بها بضائع أخرى ؛ ومن بين كل ١٠٠٠ قرش يأتى فى شكل أشياء مستوردة يستخدم ٩٠٠ قرش فى هذا التبادل التجارى ، أما المائة الباقية فتصدر فى شكل بضائع عينية لكى تحول إلى أساور أو زينات أخرى من الفضة .

٢ - قافلة سنار

الواردات

يسلك التجار الذين يكونون هذه القافلة عدة طرق باتباع ومحاذاة شاطىء النيل عند مدينة فى النوبة تسمى أبريم . وابتداء من نقطة التلاقى هذه فإنها تسير خلال الصحراء موازية الشط الأيمن للنيل ، داخل أراضى عرب البشارية الذين يقطنون ما بين النيل والبحر الأحمر ؛ وحيث يحدث أن تقوم هذه القبيلة بنهب القافلة ، فإن الأخيرة تزود نفسها بحرس من عربان العبابدة يسيرون أمامها حتى أبريم ، ثم يقودونها حتى قرية دراو ، حيث تتخذ طريقها بعد أن تترك الصحراء إلى وادى مصر .

ويحصل العبابدة فى مقابل هذه الحماية التى يخلعونها على قوافل سنار سكينا واحداً زر محبوب عن كل رأس عبد ، وسكينا ونصف سكين زر محبوب عن كل جمل ، محملا كان أو غير محمل .

ونستنتج من مسار لقافلة سنار قام بنشره المسيو لابانوز Lapanouse فى الجزء الرابع من مقالات عن مصر Memoires sur L'Egypte [(١)] أنه يلزم للتوجه من سنار إلى أبريم ١٨ يوما وخمسة عشر يوماً للذهاب من أبريم إلى دراو .

وعند مرور قافلة سنار بالأرض التى تشغلها القبيلة العربية « العبابدة » فإنها تعطى هدية إلى كل واحد من عربان هذه القبيلة عبارة عن مكيال صغير من البلَح أو من دقيق الذرة .

---

(١) قام بطبعها فى العام الحادى عشر P. Didot,

وعند وصولها إلى إسنا تدفع إلى الجمرك الذى تحصل الحكومة عوائده : ٤ زر محبوب عن كل رأس عبد و ٢ زر محبوب عن كل جمل فيما عدا الجمال المحملة بريش النعام وسن الفيل إذ تدفع القافلة عن كل واحد من هذه الجمال رسما غير اعتيادى يبلغ ½ ٥ زر محبوب .

وبعد أن تسدد القافلة فى إسنا كل هذه الرسوم المختلفة وبعد أن تبقى فى هذه المدينة للمدة التى تلزمها لكى تبيع جزءاً من جمالها فإنها تبحر عن طريق النيل مع بضائعها ، وما إن تبحر هذه البضائع حتى تصبح فى حراسة رئيسها وعشرين من أهم تجارها هم الذين يذهبون معها إلى القاهرة ، أما التجار والجمالة الآخرون فيتوقفون فى دراو أو إسنا فى انتظار عودة رفاقهم .

وعند مرور هؤلاء التجار (القافلة) بمنفلوط فإنهم يسددون عن كل رأس عبد من الجنسين رسم مرور يبلغ ٢٢ مدينى ثم يدفعون فى المنيا رسما يبلغ ١٢ مدينى فقط ، وأخيراً فإنهم يدفعون عند وصولهم إلى بولاق رسما مشابها يبلغ ١٠ مدينى .

وتعتبر قافلة سنار أقل أهمية من قافلة دارفور ، ومع ذلك فإنه تصل منها فى بعض الأحيان عدة قوافل على مدار العام . أما الأشياء التى توردها إلى مصر فهى على وجه التقريب نفس ما تجلبه إلى هناك قافلة دارفور : عبيد من الذكور والإناث (اماء) ؛ الصمغ العربى ، ريش النعام ، سن الفيل ، تراب الذهب ، الكرابيج ، القرب المصنوعة من جلد الثيران والجمال ، والشبة .

وقلما يتجاوز عدد العبيد المائة والخمسين ثلثاهم من النساء ، نجد من بينهم عادة ثمانية أو عشرة من الأحباش .

ويباع هؤلاء العبيد فى بلدة سنار على يد الجنود الذين أسروهم فى الحرب ، وليست للحروب التى يشنها ملك هذا البلد من غاية سوى الحصول على هذا النوع من الأسلاب . ويخصص نصف العبيد للملك أما النصف الآخر فهو من نصيب الجنود الذين قاموا بالحملة ، ويرسل الأولون إلى الجزيرة العربية ، أما الآخرون فيشتريهم تجار القافلة التى تذهب إلى مصر .

وفى أثناء الطريق تخفى القافلة عن الأنظار ما معها من عبيد أحباش ، ذلك أن هؤلاء على الرغم من لونهم الأسود يتمتعون بالشعر الطويل والتقاطيع الأوربية .

والعبيد الذين تجلبهم قافلة سنار أعلى سعراً من أولئك الذين تجلبهم قافلة دارفور ، إذ يبلغ ثمن الواحد من أولئك ٦٠ زر محبوب .

ويشكل الصمغ العربى المادة الأكثر أهمية فى بضائع هذه القافلة ، وتقدر كمية الوارد منه حمولة ألف جمل فيبلغ وزن الحمولة الواحدة ثلاثة قناطير زنة القنطار ١٥٠ رطلا ، ويباع قنطار الصمغ بـ ٨ إلى ١٠ فندقلى . وهو يجمع من كل أنحاء البلاد ويخزن فى المدن حتى تحين لحظة رحيل القافلة .

وتجلب القافلة إلى مصر كذلك ٨ إلى ١٠ قناطير من ريش النعام (والريش الأبيض كما سبق القول هو الأعلى سعراً والأكثر تقديراً ، ويباع فى القاهرة بنفس الأسعار التى تبيعه بها قافلة دارفور) ؛

وكذلك حمولتين أو ثلاث حمولات من الكرابيج (تحتوى الحمولة الواحدة على ٥٠٠ كرباج ويباع الكرباج الواحد بـ ٦٠ – ١٠٠مدينى) ؛

وكذلك ١٥ – ٢٠ حمولة جمل من سن الفيل ، تزن الحمولة ثلاثة قناطير زنة القنطار ١١٠ رطل (ويبلغ ثمن القنطار حوالى ٦٠ فندقلى) ؛

وتجمع الكمية القليلة من تراب الذهب التى تدخل إلى مصر عن طريق قافلة سنار بعد نوبات الأمطار الكبرى فى مجرى الأخوار . ويباع فى حالته الطبيعية أى فى شكل شذرات وحبيبات أو فى هيئة سبائك صغيرة مستديرة بعد صهره ، وتتداول هذه السبائك فى التجارة كالنقود ، ويبلغ سعر الأوقية المصرية منه فى أسواق القاهرة ٩ سكين بندقى .

وكما تفعل قافلة دارفور فإن قافلة سنار تترك على الدوام فى مصر جزءاً من الجمال التى تصحبها معها إلى هناك ، ويبلغ سعر الجمل من جمال هذه القافلة ١٥ – ٣٦ زر محبوب ؛ كما تترك هناك أيضاً حوالى مائة زوج من القرب المصنوعة من جلد الثيران أو الجمال ، بسعر الزوج منها ٧ بوطاقات .

وأخيراً فإن بعض التجار يجلبون معهم بقصد البيع الثوم القصبي (بقول تشبه البصل فى الطعم والشكل) وعدداً من إناث الببغاء ، ويتم ذلك بكميات قليلة لا تكفى لكى نعدها ببساطة بين الواردات التى نحن بصدد الحديث عنها ، ولم نتناولها نحن إلا بدافع من الفضول .

الصادرات

تحمل قافلة سنار معها فى مقابل البضائع التى يبناها السمبال أو اللاوندة والصابون والمحلب [1] والقرنفل ، والأقمشة القطنية المصبوغة باللون الأحمر، ونوعا آخر من القطن المصنع فى القاهرة ، وسلفور الرصاص ، وحليا زجاجية واردة من البندقية ، ومرايا صغيرة ، وخشب الصندل ، والمسك ، والملابس المصنوعة من الجوخ ..الخ .

وإليكم تفصيلا وافياً لهذه الصادرات :

حوالى حمولة ثمانين جملا من اللاوندة تساوى فى مجموعها ٦٠٠٠ بوطاقة ؛

ونفس الكمية من المحلب وبنفس الثمن تقريباً ؛

مائة حمولة جمل من الصابون ، وزن الحمولة ٥ قناطير ، زنة القنطار ١١٥ رطلا ويساوى ٢٠ بوطاقة ؛

ثلاثون بالة من قماش القطن المصبوغ باللون الأحمر ، تحتوى الواحدة على ٢٠ قطعة من القماش وتساوى ١٢ زر محبوب ؛

ألفا قطعة من قماش القطن المصنع فى القاهرة يبلغ ثمن القطعة ١٢٠ بوطاقة ؛

٥٠ أو ٦٠ قنطاراً من سلفور الرصاص (زنة القنطار ١١٠ أرطال وثمنه من ٦ إلى ٧ بوطاقات) ؛

---

(١) نوع من الكرز البحرى Prumus mahaleb Lin . انظر مقالة عن العقاقير ، الدولة الحديثة ، المجلد ١١ ص ٤٤٢ (الطبعة الثانية) .

حوالى مائة قنطار من الحلى الزجاجية صناعة البندقية (زنة القنطار ١٠٥ أرطال ويشترى من القاهرة بثمن ١٠ – ١٢ زر محبوب ، وتشتمل هذه البضاعة على حبات من الزجاج الأبيض والأصفر والأزرق والأحمر والأخضر وهى الألوان التى تفضل بشكل أساسى) ؛

١٠ حمولات جمل من المرايا الصغيرة ذات الأيدى ، تشكل فى مجموعها ثلاثة آلاف حزمة ، تضم الحزمة الواحدة ست مرايا (ويبلغ ثمن الحزمة ٨٠ بارة) ؛

قنطاران من خشب الصندل وخمسون رطلا من المسك ؛

وأخيراً مائة بنيش من الجوخ من ألوان مختلفة ، ويبلغ ثمن الذراع من الجوخ ٥ بوطاقات مما يجعل تكلفة البنيش الواحد تبلغ ٣٠ – ٤٠ بوظاقة من ذات الـ ٩٠ مدينى .

وينبغى أن نضيف إلى هذه الأجواخ الصوفية مائة قطعة من القماش الحريرى الخفيف وارد القسطنطينية ، ويبلغ ثمن القطعة الواحدة ١٠ – ١٢ بوطاقة .

ومن هذا نتبين أن كل الأشياء التى تصدرها مصر عن طريق قافلة سنار ، فيما عدا بعض الأقمشة القطنية ، إنما هى من منتجات الهند أو من البضائع الأوربية . وتشحن البضائع فى النيل من بولاق وتتجه جنوباً حتى دراو ، ومن هناك تحمل فوق الجمال التى تركتها القافلة وديعة عند عربان العبابدة عند وصولها إلى مصر ، حتى تستعيدها عند مغادرتها لها . ولذلك فقلما يتجاوز عدد الجمال التى تعود معهم العدد الإجمالى للجمال التى سبق أن صحبوها معهم .

وتدفع قافلة سنار عند مرورها من أرض عرب البشارية التى تضطر القافلة لاجتيازها أثناء عودتها ، قطعتين من القماش عن كل رأس جمل وتسدد نفس الرسوم عند عبورها أبريم ، وعند وصولها إلى سنار فإنها تعبر عن ولائها ومحبتها لملك هذا البلد بتقديم طاقم كامل من الملابس إليه .

٣ – قافلة فزان

تقع بلدة فزان فى أعماق بلاد البربر (المغرب) على مسيرة عشرين يوماً من

طرابلس وأربعين يوماً من القاهرة . وتخضع هذه المدينة لولاية طرابلس التى ترسل إليها حاكما لتحصيل الضرائب من هناك ، وتسدد هذه الضرائب عيناً وتشتمل على القمح والشعير ، وتشكل حوالى ١/٢٠ من إنتاج الأراضى .

ويحصل الحاكم بالإضافة إلى ذلك ضريبة عن أشجار النخيل عن إنتاجها من البلح . ويسكن شعب فزان فى حوالى ١٢ قرية تبعد كل واحدة منها عن الأخرى بمسيرة نصف يوم على الأقل أو مسيرة ثلاثة أيام على الأكثر . وتفصل هذه القرى عن بعضها البعض مساحات صحراوية . والأمطار هناك نادرة مما يضطر الناس لزراعة الأرض باللجوء إلى الرى الصناعى عن طريق رفع مياه الآبار بواسطة الدلاء (دلو) .

ولعرب هذه المنطقة طباع مسالمة ، وهم يرعون الماعز والجمال والحمير وليست لديهم لا خراف ولا خيول .

وكان شيخ قافلة فزان الذى جاء إلى القاهرة فى شهر يولية سنة ١٨٠٠ والذى حصلت منه على هذه التفاصيل ، قد أحضر معه ٢٥ جملا ، وكان بصحبته ستة أو سبعة تجار مثله ومعهم نفس العدد من الجمالة . ويسافر هؤلاء العربان غير حاملين سلاحاً وليس عليهم أن يخشوا من أن ينهبوا إلا عند اقترابهم من مصر ، أى عندما لا يكونون على مبعدة منها إلا بمسيرة أربعة أو خمسة أيام .

أما ما سبق من الطريق فيخلو من المخاطر بشكل تام ؛ ويجد هؤلاء فى طريقهم المياه كل يوم ، أو على الأقل مرة كل يومين ، وفى كل مكان توجد به مياه توجد أيضاً أشجار نخيل ، وحيث أن عربان هذه الصحراوات يأتون إلى هناك ليجنوا ثمار هذه الأشجار فى موسم نضجها فإن هذا الموسم من العام هو الوقت الأقل أماناً بالنسبة لهم . وتبلغ المسافة بين درنة وسيوة مسيرة ثلاثة أيام على هذا الطريق .

وتجلب قافلة فزان إلى مصر البلح المكبوس (العجوة) ، وكذلك قبعات أو طواق من الصوف الأحمر تسمى طرابيش ، ومعاطف أو ملابس من الصوف الأبيض تسمى برنس ، وأغطية من نفس القماش . وهى تجلب هذه الأشياء المختلفة فيما عدا البلح من طرابلس . ومن بين الخمسة والعشرين جملا التى كانت مع التجار الذين

قابلت شيخهم ، كانت هناك ستة جمال محملة بالبضائع ، و ١٠ – ١٢ محملة بالبلح ، أما الجمال الأخرى فكانت تستخدم فى حمل المؤن وهى عبارة عن الدقيق والمياة ؛ وفى طريقها تجد القافلة فى كل مكان الخشب اللازم لطهو الأطعمة .

أما القافلتان اللتان سبقتا هذه التى انتهينا من تناولها هنا بالحديث فقد تعرضتا للسلب على يد عربان أولاد على الذين يسكنون حواف ولاية البحيرة (١) .

ويحمل عرب فزان معهم إلى بلادهم من مصر ، أقمشة كتانية وقليلا من الأرز ، ويحملون من طرابلس الحديد وبقية البضائع الأخرى التى يحتاجون إليها .

ونرى مما سبق أن عرضناه عن قلة اتساع بلاد فزان وعن قحولتها أن من طبيعة الأمور أن تكون علاقاتها التجارية مع مصر على نطاق ضيق ؛ وليس من النادر أن تكون القوافل الصغيرة التى تأتى من هناك مكونة من حجاج ذاهبين إلى مكة ، ويريدون عن طريق بعض مكاسب بسيطة تعود عليهم من تجارتهم أن يعوضوا المصروفات التى ينفقونها .

٤ – عن تجارة مصر مع دول البربر

الواردات

تتم تجارة مصر مع الساحل الشمالى لأفريقيا إما بواسطة القوافل التى تذهب إلى مكة وإما عن طريق السفن التى تأتى مباشرة من نقاط متفرقة على هذا الساحل أو من بعض الموانى الأوربية الواقعة على البحر المتوسط .

ويأتى من بلاد البربر ، وبخاصة من تونس : زيت الزيتون ، الطرابيش ، الشيلان الصوفية البيضاء ، النعال المصنوعة من جلد السختيان الأصفر ، معاطف مزودة بغطاء للرأس تسمى : برنس ، أغطية من الصوف ، العسل ، الزبد ، والشمع .

(١) تعرف من بلاد فزان فى أواسط أفريقيا مدينة تمبكتو . وفى بعض الأحيان يمر بمصر بعض أبناء هذه المدينة الذين يعتنقون الإسلام وهم فى طريقهم إلى مكة .

وتستقبل الإسكندرية من فاس وسور بواسطة السفن الأوربية التى تقوم بعمليات النقل البحرى من ميناء لآخر من موانى الشرق : الزيت والطرابيش ، ويبلغ عدد السفن التى تجلب هذه السلع فى السنوات العادية من سبع إلى ثمانى سفن . وينقل زيت البربر فى جرار كبيرة من الفخار ، تميل إلى اللون الأبيض من الخارج ومطلية من الداخل بطبقة من أكسيد الرصاص . ويبلغ عدد الجرار التى تزن الواحدة منها فى حالة امتلائها من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ رطل وقد ترتفع من ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠-وفى العادة ، يبلغ ثمن قنطار الزيت زنة ١٥٠ رطلا من ١٥ إلى ٢٠ بوطاقة .

ويصل سنوياً عن نفس الطريق :

٣٠٠ صندوق من الطرابيش ، يحتوى كل صندوق على ٥٠ – ١٠٠ دستة ، ويتراوح ثمن الدستة من ١٠ إلى ٢٥ بوطاقة حسب النوع ؛

٣٠ – ٤٠ بالة من الشيلان الصوفية البيضاء للعمامة وتضم كل بالة من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ قطعة ، متوسط ثمن القطعة ٢ بوطاقة ؛

حوالى ثلاثين ألف زوج من النعال المغربية الصفراء المصنوعة فى مراكش وطرابلس وتونس الخ ؛

٣٠٠ – ٤٠٠ برنس أو معطف أبيض ، بعضها من الصوف وبعضها من الحرير (وتصنع الأولى فى تونس ويباع الواحد منها بـ ٣ إلى ١٠ بوطاقات ؛ ويصنع النوع الآخر فى مدينة الجزائر ويتراوح ثمن الواحد من ٢٠ إلى ١٠٠ بوطاقة) ؛

حوالى ستة آلاف من الأغطية الكبيرة أو قطع من الأقمشة الصوفية البيضاء تسمى الواحدة منها : حرام ، ويمكن أن نعد من هذه الكمية ألفين من نوع راق ثمن الواحدة منها ٢٠ بوطاقة ، وأربعة آلاف من نوع ردئ تباع الواحدة منها بـ ٥ – ١٥ بوطاقة ؛

ثلاثة إلى أربعة آلاف أقة من الشمع تجهزه مدن : تونس ، الجزائر ، طرابلس ، ويتراوح ثمن الأقة من ١٠٠ إلى ٢٠٠ مدينى ؛

خمسة إلى ستة آلاف من القرب أو الحقائب الجلدية المليئة بالعسل ، وتحتوى الواحدة على ٤٠ – ٥٠ أقة ويبلغ ثمن القربة الواحدة ٢٥ بارة ؛

وأخيراً ألف جرة من الزبد تزن الواحدة ٣٠٠ – ٣٥٠ رطلا ، ويبلغ ثمن القنطار زنة ١٠٠ رطل ، ألف بارة .

وهذه السلع الأخيرة ، أى الشمع والعسل والزبد ، والتى يمكن أن تتحول إلى سائل بفعل حرارة الشمس إذا ما نقلت براً من خلال الصحراء ، تأتى إلى مصر عن طريق البحر ، وعن هذا الطريق أيضاً تأتى زيوت بلاد البربر ؛ وهذه تأتى فى شحنات مجانية باعتبارها من أمتعة الحجاج الذاهبين إلى مكة .

أما أولئك الحجاج الذين يسافرون عن طريق البر فى قوافل فيجلبون معهم سلعاً جافة وأقل إرباكا مثل البرانس والطرابيش والأغطية الصوفية إلخ .

وتعفى كل السلع التى يعترف بأنها تابعة لحجاج مكة من كل رسم عند دخولها إلى مصر ولا تخضع لأى تفتيش جمركى .

وترسل مدينة درنة إلى مصر عن طريق الحجاج كذلك الزبد والعسل وبعض الفاكهة .

وتسمح العلاقات التجارية التى ينظمها الحج بصفة منتظمة بين دول البربر وبين مصر ، لتجار هذه البلاد أن يتعاملوا فيما بينهم فى بيع سلعهم سواء بالنقد أو بالأجل لمدة عام ، وفى الحالة الأولى يتراوح سعر الخصم من ٧ – ١٢ فى المائة .

الصادرات

تعتبر صادرات مصر إلى الدول البربرية أكثر أهمية بكثير من الواردات التى انتهينا من بيانها . أما المدن الرئيسية التى تستورد البضائع من الاسكندرية والقاهرة فهى كما سبق لنا القول : تونس ، الجزائر ، طرابلس ، فاس ، مراكش وتطوان التى تقع تجاه جبل طارق .

وتنقل القافلة إلى تونس بصفة أساسية أقمشة الكتان من صنع سيوط ومنفلوط وأبو تيج والقاهرة . وتصدر إليها إيضاً أقمشة من القطن من إنتاج مصانع المدينة الأخيرة وكذلك الفلفل ، والبن ، وورود الزهر الجافة ، وحبة النيلة ، وملح النوشادر ، وخشب المر ، والقرفة ، ومواد العطارة الأخرى .

وترحل كل عام من الاسكندرية إلى تونس ١٠ إلى ١٢ سفينة يحمل على ظهر كل منها ٥٠ — ٢٠٠ بالة من أقمشة الكتان أو القطن ، وتحتوى كل بالة على ٣٠٠ — ٤٠٠ قطعة ، سعر الواحدة ٦٠ — ٢٠٠ بارة .

وتحصل مدينة تونس على احتياجاتها من الفلفل بشكل أساسي من ليفورنيو ، ولا يحدث أن تصدر إليها الاسكندرية هذه السلعة إلا عندما لا يكون فى الإمكان التزود بها من هناك .

ويصدر كل عام من هذا الميناء (الاسكندرية) إلى تونس :

٢٠ — ٥٠ فرداً (بالة تزن ١٨٠ ك ج) من البن ؛

٢٠ — ٣٠ بالة من ورود الزهر الجاف تزن البالة الواحدة من ثلاثمائة إلى أربعمائة رطل ، يباع القنطار زنة ١٠٠ رطل فى مقابل ٢٠ فندقلى ؛

٢٠٠ مكيال من حبوب النيلة ، يساوى المكيال الواحد $\frac{٤}{٢٤}$ من الأردب ، ويباع فى مصر مقابل ١٠ بوطاقات ؛

١٠ — ١٢ صندوقاً من ملح النوشادر ، يزن الصندوق الواحد قنطارين ، زنة القنطار ٢٠٤ أرطال ؛

وأخيراً يرسل من الاسكندرية إلى تونس البخور من أجود الأنواع ، ويبلغ ما يرسل عن هذا الطريق ٢٠ قفصاً أو سلة كبيرة ، تزن الواحدة ٥ قناطير ، ويبلغ ثمن القنطار زنة ١٥٠ رطلا من ٢٥ إلى ٣٠ بوطاقة ذهبية ؛

وعندما لا يصدر الهولنديون القرفة بشكل مباشر إلى دول البربر فإن هذه البلاد تقوم باستيرادها من مصر ، ولكن قلما تتجاوز الكمية المصدرة فى هذه الحالة ٤ إلى ٥ صناديق .

أما طيب الزباد فسلعة قليلة الأهمية ، وقلما يتجاوز الصادر منها مائة أوقية فى العام ، ثمن الأوقية الواحدة ٥ – ٦ بوطاقات .

وتعد الجزائر المدينة الثانية بعد تونس التى تستورد من مصر أكبر كمية من البضائع . وترسل مصر إلى هناك أقمشة كتانية من صنع سيوط ومنفلوط ، وأقمشة قطنية من صنع القاهرة ، وأقمشة حريرية يطلق عليها اسم قطنى ، وأقمشة الألاجة القطنية وارد دمشق ونابلس ، والحرير وارد بيروت ، والكتان الشعر والمغزول والبن ، وكمية ضئيلة من الفلفل ، وملح النوشادر ، والبخور ، وطيب الزباد ، وصمغ الصنوبر ولبان جاوة (البخور الجاوى) اللذين يستخدمان كعطور عن طريق احتراقهما . ويورد الهولنديون إلى هناك مباشرة مواد التوابل .

وتشغل هذه التجارة سنوياً ثلاث أو أربع سفن ، هى التى يتوجه عليها إلى الاسكندرية حجاج الجزائر الذاهبين إلى مكة ، وهذه البواخر هى من بين تلك التى تقوم بقافلة اسكليهات (موانى) الشرق ، وهى تتبع على الدوام بعض الدول الأوربية . ويرسل فى السنوات العادية على ظهر هذه البواخر حوالى ٣٠٠ إلى ٤٠٠ بالة من الأقمشة الكتانية والقطنية تماثل تلك التى ترسل إلى تونس والتى بينا للتو مقاديرها وإليكم بياناً بما يصدر منها إلى الجزائر :

٣٠٠ إلى ٥٠٠ قطعة من تلك الأقمشة الحريرية المصنوعة فى القاهرة والمسماة قطنى ، وتباع القطعة الواحدة بـ ٦ إلى ٧ بوطاقات ؛

٢٠ أو ٣٠ بالة من حراير بيروت من اللونين الأبيض والأصفر ، وإن كان الجزء الأكبر منها من اللون الأبيض ، ومتوسط ثمن البالة ٥٠٠ بوطاقة ؛

٤٠ – ٥٠ فرداً (بالة زنة ١٨٠ ك ج) من بن اليمن ؛

حوالى عشرين بالة من غزل الكتان ، تزن البالة من ٥ إلى ٦ قناطير وتبلغ زنة القنطار من هذه السلعة ٣٠ أقة ، ثمن الأقة من ٣٠ – ٥٠ بارة ؛

٢٠ قنطاراً من ملح النوشادر ؛ ٤ أو ٥ أقفاص من البخور ؛ كمية قليلة من

السكر لا تستحق أن ندخلها فى الاعتبار ، إذ أن السكر الذى تستهلكه مدينة الجزائر يكاد يأتى كله عن طريق التجارة مع أوربا ؛

١٠ — ١٥ قنطاراً من البخور الجاوى ، زنة القنطار ½ ١١٢ رطلا ، ويتراوح سعر القنطار من ٦٠ إلى ١٢٠ بوطاقة .

وتصل كل عام من طرابلس إلى الاسكندرية باخرتان أو ثلاث بواخر تحمل الحجاج وما يصحبونه معهم من بضائع . ويأخذ هؤلاء الحجاج عند عودتهم أقمشة كتانية وقطنية من صنع مصر ، بالإضافة إلى المنتجات الهندية التى يشترونها أثناء رحلتهم . وهؤلاء الحجاج ليسوا سوى أفراد عاديين لا يحترفون التجارة ، ولكنهم يريدون أن يحصلوا عن طريق الأرباح التى يحققونها من تبادل سلعهم بمنتجات مصر والهند على تعويض عن مصاريف الحج إلى مكة .

ويتوجه مسلمو تونس والجزائر وطرابلس الذين يؤدون الحج إلى مصر عن طريق البحر كما سبق لنا القول ويمرون عادة بليفورنيو ، ويعودون إلى بلادهم من نفس الطريق ، أما حجاج مراكش وفاس فإنهم يتجمعون فى قافلة كبيرة العدد ، تعبر الصحراء حتى الاسكندرية ، ويحملون معهم عند عودتهم من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ بالة من الحرير السورى ثمن البالة الواحدة ٥٠٠ بوطاقة ، وأقمشة قطنية مصبوغة باللون الأحمر ، وخيوط غزل من نفس اللون بكميات كبيرة للنوعين تكفى لحمولة ٥٠٠ إلى ٦٠٠ جمل ، وتزن حمولة الجمل خمسة قناطير زنة القنطار ١٠٠ رطل ، ويحتوى القنطار عادة على ٩٠ إلى ١٠٠ قطعة من القماش ، يتراوح سعر القطعة منه بين ٦٠ إلى ١٠٠ بارة ؛) .

ويحمل هؤلاء معهم بخلاف ذلك حوالى مائة جمل محملين بالأقمشة القطنية السورية وأقمشة الألاجة والقطنى ، ويمكن على وجه العموم أن نقدر ثمن كل حمولة جمل بـ ٥٠٠ إلى ٦٠٠ بوطاقة ؛

وبإمكاننا كذلك أن نقدر بـ ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ بوطاقة قيمة البخور الجاوى والمسك وطيب الزباد التى تجلبها قوافل فاس ومراكش من مصر .

الفصل الثالث

علاقات مصر التجارية مع آسيا

قل أن تكون للمصريين المحدثين علاقات تجارية مع آسيا إلا عن طريق القوافل التى تذهب إلى مكة والتى تعود منها ، وهذا هو السبب فى أن هذه العلاقات قد انحصرت فى هذه المبادلات التى تقوم مباشرة بين البلدين المتاخمين لمصر وهما سوريا وبلاد العرب . وإذا كانت بعض أشياء هذه التجارة تنقل عن طريق البحر فإن سفناً أوربية هى التى تقوم عادة بهذا النقل فى البحر الأحمر ، كما أن سفناً عربية هى التى تقوم بذلك فى البحر الأحمر .

١ – التجارة مع سوريا

الواردات

توفر سوريا لمصر ، بالإضافة إلى بعض المنتجات من أرضها وصناعة سكانها ، بضائع مختلفة واردة من الهند ، تأتى إلى دمشق عن طريق بغداد والبصرة أو تجلبها إليها قافلة مصر .

وترسل مدن يافا وغزة ونابلس وعكا والقدس إلى مصر الصابون وزيت الزيتون ، والقطن الوبر ، وبذور النيلة ، والسمسم ، والأقمشة القطنية من نابلس ، والعفصة وكمية قليلة من الشمع .

ويشحن جزء من هذه السلع بحرا فى موانىء يافا وعكا وتأتى إلى دمياط ، وينقل جزء آخر صغير عن طريق قوافل صغيرة من عربان القبائل المجاورة للقاهرة والعريش .

ويستورد فى السنوات العادية عن طريق هذه السبل المختلفة من ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ صندوق من الصابون ، يزن كل واحد منها من ٧٠٠ إلى ٨٠٠ رطل زنة الرطل ١٤٤ درهما ، ويحسب كل ½ ١١ رطلا بـ ١٠ أرطال فقط كفرق وزن (طبة الميزان) ويساوى الصابون فى سوريا ٩٥ مدينى للرطل . لكن هذا الرطل يبلغ ستة أمثال من زنة الرطل بالقاهرة .

وينقل زيت الزيتون فى جرار فخارية كبيرة تحتوى كل واحدة على ½ ٣ قناطير أو أربعة قناطير ، زنة القنطار مائة رطل . ويصل الاستهلاك السنوى من هذه المادة الغذائية إلى ثلاثمائة جرة . ويبلغ ثمن الرطل من هذا الزيت فى أسواق القاهرة ١٠ – ١٢ مدينى .

وتتراوح كمية القطن الذى تستورده مصر من سوريا بحسب ما تنتجه مصر منه ، فعندما لا يغل المحصول إنتاجاً كافيا فى مصر فى سنة ما ، فإن الإستيراد يَرتفع إلى ألفين أو ثلاثة آلاف بالة ، تزن البالة ½ ٣ قناطير ، زنة القنطار ١٢٥ رطلا . ويباع قنطار القطن فى عكا بـ ١٤٠ – ٢٠٠ قرش ، يساوى القرش الواحد ٤٠ مدينى ، وهذا القرش هو وحدة نقدية يستخدم عادة فى تسوية الحسابات فى المعاملات التجارية التى تقوم بين مصر وسوريا ، وتساوى زنة قنطار عكا أربعة أمثال من زنة قنطار القاهرة .

ويباع مكيال حبوب النيلة الذى يبلغ ٤/٢٤ من الأردب بمتوسط سعر قدره ثمانى بوطاقات . وتنتج ضواحى نابلس أجود أصناف هذه الصبغة التى يشتد الطلب عليها ، ويرد منها إلى مصر فى السنة الاعتيادية حوالى ٦٠٠ أردب من سوريا ، وهو الأردب الذى يساوى بالنسبة إلى مكيال القاهرة ما نسبته ١٣ : ١٢ . وفوق ذلك فإن هذه البذور تتراوح كميتها بحسب الطلبات التى تتم عليها .

ويجلب من سوريا أيضاً بذور السمسم ، وتصل منها سنوياً ألفا قفة سعة كل منها ½ أردب ، ويباع هذا المكيال فى القاهرة بحوالى ٤ بوطاقات .

ويسمى قماش القطن الذى يصنع فى نابلس باسم أتكى (أو عاتكى) ، ويستورد منه سنوياً حوالى ٦٠٠ بالة ، تحتوى الواحدة منها على ٩٠ – ١٠٠ قطعة ، طول القطعة ١٨ ذراعا ويبلغ ثمنها ١٨٠ مدينى .

أما العفصة من إنتاج حلب والتى تستخدم فى مصر فى الصباغة باللون الأسود فتمثل صادرا بالغ الأهمية ، يصل منه سنويا حوالى مائة حقيبة (صندوق) تزن الواحدة من ٣ إلى ٤ قناطير زنة القنطار ١٣٠ رطلا .

أما شمع فلسطين فلا يورد منه إلى مصر إلا كميات بالغة الضآلة كما سبق أن قلنا فى مناسبة سابقة .

وتقوم بين مدينة دمشق ومصر تجارة خاصة : فيجلب من هناك أقمشة حريرية من النوع المسمى : قطنى من إنتاج مصانع هذه المدينة ؛ ويجلب منها كذلك أقمشة من الحرير والقطن من صنفين : الأول يسمى ألاجة شامى ؛ والثانى ويسمى ألاجة هندى ؛ وكذلك أقمشة من القطن تسمى أتكى (أو عاتكى) شامى ؛ ثم المشمش المجفف ؛ وعجين المشمش المسمى قمر الدين ؛ وأخيرا صبغة حمراء تسمى فوه شامية .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه تأتى عن طريق دمشق شيلان من الكشمير من خمسة أصناف مختلفة يطلق عليها نفس العدد من التسميات ، كما يصل الموسلين الهندى (وارد الهند) ؛ وأقمشة من القطن أكثر خشونة تأتى من نفس البلاد (الهند) ؛ وعقار (عقاقير) يسمى مغات ؛ وشيلان من الصوف ، والحرير الفارسى ، والفضة واللآلئ . وهذه السلع المختلفة تأتى إلى دمشق من بغداد عن طريق القوافل التى تصل إلى هناك ثلاث أو أربع مرات فى العام ، ويبلغ عدد جمال كل قافلة ألفين أو ثلاثة آلاف من الجمال ؛ ولكن ينبغى أن نلاحظ أن كمية ضئيلة جداً من البضائع التى تحملها هذه القوافل تخصص لمصر إذ تستهلك كلها على وجه التقريب فى الأجزاء الأخرى من الامبراطورية العثمانية .

ويبلغ الوارد السنوى من الأقمشة الحريرية المسماة قطنى عشرة آلاف قطعة يتراوح ثمن القطعة فى دمشق ، تبعاً لصنفها ، ما بين ١٥ و ٢٠ قرشاً تركياً يساوى القرش الواحد ٤٠ مدينى .

وزيادة على ذلك يأتى من دمشق مباشرة من ١٥ إلى ٢٠ ألف قطعة من الألاجة ثمن القطعة الواحدة ٩ — ١٥ قرشا ، وتستهلك مصر حوالى ألف بالة من صنف القماش المسمى أتكى (عاتكى) شامى وتحتوى كل واحدة من هذه البالات على ٥٥ قطعة طول الواحدة ٢٤ ذراعا وعرضها ذراع وربع ذراع ؛ ويبلغ ثمن القطعة من سبعة إلى تسعة قروش .

ويصل كل عام من دمشق ٥٠٠ صندوق من المشمش الجاف ، يزن كل صندوق ½ ٢ قنطار ، زنة القنطار ١٠٠ رطل وتباع بسعر ٣٠ – ٣٥ قرشا للقنطار السورى الذى يساوى ١٨٠ أقة .

وعادة ما تبلغ كمية قمر الدين ، أو عجينة المشمش المستورد من سوريا ٥٠٠ أو ٦٠٠ صندوق ، زنة الصندوق ١٥٠ رطلا ، والسعر المعتاد للرطل الواحد ثلاث بارات .

ويرسل أيضا من دمشق إلى مصر نوع من الأقمشة من الحرير الأحمر والأسود الزاهى للغاية ، وتصنع النساء منه قمصاناً وأقنعة ، ويسمى كريشة ويصل منه فى العام حوالى ٢٠ صندوقا يمكن أن تحتوى على ألف قطعة ، ويبلغ ثمن القطعة من ١٨ إلى ٢٠ قرشا . وتصدر هذه السلعة عادة من بيروت إلى دمياط .

وبخلاف الأقمشة الحريرية الأخرى التى انتهينا من بيانها ، يصدر كذلك إلى مصر عن طريق موانئ اللاذقية وبيروت وطرابلس وصور وصيدا كمية محددة من الحرير على هيئة لفات . وتشترى هذه السلعة بالوزن فى كل سوريا ، ووحدة الوزن المستخدمة فى تجارة هذا الصنف والتى تسمى الرطل تساوى ٢٢٩ درهما من وزن القاهرة .

وحرير اللاذقية أبيض اللون ويساوى الرطل منه ٣ ـــ ٤ بوطاقات ، ويصل منه سنويا مائتا (٢٠٠) بالة صغيرة تزن الواحدة ١٣٥ رطلا .

ويصدر من طرابلس فى سوريا إلى مصر من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ بالة صغيرة من الحرير ، زنة البالة الواحدة منها ١٣٥ رطلا ، ويستعمل هذا الحرير فى مدن مصر التى أشرنا إليها للتو ، وهو أبيض اللون وله ثلاث مراتب ، يباع الصنف من المرتبة الأولى بـ ٥ بوطاقات للرطل ، ومن المرتبة الثانية بـ ٤ إلى ½ ٤ بوطاقات وأخيراً يباع الرطل من المرتبة الثالثة بـ ½ ٣ إلى ٤ بوطاقات .

ولا يصل من صور إلا ٤٠ أو ٥٠ بالة صغيرة من الحرير ، تزن الواحدة من ١٢٠ إلى ١٢٤ رطلا ويباع الرطل بـ ٤ بوطاقات .

ويجلب من صيدا كذلك مائتان أو مائتان وخمسون بالة صغيرة من الحرير الأبيض بنفس زنة البالة من الحرير القادم من بيروت ، ويفضل حرير بيروت عادة على الحرير القادم من صيدا .

ويشكل تبغ اللاذقية سلعة استيراد بالغة الأهمية فى مصر ، ويقدر ما يصل منه إلى مصر كل عام أربعة آلاف بالة ، زنة كل منها حوالى ٤٠٠ رطل . ويباع تبغ اللاذقية فى القاهرة بـ ٦٠ إلى ١٨٠ بارة للأقة زنة ٤٠٠درهم . ويصل كذلك من صور ٤٠٠ أو ٥٠٠ بالة من التبغ تزن البالة الواحدة ½ ٤ قناطير ، ويساوى القنطار من هذا التبغ هناك سعر شراء ، من ٧٠ إلى ٢٠٠ قرش ؛ ويجلب أخيراً من هذا الميناء ٥٠٠ أو ٦٠٠ قفة من التين المجفف ويبلغ ثمن القنطار من ٢٠ إلى ٤٠ قرشاً .

ولم يكن يصل عن طريق البر من هذه البضائع المختلفة سوى كميات ضئيلة فهى تشحن كلها على وجه التقريب من موانى بيروت وعكا وصيدا وصور فوق مراكب شحن يونانية أو تركية ، أو فوق مراكب أوربية تقوم بقافلة الشرق .

وتبلغ مصاريف الشحن عادة ٥ قروش لكل حمولة تزن ½ ٢ قنطار من زنة القاهرة . وتتراوح أرباح التجار من مختلف أنواع السلع الواردة من سوريا من ١٠ إلى ٣٠ فى المائة ، وفى عهد حكومة المماليك ، كانت تجارة المنسوجات الحريرية هى التى تعود بأكبر الأرباح .

الصادرات

يسدد جزء من ثمن المأكولات والسلع المرسلة من سوريا إلى مصر عن طريق صادرات تشتمل بالدرجة الأولى على الأرز ، والقمح ، والعدس ، والحمص ، والكمون ، والزعفران ، والكتان وكل ما تنتجه زراعة البلاد ، وتصدر كذلك من مصر جلود السختيان الأحمر ، والبن ، وبذور النيلة وعقاقير من أنواع مختلفة ، والتمر هندى ، والسمسم ، وصدف الأحجار الكريمة ، وحبوب المسابح المصنوعة من نواة ثمرة الدوم ؛ والفلفل والزنجبيل والعبيد السود الخ .

ويتم إرسال الجزء الأكبر من هذه الصادرات عن طريق ميناء دمياط كما يتم تصدير بعضها كذلك عن طريق رشيد .

ويرسل فى السنة العادية عن طريق ميناء دمياط وحده ٣٠ ألف أردب من الأرز بسعر ٢٠ إلى ٢٢ بوطاقة للأردب .

ولا يرسل القمح من مصر إلى سوريا إلا فى حالة حدوث قحط فى البلد الأخير ، وإن كان يرسل فى العادة نحو ألف أردب من الفول ومن ألفين إلى ثلاثة آلاف أرادب من العدس ومائة أردب من الكمون .

ويباع أردب الفول بـ ١٤٠ – ١٦٠ بارة ، وأردب العدس بـ ١٨٠ ، وتبلغ ثمن أردب الكمون عادة ٥ بوطاقات .

وتبلغ كمية ما يصدر إلى سوريا كل عام من الزعفران ٥٠٠ قنطار يتراوح ثمنها تبعاً للظروف من ٨ إلى ٢٠ بوطاقة للقنطار الواحد .

أما كمية ما يصدر من السنامكى فتبلغ أكثر من مائة بالة ثمن البالة الواحدة ١٨٠ بوطاقة .

ويصدر حوالى ٢٠٠٠ من الجلود بسعر يصل ٣ إلى ٦ بوطاقات للجلد الواحد تبعاً للنوع والجودة .

وتحصل سوريا من مصر سنوياً على حوالى ١٠٠٠ قنطار من السكر تخصص منها ١٠٠ قنطار فقط لاستهلاك دمشق ، إذ تحصل هذه المدينة من الهند عن طريق بغداد على بقية تموينها من السكر . ويساوى القنطار من سكر مصر درجة أولى ٢٥ بوطاقة ، أما السكر العادى فيساوى من ١٢ إلى ١٥ بوطاقة . ويتم التصدير عن طريق دمياط فى أقفاص يحتوى كل منها على ٣ قناطير زنة القنطار ١٠٥ أرطال ؛

كما يصدر حوالى ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ بالة من قماش الكتان من إنتاج مصانع القاهرة وضواحيها ، وتحتوى كل واحدة من هذه البالات على ١٠٠ إلى ٢٠٠ قطعة ويشتد الطلب على الأقمشة المصنوعة فى ميت غمر وبلبيس ، وتباع البالة بـ ٢٠٠ إلى ٣٠٠ بوطاقة ؛ وعادة ما تسرب الطرابيش تهريبا داخل هذه البالات من الأقمشة .

ويقل الطلب فى سوريا على الأقمشة الحريرية المصنوعة فى مصر ؛ أما الأقمشة التى ترسل إلى هناك من هذا النوع فتخصص لصناعة الأثاث وتأتى هذه من مصانع المحلة الكبيرة .

أما النيلة المستخدمة فى محلات الصباغة فى دمشق فتأتى من الهند ؛ أما تلك التى تستخدم فى بقية أنحاء سوريا فتأتى إلى هناك من مصر ، ويمكن أن يبلغ حجم الصادر من هذه المادة الصابغه فى العام ٥٠٠ قنطار ، زنة القنطار ٢٠٠ رطل ، ويبلغ ثمن القنطار من ٤٠ إلى ٤٥ بوطاقة . والنيلة المصرية التى يشتد الطلب عليها فى سوريا هى تلك التى ينتجها إقليم بلبيس .

ويبلغ التصدير السنوى من ملح النوشادر إلى دمشق ٣٠ قنطاراً ، أما ما يصدر إلى بقية المدن السورية فيبلغ ٧٠ قنطاراً ، ويزن القنطار من هذا الملح ٢٥٠ رطلا ، ويباع القنطار من الصنف الممتاز منه بـ ١٠٠ إلى ١٢٠ بوطاقة ، أما الصنف الردىء فيباع بـ ٨٠ إلى ٩٠ بوطاقة للقنطار .

ولا يذهب من مصر إلى سوريا إلا حوالى ١٠٠ قنطار من التمر هندى زنة القنطار ١١٠ رطل ، ويبلغ سعره من ١٥ إلى ٣٠ بوطاقة ؛ كما لا يرسل البن من مصر إلى سوريا إلا فى السنوات التى لا تجلب فيها قوافل دمشق وبغداد منه كمية تكفى استهلاك هذه البلاد .

ويبلغ إجمالى وزن الششم الذى يصدر إلى هناك ١٠ قناطير ، زنة القنطار ١١٠ رطل ويبلغ ثمنه ١٠ — ١٢ بوطاقة .

وتحصل سوريا من بغداد عادة على العقاقير الأخرى المستخدمة فى الصيدلة .

وتباع أصداف الزينة بالألف ؛ ويباع الألف من الحجم الكبير بـ ٥٠ بوطاقة ، ومن الحجم الصغير بـ ١٠ إلى ٦٠ بوطاقة . ويصدر سنوياً من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف من هذه الأصداف التى تصنع بشكل خاص فى بيت المقدس وفى أماكن متفرقة من فلسطين ، حيث تعمل منها المسابح وأشياء أخرى من هذا القبيل يشتريها الحجاج من العالم المسيحى .

وترسل من مصر إلى القدس كذلك حبة تسمى بذربات (؟) تستخدم فى نفس هذه المصنوعات . ويبلغ ما يصدر من هذه السلعة ٥٠٠ قنطار ، زنة القنطار ١٥٠ رطلا .

وتباع الأقة زنة ٤٠٠ درهم من هذه السلعة بـ ٢٠ إلى ٤٠ بارة .

ويباع الألف من نوى الدوم الذى يستخدم كذلك فى صنع المسابح بـ ٥ إلى ٧ بوطاقات ، وتقدر كمية الصادر السنوى منه بـ ٢٠٠ ألف .

وتأتى كل التوابل على وجه التقريب المستهلكه فى سوريا عن طريق البصرة وقلما يبلغ ما يصدر من مصر من هذه السلع فى العام الواحد مائتى بالة ، و بلغ وزن الفلفل وحده ١/٤ هذه الكمية . ويساوى القنطار من هذه العطارة من ٦٠ إلى ٧٠ بوطاقة .

أما بخصوص العبيد السود من الجنسين والذين تجلبهم إلى مصر قوافل وسط أفريقيا فيرسل منهم إلى سوريا كل عام حوالى المائة ، لكن هذه الإرساليات لا تتم إلا بموجب طلبات خاصة .

ويتراوح المجرى المعتاد للربح عن السلع المصدرة من مصر إلى سوريا من ١٠ إلى ٣٠ فى المائة . وتحدد رسوم الخروج عن طريق ميناء دمياط بـ ٦٠ مدينى كسعر ثابت للقنطار من أية سلعة كانت . ومع ذلك فيستثنى من هذا الأقمشة التى يراد تشجيع تصديرها والتى يشملها اتفاق خاص ، وتسدد كل قطعة رسماً يبلغ فقط بارة ونصف البارة . وتدفع مصاريف شحن نهرى من القاهرة حتى دمياط للصندوق أو البالة الصغيرة زنة خمسة قناطير مقدارها ٢٠ إلى ٢٠٠ مدينى حسب نوع السلعة ، أما إذا اتبع الطريق البرى فإن أجر نقل نفس الوزن على ظهر الجمال يصل إلى ٨ — ١٠ بوطاقات .

وتقل أو تزيد مصاريف الشحن من دمياط إلى موانئ سوريا المختلفة بحسب وفرة أو قلة السفن التى تقوم بالنقل ، وتتراوح هذه المصاريف بين ٢٥٠ إلى ٤٠٠ مدينى لكل بالة بضائع زنتها ٥ قناطير .

ويتم كذلك نقل بعض البضائع من مصر إلى سوريا عن طريق بحيرة المنزلة ، لكن الأمر يختص هنا بتجارة التهريب .

وليس لتجار سوريا المقيمين فى مصر ، شأنهم فى ذلك شأن كل الشرقيين ، قناصل فى القاهرة . وعندما تثور بينهم خلافات حول موضوع تجارة ما فإنهم يحاولون التوفيق فيما بينهم فى البداية عن طريق التحكيم ، فإذا تعذرت محاولات التوفيق هذه ، تلجأ الأطراف المعنية إلى القضاء التركى الذى ينهى المنازعات على الفور .

وتسوى حالات الإفلاس – كما هو الحال فى أوربا – تبعاً لإرادة الدائنين ، وحسب إمكانيات المدين ، أو حسب كثرة أو قلة الثقة التى يوحى بها .

وكانت المظالم التى يتعرض لها التجار السوريون فى ظل حكومات المماليك تتمثل فى الحصول على سلع لا يسدد ثمنها على الإطلاق ، أو فى اقتراض أموال لا يبالون (أى المماليك المقترضون) بردها . كما كان يزج بهؤلاء التجار فى بعض الأحيان فى السجن ، لإرغامهم على شراء حريتهم بدفع مبلغ من المال يتفاوت مقداره للخروج من هذا السجن .

أما عن أنواع القطع المعدنية المستخدمة فى تسديد جزء من المبادلات التى انتهينا من بيان أهم أشيائها ، فإنه تذهب من مصر إلى سوريا قطع المدينى وسكين القاهرة (قطع نقد ذهبية قد تكون هى الزر محبوب) ، بينما تأتى من سوريا إلى مصر القروش الأسبانية وسكين القسطنطينية وسكين البندقية . وفى العادة ، فإن ما كانت تحصل عليه سوريا سنوياً من النقد أكبر قيمة بكثير مما كانت تدفعه ، إذ كان يدفع نقداً على الدوام ثمن كل الحرير الذى كان يأتى من هذه المنطقة لكى يصنع فى مصر .

وكان من الطبيعى أن تتوقف التجارة بين هذين البلدين فى أثناء احتلال الجيش الفرنسى لمصر ؛ وحينئذ كان التعامل يتم مع ملتزمى الصيد فى بحيرة المنزلة . وكانت السلع التى تخزن فى ميناء دمياط تنقل عبر هذه البحيرة إلى صان والطينة حيث كانت تأتى لتأخذها قوافل من العرب السوريين .

وكذلك كان ثمة عرب آخرون يقومون بمهمة نقل البضائع المودعة فى مدن القاهرة وبلبيس وزفتى وميت غمر إلى سوريا ، وكانوا يسلكون الطريق المعتادة للقوافل ، ويمرون بالصالحية ، إذ كانت رسوم البضائع التى يحملونها قد سددت ، أما أولئك العرب الذين كانوا يخاطرون بتمرير هذه البضائع بطريق التهريب فقد كانوا يبتعدون عن طريق الصالحية ويطوفون حول وادى السبعة أبيار .

وفى بعض الأحيان كان يشارك شيوخ هذه القوافل تجار من القاهرة أو من أية مدينة أخرى ، وفى هذه الحالة كان شيوخ القوافل هؤلاء يأتون ليأخذوا من هذه المحلات السلع التى تعهدوا بنقلها إلى سوريا ، ثم يعودون بعد ذلك ليخزنوا فى هذه المحلات السلع التى جلبوها عند عودتهم . وفى بعض الأحيان كان الشيوخ يمارسون التجارة لحسابهم الخاص ، وفى هذه الحالة كانوا يخزنون بضائعهم فى مخيماتهم حيث كان يأتى تجار المدن المصرية ليختاروا ويشتروا من هذه البضائع .

وفيما مضى لم يكن هؤلاء العربان يمارسون التجارة بأنفسهم مطلقاً ، ولم يكونوا ليأخذوا على عاتقهم سوى استخدام الجمال فى نقل البضائع خلال صحراواتهم الأمر الذى لم يكن يعود عليهم إلا بربح بالغ الضآلة ، ولكن عندما أغلق الطريق البحرى جهة دمياط فقد استوجب الأمر بحكم الضرورة اللجوء إلى هؤلاء ، وهكذا تحكموا فى أسعار الشحن ثم استخدموا جزءاً من الأرباح غير الاعتيادية التى هيأتها لهم هذه الظروف ، فى ممارسة التجارة لحسابهم الخاص مما سيؤدى إن عاجلا وإن آجلا إلى إحداث ثورة فى تقاليدهم .

وزيادة على ذلك ، ينبغى على الداوم الحذر الشديد فى اختيار هذا النوع من الشاحنين ، إذ يحدث فى بعض الأحيان أن يتعرض العربان الذين أوكل إليهم نقل بضائع ليست ملكا لهم للسلب فى الطريق على أيدى قبائل يدعون أنها معادية لهم ، ويكونون هم على تفاهم معها ، وبعد ذلك يقتسمون مع هؤلاء الأشياء التى سلبت .

٢ – تجارة مصر مع الجزيرة العربية والهند

الواردات

كان من الطبيعى أن تؤدى خصوبة مصر وقحولة الجزيرة العربية إلى قيام

علاقات تجارية واسعة للغاية بين هذين البلدين المتجاورين ؛ كذلك فإن مصر تبادل عن طريق الجزيرة العربية جزءاً هائلا من منتجات أرضها بالأقمشة والتوابل من الهند التي يذهب إليها التجار العرب للحصول على هذه السلع ويخزنونها في موانيهم .

وتتم التجارة بين مصر والجزيرة العربية بحراً بواسطة سفن صغيرة تأتى من مينائى جدة وينبع لترسو فى مصر عند القصير أو السويس ، أو تتم براً بواسطة قوافل تعبر الصحراء الواقعة بين النيل والبحر الأحمر .

ويقع ميناء القصير داخل خليج صغير مفتوح من جهة الجنوب الشرقى ، وتقفله من الشمال صخرة تتجه نحو شرق الجنوب الشرقى ، وتتوغل فى البحر لمسافة مائتين وستين متراً بدءاً من الشاطىء . وهذه الصخرة التى تبدو ذات سطح شبه مستو تنكشف فى حالة المد المنخفض ، وتنتهى بشكل رأسى فى داخل الميناء بالعرض حيث تمتد من الجنوب إلى الشمال موازية للساحل .

أما الشاطىء من جهة الجنوب ، فمحاط بالمثل بسلسلة من صخور الشاطىء تشكل منحنى ذا شكل بيضاوى يبلغ قطره حوالى ثلاثة أرباع الفرسخ .

وهذا الموقع يجعل ميناء القصير فى حمى من رياح الشمال والجنوب التى تهب بشكل شبه دائم على البحر الأحمر ، كما تحمى المرتفعات هذا الميناء من رياح الغرب التى تهب عليه بعرضه .

ويقع المرفأ عند قمة الصخرة الشمالية ، وقد وجدت أن عمق المرفأ هناك فى حالة المد المنخفض يبلغ ستة أذرع ، ويقل هذا العمق أكثر فأكثر مع الاقتراب من الساحل ، بحيث لا يعود يبلغ على بعد خمسين متراً من هذا الساحل أكثر من نصف ذراع .

وقاع هذا المرفأ من الرمل الناعم ومستو لحد كبير ، ولكن حيث أن السفن العربية تكون عادة سيئة التجهيز فقد يحدث فى بعض الأحيان أن تنقطع كابلاتها حين تهب رياح الشرق بعنف ، وهى الرياح الوحيدة التى لا يستطيع الميناء أن يكون فى منأى عنها ، ومع ذلك فهى نادراً ما تهب .

ولا تستطيع السفن الاقتراب من المدينة لغيبة الارصفة . ويضطر الناس لتحميلها أو تفريغها باستخدام زوارق لا تستطيع بدورها أن تلامس الشاطىء ، بل ينبغى أن تنقل منها البضائع ، وأن يحملها رجال يخوضون فى الماء حتى منطقة وجود هذه الزوارق . ويبلغ علو المد فى حالاته الوسطى فى القصير نحو المتر .

وأكبر السفن التى ترسو هناك ليست مجسرة على الإطلاق ، ولا تحمل سوى أربعمائة مكيال من القمح أى ما يعادل حوالى التسعين طناً .

وتكاد رياح الشمال تسود طيلة العام . أما الرياح التى تهب من جهة الجنوب فتستمر أثناء شهور الشتاء الثلاثة .

ومدينة القصير ، إذا كان بالإمكان أن نمنحها اسم مدينة ، مكونة من أخصاص متناثرة أو مكدسة على ساحل مهجور ، محرومة من المياه العذبة ، وهى تمتد من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى لمائتين وخمسين متراً ، ويبلغ أقصى اتساع لها ١٦٠ متراً ؛ ويخترقها فى هذه الاتجاهات شارعان رئيسيان يبدءان من شاطىء البحر حتى ميدان صغير أمام القصر .

وقد أقيم هذا القصر فوق ربوة صغيرة من الزلط المستدير تمر من خلف المدينة وتمتد على الساحل من الشمال إلى الجنوب . وهو عبارة عن سور من الجدران الكبيرة على شكل معين طول ضلعه سبعون متراً ، وتعلوها أربعة أبراج . وهذا المبنى هو الوحيد الذى يبدى بعض مظهر من تماسك ، أما أسس هذه الجدران فمن الحجارة . ويضم هذا السور بعض المبانى بالإضافة إلى بئر من المياه ، المائلة للملوحة .

ويسكن ميناء القصير تجار عرب يجدون فى أرباح التجارة التى يقومون بها هناك التعويض الكافى عن صنوف الحرمان التى يرغمهم المكان عليها ، ويتلقى هؤلاء التجار ، الوافدين فى معظمهم من ينبع وجدة من عملائهم فى هاتين المدينتين سلع الجزيرة العربية والهند ، ويمررونها إلى مصر عن طريق قوافل يصحبونها عادة بأنفسهم .

ويكاد يكون بن اليمن هو السلعة الوحيدة التى يتم استيرادها إلى مصر عن

طريق ميناء القصير . ويرسل إلى هناك عن طريق مينائى ينبع وجدة . ويباع القنطار زنة القاهرة فى المدينة الأولى بـ ١٢ – ١٥ قرشاً أسبانيا ، ويدفع عنه ١٥ مدينى كمصاريف و ٢٠ مدينى كرسوم خروج . وتتم الرحلة إلى القصير عادة فى ثلاثة أيام .

وينقص سعر قنطار البن القادم من جدة بمقدار قرشين عن سعر مثيله القادم من ينبع ، ولكن يعوض هذا الانخفاض فى السعر برسم يبلغ ٣٠٠ مدينى يحصل لحساب شريف مكة . وتتكلف المصاريف من جدة إلى القصير ٣٦ – ٤٠ بارة للقنطار الواحد .

ويتراوح عدد السفن القادمة من ينبع وجدة والتى ترسو كل شهر بالقصير بين ١٠ إلى ٢٠ سفينة بحسب الفصول ، وتحمل السفن القادمة من جدة على الدوام كميات أكبر بكثير من تلك التى تحملها السفن القادمة من ينبع .

وعندما ينزل بن ينبع إلى القصير فإنه يدفع عينا رسماً قدره ½ ٤ أرطال عن القنطار الواحد ، ويدفع زيادة على ذلك ٤٧ مدينى نقداً ، تشتمل على أجر المحصل .

وعندما تسدد هذه الرسوم ينقل البن إلى قنا على جمال حملت من هذه المدينة القمح والمنتجات المصرية الأخرى التى تحملها السفن عند عودتها . وتبلغ حمولة الجمل أربعة قناطير من البن .

ويبلغ ثمن إكراء الجمل قرشين أسبانيين ، وينبغى أن يدفع بالإضافة لذلك ٢٥ بارة عن كل جمل مقابل حرس الحماية الذى يوفره عرب العبابدة للقوافل أو بالأحرى كضمان ضد السلب الذى كان يمكن أن يمارسوه هم أنفسهم .

أما الرسوم الجمركية بمعنى الكلمة فتحصل فى قنا ، وتبلغ ثلاثة قروش ونصف القرش عن القنطار ، وهكذا فإذا ما أضفنا معاً كل الرسوم التى يتحملها القنطار من البن حتى خروجه من قنا ، سنجد أن المجموع يصل إلى أربعة قروش و ٨٥ مدينى أى ما يوازى تقريباً ثلث ثمن شراء هذه السلعة من موانى الجزيرة العربية .

ويتم نقل البن من قنا إلى القاهرة عن طريق النيل كما سبق أن ذكرنا فى مناسبة

سابقة . وتدفع مصاريف للقنطار الواحد ما بين ١٢ إلى ٤٥ بارة حسب الظروف . ويباع القنطار فى القاهرة بـ ٢٥ إلى ٣٠ قرشاً .

أما بضائع الهند التى تشكل عادة جزءا من حمولة سفن ينبع وجدة فتجلب إلى هاتين المدينتين بواسطة قوافل الهنود الذين يأتون إلى مكة للحج أو عن طريق سفن الهند التى يركبها فى بعض الأحيان أبناء هذه البلاد . وإن كان يركبها فى الغالب انجليز . وحيث ليس لهؤلاء الانجليز من قناصل فى موانى البحر الأحمر فإنهم نادرا ما يرسون بسفنهم هناك ويذهب التجار مع موظف الجمرك إلى ظهر سفنهم حيث تتم المعاملات . وهم فى العادة يحرصون على أن يبيعوا الأشياء المختلفة فى حمولتهم بسعر أقل من نفس سعر الأشياء حين تجلبها القوافل أو السفن الهندية . ويسدد لهم الثمن بالقروش الأسبانية ، ومن النادر للغاية أن يأخذ الانجليز بضائع عند عودتهم .

وفى القصير تسدد الرسوم عن أقمشة الهند والتوابل والبخور والصمغ ، وعادة عن كل البضائع التى تشكل حمولة سفن جدة وينبع فيما عدا البن . وتبلغ هذه الرسوم ١٠ ٪ عينا وهذه هى الرسوم الوحيدة التى تتحملها هذه البضائع حتى تصل إلى القاهرة .

وبخلاف الأقمشة والموسلين التى تنقل من الهند إلى القصير ، يوجد أيضاً الحرير المصنع فى انجلترا والذى يعانى من الكساد فى مناطق أخرى .

وتباع شيلان الكشمير فى ينبع وجدة بسعر ٣٠ إلى ٥٠ قرشاً ، لكن هذه من نوع ردىء . وهذه السلع ، وكذلك كل بضائع الهند التى تجلب إلى مصر توضع داخل بالات صغيرة تكفى اثنتان منها حمولة لجمل ؛ ويدفع ٦٠ إلى ٨٠ مدينى لنقل الواحدة من هذه البالات ، عن طريق النيل ، من قنا حتى القاهرة .

أما مدينة السويس ، وهى أكبر حجما من مدينة القصير ، فقد شيدت عند الطرف الشمالى وعلى شاطىء البحر الأحمر . ولا ترسو فيها السفن مطلقاً إلا بعد أن تفرغ حمولتها ، وتظل فى الخليج على بعد حوالى خمسة أرباع ($1\frac{1}{4}$) فرسخ إلى الجنوب من المدينة . وينحصر هذا الخليج بين ساحلين تغطيهما المياه وقت نوبات المد العالية ، وقاعه من الرمل الناعم ، ويبلغ عمق المياه به فى حالة المد المنخفض من ١٨

إلى ٦٠ قدماً . وفضلا عن ذلك فهو فى حمى من الرياح التى تهب من المنطقة الشمالية من الشرق حتى الجنوب الغربى . ورياح الجنوب هى وحدها التى يكون بمقدورها أن تسبب به بعض الاضطرابات ومع ذلك فلن يكون ثمة خطر يخشى فى هذه الحالة إذا ما كانت الكابلات التى تمسك بالعكس قوية لحد كاف ، وإذا ما كانت السفن مجهزة على نحو طيب .

أما الحزام الشرقى للمدينة ، فتقفله بعض بقايا جدران رصيف مبنى بحجارة دبش . وهناك ترسو قوارب صيادى الأسماك وكذلك قوارب السفن التى توجد فى الخليج . ويتصل بهذا النوع من رصيف الركوب أو الشحن الموجود داخل الخليج ممر مائى يتجه جنوباً موازياً الشاطىء لمسافة خمسمائة أو ستمائة متر إلى داخل الخليج . وفى حالات المد المنخفض يبلغ عمق المياه فى هذا الممر ٦ إلى ٨ أقدام ، لكنه مسدود عند فتحته بواسطة ذراع من الرمال لا يبلغ عمق المياه فوقه أكثر من أربعة إلى خمسة أقدام . وتدين هذه الذراع بنشأتها للتوازن القائم فى هذه المنطقة بين تيار المد الصاعد وتيار المياه التى تنقل على الدوام عند هبوطها من أعماق البحر الأحمر كمية ضئيلة من الرمال .

وترى إلى الشمال الشرقى من السويس ربوة صغيرة يطلق عليها اسم القلزم ، وتبعاً لحكايات البلاد فقد كان هذا الموضع مكاناً لمدينة قديمة . وقد اجتزت هذه المنطقة بانتباه ، لكننى لم أجدها سوى مرتفع يشبه تلك المرتفعات التى تحيط بكل مدن مصر والتى تتكون من الحصى والأنقاض والقاذورات التى يلقى بها الناس عليها .

ولا يجد المرء مطلقاً فى ضواحى السويس مياهاً عذبة ، ونتيجة لذلك فليس ثمة أية خضرة ، وتجلب إليها الحبوب والخضروات وبقية الأشياء الضرورية من داخل مصر وبأسعار باهظة . ويذهب الناس الآن ليجلبوا المياه الضرورية لاحتياجات السكان من الساحل الشرقى للخليج على بعد فرسخين ونصف الفرسخ من المدينة . وتسمى العين التى تخرج منها هذه المياه : النبع ، وهذه ليست سوى ثقب يبلغ عمقه من ثمانية إلى تسعة أقدام ومحفورة وسط كومة من الزلط الدائرى تكدست عند سفح

سلسلة الجبال العربية . وتميل هذه المياه بدرجة خفيفة نحو الملوحة . ولا نزال نجد حتى اليوم آثار مجرى علوى كان يبدأ من هذه العين نفسها ويتجه نحو السويس . وكان قاع هذا المجرى وكذا جدرانه قد تكون من نوع الخرسانه المكونة من الجير والرمل الحجرى والحصى والأصداف ، إذ من السهل التعرف على ذلك من بعض أنقاضه المتناثرة على الأرض .

ولم تكن العين هي وحدها التى تحصل منها المدينة على المياه اللازمة لها ، فقد كان الناس فيما مضى يذهبون إلى عيون موسى الواقعة على بعد أربعة فراسخ إلى الجنوب الشرقى من ساحل الجزيرة العربية . يبلغ عدد هذه العيون سبع عيون أو ثمانى ، محفورة فى الرمال على بعد ثمانمائة أو تسعمائة قامة من ساحل البحر . وتقدم بعض هذه العيون مياهاً مائلة للملوحة بينما تقدم اثنتان أو ثلاث منها مياهاً عذبة لحد كاف . ويرى المرء بقايا لمجرى علوى كان يحمل المياه من واحدة من هذه العيون إلى ما يشبه خزاناً يبعد لمسافة قليلة عن الشاطىء الحالى . ويلاحظ المرء أيضاً حول هذه العيون أكواماً من الأنقاض وقطع الفخار وقطع المواد البنائية مما ينبىء عن وجود مدينة قديمة فى هذا المكان . وفوق ذلك كله ، فإن من المدهش ألا يجد المرء خرائب أكثر أهمية فى منطقة من هذا الساحل توجد بها مياه عذبة ، وهى ميزة ثمينة كان بوسعها أن تسمح بأن يزرع هناك ، وبنجاح ، بعض المحاصيل النافعة ، وهو حكم يستطيع المرء أن يصدره مستنداً إلى وجود تلك الخضرة اليانعة المتمثلة فى هذا النخيل الكثيف الذى يحيط بهذه العيون .

وليس ما تبقى من أعمال أقيمت لكى تجلب المياه إلى السويس ، أو إلى تلك المدينة القديمة التى خلفتها هذه المدينة الحديثة ، هو البرهان الوحيد على أهمية هذه المدينة وعلى حالة الازدهار التى كانت تتمتع بها فيما مضى ؛ فنوع البناء فى أغلب المبانى التى تحيط بأرصفتها وأماكنها المختلفة ، كل ذلك يقدم براهين أخرى .

ويحصى فى السويس كذلك ثمانى عشرة أو عشرين وكالة مخصصة لسكنى التجار الأغراب ولكى يستخدمها هؤلاء كمخازن . وتبنى الوكالات على نمط

موحد الشكل ، إذ هى عبارة عن أسوار مستطيلة الشكل يبلغ طول ضلعها أربعين إلى خمسين متراً ، وحيث تشكل هذه مبنى منعزلا فإن فناءها الداخلى الذى أقيمت المساكن من حوله ، له عادة منفذان أو ثلاثة منافذ . والجزء الأدنى من جدران سور هذه المنشآت تكسوه الأحجار .

وشوارع السويس مصفوفة (أى منتظمة المبانى) ويبلغ عدد الميادين العامة هناك ثلاثة ميادين أو أربعة ، وهى لا تخلو من نوع من الانتظام ، بل إن البيوت الخاصة بالمدينة تحمل نوعاً من المسحة الأوربية لا نجدها فى أى مكان آخر من مصر .

وعلى الرغم من الميزات التى تقدمها هذه المدينة للتجارة ، فقد انهارت بشكل بالغ الغرابة منذ نحو أربعين عاماً . فقد كان عدد سكانها عند ئذ يبلغ أكثر من ألف نسمة من بينهم عدد من التجار الأروام ؛ ويكاد لا يجد المرء فيها اليوم مائتى شخص . أما فترة ازدهارها العظيم فربما تعود إلى زمن دمار الاسكندرية على يد العرب المسلمين فحيث قد أصبحت القاهرة (كذا) مقراً للحكومة ، وحيث قد أصبحت هذه العاصمة مركزاً لكافة الأعمال والمعاملات فقد استوجب الأمر أن يكون ميناء البحر الأحمر ، وهو الأقرب إليها ، هو الذى تمارس عن طريقه علاقات مصر التجارية مع الهند والجزيرة العربية .

ولربما كان السبب الأوحد فى بقاء السويس بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح هو ذلك العبور السنوى لقافلة مصر (موكب الحج) الذى يبحر جزء منها من هذا الميناء عند السفر إلى مكة ، كما ينزل فيه عند عودته .

وعلى وجه التقريب ، تتم اليوم كل التجارة بين مصر والهند بوساطة هذه القافلة ، وكذا عن طريق ذلك الرباط القائم بين مينائى السويس وجدة .

وقد بنيت معظم السفن العربية التى تقوم بالملاحة فى البحر الأحمر ، فى الهند ، وتباع الواحدة هناك بسعر أربعة أو خمسة آلاف قرش أسبانى وتبلغ حمولتها ٧٥ إلى ٨٠ طناً . وفى نفس الوقت توجد فى جدة ترسانة لبناء السفن يزودها الإنجليز بالخامات .

وتسود رياح الجنوب عادة البحر الأحمر منذ بداية ديسمبر وحتى منتصف فبراير ، وفى أثناء الشهرين اللذين يليان اعتدال الربيع . وهذان الفصلان اللذان يسمى أولهما الحربانية ، ويسمى الثانى النجم هما موسما إرسال السفن من جدة وينبع إلى السويس ، وفى أثناء بقية العام تهب الرياح من المنطقة الشمالية . وعندئذ يصبح فى الامكان إرسال السفن من السويس إلى الجزيرة العربية . وعندما تكون الرياح مواتية تصل السفينة من جدة إلى السويس فى خمسة عشر أو ستة عشر يوماً فى حين أن المدة التى تستغرقها الرحلة الاعتيادية تبلغ عشرين أو اثنين وعشرين يوماً ، تزيد بمقدار ثلاثة أو أربعة أيام بالنسبة للسفن القادمة من ينبع .

ولا ينبغى أن ننسب إلى صعوبات الملاحة فى البحر الأحمر هذا البطء فى اجتياز البحر ، ذلك أن الأمر يعود بالأحرى إلى جهل البحارة العرب ، وإلى عادتهم فى إلقاء مراسيهم كل ليلة فى الخلجان الصغيرة التى يقابلونها على الساحل الشرقى للبحر ، ولهذا السبب فإنهم يتبعون حافته دون أن يغيبوا عن البصر مطلقاً .

ويصل إلى السويس سنوياً خمسون أو ستون باخرة قادمة من جدة ، وتشتمل حمولتها بشكل رئيسى على البن والصمغ العربى والبخور والتوابل والعقاقير من أنواع مختلفة ؛ أما بخصوص الموسلين وأقمشة الهند الأخرى ، فإنها تجلب عادة عن طريق حجاج مكة .

وينبغى أن نضيف إلى هذه السلع المتنوعة مائة قنطار من السنامكى تأتى من ضواحى هذه المدينة ، وهذه السلعة تدخل شأنها شأن السنامكى المزروع فى أسوان فى الاحتكار (الالتزام) الذى منحه مراد بك لقنصل البندقية المسيو س . روزتى .

وأخيراً فإنه يجلب سنوياً من الجزيرة العربية إلى مصر من ٢٠ إلى ٣٠ عبداً أسود ، ويحظى هؤلاء بتقدير أكبر مما ينال عبيد أفريقيا .

وقبل الخمسة عشر عاماً الأخيرة التى سبقت حملتنا على مصر كان يأتى إلى السويس من عشرين إلى ثلاثين ألف حمولة من البن ، تزن الواحدة ثلاثة قناطير وثلث القنطار ، زنة الواحدة منها ١٠٥ من الأرطال . ومنذ هذه الفترة تدهورت تجارة البن عن

طريق السويس ، فلم يعد يصل إليها سوى ١٥ إلى ١٧ ألفاً من الحمولات عن هذا الطريق ، ويرسل الباقى عن طريق القصير . وفى نفس الوقت فإن القيمة الإجمالية لهذه السلعة هى الآن أقل مما كانت عليه فيما مضى .

وتتفق المعلومات التى حصلت عليها من السويس عن سعر طن البن فى جدة وينبع ، وعن الرسوم التى تخضع لها هذه السلعة ، تتفق تماما مع تلك التى سبق أن حصلت عليها فى القصير : فيسدد ٦٠ إلى ٨٠ مدينى لنقل القنطار من البن من جدة إلى السويس .

أما القنطار والرطل المستخدمان فى موانئ الجزيرة العربية فهما نفساهما المستخدمان فى مصر ، وقد سبق أن لاحظ بروس Bruce أن هذه الأوزان هى نفسها أوزان البندقية مما يبرهن – ونحن فى هذا نتفق مع رحالتنا – أنهما (أى القنطار والرطل) أدخلا إلى الشرق عندما كان البنادقة يكادون يحتكرون ممارسة التجارة هناك .

أما التوابل وبقية سلع الأرخبيل الهندى فتجلبها كل عام إلى جدة خمسة عشر أو عشرون سفينة صغيرة ماليزية أو عربية ، وبواسطة ثلاث أو أربع سفن انجليزية .

أما السلع الهندية التى تأتى إلى السويس ، فكانت تشتمل بدرجة أساسية على الأقمشة الحريرية والأقمشة القطنية ، وصوف الكشمير .

وقبل مجئ الحملة على مصر بحوالى العشرين عاماً كانت تتم هناك واردات بواسطة قافلة مكة أكبر بكثير من تلك الواردات التى كانت تأتى عن طريق السويس والقصير ؛ لكن العدد الكبير من القبائل الجوابة التى كانت تقطع الطريق الذى كانت القافلة (المحمل) مضطرة لاتباعه . قد جعلت من الأفضل فى الآونة الأخيرة استخدام طريق البحر ، ومهما يكن من أمر فإن قيمة الأشياء المستوردة بواسطة القافلة كان لا يزال يبلغ سنويا ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف قرش أسبانى ، وتجارة الواردات هذه (أى التى يقوم بها الحجاج) كانت معفية من كل الرسوم الجمركية .

وكان يوجد بالقاهرة فيما مضى ١٥ إلى ٢٠ بيتا للتجار الأتراك الذين يمارسون تجارة الهند ، لكن هذا العدد تضاءل اليوم إلى ثلاثة أو أربعة : ويوجد عدد مماثل على وجه التقريب من السماسرة الأتراك مستقرين بجدة .

وتحتكر أربعة قبائل بشكل شبه تام عملية نقل البضائع الواردة بحراً من السويس إلى القاهرة ، وهذه القبائل ، التى تسلك كل واحدة منها طريقاً مختلفا هى قبائل : طرابين ، الحويطات ، عرب الطور ، العايدى .

ويسكن الأولون ضواحى مصر القديمة وقرية البساتين ، ولهم كذلك مخيمات فى بعض منافذ وادى التيه .

أما الحويطات فيستقرون فى ولاية القليوبية .

ويشغل عرب الطور ساحل الجزيرة العربية حتى رأس محمد وضواحى جبل سيناء (جبل الطور) وكل شبه الجزيرة المحصورة بين بحر القلزم (خليج السويس) وخليج العقبة .

وأخير فإن عرب العايدى يسكنون ضواحى المطرية وبركة الحج .

ويقدم هؤلاء العرب الجمال بجماليها وعدداً مناسباً من قائدى الجمال الذين يخضعون هم أنفسهم لأوامر بعض الشيوخ .

ويحمل الجمل الواحد من السويس إلى القاهرة من ٥ إلى ٦ قناطير من البن ، يدفع عن كل واحد منها ٩٠ مدينى .

وكانت عوائد جمرك السويس تقسم بين مراد بك وإبراهيم بك ، لكن إبراهيم كان يتمتع بها وحده عندما وصل الفرنسيون إلى مصر ، وفى نفس الوقت كان يحصل رسم مقداره مدينى واحد عن كل رطل بن لصالح باشا القاهرة ، ورسم قدره ١٤٦ مدينى عن كل حمولة لصالح أمير الحج .

ولابد أن تجارة الهند عن طريق البحر الأحمر كانت تدر مكاسب كبيرة لدرجة جعلت القوم يفكرون فى تكوين منشآت فوق شواطىء رملية بقدر ما هى قاحلة مثل

تلك التى أنشئت فوقها مدينتا السويس والقصير ، ولهذا السبب ، فإنه أملا فى الاستمتاع بهذه المزايا فقد بذلت قرب نهاية القرن الأخير بعض محاولات لكى يفتح من جديد أمام تجارة الهند ، ذلك الطريق الذى كانت تتبعه هذه التجارة قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح .

ومن المعروف أن على بك الذى حكم مصر فى الفترة من ١٧٦٣ إلى ١٧٧١ كان قد أعد مشروعاً يهدف إلى استقلاله عن الباب العثمانى ، وقد بين له قنصل البندقية الذى كان يوليه – أى على بك – ثقة كبيرة . الفائدة التى يمكن أن تعود بها عليه تجارة الهند مع أوربا ، لو أنه استطاع أن يتوصل إلى جعلها تمر بمصر باعتبار ذلك الوسيلة الأكيدة لتنمية ثرواته ، ولتأكيد استقلاله .

كان الأمر يقتضى أولا السيطرة على موانى البحر الأحمر التى تحتفظ بأوسع العلاقات مع الهند ، وكذلك على السوق التى تتجمع بها القوافل التى تقوم بالتجارة معها براً ، ونتيجة لذلك فقد أحتل جدة ومكة بواسطة بكوين من بيته هما حسن الجداوى ومحمد أبو الدهب .

ولكى يجذب على بك الأوربيين إلى جدة فقد ارتضى أن يكون لهم فيها مندوب معتمد ، كما أنقص رسوم الجمارك التى ينبغى أن تحصل هناك إلى ٣ ٪ فقط من قيمة السلع .

لكن الظروف لم تسمح مطلقاً بأن توضع هذه المشاريع موضع التنفيذ ، لكن النية التى أبداها على بك فى جعل الملاحة فى البحر الأحمر حرة ما لبثت أن وجدت من يتفهمها ، وبنفس القدر ، فى الهند .

لقد أعد بعض التجار فى ذلك الوقت مشروعا ليرسلوا إلى الشرق عن هذا الطريق البضائع المختلفة التى تتداول هناك ، وجاءت إلى السويس سفن عديدة كانت تدفع عند وصولها ٥ ٪ من قيمة حمولتها ، وأكتفى بأن يفرض فوق ذلك رسماً إضافياً قدره ٦ ٪ من نفس هذه القيمة ، عندما يقوم تجار القاهرة بشراء هذه السلع .

ولقد شجع محمد أبو الدهب خليفة على بك ، مثله فى ذلك مثل سلفه ، التجارة مع الهند ، فلم يكتف فقط بأن يسمح للمراكب الإنجليزية التى يحرسها حرس خاص بها بأن تفرغ حمولاتها فى السويس ، بل ألزم تجار القاهرة الذين يتعاملون معها بأن يسددوا ثمن البضائع التى يحصلون عليها منها فى خلال ثلاثين يوماً . وقد أوحت المنافع والمكاسب التى أدت إلى وجودها هذه الحماية من جانب حكومة مصر ، وكذلك تلك الشهرة التى لم تتوان فى تضخيم الأمور – أوحت إلى أصحاب سفن آخرين أن يحاولوا الإفادة منها بدورهم ، ومع ذلك فإن شركة الشرق الإنجليزية التى تبيع فى كافة أنحاء الامبراطورية العثمانية أقمشة البنغال الواردة من محلات شركة الهند قد خشيت أن يؤدى الطريق الجديد الذى فتحته مصر إلى الإضرار بمصالحها ، ونتيجة لذلك فقد التمست من ديوان الآستانة ، عن طريق سفير انجلترا هناك ، صدور فرمان يحرم على الأوربيين الملاحة فى البحر الأحمر جنوب جدة .

لقد انقضى وقت طويل بعض الشئ حتى حصل هؤلاء على هذا الفرمان وفى أثناء هذه الفترة استمرت التجارة بين مصر والهند محققة مكاسب هائلة ، ولكن فى النهاية ، أرسل إلى باشا القاهرة ذلك الفرمان الذى التمسه عملاء الحكومة الإنجليزية من القسطنطينية .

وكان حاكم البنغال من جانبه قد منع التوريد المباشر لسلع الهند إلى مصر على مراكب إنجليزية .

ولكن ، وعلى الرغم من هذا المنع ، ومن فرمان السلطان ، فقد وصلت إلى السويس فى عام ١٧٧٨ سفن عديدة سرت الأنباء بأن قنصل فرنسا يهمه أمر حمولتها ، ويحكى فى هذا الصدد أن هذا القنصل لكى يعمل على وصول هذه السلع إلى القاهرة بأكبر قدر من السلامة ، قد حرص على أن يتم نقلها بواسطة جمال مملوكة لواحد من كبار البكوات ، وبلا جدوى ، ظل عرب الطور الذين يدعون لأنفسهم حق القيام بعمليات النقل يطلبون أن توكل إليهم هذه المهمة كما هو متبع منذ القدم ، وعندما رفض هذا الطلب ، فقد أنقصوا مطالبهم إلى طلب واحد هو الحصول على تعويض نقدى عن

الخسارة التى أدعوا أنها لحقت بهم من جراء هذا الخرق ، وقد أثارهم ذلك الرفض الجديذ الذى منى به مطلبهم : فنصبوا كميناً ، وانتهبوا القافلة ، وهو أمر كان ميسوراً للغاية بالنسبة لهم بقدر يماثل قدر اعتماد المسافرين من كافة الجنسيات ، والذين كانوا يصاحبون القافلة ، على الحماية التى سبق أن تمتعوا بها من قبل أثناء الرحلات السابقة ، فلم يتخذوا لذلك الاحتياطات اللازمة من أى نوع ، ليدافعوا عن أنفسهم هذه المرة .

وبعد ذلك أصبحت السفن التى تصل إلى السويس تصادر بواسطة باشا القاهرة بما تحمله من بضائع ، وفى نفس الوقت كان هناك أناس آخرون من أهل البلاد يشترون بثمن بخس تلك السلع التى سلبت من القافلة .

وتكاد تكون كل السفن التى ترسل مباشرة من الهند إلى ميناء السويس محملة لحساب ضباط عسكريين ، أو لحساب مدنيين يعملون فى خدمة الشركة الإنجليزية .

وبعد هذا النجاح المشئوم الذى لاقته هذه الحمولات ، فإن السفن ما لبثت أن توقفت تماماً عن استخدام هذا الطريق ، وبالإضافة إلى ذلك ، فبدءاً من هذا التاريخ ، أصبح للانجليز نائب قنصل فى الاسكندرية ، وحتى ذلك الوقت ، لم تكن شركة الهند قد اعتمدت فى القاهرة سوى عميل أوكل إليه العمل تمرير البرقيات براً ، سواء فى ذلك البرقيات القادمة من أوربا إلى البنغال ، أو تلك القادمة من البنغال إلى أوربا .

الصادرات

فى مقابل البن وعقاقير الجزيرة العربية وسلع الهند التى تصل إلى الطريق بواسطة السفن العربية ، تقوم هذه السفن عند عودتها بحمل القمح والدقيق والفول والعدس والسكر والزبدة وزيت الخس وزهور القرطم ونسيج الكتان .

ويرسل جزء من هذه السلع إلى ينبع وجدة مباشرة أو بواسطة سماسرة مستقرين فى القصير أو قنا ، ويعهد بهذه السلع إلى قباطنة السفن التى تنقلها فوق ظهرانيها ،

أو يحملها معهم كأمتعة سفر ، عدد من المسافرين ، جميعهم من سكان الصعيد وأواسط أفريقيا الذاهبين لأداء الحج إلى مكة ، وعادة ما تتم هذه الصادرات أثناء شهرى أبريل ومايو وبأكبر قدر من النشاط .

ويكيل القمح ، وكذلك كافة الحبوب المصدرة عن طريق القصير ، ليس بأردب القاهرة ، وإنما بالتلليسة ، وهى وحدة للكيل تبلغ قيمتها بالنسبة لأردب القاهرة ١٦ : ٩

وتباع تلليسة الحنطة فى قنا بـ ٣ − ½ ٤ بوطاقات .

وتباع حمولة الجمل تزن حوالى ١٧٠ ك ج بـ ٣ تلليسة ، وتنفق قوافل الجمال المحملة على هذا النحو أربعة أيام للذهاب من قنا إلى القصير . وتتكلف مصاريف شحن تلليسة القمح من ٢٠٠ إلى ٣٨٠ بارة وهو مبلغ يعادل القيمة الأصلية للقمح كما يباع فى أسواق قنا وقوص وأبنود حيث تباع عادة الحبوب المخصصة للتصدير إلى الجزيرة العربية .

وفى نفس هذه الأسواق ، تباع تلليسة الشعير وتلليسة الفول بثمن يبلغ فى المتوسط ٢ بوطاقة و ٦٠ مدينى .

وتباع تلليسة العدس بـ ٤ بوطاقات و ٤٠ مدينى أى بنفس سعر تلليسة القمح تقريباً .

وبخلاف حمولته من القمح والعدس ، فإن كل جمل فى قافلة ما يحمل كذلك كمية من الفول اللازم لغذائه أثناء الرحلة .

وعلى الدوام ، يدخل فى سعر اكتراء الجمل ، وهو الذى يتراوح بين ٣ − ٤ بوطاقات ، حسب احتياجات التجارة ، أجر الجمال المكلف بقيادة ستة جمال مع العناية بهم .

وكان من الممكن تحويل كل القمح المرسل إلى الجزيرة العربية إلى دقيق لولا غيبة الطواحين هناك (فى مصر) ؛ ولو تحقق ذلك لكان المصريون سيكسبون من وراء هذه العملية أجور الأيدى العاملة اللازمة لتشغيل الطواحين والتى تحسب بواقع ٤٨ بارة عن طحن كل أردب (مكيال القاهرة) .

وينتج قنطار القمح عادة ٩٠ رطلا من الدقيق ، وتبلغ مصاريف نقلها من قنا إلى القصير ١٠٠ مدينى للقنطار . وتشكل الزبد موضوعاً هاماً لحد ما فى تجارة الصادرات ، وتجلب هذه من قرى مصر العليا الواقعة بين المنيا وإسنا ، وتباع بسعر ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ مدينى للقنطار ، وتنقل فى قرب من جلد الجاموس ، ويستطيع الجمل أن يحمل منها أربعة قناطير ؛ وهو نفس ما يحدث بالنسبة للزيوت التى تستخلص من مختلف البذور الزيتية .

وتحتوى الجرة من الفخار ، والتى تسمى « بلاص » والتى تستخدم فى كيل الزيت على ٢٣ أو ٢٤ رطلا ، زنة القاهرة ، من الزيوت ، وتباع فى قنا بـ ٢٠٠ إلى ٢٤٠ بارة ؛ وعند نقل الزيت على ظهور الجمال ، يوضع فى قرب كبيرة ، ويستطيع الجمل أن يحمل ثلاثة قناطير أو أربعة .

ويباع قنطار السكر فى قنا بـ ٩ إلى ١٠ بوطاقات .

أما قنطار الزعفران أو زهرة القرطم فيباع بـ ٨ إلى ١٢ بوطاقة .

وأخيرا، فإن قطع قماش الكتان التى يبلغ طول القطعة الواحدة منها ٢٧ — ٢٨ ذراعاً ، والتى تصدر من مصر إلى الجزيرة العربية عن طريق القصير تباع بـ ١٢٠ بارة للقطعة ، ويستطيع الجمل أن يحمل مائتى قطعة .

وتكال الحبوب المصرية عندما تصل إلى القصير بواسطة مكاييل تختلف عن تلك التى تستخدم فى قنا ؛ ويبلغ أردب القصير بالنسبة إلى أردب قنا نسبة ٣ : ٥ ، وأول هذه المكاييل يساوى بالنسبة لأردب القاهرة نسبة ٤٤ : ١٠٠ ، وتبلغ تكاليف إرسال الأردب من كافة أنواع الحبوب ، من القصير إلى ينبع أو جدة ١٦٠ مدينى .

ويباع القمح فى ينبع بستة قروش إسبانية لأردب القصير ، ويرتفع الثمن إلى سبعة قروش فى سنوات القحط .

ويباع قنطار السكر المصرى فى جدة وينبع بـ ٢٥٠٠ بارة فى حين يباع قنطار الزبد هناك بـ ١٢ — ١٥ قرشاً .

ويلاحظ ، أنه قلما يصدر عن طريق القصير سوى منتجات زراعية مصرية وكذلك الأقمشة وبعض المنتجات الأخرى من صناعات مصر البدائية .

وتحتل حافة الطريق التى يتبعها الناس خلال الصحراء للذهاب إلى هذا الميناء عربان من قبيلة العبابدة ، ولا يقوم هؤلاء بدور الشاحنين المعتادين فى هذا الطريق فقط ، بل أنهم مكلفون أيضاً بحراسة القوافل مقابل أتاوة تبلغ ٢٣ بارة ، تقدم لهم مقابل كل واحد من الجمال التى تتكون منها القافلة .

ولسوء الحظ ، فحيث ليس لدى هؤلاء العربان سوى ممتلكات قليلة يمكن المساس بها فإن من العسير إلزامهم بالمسئولية عن أحداث السلب التى قد ترتكب ضد القوافل وهى تحت حراستهم ؛ ولهذا السبب فإنهم لا يقومون بالتزاماتهم على الدوام بالأمانة الواجبة ؛ وبالإضافة إلى ذلك ، فإنهم لا يعرفون سوى الحياة الرعوية ، ومن هنا فهم أكثر نهما للأشياء التى تفى بالضرورات الأولية ، فى الوقت الذى تقل رغبتهم فيه فى أشياء الرفاهية والترف : وهذا هو السبب فى أنهم يطلبون بخلاف أتاوة الـ ٢٣ بارة التى تحدثت للتو عنها ، $\frac{١}{٢٤}$ من أردب القمح ودقيق الشعير أو من الفول عن كل واحد من الجمال التى تحمل بهذه السلع ، فى حين أنهم لا يطالبون بأى مقابل عينى فيما يختص بحمولات السكر والزعفران والبن على الرغم من قيمتها الكبيرة .

وعندما تؤدى الحروب التى تتقاتل فيها القبائل العربية فيما بينها إلى جعل طريق القوافل أقل أمناً ، فإن القوافل تتجمع بانتظار أن تصبح كبيرة العدد لحد يكفيها أن تقوم بالدفاع عن نفسها ضد العصب التى قد تتمكن من مهاجمتها ؛ وفى هذه الحالة تسير القوافل فى حراسة مماليك يحصلون نظير حمايتهم تلك على ٦٠ بارة مقابل كل جمل .

ويتلقى ميناء السويس من القاهرة ، وهو أقرب الموانى إليها ، بخلاف كمية معينة من مواد ومنتجات مصر ، معظم البضائع الأوربية المخصصة للجزيرة العربية والهند .

وحيث لا تدفع هذه الصادرات أية رسوم جمركية عند خروجها ، وحيث لا تسجل حالتها مطلقا ، فإن من المستحيل أن نعرف على وجه الدقة كمية كل واحدة من هذه الصادرات : لذلك لا ينبغى أن ننظر للاشارات التى سنقدمها هنا ، إلا على أنها لمحات بسيطة ، حصلنا عليها تبعاً للمعلومات التى تلقيناها من موظفى جمارك السويس ، وبعض تجار القاهرة الذين يمارسون هذه التجارة .

وتقدر كمية الحبوب : القمح والفول والعدس ، التى ترسل سنويا من مصر عن طريق مينائى القصير والسويس إلى مينائى جدة وينبع بـ ٤٠ أو ٥٠ ألف أردب .

وتجلب الجزيرة العربية مباشرة من الهند الأرز الذى تستهلكه ، أما الأرز القليل الذى يصدر إلى هناك من مصر فقلما يتجاوز خمسمائة أردب فى العام .

ويتكلف شحن أردبين من القمح ، وهما يشكلان كما قلنا حمولة جمل واحد ، أربع بوطاقات ، كما يصل ثمن الأردب مجلوبا إلى هذا الميناء لنقله بحراً إلى ستة بوطاقات .

أما عن البضائع الأوربية التى تصدر عن هذا الطريق ، فهى تحتوى بشكل رئيسى على : الحلى الزجاجية وارد البندقية ، المرجان ، القرمزية (حشرة للصباغة) ، الزعفران ، الحديد ، الصلب ، النحاس والورق .

وتشكل الحلى الزجاجية وارد البندقية وكذا المرجان سلعة تقدر سنويا بـ ١٠٠ إلى ١٥٠ ألف بوطاقة ؛ وتقدر كمية القرمزية التى ترسل كل عام إلى الهند عن طريق ميناء السويس بثلاثين إلى أربعين برميلا ، وترتفع هذه الكمية فى بعض الأحيان لتصل إلى ثمانين برميلا ثمن كل واحد ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ بوطاقة .

وكان يصدر سنويا ٢ – ٣ قناطير من الزعفران ، يساوى القنطار الواحد منها ٧٠٠ إلى ١٠٠٠ بوطاقة .

وتقدر قيمة الحديد والرصاص والنحاس المرسلة من السويس إلى جدة بخمسين ألف بوطاقة ، أما قيمة الورق فتقدر هى الأخرى بخمسين ألف بوطاقة ، وأخيراً فقد كان يصل ثمن أسلاك النحاس المذهبة أو الفضية وكذلك بعض الخردوات وجميعها مخصصة للجزيرة العربية والهند ، إلى ٣٠,٠٠٠ بوطاقة .

وإذا ما قارنا الصادرات التى انتهينا من بيانها بالواردات من الجزيرة العربية والهند إلى مصر ، فإننا نرى أن هذه الواردات كان ينبغى أن تسدد كلها على وجه التقريب نقداً ، وهذا ما كان يتم فى الواقع .

الفصل الرابع

عن العلاقات التجارية بين مصر وأوربا

كانت الأمم الأوربية التى تقتسم فيما بينها ، بشكل شبه تام ، تجارة مصر قبل الحملة الفرنسية هى ؛ البندقية ، توسكانيا ، وفرنسا . وكانت سفن هذه الدول وكذلك سفن جمهورية راجوزة تقوم بالتنقل بين الموانىء فى بحار الشرق ، متمتعة بكثير من الامتيازات ، حتى أن رسوم الدخول والخروج المفروضة على حمولات هذه السفن داخل الموانىء الأمبراطورية العثمانية كانت أقل مما تخضع له حمولات السفن الوطنية . وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت المعاهدات التجارية التى التمست الامتيازات لكل الأمم المسيحية تراعى بصرامة . وحيث كان القناصل الأوربيون المقيمون فى الموانى المختلفة مكلفين بشكل خاص بالسهر على وضع هذه المعاهدات موضع التنفيذ ، فقد كانوا يلحون فى طلب مثل هذه المعاهدة عند الحاجة ؛ وبذلك فقد حرروا تجارة أممهم من الأعباء الهمجية التى كان من الممكن أن تنوء بها على يد حكام الولايات ، أو غيرهم من أصحاب السلطة المطلقة .

ولم يكن الأمر على هذا النحو مطلقاً بخصوص رعايا الدولة العثمانية ، إذ لم تكن لتجارتهم من حماية ، من أى نوع ، داخل موانىء بلادهم هم ، لذلك فقد تحملت تجارتهم وحدها كل الضرائب التى كان يحلو للسلطة أن تحملها إياها حسبما تهوى ، كما لم تكن لهذه الأتاوات التى تفرضها النزوات حدود تقف عندها ، اللهم إلا حدود جشع فارضيها .ولهذا السبب ، فقد كانت كل التجارة البحرية ، على وجه التقريب ، التى لهذه البلدان ، وعلى الرغم من كل المميزات التى يهيؤها الموقع الطبيعى لجزر اليونان ولكل سواحل تركيا ، تتم على أيدى أمم أجنبية .

ومع ذلك ، فلا ينبغى أن نستنتج من هذا أنه لم تكن هناك علاقات تجارية مباشرة بين مصر وبقية ممتلكات الباب العالى ، فلقد تضاعفت هذه العلاقات لحد سهل معه علينا أن نجمع عنها معلومات واسعة ؛ لكننا لم نتسرع ، اعتماداً منا على هذه

السهولة ، فى تحصيلنا لهذه المعلومات ، لكن العمليات العسكرية التى تمت فيما بعد ، والتى سبقت جلاءنا عن مصر ، لم تسمح لنا على الإطلاق بمواصلة العمل الذى كنا قد أخذناه على عاتقنا .

١ – تجارة مصر مع البندقية وتريستا

ترجع تجارة البندقية مع مصر إلى القرون الأولى من تأسيس هذه الجمهورية ؛ ولقد ظلت الأمم الأوربية لوقت طويل تحصل عن طريق هذه التجارة على بضائع الشرق . ومنذ أصبح ميناء تريستا نفسه مستودعاً ، كف البنادقة عن ممارسة سيادتهم على البحر الأدرياتيكى ، واقتسمت تريستا والبندقية فيما بينهما تجارة الواردات والصادرات التى كانت تتخذ موضوعاً لها ، نفس هذه البضائع .

وكانت حمولات المراكب التى تتوجه من البندقية إلى الاسكندرية مقسمة عادة بين القبطان ، وهو مالك لحصة من هذا المركب ، وبين مجهزى السفينة الذين كانوا يسعون على الدوام لامتلاك أكبر حصة فيها . وبخلاف هؤلاء ، فقد كان يوجد فوق ظهر السفينة أشخاص ممن يطلق عليهم بازار يوتى Bazariotti أى صغار التجار الذين يعملون بحارة على ظهر السفينة ؛ وكانوا بهذه الصفة ينقلون بحراً ولحسابهم ، شحنات مجانية تتفاوت فى أحجامها وقيمتها .

وكان أصحاب السفن قد اقتنعوا باصطحاب هؤلاء البازار يوتى معهم لعدة أسباب : أولا ؛ لأنهم يقومون بالعمل بحارة أثناء الرحلة ؛ وثانيا : لأن مصاريف الشحن من البندقية إلى الاسكندرية كانت قليلة الارتفاع ؛ وأخيراً ؛ لأن هؤلاء البازار يوتى كانوا يضطرون لأن يغيروا وهم على ظهر السفينة بحمولاتهم المجانية بضائع تحملها نفس السفينة ويدفعون عنها مصاريف شحن عالية .

وكانت البضائع التى تدخل فى حصة القبطان ومجهزى السفينة تودع فى الاسكندرية فى محلات القومسيونجية أو ترسل بعد ذلك إلى القاهرة إلى التجار الذين وجهت السفينة إليهم .

وكانت الشحنات المجانية للبازار يوتى تباع عادة على ظهر السفينة وقبل نزولها على الأرض .

ويأتى من البندقية إلى مصر أجواخ خفيفة هى تقليد لأجواخ فرنسا بالإضافة إلى أجواخ حمراء اللون بالغة السمك تسمى ساى Saies ، وكذلك ساتان سادة ومقصب متعدد الأصناف ، وقطيفة سادة ومنقوشة بورود ، وورق كتابة أبيض اللون ، وورق لف رمادى اللون ، وأخيراً حبات زينة زجاجية من أشكال وألوان مختلفة ، لصنع العقود وأساور النساء الخ .

وفضلا عن ذلك يصدر عن طريق مينائى البندقية وتريستا السلع القادمة من ألمانيا : النحاس الأصفر ، الزنك ، الصلب ، رقائق النحاس ، المرايا ، المسامير من مختلف الأحجام ، النصال ، أسلاك النحاس المذهبة أو الفضية ، الأبر ، الشصوص (شص) ، الحدايد من مختلف الأنواع ، الزئبق ، المغنسيوم ، كبريتور الزئبق ، الزرنيخ ، أجواخ ليبزج ، وأخيراً كمية محددة من اللاوندة .

ومنذ أن أغلقت الحرب أمام تجارتنا معظم موانئ الشرق ، كان يأتى سنوياً من البندقية إلى مصر مائتا بالة من الجوخ « موضة » فرنسا ، فى حين كانت هذه الواردات لا تشكل فيما مضى سوى أكثر من ٢٠ إلى ٣٠ بالة وتحتوى كل بالة على ١٢ قطعة ، طول القطعة ٣٠ إلى ٣٥ ذراعاً [١] وعرضها ذراعان . وكان يباع هذا الجوخ بسعر ١٨٠ – ٢٠٠ بارة للذراع . وكان أعلى هذه الأجواخ قيمة يساوى ٤ بوطاقات .

وكان يأتى من ساى (الجوخ السميك) البندقية خمسة أو ستة أصناف ؛ وكانت هذه الأجواخ مصبوغة باللون الأحمر بدرجاته المتفاوتة ، وكان الاستيراد السنوى منه يبلغ حوالى ٤٠٠ قطعة ، طول القطعة الواحدة خمسون ذراعاً ويبلغ عرضها أكثر من

---

(١) من المناسب أن نذكر هنا أنهم يستخدمون فى أسواق القاهرة نوعين مختلفين من الذراع : الأول ويبلغ طوله ٠,٥٧٧٥ من المتر وهو الذراع البلدى ، وهو يستخدم فى قياس المنسوجات الكتانية والقطنية المصنوعة فى البلاد ؛ أما الثانى ، ويبلغ طوله ٠,٦٧٧ من المتر فهو الذراع الاستانبولى أو ذراع القسطنطينية ، ويستخدم لقياس الأقمشة الحريرية والأجواخ الأوربية .

ذراعين بقليل . وكان الذراع من القماش يباع بسعر يصل إلى ٨ قروش أسبانية فى عهد حكومة المماليك الذين كانوا يستهلكون منه كميات كبيرة ، لكنه لم يعد يساوى أكثر من ٤ إلى ٥ بوطاقات أثناء إقامة الفرنسيين فى مصر .

وكان يرد إلى مصر فى السنة العادية مائة قطعة من ساتان البندقية درجة أولى بسعر الذراع ١٣٠ مدينى ؛ وأربعون إلى خمسين قطعة درجة ثانية بسعر الذراع ٨٠ إلى ٩٠ بارة وأخيرا مائة قطعة درجة ثالثة يباع الذراع منها بسعر ٧٥ بارة . ويبلغ طول القطعة ٨٠ إلى ١٠٠ ذراع من مقياس البندقية التى يبلغ طولها ٦٣٣٦,. من المتر ؛ وكانت الألوان المرغوبة أكثر من غيرها هى الأحمر والأخضر والأزرق .

وكان يصل حوالى ٤٠ قطعة من الساتان المطرز بالقصب بسعر الذراع ١٠٠ إلى ١٢٠ بارة ؛ ويبلغ طول القطعة الواحدة منها نفس طول القطعة من الساتان السادة ، وينبغى أن نضيف إلى هذه السلع أربعمائة أو خمسمائة قطعة من القماش المحلى بالقصب الذهبى أو الفضى وهو يستخدم ملابس للنساء وفى صنع الأثاث ، وكان يباع عادة بسعر ٦ بوطاقات للمازورة ؛ وزيادة على ذلك ٤٠ إلى ٥٠ قطعة من القطيفة طول الواحدة ٦٠ إلى ٧٠ ذراعاً ، ثمن الذراع الواحد ٢٤٠ مدينى .

وكانت الواردات من ورق الكتابة المسمى ذى الثلاث هلالات تبلغ ٢٠ ألف رزمة ، يستهلك جزء منها فى مصر ، وجزء آخر فى الجزيرة العربية وفى داخل أفريقيا ؛ وكان سعر الرزمة يصل إلى ٢٦٠ — ٤٠٠ بارة .

أما الواردات من الورق الرمادى الخاص بالتغليف فتبلغ حوالى ١٥ ألف رزمة بسعر الرزمة ١٤٠ — ١٥٠ مدينى .

وكانت الحلى الزجاجية من صنع البندقية ترسل فى براميل ؛ وكان يصل من هناك حوالى ٤٠٠ برميل من صنفين : الأولى ويسمى Conteria Ferraria والثانى ويسمى Conteria Mezza Libra . ويشكل النوع الثانى ثلثى الكمية الإجمالية التى تمر بمصر ، وهذه كما هو معروف حبوب من الزجاج المطلى بألوان مختلفة ؛ وكان يأتى من هناك صنف ثالث لاستعمال قوافل دارفور والحبشة ويسمى Conteria Transparente وهى تتكون

من حبوب من اللونين الأخضر أو الأصفر الأخاذ . وكان يصل منها حوالى العشرين برميلا ، يزن البرميل الواحد من ١٠ إلى ١١ قنطاراً ، زنة القنطار ١٠٢ من الأرطال .

وكان القنطار من الصنف المسمى Mezza Libra يساوى من ٥٠ إلى ٥٥ جنيهاً بندقياً ، يساوى الواحد منها ٥٣ سنتيما من العملة الفرنسية .

وكان سعر النوع الثالث أكثر ارتفاعاً بقدر طفيف .

وكانت أقيم الحلى الزجاجية الواردة من البندقية إلى القاهرة هى تلك التى تسمى كارنيولى Carniole ، وكان يصل منها ٣٠٠ صندوق يحتوى الواحد منها على ١٥٠ طرداً ، ويباع الطرد الذى يحتوى على ٦٠ مسبحة بـ ٣ إلى ٥ بوطاقات . وكان يوجد زيادة على ذلك عدد كبير للغاية من أنواع مختلفة من حلى البندقية الزجاجية ؛ وقد ارتفع استيراد هذه السلعة فى بضع سنوات إلى مليون ونصف مليون من الفرنكات .

وعندما نضيف إلى هذه السلع التى انتهينا من بيانها حوالى المائتين من المرايا المصقولة بثمن يصل إلى ١٠٠٠ بوطاقة ، وهذه لم تكن ترسل إلا حسب الطلبات التى تتم عليها ، فإننا نحصل على الحالة التقريبية للواردات الناتجة من مصانع البندقية .

وإليكم السلع الناتجة من مصانع ألمانيا والتى كانت ترسل من هذا الميناء أو من ميناء تريستا :

ثلاثون برميلا من النحاس الأصفر فى شكل رقائق أو أسلاك مختلفة السمك ، ويزن البرميل الواحد ستة قناطير ، زنة القنطار ١٠٥ أرطال ، ويبلغ ثمنه ٥٠ فندقلى ؛

٣٠٠ صندوق من الصلب يزن الواحد من ٥ إلى ٦ قناطير بسعر ٦٠ بوطاقة ذهبى ، تساوى البوطاقة الواحدة منها ٦٠٠ مدينى ؛

حوالى ألف حزمة من صفائح النحاس والقصدير (سعر الحزمة من ٩٠ إلى ١٠٠ مدينى) ؛

٤٠٠ إلى ٥٠٠ صندوق من المرايا الألمانية الصغيرة ، تجهز بعد ذلك فى مصر حسب ذوق البلاد (ويبلغ ثمن الصندوق من ٣٦ إلى ٤٠ بوطاقة) ؛

٤٠٠ برميل من المسامير (يزن البرميل من ٤٠ إلى ٦٠ أقة ، وتباع المسامير من أصغر الأنواع بسعر الأقة ٦٥ بارة ، ومن أكبر الأنواع بسعر الأقة من ٤٠ إلى ٦٠ بارة) ؛

عشرة صناديق تضم كل منها من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ حزمة من النصال (تباع الحزمة من أربعة نصال بـ ٥٠ مدينى) ؛

حوالى أربعة آلاف ربطة من أسلاك النحاس المذهب أو الفضى (يباع الصنف الأول بـ ١٥٠ بارة للربطة ، والثانى بـ ٩٥ إلى ١١٠ بارة للربطة ؛ وهذه الأسلاك النحاسية تستخدم فى مصر لتزيين خراطيم الأرجيلات التى تغطى كما هو معروف بنوع من الأقمشة الحريرية) ؛

١٠٠ برميل من الحدايد تشتمل على السكاكين من مدينة ستيرى (بالنمسا) ، مقصات ، أمواس ، إبر ، شصات الخ (ويمكن أن تصل هذه السلعة فى السنوات العادية إلى ٢٥ ألف أو ٣٠ ألف قرش) ؛

١٠ إلى ١٥ برميلا صغيراً من الزئبق فى حالته المعدنية ، يزن البرميل ١٩٠ رطلا (يباع القنطار زنة ١٠٠ رطل بـ ٧٠ قرشاً أسبانياً) ؛ وكان يصل أيضاً حوالى ألف أقة من كبريتور الزئبق الأحمر (بسعر الأقة ٥ إلى ½ ٥ بوطاقات) ؛

٢٠ إلى ٣٠ برميلا من أكسيد الرصاص الأحمر زنة البرميل ٦٠٠ إلى ٧٠٠ رطل (يباع القنطار زنة ١٠٥ أرطال بـ ٨ إلى ١٠ فندقلى) ؛

١٥ — ٢٠ برميلا من الزرنيخ ؛

٢٥ — ٣٠ بالة من أجواخ ليبزج ، تحتوى كل منها على ١٢ — ١٥ قطعة ، طول القطعة الواحدة ٣٠ ذراعاً (ويباع الذراع من هذا الجوخ بـ ٣ إلى ½ ٣ بوطاقات) ؛

٤٠٠ برميل من اللاوندة (وسبق أن قلنا أن هذا النبات المجفف يأتى من تريستا وأن القوافل القادمة من دارفور وسنار هى التى تشتريه أو يرسل إلى جدة) ؛

أربع أو خمس حمولات صغيرة من جذور العرقسوس التى تأتى من الجزر التابعة للبندقية ، وهى جزر زانتى ، شيفانولى ، كورفو . ويتراوح ثمن الحمولة بما فى ذلك مصاريف الشحن ، بين ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ قرش تركى (يساوى القرش ٤٠ مدينى) ؛

وبخلاف هذه البضائع المتنوعة ، كان يشحن كذلك من البندقية إلى مصر حوالى عشرة آلاف لوح من خشب الصنوبر المشكل من أحجام مختلفة ، تباع بمتوسط سعر للوح الواحد ٥٠ مدينى .

وكان يشحن كذلك من تريستا كمرات وعوارض من نفس هذا الخشب ، ولم يكن ثمنها ليصل إلا ل ١٠,٠٠٠ بوطاقة .

وكانت أكبر الأرباح التى تتحقق عن البضائع الموردة من البندقية تعود من الورق الأبيض ، والورق الرمادى ، والحراير ، والصلب ، والحديد ، والحدايد ؛ فكانت تبلغ ٥٠ ٪ بالنسبة للورق ؛ وحوالى ٣٠ ٪ بالنسبة للحراير ؛ ومن ٢٠ إلى ٢٥ ٪ بالنسبة لبقية البضائع .

وكانت ترسو فى الأعوام العادية فى ميناء الاسكندرية ٦ إلى ٧ سفن تابعة للبندقية تبلغ حمولتها حوالى ٤٠٠ إلى ٥٠٠ طن ؛ وكانت هذه هى أكبر السفن التى ترسو فى الاسكندرية ؛ أما السفن القادمة من تريستا فلم تكن تحمل إلا حوالى مائتى طن ، ولم تبدأ التجارة بين مصر وهذه المدينة الأخيرة فى الاستقرار إلا فى عام ١٧٨٥ وهى الفترة التى ذهبت فيها بعض العائلات الشرقية للإقامة فيها .

وكانت الحمولات المرسلة من البندقية وتريستا توجه إلى أربع عائلات بندقية وأربع عائلات يهودية تقيم فى الاسكندرية والقاهرة .

وكان تجار البندقية تحت الحماية والرعاية المباشرة للقنصل العام لأمتهم ، وكان يقيم فى القاهرة ، كما كان يوجد بالإضافة إلى ذلك نائب قنصل فى الاسكندرية ، وكان كلاهما يتلقى رواتب ثابتة من حكومة البندقية . وكانت الامتيازات التى تحصل عليها هذه الجمهورية من قبل الباب العالى هى على وجه التقريب نفس الامتيازات التى تحققها الإتفاقيات التى تربط الباب (العالى) بفرنسا .

أما عن أسعار الشحن على مراكب البندقية التى تأتى إلى الاسكندرية فقد كان يدفع ٤ إلى ٥ قروش (قيمة القرش ٤٠ مدينى) عن شحن بالة الجوخ وكذلك عن بقية البضائع التى تماثلها فى الوزن . وكانت قيمة الشحنات تسدد على الدوام تقريباً فى شكل كمبيالات أو فى شكل نقود معدنية تسوى بواسطتها أثمان القطن والخمور والحرير التى تذهب السفينة للحصول عليها من قبرص وسوريا .

الصادرات

كانت المنتجات المصرية التى ترسل سنويا إلى البندقية وتريستا تشتمل على الزعفران ، وجلود الأبقار ، وملح النوشادر ، والنطرون ، ولب السنط المسهل ، والسنامكى بمختلف أنواعه ، وكمية ضئيلة من السكر . وكانت الأشياء القادمة من أواسط أفريقيا والتى ترسل إلى الأدرياتيكى من ميناء الاسكندرية تشتمل على الصمغ من دارفور وسنار ، والعاج والتمر هندى وريش النعام .

وأخيراً ، فقد كان يصدر من منتجات الهند والجزيرة العربية عن نفس الطريق : البن ، والصمغ العربى ، والمر ، والبوصير (ثمرة سم السمك وهى مسهل) والكركم أو زعفران الهند ، وراتنج الطلاء ، والحتليت ، والصبر الكبدى ونوع آخر من الصبر .

ويرسل سنوياً إلى البندقية وتريستا كمنتجات ومواد غذائية مصرية من ١٥٠ إلى ٤٠٠ بالة من الزعفران ، وهذه السلعة تكون بالغة الخفة بقدر ما تكون بالغة النقاء ؛ وتزن البالة من الزعفران درجة أولى ٨٠٠ رطل ، أما البالة من النوع الأدنى فتزن حوالى ٩٠٠ رطل . ويباع القنطار زنة ١١٠ أرطال بـ ١٥ إلى ١٨ بوطاقة .

وقبل الوباء الحيوانى الذى ظهر بمصر قبل الحملة الفرنسية بسنوات قليلة ، كان يصدر فى السنة العادية ما يصل إلى ٢٠ ألف جلد بقر لم يكن يساوى الجلد منها إلا ٦٠ مدينى ، وبعد ذلك أصبح الصادر منها أقل ، فى حين تضاعف سعره .

وترسل إلى تريستا خمسة أو ستة صناديق من ملح النوشادر ، يزن الصندوق الواحد ٥٠٠ إلى ٦٠٠ رطل ، ويباع القنطار زنة ٢٠٤ أرطال بـ ٨٠ إلى ١٢٠ بوطاقة .

ولم يكن يرسل نطرون مصر إلى البندقية وتريستا إلا عند نقص ملح الصودا الوارد من صقلية . وكان التصدير العادى يرتفع فى هذه الحالة إلى ٥٠٠ ألف أقة ثمن الأقة الواحدة ٣ بارات .

أما التصدير السنوى للسنامكى إلى البندقية وتريستا فكان يبلغ ٣٠٠ قنطار ، زنة القنطار ١١٠ أرطال ، ويبلغ ثمن القنطار من ٣٥ إلى ٥٠ بوطاقة . أما الصادرات من السنامكى من النوع المسمى بوصير فتبلغ ٢٠ قفصاً ، يزن القفص الواحد ٤٥٠ إلى ٥٠٠ رطل . ويباع القنطار منه ، وهو أيضاً يزن ١١٠ أرطال ، بـ ١٠ إلى ٢٠ بوطاقة .

ولا تستورد البندقية وتريستا السكر من مصر إلا فى حالة الحرب ، وفى هذه الحالة يتم الأمر على الدوام بكميات قليلة للغاية .

وينبغى أن نضيف إلى هذه السلع المصرية المختلفة حوالى العشرين بالة من الأقمشة الخشنة المسماة دمياطى وتصنع هذه فى رشيد وداخل الدلتا .

ومن الأشياء الواردة من داخل أفريقيا كان يصدر من مصر إلى البندقية وتريستا :

٥٠ قفصاً من الصمغ العربى من دارفور وسنار ، ويستخدم خصيصاً فى تجهيز الساتان والأقمشة الحريرية الأخرى (ويزن القفص ٩ إلى ١٠ قناطير ويساوى القنطار ٢٥ فندقلى) ؛

١٠ بالات من التمر هندى تقسم بالتساوى تقريباً بين البندقية وتريستا (تزن كل بالة من التمر هندى ٩ إلى ١٠ قناطير بسعر يبلغ ١٦ إلى ٢٠ بوطاقة للقنطار ، وأكثرها امتيازاً هو التمر هندى القادم من دارفور) ؛

صندوقان من ريش النعام إلى تريستا : يزن كل صندوق ٣٠٠ إلى ٤٠٠ رطل ، ومتوسط ثمن الرطل حوالى ١٠ بوطاقات ، وإن كان هذا السعر يتنوع حسب صنف ولون الريش ؛ فيباع الصنف درجة أولى من الريش الأبيض بـ ٤٠ بوطاقة للرطل ، ومن

الصنف درجة ثانية بـ ٣٠ بوطاقة ، ودرجة ثالثة بـ ١٥ بوطاقة ، ودرجة رابعة بـ ٨ بوطاقات ؛ ويباع الريش الأسود بـ ٩٠ إلى ١٤٠ مدينى للرطل .

وأخيراً ، فقد كان يأتى إلى البندقية وتريستا من سلع الجزيرة العربية والهند ، عن طريق الاسكندرية :

٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ فردة من البن اليمنى (زنة الفردة كما هو معروف ½ ٣ قناطير ويصل ثمن القنطار إلى ٣٠ قرشاً أسبانياً ؛ وكانت الصادرات من هذه السلعة فيما مضى أكبر من ذلك بكثير ، إذ كانت تصل إلى ثمانية آلاف فردة) ؛

٢٠ إلى ٣٠ قنطاراً من الصمغ العربى من جدة (يزن كل قفص من ١٠٠٠ إلى ١١٠٠ رطل تساوى ال ١٣٠ رطلا منها قنطاراً سعره من ١٥ إلى ١٨ فندقلى) ؛

٤٠ إلى ٥٠ قفصا من البخور زنة القفص من ٦ إلى ٧ قناطير (قنطار البخور مثله فى ذلك مثل القنطار من كل العقاقير القادمة من الجزيرة العربية يزن ١٥٠ رطلا ويباع بـ ٢٠ إلى ٣٠ بوطاقة ذهبى ، وتنقص ال ١٥٠ رطلا بعد تنظيفها واستخلاص البخور بالحالة التى يصل بها من الجزيرة العربية إلى ١٠٠ رطل ؛ وهكذا فإنه يفقد عن طريق التنظيف ما بين الثلث والربع من وزنه) ؛

٥ أو ٦ أقفاص من المر ، يزن القفص الواحد ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ رطل (زنة القنطار ١٥٠ رطلا ويباع بـ ٢٥ إلى ٥٠ بوطاقة ذات ال ٩٠ مدينى) ؛

١٢ إلى ١٤ بالة من البوصير (ثمرة سم السمك) زنة البالة ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ رطل ، ويذهب هذا النوع من العقاقير كله تقريباً من البندقية وتريستا إلى أنجلترا) ؛

٤ أو ٥ بالات من الكركم تزن ٩٠٠ إلى ٩٥٠ قنطاراً يصل ثمنها ١٥ إلى ٢٠ فندقلى (وتشحن هذه السلعة بشكل خاص إلى تريستا) ؛

حوالى ٢٥ بالة من الحتليت (صمغ كريه الرائحة ، والمذاق ، يستخدم لتسكين التشنجات) تتكون كل منها من فردتين ، تزن الواحدة منهما ٣٥٠ إلى ٣٦٠

رطلا (ويساوى القنطار زنة ١٥٠ رطلا وزنه خام من ٢٠ إلى ٣٠ بوطاقة ، ولا يرسل منها إلى البندقية إلا خمس أو ست فردات ، أما العشرون فردة الأخرى فتمر بتريستا حيث تصدر إلى ألمانيا) ؛

وأخيراً ٢٠ فردة من الصبر تقسم بالتساوى تقريباً بين البندقية وتريستا : وتزن الفردة ½ ٢ قنطار ، زنة كل منها ٥٢٥ رطلا ، ويباع بـ ١٨ إلى ٢٠ فندقلى .

٢ – تجارة مصر مع توسكانيا

الواردات

يصدر من ليفورنيو إلى مصر القرمزية (حشرة تستخدم فى الصباغة) ، الساتان ، التفتاز ، الفلورنس ، التفتاز الأسود ، أقمشة حريرية مطرزة ، القطيفة السادة والمنقوشة ، الأجواخ والطرابيش ، العنبر وحبات المسابح من خامات مختلفة وأصداف مختلفة ، المرجان ، ورق الكتابة ، سلفور الرصاص (للصباغة) ، الفساغ ، القرنفل ، الفلفل ، الفلفل الحلو ، الرصاص ، القصدير ، الحديد ، الزنك ، الأسلحة من صنع انجلترا ، الحدايد ، المغنسيوم ، الزرنيخ ، الأسلاك الحديدية ، مربعات الرخام ، الأعمدة الرخامية ، القروش الأسبانية ، التالير (نقد ألمانى) سكين البندقية (عملة ذهبية) .

وفى السنة العادية ، يأتى إلى الاسكندرية أربعون أو خمسون برميلا من القرمزية تباع اللبرة منها تسليم ليفورنيو بـ ٣ إلى ٥ قروش أسبانية ؛

وخمسون صندوقاً يحتوى كل منها على عدد من قطع الساتان يصل إلى نحو خمس وعشرين قطعة ، وتساوى هذه الصناديق ، تبعاً لعدد القطع التى تحتوى عليها من ٢٠٠ إلى ١٠٠٠ écus توسكانى ، وقيمة الواحد من هذه القطع النقدية بالنسبة إلى القرش الأسبانى تصل إلى نسبة ٢٥ : ٢٨ ؛

حوالى ثلاثين صندوقاً من التفتاز الفلورنسى (يضم الصندوق الواحد عادة

من ١٠ إلى ٢٠ قطعة من التفتاز ، يصل طول القطعة منها إلى نحو ٥٠ إلى ٦٠ ذراعاً ، بل يبلغ فى بعض الأحيان ١٠٠ إلى ١١٠ أذرع ، ويباع الذراع الواحد فى العادة بـ ٧٠ إلى ٨٠ مدينى ؛

حوالى العشرين صندوقا من التفتاز الأسود ، يضم كل منها من ١٠ إلى ٢٠ قطعة ، ويبلغ طول القطعة من ٥٠ إلى ١٠٠ ذراع ، ويباع الذراع بـ ١٠٠ إلى ١٣٠ بارة ؛

من ٩ إلى ١٠ صناديق تضم أقمشة من الحرير المقصب بالذهب أو الفضة ، ويحتوى كل واحد من هذه الصناديق على أكثر من عشر قطع من الحرير ، طول القطعة منها ٣٠ إلى ٥٠ ذراعاً ؛ ويباع الذراع من هذا القماش عادة بـ ٥ إلى ٧ بوطاقات ؛ وتستخدم هذه الأقمشة فى صنع ملابس النساء وفى أعمال التأثيث .

وزيادة على ذلك كان يصل إلى مصر من ٥ إلى ١٠ صناديق من أقمشة الحرير المطرز ، ويضم كل صندوق من ٥ إلى ٢٠ قطعة ، طول الواحدة من ٣٠ إلى ٥٠ ذراعاً ، ويتراوح ثمن الذراع من ١٠٠ إلى ٢٠٠ بارة ؛

دستة واحدة من صناديق القطيفة ، يضم كل صندوق منها ١٢ قطعة ، طول الواحدة منها ٥٠ ذراعاً ، ويصل ثمن الذراع من هذه القطيفة عادة إلى نحو ٣ بوطاقات ؛

١٠ صناديق من الكريب ، يحتوى كل منها على ٢٠ إلى ٤٠ قطعة ؛ طول القطعة ٣٦ ذراعاً ، ثمن الذراع ٥٠ بارة ؛

١٦ – ١٨ صندوقا من الطرابيش المصنوعة فى فرنسا ، ويضم الصندوق من ١٠٠ إلى ١٢٠ دستة ، ثمن الدستة الواحدة من ١٠ – ١٢ بوطاقة ؛

٢٠٠ بالة من الجوخ الفرنسى ، تضم كل واحدة ١٢ قطعة ، طول القطعة الواحدة منها من ٣٠ إلى ٣٢ ذراعاً ، ويبلغ عرضها ذراعين . ولم يحدث أن استوردت هذه السلع عن طريق ليفورنيو إلا منذ حرب التحرير .

ويأتى من ليفورنيو إلى الاسكندرية ، لصنع العقود والأساور ، حبوب العنبر

الأصفر من عشرين حجما مختلفاً . وهذه الواردات عبارة عن ٤٠ صندوقا من هذه السلعة ، يضم كل صندوق منها ١٠٠ كيس من الحبوب ، ويزن من ٣٠ إلى ٣٦ أقة ؛ ويبلغ متوسط سعر الأقة نحو ١٧ فندقلى ؛

عشرون صندوقاً من حبوب المرجان تزن من ١٠٠ إلى ١٥٠ رطلا ؛ ويتراوح ثمن الرطل من ١٥ إلى ٣٠ بوطاقة ، بحسب حجم هذه الحبات ؛

٣٠٠ بالة من الورق ، وتحتوى البالة الواحدة على ١٢ إلى ١٥ رزمة ثمنها من أربع إلى ١٥ بوطاقة . ويرد منها ثلاثة أصناف . ويشكل الصنف الثالث منها ، وهو أصغرها حجما ، ثلاثة أرباع إجمالى الوارد ؛

نحو ألف برميل من أكسيدالرصاص الأحمر ، زنة البرميل الواحد نحو ٥٠٠ رطل ، ويباع القنطار زنة ١٥٠ رطلا من هذه الخامة بـ ٨ أو ٩ بوطاقات ؛ وقد ارتفع ثمنه إلى ٣٠ بوطاقة منذ الحرب ؛

١٢ برميلا من القرنفل ، يزن البرميل الواحد من ٢ إلى ٦ قناطير ، زنة القنطار من هذه العطارة ١٠٠ رطل ، ثمن الرطل أربع بوطاقات ؛

٢٠ أو ٣٠ طنا من الفلفل الرفيع ، ويزن الطن نحو خمسمائة أقة ؛ وتباع الأقة بـ ٥٠ إلى ٦٠ بارة ؛

٥٠ إلى ٦٠ جوالا من الفلفل يزن الجوال الواحد أربعة قناطير ، زنة القنطار الواحد ١٠٢ رطل ، ويباع بـ ٦٠ بوطاقة ذهبى .

٦٠٠ إلى ٧٠٠ قنطار من القصدير ، زنة القنطار ٢٠٠ رطل ، وثمنه حوالى ٧٠ بوطاقة ؛

حوالى عشرة آلاف قنطار من الحديد ، ثمن القنطار ١٥ بوطاقة فى المتوسط ؛

٢٠٠ صندوق من الزنك ، ثمن الصندوق الواحد من ٦٠ إلى ٧٠ بوطاقة ذهبى ؛

٣٠ أو ٤٠ صندوقاً من الحدايد المختلفة : مثل السكاكين ، والمقصات ،

والملاعق ، والنحاس الأصفر ، ألخ – وكان يتراوح ثمن الصندوق بحسب أصناف البضائع التى يحتوى عليها ، من ٢٠٠ إلى ١٠٠٠ بوطاقة ؛

ثلاثة أو أربعة براميل من أسلاك الحديد ، يزن كل واحد منها نحو ثمانية قناطير ، ويبلغ متوسط ثمن القنطار ٤٠ بوطاقة ؛

ما يساوى نحو خمسين ألف بوطاقة من الأسلحة والسلع الانجليزية الأخرى المرسلة إلى مصر عن طريق ليفورنيو ؛

١٨ أو ٢٠ برميلا من المغنسيوم ، ويزن البرميل الواحد عشرة قناطير ، ثمن القنطار الواحد من ١٠ إلى ١٢ بوطاقة ؛

من ٥٠ إلى ١٠٠ برميل من الزرنيخ ، ويزن البرميل الواحد منها ٥ قناطير ، ثمن القنطار الواحد منها ٥٠ بوطاقة ذهبى ؛

نحو عشرة آلاف مربع رخام ، ثمن المربع من ٩٠ إلى ١٠٠ بارة ؛ وحوالى عشرين عموداً من الرخام تامة التجهيز ، تساوى تبعاً لأحجامها ٤٠ – ٥٠ بوطاقة إلى ٤٠٠ – ٥٠٠ بوطاقة .

وأخيراً ، فيقدر النقد المعدنى الذى كان يتدفق سنويا إلى مصر بـ ٣٠٠ ألف أو ٤٠٠ ألف من القروش الأسبانية والتاليرى ، وب ١٥ ألف سكين بندقى ، وذلك لتخليص سداد السلع التى كانت تصدر منها إلى ليفورينو .

الصادرات

يصدر من الاسكندرية إلى ليفورنيو ، فى شكل منتجات وسلع مصرية : القمح ، الأرز ، الفول ، الزعفران ، الكتان ، غزل القطن ، ملح النوشادر ، ملح البارود ، المنسوجات القطنية والكتانية ، السنامكى ، لباب سنط العنبر (مسهل) ، جلود الجاموس والأبقار والخراف والجمال .

ويصدر كذلك من الاسكندرية إلى توسكانيا ، كمنتجات وسلع قادمة من أواسط أفريقيا ومن آسيا : العاج ، التمر هندى ، صمغ سنار ، ريش النعام ، البن ، صمغ جدة وينبع ، البخور ، الكركم ، الألوة أو الصبر ، المر ، البوصير (ثمرة سم السمك) صمغ الطلاء والورنيش ، الحلتيت (صمغ كريه الرائحة يستخدم فى تسكين التشنجات) .

وعندما كانت أوربا تعانى من نقص فى الحبوب ، كانت ليفورنيو تستورد من مصر كميات محددة من هذه الحبوب ، كما حدث على سبيل المثال خلال العامين اللذين سبقا حملتنا على مصر ، حين جاءت إليها من دمياط والاسكندرية نحو عشرين حمولة تشتمل على القمح والأرز والفول . وفيما مضى كانت صادرات الأرز وحدها كبيرة الحجم ، إذ وصلت إلى ما يزيد على ثلاثة آلاف أردب .

وتقدر كمية الزعفران التى تصدر سنويا إلى ليفورنيو بحوالى ألف قفص ، وتحتوى هذه الأقفاص ، أو هذه السلال المنشورية الشكل ، على ثمانية قناطير ، زنة القنطار ١١٢ رطلا ، ويبلغ ثمنه ٩ إلى ١٠ بوطاقات .

كما يقدر ما يصدر إليها من الكتان بستة آلاف إلى ٦٫٥٠٠ بالة ويتراوح ثمن البالة التى تزن مائتى أقة بـ ٢٥ إلى ٥٠ بوطاقة ، حسب الصنف .

أما غزل القطن ، الذى يصدر إلى توسكانيا ، فكان يأتى من القاهرة وضواحيها ؛ وكان يصدر منه كل عام من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ بالة ، تزن البالة الواحدة منها سبعة قناطير ، زنة القنطار ١٢٥ رطلا . ويتراوح ثمن رطل القطن المغزول ما بين ٢٥ إلى ٤٠ بارة .

وقلما يتجاوز مقدار الصادر سنوياً من ملح النوشادر العشرة أقفاص يزن القفص الواحد منها خمسة قناطير . ويباع القنطار من هذا الملح ، زنة ٢٠٤ من الأرطال بـ ٩٠ إلى ١٤٠ بوطاقة .

وقد استوردت توسكانيا منذ حروب الثورة كمية ضئيلة من ملح البارود من

مصر . وكانت كمية الصادر منه سنوياً تصل إلى أربعة أو خمسة آلاف قنطار ، ثمن الواحد منها من ٣ إلى ٥ بوطاقات .

أما منسوجات القطن المصرى التى ترسل سنوياً إلى ليفورنيو فكانت تسمى دمياطى ، وكانت تصنع عادة فى رشيد ، حيث كان يصدر منها كل عام ما بين ٣٠ – ٤٠ بالة ، تشتمل كل بالة منها على ٢٠٠ إلى ٤٠٠ قطعة ، طول القطعة الواحدة ثمانية أذرع ، ويتراوح ثمن القطعة بين ٦٠ إلى ١٢٠ مدينى .

وكان يصدر كذلك عشرون بالة من الأقمشة الكتانية من الصنف المسمى منوفية لأنه كان يصنع فى ولاية منوف . وكانت البالة تضم ١٥٠ قطعة ، طول الواحدة منها نحو ٢٥ ذراعاً ، وتساوى من ٨٠ إلى ١١٠ بارة .

وفى الماضى ، كان لابد أن تشتمل هذه الصادرات من الأقمشة الكتانية المصرية على جزء كبير من تلك الأقمشة المسماة أسيوطى . ولكن هذه الأقمشة لم تعد تشكل جزءاً من هذه الصادرات منذ ما يزيد على عشرين عاماً .

كذلك كانت تحصل ليفورنيو من مصر سنوياً على نحو ٥٠٠ قنطار من السنامكى ، ويباع القنطار زنة ١١٠ رطل بـ ٣٠ إلى ٤٠ بوطاقة ؛

وتحصل بالإضافة إلى ذلك على عشرين قفصاً من لباب سنط العنبر ، يزن القفص منها من أربعة إلى خمسة قناطير ، ثمن القنطار الواحد من ١٢ إلى ١٥ بوطاقة .

ومنذ الوباء الذى حل بالماشية فى عام ١٧٩٠ ، لم يعد بإمكان مصر أن تصدر الجلود إلى ليفورنيو ، وكانت تصدر منها قبل هذا التاريخ من ٢٠ إلى ٣٠ ألفا كل عام ، ثمن الجلد الواحد منها من ٤٥ بارة (½ بوطاقة) إلى ٤ بوطاقات ، تبعاً للصنف .

أما السلع الواردة إلى مصر عن طريق قوافل دارفور وسنار ، فقد كان يرسل منها إلى ليفورنيو ، عن طريق الاسكندرية ، ما يقرب من ٣٠٠ طن من العاج ، ثمن الطن الواحد منها من ٦٠ إلى ٨٠ فندقلى ؛

وكذلك ٢٠ إلى ٣٠ قفصاً من التمر هندى ، زنة الواحد منها خمسة قناطير ، ويباع القنطار زنة ١١٠ أرطال بـ ٣٠ بوطاقة ؛

ومائتا قفص من الصمغ العربى وارد سنار ، يزن القفص من ١٠ إلى ١١ قنطاراً ، زنة القنطار ١٢٠ إلى ١٢٥ رطلا ؛ وحين يكون الصمغ خالياً من الشوائب ، يباع بسعر ٢٠ إلى ٢٢ فندقلى ، ويساوى الفندقلى ١٤٠ بارة ؛

٢٠ صندوقا من ريش النعام ، يزن كل صندوق منها من ٥٠ إلى ٢٠٠ رطل ، ويباع الرطل من أجمل أنواع الريش الأبيض بـ ٤٠ بوطاقة ؛ ويصل سعره أحياناً إلى ١٠٠ زر محبوب ؛ أما رطل الريش الأبيض من الصنف العادى فلا يتعدى ثمنه ١٥ بوطاقة ؛ أما ثمن الرطل من النوع الأسود من نفس الصنف (العادى) فلا يزيد على بوطاقتين .

أما السلع الواردة من الجزيرة العربية فيصدر منها سنوياً إلى ليفورنيو ١٢٠ فردة من بن موخا ، تزن الفردة من ثلاثة قناطير إلى ثلاثة قناطير ونصف القنطار ، ويبلغ ثمن القنطار ٣٠ بوطاقة ؛

مائة قفص من الصمغ العربى القادم من جدة وينبع ، ويحتوى كل واحد من هذه الأقفاص على ١٠ إلى ١١ قنطاراً . ويزن قنطار الصمغ العربى بعد تخليصه من الشوائب ١٢٠ رطلا ، ويباع بـ ١٨ فندقلى إذا كان قادماً من جدة ، وبـ ١٤ فندقلى فقط إذا كان من الصنف القادم من ينبع .

وعندما كانت الحرب بين الباب العالى وبين روسيا لا تسمح للروس مطلقاً بالحصول على البخور من القسطنطينية ، كانت ترسل منه من الاسكندرية إلى ليفورنيو كمية أكبر حجما (من المعتاد) ، تصل فى بعض الأحيان إلى ٣٠٠ قفص ، يزن القفص الواحد منها من ٨ إلى ٩ قناطير ، زنة القنطار الواحد ١٥٠ رطلا ، ويبلغ سعره من ١٥ إلى ٢٥ بوطاقة ذهبية .

كما كان يرسل سنوياً ١٠ بالات من الكركم ، تزن البالة الواحدة ٧ قناطير ، ويساوى القنطار زنة ١٥٠ رطلا ٢٠ فندقلى .

ويرسل كذلك كل عام إلى ليفورنيو خمسة أقفاص على الأكثر من المر ، زنة القفص من ٦ إلى ٧ قناطير ، ويتراوح ثمن القنطار زنة ١٥٠ رطلا من ٣٠ إلى ٥٠ بوطاقة ؛

ومائة بالة من البوصير (ثمرة سم السمك) ، تزن البالة الواحدة من ٦ إلى ٧ قناطير ، زنة القنطار ١٥٠ رطلا ، ويباع بـ ١٥ فندقلى ؛

من ١٠ إلى ٢٠ قفصاً من صمغ الطلاء ، يبلغ وزن القفص من ستة إلى سبعة قناطير ، زنة القنطار ١٥٠ رطلا ؛

خمس أو ست بالات من الحلتيت تزن البالة من سبعة إلى عشرة قناطير ، زنة القنطار ١٥٠ رطلا ويباع بـ ٢٥ بوطاقة .

وتتم التجارة بين مصر وتوسكانيا عن طريق بيوت تجارية أوربية مستقرة فى مصر ، أو عن طريق تجار شرقيين استقروا فى ليفورنيو ، ويتعاملون مع مسيحيين من دمشق وحلب .

ولم يستقر فى الاسكندرية سوى بيتين تجاريين تابعين لتوسكانيا ولم يستقر من هذه البيوت فى القاهرة سوى ثلاثة بيوت ؛ وفى نفس الوقت كان يوجد فى هاتين المدينتين خمسة عشر أو عشرون تاجرا سوريا ، واثنان أو ثلاثة من التجار اليهود ، كانوا يقومون مباشرة بممارسة هذه التجارة .

وكانت تصل فى السنوات العادية من ١٢ إلى ١٥ سفينة قادمة من ليفورنيو إلى الاسكندرية ، تنتمى إلى مختلف الأمم الأوربية .

وكان يدفع بمثابة سمسرة أو عمولة لوسطاء الاسكندرية ٤٠ بارة عن الصندوق الواحد ، أو البالة الواحدة مهما يكن حجم أو وزن أى منهما .

٣ – تجارة مصر مع فرنسا

الواردات

كان يصدر من فرنسا إلى القاهرة سلع مختلفة تنتجها المصانع الوطنية ، بالإضافة إلى بضائع متنوعة ، قادمة من بلاد أجنبية ، وخزنت فى مارسيليا .

وكانت أهم البضائع الفرنسية تشتمل على أجواخ لانجدوق المعروفة باسم لندران درجة أولى وثانية ، وكذلك على أجواخ من سيدان ومن لوفييه وآب فيل ، بالإضافة إلى الفلانل من مونبلييه ، ومنسوجات من ليون محلاة بجالونات ذهبية وفضية ، وأغطية رءوس حمراء تسمى طربوش صنعت فى بروفانس ؛ وحدايد وأسلحة من مصنع سانت إتيان ؛ وإبر وخمور من مونبلييه وورق تغليف وخزف من ضواحى مارسيليا ، ومشروبات روحية من أصناف مختلفة ؛ وورود الخزامى ، أو اللاوندة ؛ وصابون وعطور ، ومشروبات وحلوى ، وأخيراً على حلى وماسات غير مصنعة .

أما السلع التى جلبت من الخارج بقصد تصديرها إلى مصر عن طريق مارسيليا فهى : الأسلحة من ألمانيا وبشكل خاص نصال السيوف سواء للجلابة أى لقوافل أواسط أفريقيا أو لعرب جدة ؛ والرصاص والحديد من السويد وموسكوفيا ؛ والقصدير ، وسلفور الرصاص ، والزنك ، والجلود والفراء ، والفشاغ ،والقرمزية ، والقرفة ، والفلفل ، والمستكة ، والفلفل الأسود ، والزنجبيل ، والأخشاب التى تدخل فى الصناعة .

وتشكل أجواخ لانجدوق الجزء الأكبر والأهم من صادرات فرنسا إلى مصر ، إذ كانت مصر تستهلك من هذه الأجواخ فى العام الواحد من ١٠٠٠ إلى ١١٠٠ بالة ، تضم كل بالة ١٢ قطعة ، تشتمل فى مجموعها على مائتى ذراع فرنسى ، ويبلغ عرض هذه الأجواخ $\frac{١}{٤}$ ٢ ذراع فرنسى .

ويتراوح سعر أجواخ لانجدوق تبعاً للصنف من ٧ فرنكات و ٥٠ سنتيما إلى ١٠ و ١٤ فرنكا للذراع الواحد .

ونادراً ما كان يبلغ الوارد السنوى من أجواخ سيدان ولوفييه وآب فيل الفاخرة ثمانى أو عشر بالات .

ويمكننا أن نقدر إجمالى ثمن منسوجات وحلى ليون التى تصدر كل سنة إلى مصر بنصف مليون من الفرنكات .

وقد أقيمت فى كل من مارسيليا وإكس مصانع للطرابيش على النمط التونسى ، وبدأت تصدر من هذه السلعة إرساليات كبيرة بعض الشئ ؛ وعلى الرغم من أن هذه المصانع لم تصل بعد ، فى صناعة هذه السلعة ، لنفس الدرجة من الجودة التى بلغتها مصانع الدول البربرية (دول المغرب) فإن صادراتها كانت تبلغ مع ذلك نحو العشرين صندوقاً ، يضم كل صندوق منها ثمانين دستة من الطرابيش ؛ ويبلغ ثمن الصندوق الواحد فى العادة من ألفين إلى ألفين وأربعمائة فرنك .

أما الحدايد القادمة من مارسيليا فكانت تشتمل على السكاكين ، والمرايا ، والشمعدانات ، والمقصات ، والأقفال ، والأمشاط ، والدبابيس ، والإبر الخ . وكان يبلغ ثمن كل هذه السلع سنوياً من ثلاثين إلى خمسين ألف فرنك .

وكانت أسلحة سانت إتيان التى ترسل إلى مصر عبارة عن البنادق والقرابينات والطبنجات والمسدسات المحلاة بالفضة أو المزدانة بطرق مختلفة .

كذلك كانت الإبر ترد من سانت إتيان ، وكانت هذه السلعة التى تخصص للتصدير تشتمل على ١٢ – ١٥ برميلا ، يمكن تقدير ثمن الواحد منها بـ ٢٥٠٠ فرنك .

أما الجنزار السائل المصنوع فى مونبلييه فكان يستخدم فى طلاء أعمال النجارة ، وكان يورد منها إلى مصر ٨ – ١٠ براميل فى العام الواحد .

وكان الورق الوارد من فرنسا ينقسم إلى نوعين : الأول وتحتوى البالة منه على ٢٤ رزمة ؛ والثانى وتضم البالة منه ١٤ رزمة فقط .

وكان النوع الأول يرسل عن طريق السويس إلى جدة ؛ أما الثانى فكان يستهلك فى مصر ، وكان الاستهلاك السنوى من هذين النوعين يبلغ ستمائة أو ثمانمائة بالة ، يبلغ متوسط ثمن الواحدة منها بحسب ثمن بيعها فى مارسيليا ٤٠ إلى ٥٠ فرنكا .

أما خزف هذه المدينة وضواحيها فلم يكن موضوعاً لتعامل تجارى كبير بالنسبة للبيوت التجارية التى تتجر مع الشرق ؛ لكنه كان يشكل شحنات مجانية خاصة بقباطنة وضباط السفن ، وكان يجلب منها نحو ٥٠٠ صندوق فى العام الواحد ، ويبلغ ثمن الصندوق ٢٥ إلى ٣٠ فرنكا .

كذلك كانت مشروبات مارسيليا الروحية ، شأنها شأن الخزف ، مجرد سلع بسيطة تنقل مجاناً لحساب القباطنة وبحارة السفن ؛ فكان يصل منها إلى الاسكندرية مائتان أو ثلاثمائة صندوق كل سنة ، حيث تستهلك الكمية الأكبر من هذه الصناديق . وكان متوسط ثمن الواحد من هذه الصناديق الصغيرة يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ فرنكا ؛ أما ورود الخزامى أو اللاوندة ، التى كان يورد منها فى السنة العادية من ٦٠ إلى ٨٠ بالة ، وكذلك الصابون والشربات والحلوى ، فقد كانت كلها بالمثل ، مجرد سلع تنقل مجاناً لحساب القباطنة والبحارة .

أما المجوهرات الواردة من فرنسا فتشتمل على ساعات من جنيف ، وحلقان من باريس ، وماسات خام تصنع فى القاهرة تبعاً للذوق الشرقى .

وحيث لم تكن هذه السلع لتعلن مطلقا للجمارك ، فإننا لا نستطيع أن نحصل على أى بيان بقيمة هذا الفرع من فروع التجارة .

ويشكل الحديد والصلب الواردان من السويد ، وكذا الرصاص والقصدير والزنك الواردة من إنجلترا ، وهى السلع التى توردها تجارة مارسيليا كل عام إلى مصر ، ما قيمته ٦٠٠ ألف فرنك . ولم تكن هذه المعادن تخص مصر وحدها ، فقد كان يذهب جزء كبير منها إلى الجزيرة العربية عن طريق السويس .

ويصدر من مارسيليا ثلاثمائة أو أربعمائة برميل من سلفور الرصاص ، يبلغ سعر البرميل الواحد منها ١٥٠ فرنكا ، وكانت هذه السلعة ترد من إكوس Ecosse أو سردينيا .

أما استيراد الفشاغ (دواء يسبب حدوث العرق) ، الذى يستخدمه المصريون بكثرة ، فيصل فى العام الواحد إلى عشرين أو ثلاثين برميلا ، يزن كل منها من ثلاثة إلى أربعة قناطير وعادة تساوى اللبرة منه ، زنة مارسيليا ، وهى التى تبلغ بالنسبة للبرة من زنة مارك ما يساوى ١٦ : ٢٠ ، ثلاثة فرنكات .

وتعد القرمزية واحدة من أهم السلع المستوردة من الخارج على ظهر مراكب فرنسية ؛ وتحظى القرمزية القادمة عن طريق مارسيليا بتقدير خاص عن تلك التى ترد طريق أماكن أخرى ، إذ كانت الأولى تنقى بعناية من كل الشوائب التى قد تقلل من جودتها قبل أن تبحر السفن بها .

ويصدر منها إلى مصر سنوياً مائة برميل ، يزن الواحد منها ٧٥ إلى ٨٠ أقة . وتساوى اللبرة منها فى مارسيليا ١٦ – ١٨ فرنكا ؛ وتستهلك مصر من ٥٠ إلى ٦٠ برميلا من هذه السلعة تستخدمها فى صبغ الحرير الذى تنتجه مصانع مختلفة فى داخل البلاد ؛ أما الجزء الباقى فيرسل إلى الهند عن طريق السويس وجدة .

أما التوابل ومواد العطارة مثل القرنفل والفلفل والمستكة ، الخ ، والتى ترسل من فرنسا إلى مصر ، فكانت ترد من أسواق هولندا ؛ ذلك أن الهولنديين يستحوذون بشكل تام على تجارة التوابل التى يجمعونها من جزرهم ، هناك فى الأرخبيل الهندى ، وحيث كانت كمية هذه السلع القادمة عن طريق البحر الأحمر لا تفى باحتياجات مصر ، فقد كانت مصر تستورد منها ، عن طريق الاسكندرية ، ما يبلغ إجمالى ثمنه نحو مائتى ألف إلى ثلاثمائة ألف فرنك .

أما أخشاب فرنامبوك ، التى تشحن من مارسيليا إلى مصر ، فقد كانت تأتى من البرتغال ، وكان يصدر منها عن هذا الطريق نحو ٤٠٠ قنطار ، يبلغ ثمن الواحد منها فى مارسيليا ٢٠ – ٣٠ فرنكا .

وقد حصل الفرنسيون على أفضلية على كل أمم أوربا التى كانت تتجر مع مصر إذ حرص الفرنسيون ألا يرسلوا إلى موانى المشرق إلا السلع جيدة الصنف .

كما كان يوجد بمارسيليا ، لمراقبة شحنات السلع المبحرة بمنتجات مصانعنا ، وبخاصة الأجواخ والورق ، مكتب أو أكثر للتفتيش . ولم تكن هذه المكاتب لتسمح بشحن أية سلعة إلا بعد التأكد من جودة نوعها ، وهو ما تؤكده بأن تلصق بالبالات أو بالبراميل الخاصة بهذه البضائع علامة مميزة ، وترفق هذا بمنح هذه البضائع شهادة بالجودة . وكانت هذه السلع تفحص من جديد بالاسكندرية بواسطة قنصل فرنسا ، الذى لم يكن مخولا له أن يمارس التجارة لحسابه الخاص ، وكان لهذا الوكيل العام ، الذى تحددت اختصاصاته بموجب المرسوم الصادر فى ١٧٨١ سلطة أن يرفض ، وأن يعيد على نفقة المصدر ، تلك السلع التى يجد فى تصنيعها بعض العيوب .

وفى الأزمنة الأخيرة كان ثمة أربع أو خمس بيوت تجارية فرنسية مستقرة فى القاهرة ؛ وكانت هذه تمتلك عشر سفن نقل ، تبلغ حمولتها مائتين إلى ثلاثمائة طن ، وتقوم هذه السفن كل سنة برحلتين من مارسيليا إلى الاسكندرية ، ذهابا وإيابا .

وبالإضافة إلى هذه السفن العشر ، كان هناك ما يقرب من المائة سفينة ، تصل من موانينا المختلفة والمطلة على البحر الأبيض المتوسط لتشارك فى قوافل الشرق ، أو لتقوم بالمساحلة بين مرافئه ، وكانت هذه السفن تصل مرة على الأقل إلى الاسكندرية خلال مدة هذه القوافل ، والتى كانت تبلغ عامين على أقل تقدير ، وكثيراً ما كانت تمتد إلى أربعة أعوام .

وكانت النسبة المعتادة للأرباح التى يحققها التجار الفرنسيون من مختلف السلع الواردة إلى مصر ، والتى انتهينا من بيانها ، تصل إلى ٢٠ ٪ أو ٣٠ ٪ ؛ وهذه النسبة مؤكدة على الدوام بالنسبة للأجواخ بصفة خاصة .

وكانت تحصل نسبة ٣٪ كعمولة على دخول وخروج البضائع التى يستوردونها أو يصدرونها ؛ أما مصاريف النقل من مارسيليا إلى الاسكندرية فكانت تختلف تبعاً للظروف ، على الرغم من التعريفة التى وضعتها الغرفة التجارية فى مارسيليا .

أما المصاريف التى تتحملها السلع الفرنسية ابتداء من إفراغها فى الاسكندرية حتى وصولها إلى القاهرة ، فتصل إلى ١٠ ٪ أو ١٥٪ من أصل قيمتها . وهذه تشتمل على الرسوم الجمركية ومصاريف النقل والسمسرة .

الصادرات

تصدر مصر إلى فرنسا : الأرز ، القمح ، الزعفران ، ملح النوشادر ، النطرون ، الصودا ، القطن المغزول ، الأقمشة القطنيه والكتانية من مختلف الأصناف ، السنامكى ، جلود الجاموس والأبقار والجمال .

وبخلاف هذه السلع المنتجة أو المصنوعة فى مصر ، كانت الأخيرة تصدر إلى

فرنسا أيضاً السلع الآتية والتى كانت تعد مستودعاً لها ، وهى تشتمل على السلع القادمة من أواسط أفريقيا ، عن طريق دارفور وسنار : الصمغ ، التمر هندى ، العاج ، ريش النعام ، وكمية ضئيلة من تراب الذهب (التبر) .

ويشتمل الجزء الأكبر من هذه السلع ، وهو الذى كان يأتى من الجزيرة العربية والهند عن طريق جدة - السويس ، على بن موخا (إحدى بلاد اليمن) وصمغ الطلاء ، والصمغ العربى وارد جدة وينبع والطور ، والحتليت ، والبخور ، والمر ، والألوة (أو الصبر) ، والبوصير (أو ثمرة سم السمك) ، والكركم ، جوز الققىء ، وعقاقير أخرى نجدها مبنية بالتفصيل فى تعريفة جمرك السويس .

وكان الأرز يصدر فى العادة عن طريق دمياط ، ولم يكن لهذه التجارة نفس النشاط على الدوام ، إذ كانت تعتمد على وفرة أو ندرة الحبوب فى أوربا ، فلقد وصلت إلى أوربا فى سنوات بعينها ما يبلغ العشرين حمولة من الأرز ، ويبلغ صادر مصر من الأرز إلى فرنسا سنويا خمسة آلاف أردب .

أما القمح الذى يصدر إلى فرنسا فكان يخزن أولا فى رشيد ؛ ومن هناك يرسل فى مراكب إلى أبى قير والاسكندرية ، ومنها يبحر القمح فوق السفن التى تشكل قافلة المشرق ، وكان تصدير القمح شأنه شأن تصدير الأرز ، يتعرض لتقلبات كبيرة ، وعلى نحو شاذ ، وكانت السفن اليونانية على وجه الخصوص ، ومن مختلف جزر الأرخبيل ، هى التى تستخدم فى نقل القمح من فرنسا حين عانت إيطاليا من نقص الغلال وكذلك الولايات المتحدة الوسطى ، من نقص الغلال فى منتصف القرن الماضى ، وتقدر الكمية التى صدرت من القمح خلال سنوات القحط الثلاث ، والتى أصابت هذه المناطق ، بنحو ثمانين ألف أردب ، وفرض مراد بك ، وهو الذى كان يحصل على عائد جمرك رشيد ، رسم خروج قدره ١٨٠ مدينى عن كل أردب من القمح .

ويصدر فى السنة العادية إلى مارسيليا من ثلاثمائة إلى أربعمائة قفص من الزعفران ، يزن القفص منها من ٨ إلى ٩ قناطير ، ويتراوح ثمن القنطار بين ١٠ و ١٨ بوطاقة ، وكان أجود أصناف الزعفران ، الذى يجد فى الحصول عليه تجار فرنسا ، هو النوع الذى يزرع فى ضواحى القاهرة .

وتبلغ الكمية السنوية التى ترسل إلى فرنسا من ملح النوشادر مائة قفص ، يزن القفص منها من ٥ إلى ٦ قناطير زنة مارسيليا ، وتنتج هذا الملح بصفة شبه كاملة مصانع وسط الدلتا ؛ ويباع القنطار زنة ٢٥٠ رطلا بنحو ٦٥ إلى ٨٠ بوطاقة .

أما النطرون ، والذى سبق أن ذكرنا أن تجارته موضوع احتكار ، فلم يشق طريقه إلى فرنسا إلا منذ نحو عشر سنوات ؛ ويمكننا أن نقدر الكمية المرسلة منه كل عام بـ ١٥ ألف قنطار زنة مارسيليا ، وتباع الأقة من النطرون على ظهر المركب بـ $\frac{1}{4}$ ٣ إلى ٤ مديتى .

وكان العربان يحصلون على الصودا المصرية ، أو رماد الاسكندرية ، من ضواحى هذه المدينة ؛ وهى تنتج عن إحراق بعض النباتات التى تنمو هناك بكثرة على شواطئ البحر . ولم تطلب فرنسا هذا النوع من الصودا إلا بسبب افتقارها إلى صودا إليكانتى . وقد بلغ ما صدر إليها فى بعض الأحيان من هذه الصودا ١٢ إلى ١٥ شحنة ، تزن الواحدة ٣ – ٤ آلاف قنطار ؛ ومع ذلك فقد مرت فى أحيان أخرى مدة عشر سنوات دون أن يصدر إليها شئ منها . ويبلغ متوسط ثمن الأقة من هذه الصودا $\frac{3}{4}$ ٢ مدينى .

ويأتى القطن المغزول من الاسكندرية ، ورشيد ، والمحلة الكبيرة ، والقاهرة . ويستخدم هذا الغزل فى بروفانس . ويتراوح ثمن الرطل منه زنة ١٤٤ درهماً من ٢٠ إلى ٣٠ مدينى تبعاً لنوع الخيط ، كذلك كان يتراوح الصادر السنوى من هذه الخيوط من ٥٠ إلى ١٥٠ بالة ، تزن الواحدة من ٩ إلى ١٠ قناطير .

وتنقسم الأقمشة القطنية تبعاً لأصنافها إلى :

١ – عجمى : ويصنع فى القاهرة وضواحيها .
٢ – أمان : ولا يختلف هذا الصنف عن سابقه إلا فى طول (التوب) وعرضه .
٣ – محلاوى : ويصنع فى المحلة الكبرى .
٤ – قماش : وهو تقليد للأقمشة الغينية والمنسوجات الهندية .
٥ – منسوجات رشيد المسماة دمياطى .

وكان يصدر من ستمائة إلى ثمانمائة بالة من هذه الأصناف المختلفة من المنسوجات ؛ وتساوى البالة التى تحتوى على ١٢٠ إلى ١٥٠ قطعة (توب) من القماش ، من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ قرش ، ويساوى القرش ٤٠ مدينى .

أما الأقمشة الكتانية التى يشار إليها باسم المنوف ، والشبينى ، والفضلة ، والبتانونى ، والمغربين والسيوطى فكانت تصنع فى الدلتا ، وكان يصدر منها فى السنة العادية من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ بالة ، تساوى الواحدة منها ٤٥٠ قرشاً ، قيمة القرش ٤٠ مدينى .

ويصدر إلى فرنسا نحو ٥٠٠ قنطار من السنامكى ؛ ويباع القنطار الواحد ، زنة مارسيليا ، فى القاهرة بـ ٤٠ إلى ٥٠ بوطاقة .

وتنقل كل واحدة من السفن العشر التى تأتى كل عام من مارسيليا إلى الاسكندرية نحو ألف من جلد الجاموس ، وتحمل معها كذلك بعض أنواع أخرى من الجلود ، يمكن أن يبلغ ثمنها فى المتوسط من ٤ إلى ٦ بوطاقات للجلد الواحد .

وإليكم الآن بياناً بالسلع الأجنبية عن مصر والتى تصدر عن طريق موانيها إلى فرنسا :

ثلاثمائة قفص من الصمغ العربى تنقلها إلى القاهرة قوافل دارفور وسنار ، ويزن القفص الواحد ١٠ إلى ١١ قنطاراً ، ويباع بـ ٥٠٠ قرش ، قيمة القرش ٤٠ مدينى .

ويصدر التمر هندى الذى تجلبه هذه القوافل نفسها فى أقفاص ، يزن القفص منها من ٨ إلى ٩ قناطير ، وكان يصدر منها سنوياً من ٢٥ إلى ٣٠ قفصاً .

ويباع سن الفيل تبعاً لصنف العاج ، بسعر ٤٠ أو ٥٠ فندقلى للقنطار الواحد ، ولم يكن يورد عادة منه سوى ٨ إلى ٩ بالات ، تزن البالة ٤ أو ٥ قناطير .

ويصدر كذلك ٨ أو ١٠ أقفاص من ريش النعام الأبيض والأسود ويتراوح سعره تبعاً لمقدار الطلب عليه .

أما عن تراب الذهب ، فإن الكمية الضئيلة للغاية التى ترسل منه إلى فرنسا ، لا تستحق مجرد الذكر هنا .

وتبلغ كمية الصادر السنوى من بن موخا مائة بالة ، تشتمل كل بالة منها على فردتين ، وتزن الفردة الواحدة كما هو معروف حوالى ½ ٣ قناطير ، ثمن القنطار منها فى القاهرة من ٢٥ إلى ٣٠ قرشاً أسبانياً .

ويقدر الصادر من صمغ الطلاء بـ ٤٠ إلى ٥٠ قفصاً ، يزن القفص منها ٧ إلى ٨ قناطير ، ويباع بـ ٧٥٠ قرشاً ، قيمة القرش ٤٠ مدينى .

ويصدر كذلك حوالى ١٥٠ قفصاً من صمغ جدة ، وخمسين قفصاً أخرى من صمغ ينبع ، ويزن كل قفص من هذه الأقفاص ٨ – ١٠ قناطير ؛ ويباع القنطار من الصمغ العربى من النوع الأول بـ ١٢ – ١٤ فندقلى ؛ أما القنطار من النوع الثانى فيباع بثمن أقل قليلا من ذلك .

وإلى هذين الصنفين من الصمغ ، ينبغى أن نضيف ٤٠ أو ٥٠ قفصاً من الصمغ الذى يجمع ويرسل إلى القاهرة بمعرفة عرب الطور ، ويساوى القفص منها حوالى ٤٠٠ قرش ، قيمة القرش ٤٠ مدينى .

وتبلغ كمية الحتليت المصدرة إلى مارسيليا سنوياً ١٠ إلى ١٥ بالة ، تزن الواحدة ٦ – ٧ قناطير ، وتساوى ٥٠٠ قرش تركى .

أما عن الصادرات من البخور ، فإن كميتها تتوقف على حالة السلم والحرب بين الروسيا والباب العالى العثمانى ؛ ففى حالة الحرب تحصل روسيا من فرنسا على جزء من البخور اللازم لاستهلاكها . وفى هذه الحالة يشحن إلى مارسيليا ما يصل إلى ٥٠٠ قفص ، يزن الواحد منها ٨ – ٩ قناطير ، ويزن القنطار ١٠٠ رطل ، ويساوى ٣٠٠ إلى ٣٥٠ قرشاً . وتقل هذه الكمية فى زمن السلم بين الروسيا والباب العثمانى لتصل إلى ٥٠ قفصاً فقط .

ولا يرسل إلى فرنسا إلا حوالى ٤٠ قفصاً من المر ، ومثلها من الألوة أو الصبر ، ويساوى القفص من هذين النوعين ، فى القاهرة ، ٥٠٠ قرش .

ويرسل سنوياً حوالى الثلاثين بالة من البوصير ، تزن البالة الواحدة ١٢ قنطاراً ، وتساوى من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ قرش ؛ وأخيراً ٨ – ١٠ بالات من الكركم ، ومثلها من سيقان الزعفران ؛ وحوالى العشرين بالة من الأصناف الأخرى من العقاقير ، تحسب كلها بسعر واحد ، يقرب من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ قرش وتبلغ مصاريف خروج هذه السلع نحو ١٢٪ من قيمتها .

وقلما توفر تجارة الصادر لكل السلع التى انتهينا من بيانها أية أرباح ؛ إذ لا تتحقق هذه الأرباح إلا فيما ندر ، وبالنسبة للسلع التى تتضاعف كمية الصادر منها فى الظروف الاستثنائية مثل الأرز والقمح ، وبشكل عام كل السلع التى تمثل ضرورات أولية . وفوق ذلك فإن الخسارة التى يمكن أن تتحقق بالنسبة للسلع التى تصدر بشكل اعتيادى ، مثل الزعفران ، والقطن المغزول ، والأقمشة ، والصمغ ، الخ ، كانت على الدوام أقل كثيراً بالنسبة للأرباح التى تحققها صادراتنا إلى مصر .

وكان الأمر ينتهى بتسديد أثمان صادراتنا هذه بنقود معدنية ، سواء كان ذلك بالقروش الأسبانية أو بالتالارى الألمانى ، أو كان ذلك بالنقود التركية قبل أن تتعرض هذه النقود للتزييف ، إذ أن هذه النقود ، منذ حوادث التزييف المتتالية ، التى تعرضت لها ، لم تعد تتداول فى فرنسا .

وكانت رواتب قناصلنا فى اسكاليهات (مرافىء) الشرق ، تحصل لفترة من الزمن من عائد رسم قنصلية يبلغ ٢٪ من ثمن السلع المرسلة إلى تجار الأمة ؛ ولكن حين أصبح هذا الرسم يحصل فيما بعد لغرض مختلف ، بدأت تدفع رواتب القناصل عن طريق غرفة التجارة فى مارسيليا . وكان مرتب القنصل الفرنسى فى مصر يبلغ ١٦ – ١٨ ألف فرنك (سنوياً) .

وكانت المغارم التى يتعرض لها التجار الأوربيون فى مصر ، من جانب نظام الحكم المطلق للمماليك ، تشتمل على تقديم سلفيات إجبارية ، أو معدات أو سلع لا يسدد ثمنها على الإطلاق ؛ وفيما مضى ، وافقت الحكومة الفرنسية على تعويض هذه الخسائر ، وعلى أن تقدم مساعدات للتجار الذين يتعرضون لمثل هذه المظالم ؛ وعندما

توقفت الحكومة عن دفع هذه التعويضات ، خولت الغرف التجارية مارسيليا ، لهؤلاء التجار الفرنسيين المستقرين بالقاهرة ، أن يفرضوا ، بمعرفتهم ، ولتعويض هذه الخسائر ، رسماً يسمى رسم حماية ، يبلغ ٢٪ من قيمة البضائع الواردة من فرنسا ، و ١٪ عن المواد أو السلع التى يصدرونها من مصر .

وقد اتخذت أحداث الثورة الفرنسية ذريعة لمظالم ظل تجارنا يتعرضون لها ، بأكثر بكثير مما يتعرض له تجار الأمم الأخرى من مظالم ومغارم على يد حكومة البكوات . وعندما كان المسيو دى كورش M . Descorches قائماً بأعمالنا فى القسطنطينية ، تلقى قنصلنا العام ، المسيو ماجالون M . Magallon الذى كان مقيما بالقاهرة ، الأمر بالذهاب إلى الاسكندرية ، وبدعوة كل التجار الفرنسيين بأن يتبعوه إلى هناك ؛ وظل الجميع بالاسكندرية نحو ثمانية أشهر ، أى إلى الوقت الذى أرسل فيه المسيو فرنيناك M . Verninac سفيرنا لدى الباب العالى ، إلى القاهرة ، فى عام ١٧٩٦ المسيو تانفيل M . Tainville الذى كان واحداً من موظفيه . وكان هذا المبعوث الدبلوماسى مخولا فى أن يضع اتفاقية جديدة تتناول مصالحنا التجارية ، وأن يذكر بضرورة مراعاة التطبيق المباشر للاتفاقيات والامتيازات .

وقد حصل على وعد بتسديد الديون التى كانت مستحقة لتجارنا ؛ كما حصل على وعد آخر بإزالة أسباب الشكاوى الأخرى ، وبأن يتمتع هؤلاء التجار بحرية كاملة فى العمل فى المستقبل ؛ لكن هذه الوعود ، بعد رحيله ، قد تنوسيت ، وعادت الأمور تسير فى مجراها المعتاد ، ومن جديد عادت المظالم والمغارم ، وتلقى قنصلنا ، مرة أخرى ، أمراً بالعودة إلى الإسكندرية ، واضطر أن يعود من هناك ، وبشكل نهائى ، إلى فرنسا . ولقد أدت هذه الحال التى سارت عليها الأمور ، إلى قطع كل العلاقات الودية التى أمكنها أن تظل قائمة ، حتى ذلك الوقت ، بين الحكومات الفرنسية وحكومة المماليك ؛ كما قد رجحت هذه القطيعة ، ولو بشكل ظاهرى ، أسباب قيام حملتنا على مصر .

الفصل الخامس

بيانات عن التجارة كما تقدمها سجلات الجمارك

إذا افترضنا جدلا أن الأمانة كانت تراعى بالنزاهة الواجبة فى عملية تحصيل مختلف الرسوم المفروضة على دخول وخروج كل أنواع السلع ، التى كانتِ تتداولها التجارة فى مصر ، فإن سجلات مكاتب الجمارك التى أنشئت فى مصر ، تستطيع أن تقدم لنا معلومات بالغة الدقة حول حجم الواردات والصادرات السنوية التى تحدثنا عنها فى الفصل السابق ، ولقد سمح لنا وضعنا أن نلزم رجال الجمارك بشيء لم يستطع أى أوربى من قبلنا أن يتجاسر على طلبه منهم باسم الصداقة أو الصالح العام . ولقد انتهزنا نحن هذه الظروف المواتية ، فأعطى الجنرال كليبر – وكان كما سبق لنا القول قد كلف لجنة خاصة بتجميع المعلومات حول تجارة هذه البلاد – أعطى أوامره بأن يضع رجال جمارك الاسكندرية ودمياط والسويس وبولاق ، ومصر العتيقة تحت أيدينا مستخلصات من سجلاتهم عن عدة سنوات متعاقبة لكى نستنتج منها ، بأكبر ترجيح ممكن ، فكرة مفصلة عن المتوسط السنوى للواردات والصادرات .

وسوف نضع هذه المستخلصات تحت نظر القارىء ، مع ملاحظة أن الهدف الذى نبتغيه ليس مجرد أن نقيم الموارد التى كان يحصل عليها البكوات أو ملتزموهم من الرسوم التى كانت تحصلها مختلف جمارك مصر ، ولكن أن نبين نوع وصنف السلع التى كانت تخضع لهذه الرسوم .

وقد يكون من المناسب هنا أن نبدأ بتقديم فكرة موجزة عن إدارة الجمارك فى مصر فى أثناء حملتنا .

هناك مكاتب للجمارك منشأة فى موانىء : القصير ، مصر العتيقة ، بولاق ، السويس ، دمياط ، رشيد ، الاسكندرية .

وقد بدأ إبراهيم ومراد – بعد أن امتلكا مقاليد الأمور فى القاهرة – باقتسام

دخول كل الجمارك فيما بينهما بالتساوى فيما عدا جمرك القصير الذى ترك لبكوات مصر العليا .

ولكى يتفادى هذان البكوان الحيرة التى تسببها القسمة ، والجدل الذى يمكن لها أن تجره ، فقد وضعا على الفور ترتيباً جديداً احتفظ مراد بك بموجبه لنفسه بديوان القاهرة المكون من مكتبى مصر العتيقة وبولاق ، وكذلك بجمارك دمياط ورشيد والاسكندرية ، لكى يديرها على هواه ولكى يحصل بشكل كامل على عوائدها ، فى حين لم يحتفظ إبراهيم بك لنفسه إلا بجمرك السويس .

ولقد أنشأ البك الأول التزامات للجمارك المختلفة التى آلت إليه فى هذه القسمة ، فى حين كان البك الثانى يدير ميناءه لحسابه الخاص .

وكان الملتزم العام أو المدير العام لجمارك مراد بك ، يختار ويضع تحت إمرته ، مأمورى الجمارك الرئيسيين ، لمكاتب بولاق ودمياط ورشيد والاسكندرية ؛ وكان كل واحد من هؤلاء يترأس عدداً من الموظفين يتناسب مع حجم السلع التى تصل إلى كل من هذه الأماكن ، والتى يتحتم المرور عليها هناك .

وهكذا ، فبالإضافة إلى مدير الجمارك ، كنا نجد فى بولاق ستة من الكتبة ، ونحو أربعين من صغار الموظفين أو من غيرهم من التابعين ، يعملون جميعاً تحت إمرة هذا المدير ؛ وكانت مهمتهم تنحصر فى التعرف على مختلف السلع الخاضعة لرسوم الدخول والخروج ، وتحصيل هذه الرسوم .

وكان يوجد فى دمياط ، عند مصب النيل ، ثمانية كتبة وخمسون موظفاً مرءوساً ، وفى رشيد ثلاثة من الكتبة وعشرون مرءوساً ؛ وأخيراً كان بالاسكندرية اثنا عشر كاتباً وستون مرءوساً .

إذن فلقد كان الجهاز الإدارى للجمارك الأربعة التى يمتلكها مراد بك يتكون من أربعة من مأمورى الجمارك وتسعة وعشرين من الكتبة ، ومائة وسبعين من التابعين أو المرءوسين ، يعملون جميعاً تحت إمرة الملتزم العام .

وهذه هى الرواتب التى يتقاضونها :

كان المأمور العام لجمرك بولاق يحصل سنوياً على	٢٤٠٠ بوطاقة
» » » » دمياط » » »	٤٠٠٠ »
» » » » رشيد » » »	١٠٠٠ »
» » » » الاسكندرية » » »	٤٠٠٠ »
وكان الواحد من الكتبة يحصل على ٦٠ إلى ٣٠٠ بارة فى اليوم ، مما يصل براتبه السنوى إلى ٧٣٠ بوطاقة ؛ أى ما يصل بهذا البند من الانفاق السنوى بالنسبة لجميع الكتبة إلى	٢١,١٧٠ »
ويحصل كل من الموظفين المرءوسين عادة على ٤٥ بارة فى اليوم ، أى ١٨٢ $\frac{1}{2}$ بوطاقة فى العام ، وبهذا يحصل الـ ١٧٠ مرءوساً على	٣١,٠٢٥ »
وتبعاً لذلك ، تصل مصاريف الإدارة والرواتب إلى	٦٣,٥٩٥ »
وكان الملتزم العام للجمارك يدفع إلى مراد بك نحو ٢١,٠٠٠ بوطاقة كل شهر ، وبذلك يبلغ جملة ما يدفعه فى العام	٢٥٢,٠٠٠ »
فيكون المجموع الكلى للنفقات	٣١٥,٥٩٥ »

ولم يكن مأمورو الجمارك أو أى من تابعيهم ، يحصلون على مكافآت عن الحصيلة التى يجمعونها ، ومع ذلك فلم يكن من النادر أن يحصلوا على بعض الهدايا البسيطة من جانب التجار ؛ أما بالنسبة للملتزم ، فإنه بالإضافة إلى الديون المستحقة له والتى تضيع عليه ، وهو أمر يحدث بصفة دائمة ، وبالإضافة كذلك إلى بعض الترتيبات والتسويات الخصوصية التى تتم بين المتعاملين مع الجمارك ، وبين مأمورى هذه الجمارك ، فقد كان يقوم هو نفسه ، من وقت لآخر ، بتقديم هدايا تتفاوت قيمتها ، إلى مراد بك ، وإلى المقربين إليه .

وكان لابد أن يفيد هذا الملتزم ، حسب الأحوال ، من كل المنافع التى تنتج عن ذلك ، ومع هذا ، فحين تصل هذه المنافع إلى حد مبالغ فيه ، يفوق ما هو معتاد من هذه الأمور ، يتعرض هذا الملتزم لمظلمة تنزع عنه ما حقق من كسب ؛ وبهذه الطريقة حطم مراد بك كثيراً من رجال جماركه ، واحدا بعد الآخر . ويقدر أحد هؤلاء ، وهو الذى حصلت منه على هذه التفاصيل ، حصيلة جمارك بولاق ودمياط ورشيد والاسكندرية بـ ٤٠,٠٠٠ بوطاقة فى الشهر الواحد ، أى ٤٨٠,٠٠٠ بوطاقة فى السنة ، وقد سبق أن رأينا أن مصاريف التحصيل تبلغ $\frac{1}{8}$ هذا المبلغ ، فإذا قدرنا بنحو الثمن كذلك ، الأكراميات والهدايا التى كان لابد أن يقدمها الملتزم إلى المماليك وإلى رجال آخرين من رجالات السلطة ، فسوف نجد أن المصاريف التى كان على الملتزم أن

	بوطاقة
ينفقها تبلغ حوالى	١٢٤,٠٠٠
ثمن التزامه	٢٥٢,٠٠٠
مجموع المصاريف	٣٧٦,٠٠٠
فى حين تبلغ حصيلة الرسوم	٤٨٠,٠٠٠
وبذلك يكون صافى أرباح الملتزم	١٠٤,٠٠٠

وتعتبر هذه الـ ١٠٤,٠٠٠ من البوطاقات ذات الـ ٩٠ مدينى ، والتى تساوى ٣٣٤,٠٠٠ فرنك ، مبلغاً شديد الضخامة ولدرجة أكبر مما ينبغى ، الأمر الذى يثير لعاب جشع البكوات ونهمهم ، فيجلب الكثير من المغارم والمظالم ، التى كانت تقع على الملتزمين العاملين للجمارك .

وكانت كل الرسوم التى تحصل عن مختلف السلع الواردة إلى مصر تنظم تبعاً لتعريفات لم تتناولها سوى تعديلات طفيفة منذ وضعها ؛ ومع ذلك فقد كان البن الذى يصل عن طريق السويس مثقلا برسوم كانت ترتفع بصفة مستمرة حتى بلغت ٢٢ بوطاقة عن الفردة الواحدة . وتبعاً للمعلومات التى قدمها إلى رجل الجمرك فى هذا الميناء ، فقد كان الوارد من هذه السلعة يصل إلى ٢٢ ألف فردة فى عهد إسماعيل بك .

وكانت الرسوم التى تحصل فى جمرك السويس ، تبلغ فى السنة الاعتيادية وتبعاً للأحوال التى حددها المسيو إستيف إلى ٤٠٩,٣٦٥ بوطاقات [١] ؛ أى أنها كانت تعادل حصيلة الجمارك الأربعة فى القاهرة ودمياط ورشيد والاسكندرية ، فى حين كانت مصاريف التحصيل (فى جمرك السويس) ، أقل بكثير (منها فى هذه الجمارك) ، وهذا هو ما يفسر لنا لماذا اكتفى إبراهيم بك ، وهو الذى كان يقتسم السلطة مع مراد بك بعائد جمرك السويس وحده ، تاركا لزميله عوائد الجمارك الأربعة الأخرى .

وتبعاً لهذه المعلومات المتنوعة ، يمكننا أن نقدر عوائد كل جمارك مصر على النحو التالى :

جمارك القاهرة ودمياط ورشيد والاسكندرية	٤٨٠,٠٠٠ بوطاقة
جمرك السويس	٤٠٩,٣٦٥ «
جمرك القصير	١١٠,٦٣٥ «
المجموع	١,٠٠٠,٠٠٠ «

أى ما يساوى خمسة ملايين فرنك ، تخصم منها المصاريف الإدارية وأرباح الملتزمين .

وإليكم الآن الجداول التى استخلصناها من سجلات الجمارك بمصر ، كما شاء أن يترجمها زميلنا المسيو أميديه جوبير :

(١) ٣٦,٨٤٠,٨٧٦ مدينى (دراسة عن مالية مصر ؛ الدولة الحديثة ، المجلد السابع ، ص ٤١ – الطبعة الثانية وهى إحدى دراسات المجلد الخامس من الطبعة العربية) .

الحالة العامة للسلع التى سددت عنها الرسوم لجمرك مصر العتيقة خلال السنوات ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ هجرية الموافقة للسنوات ١٧٩٠ ، ١٧٩١ ، ١٧٩٢ ميلادية (*)

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال السنوات الثلاث	المتوسط السنوى
الجير	الصعيد	بالمركب	١٤٦	٤٩
خشب الوقود	»	»	٢٤	٨
فحم الخشب	الرديسية	»	٣٦	١٢
زبل الحمام	الصعيد	»	٣١٩	١٠٦
قصب السكر	»	»	٥٦٠	١٨٦ ٢/٣
البخور	الجزيرة العربية	بالجمل	٢٢	٧ ١/٣
عنب طازج	الفيوم	»	٣٢٦	١٠٨ ٢/٣
الكمثرى	الواحات	»	٤	١ ١/٣
السفرجل	»	»	١٣	٤ ١/٣
جذور العرقسوس	»	»	١٠٦	٣٥ ١/٣
أعواد الكتان	الصعيد	»	٣٤٠٧	١١٣٥ ٢/٣

(*) كان هذا الجدول الموحد ينقسم فى النص الفرنسى إلى عدة جداول ، يختص كل جدول فيها ببيان الوحدة القياسية التى تقاس بها السلعة (بالمراكب ، بالجمل ، بالقفص الخ) .

وتيسيراً على القارئ أدمجنا كل هذه الجداول فى جدول واحد مع إنشاء عمود إضافى توضح به الوحدة القياسية . (المترجم) .

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال السنـــوات الثلاث	المتوسط السنوى
كتان فى شكل كرات	الصعيد	بالجمل	١٥٩١	٥٣٠ ١/٣
سمار لصنع الحصير	الفيوم	»	٢٧	٩
العاج	سنار ودارفور	»	١٧٥	٥٨ ١/٣
الصمغ	سنار	»	١٣٩٧	٤٦٣ ٢/٣
عنب طازج	الفيوم	بالقفص	٥٨	١٩ ١/٣
تين	الفيوم	»	١٨٤٢	٦١٤
دجاج	الصعيد	»	٢٦٨٣	٨٩٤ ١/٣
أنثى الببغاء (دُرَّة)	سنار	»	١	—
الزعفران	الصعيد	بالبالة أو بالبالة الصغيرة	٣٣٣٣	١١١١
الصوف	الفيوم	»	٢٩٨	٩٩ ١/٣
بذور السنط	الصعيد	»	٨٢٢	٢٧٤
التبغ	»	»	١١٣١	٣٧٧
رصاص البنادق	»	»	٣١	١٠ ١/٣
نحاس قديم	»	»	٤٢٢	١٤٠ ٢/٣
ملح النوشادر	ضواحى القاهرة	»	٢	٢/٣
بذور الخيار	الصعيد	»	١١	٣ ٢/٣
الثوم	»	»	٣٢	١٠ ٢/٣
الكراث الأندلسى (القفلوط)	»	»	١٣٥	٤٥
السنامكى	صحراء أسوان	»	١٠٤	٣٤ ٢/٣
بن وارد القصير	الجزيرة العربية	»	٢٣٣٠	٧٧٦ ٢/٣

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال السنوات الثلاث	المتوسط السنوى
جذور العرقسوس	الواحات	بالبالة أو بالبالة الصغيرة	٧٨	٢٦
الصعد (عشب طبى)	»	»	١٦	٥ ١/٣
الششم	سنار ودارفور	بالقربة	١٦٨	٥٦
العسل الأسود	الصعيد	»	١٠٨٤	٣٦١ ١/٣
البلح	»	بالقفة	١٣٤٣	٤٤٧ ٢/٣
العجوة	»	»	٦٦٣٨	٢٢١٢ ٢/٣
البلح	الواحات	»	٥١٣٣	١٧١١
البلح الجاف (التمر)	النوبة	»	١١٨٠٩	٣٩٣٦ ١/٣
الصمغ	الصعيد	»	١٠٢	٣٤
الصوف	الفيوم	»	٦٩	٢٣
التبغ	الصعيد	»	٩٢٣	٣٠٧ ٢/٣
النطرون	دارفور وسنار	»	١٧٤	٥٨
مشمش جاف	الواحات	بالأردب	٥	١ ٢/٣
بذور السنط	الصعيد	»	٤٥٨٧	١٥٢٩
» الكمون	»	»	٦١٢	٢٠٤
» اليانسون	»	»	١١٦	٣٨ ٢/٣
» اللفت	»	»	٤٦٠	١٤٦ ٢/٣
» الكزبرة	»	»	٢١٦	٧٢
» النيلة	»	بالقفة	٢١٥	٧١ ٢/٣
» الملوخية	»	»	٨٨	٢٩ ١/٣
بذور حبة البركة	الصعيد	»	٣٢	١٠ ٢/٣
» اليانسون الأخضر	»	بالقطعة	٧٠	٢٣ ١/٣

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال السنوات الثلاث	المتوسط السنوى
بذور اللفت أو السلجم	الصعيد	بالقطعة	٧	٢ ١/٣
العسل الأسود	»	بالبلاص	١٥٤١	٥١٣ ٢/٣
السمن	»	»	٢٢٦	٧٥ ١/٣
زيوت متنوعة	»	»	٣٩٨	١٣٢ ٢/٣
العسل الأبيض	»	»	٧٢	٢٤
العسل الأسود	»	بالبالة	٨٩١٧	٢٩٧٢ ١/٣
السمن	»	»	٤٨٦٧	١٦٢٢ ١/٣
زيوت متنوعة	»	»	٥٩٠	١٩٦ ٢/٣
زيت السمسم	»	»	٢١	٧
الجبن	»	»	١٢٧٠	٤٢٣ ١/٣
سكر أبيض مكرر	»	بالقنطار	١٦٨٣٦	٥٦١٢
سكر عادى – أقراص	»	»	٣٢٨٤٨	١٠٩٤٩ ١/٣
زعفران	»	»	٢٤٥١	٨١٧
طلاء	»	»	٦٤٨	٢١٦
صبغة النيلة	»	»	٩١٩	٣٠٦ ١/٣
الشبة	دارفور وسنار	»	١٠٤٧	٣٤٩
التمر هندى	»	»	١١٧٤	٣٩١ ١/٣
بيض	الصعيد	بالواحدة	٢٢٤٥٥٨٧	٧٤٨٥٢٩
رءوس ماشية	الصعيد	»	٧١٦	٢٣٨ ٢/٣
قلل فخار	»	»	١٧٥٠٣	٥٨٣٤ ١/٣
أسطوانات طينية لخلايا النحل	»	»	٧٧٠	٢٥٦ ٢/٣
عبيد سود	دارفور وسنار	»	٣٨٧٠	١٢٩٠

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال السنوات الثلاث	المتوسط السنوى
جلود جاموس	الصعيد	بالواحدة	١٩٥١١	٦٥٠٣ ٢/٣
» ماعز	»	»	٤٢٤	١٤١ ١/٣
» ضأن بصوفها	»	»	٥٥	١٨ ١/٣
أقمشة صوفية غامقة وسوداء	»	»	٢٠٩١٣	٦٩٧١
قطع من هذه الأقمشة (توب)	»	بالقطعة	٢٤٢٣٣	٨٠٧٧ ٢/٣
أغطية للخيول	»	»	٢٨٧	٩٥ ٢/٣
أكلمة صوفية	الفيوم	»	٦٢٨	٢٠٩ ١/٣
شيلان كبيرة بيضاء	»	»	١١٤٥٧٧	٣٨١٩٢ ٢/٣
» صغيرة »	»	»	٥٨٢٠٢	١٩٤٠٠ ٢/٣
أقمشة للتغليف	»	»	٢٢٩٥٢	٧٦٥٠ ٢/٣
شيلان زرقاء وبيضاء	الصعيد	»	٧٥٩٤٨	٢٥٣١٦
أقمشة كتانية	»	»	٣٠٤٩٨٨	١٠١٦٦٢ ٢/٣

ولابد أن نلاحظ أن كل هذه السلع ، التى يشتمل عليها هذا الجدول هى التى سددت الرسوم الجمركية ، أما السلع التى كانت تأتى باسم البكوات فكانت معفاة من هذه الرسوم ، مما كان يقلل لحد كبير عوائد التحصيل .

جدول بالسلع التى سددت رسوم الجمارك
فى بولاق خلال السنوات ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ هجرية
الموافقة للسنوات ١٧٧٥ ، ١٧٧٦ ميلادية

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال سنتين	المتوسط السنوّى
الصلب	بلاد النصارى	بالصندوق	٢١٠	١٠٥
النحاس الأصفر	»	»	١٠	٥
الزئبق	»	»	٣٢	١٦
الزرنيخ	»	»	٧	٣ ١/٢
النيلة	»	»	٦	٣
برق لماع (لتزيين الملابس)	»	»	٩٢	٤٦
ذهب مورق	»	»	١٠	٥
نصال	»	»	٢٣	١١ ١/٢
حدايد	»	»	٥٤	٢٧
بلاتين للأسلحة النارية	»	»	٤٨	٢٤
بنادق وطبنجات	»	»	١٩٢	٩٦
مواسير بنادق	»	»	٣٥	١٧ ١/٢
زنك	»	»	١٦١	٨٠ ١/٢
سلفات الحديد	»	»	١٣	٦ ١/٢
زجاج	»	»	٨٧	٤٣ ١/٢
مرايا	»	»	١٨٤	٩٢
حلى زجاجية صنع فينسيا	»	»	٦١٣	٣٠٦ ١/٢
خزف	»	»	٣٥٣	١٧٦ ١/٢
مرجان	»	»	٢٣	١١ ١/٢
كهرمان	»	»	٣٦	١٨

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال سنتين	المتوسط السنوى
قرفة	بلاد النصارى	بالصندوق	١٢٥	٦٢ ١/٢
قرنفل	»	»	٤٣	٢١ ١/٢
فلفل	»	»	٨٢	٤١
ملبس مشكل	»	»	١٩٠	٩٥
سوائل مختلفة	»	»	٨١	٤٠ ١/٢
روزليو (شراب)	»	»	٢٥٥	١٢٧ ١/٢
قطيفة	»	»	٢١	١٠ ١/٢
ساتان	»	»	١٤٦	٧٨ (كذا)
تافتاز أسود	»	»	٣٠	١٥
كريب	»	»	١٧	٨ ١/٢
أقمشة متنوعة	»	»	١٢٢	٦١
فوانيس زجاجية	»	»	٨٤	٤٢
أمشاط وملاعق خشبية	الدولة العثمانية	»	١.١٨	٥٩
مستكة أقراص	»	»	٣٤	١٧
مستكة على شكل صمغ	»	»	٣٣٠	١٦٥
بوتقات	بلاد النصارى	بالقفص	٦٠	٣٠
عجين مشمش (قمر الدين)	الدولة العثمانية	»	١٦٢	٨١
جبن وارد المنصورة	مصر	»	٢٠٣٠	١٠١٥
أقمشة كتانية سوداء	»	»	١٧٠	٨٥
عنب أسود مجفف (زبيب)	جزر اليونان	»	١١٨٧٦	٥٩٣٨
تين وعنب مجفف	»	»	١٢١٥٠	٦٠٧٥

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال سنتين	المتوسط السنوى
فحم	الدولة العثمانية	بالقفص	١٤٥٦	٧٢٨
بذور خضراء	»	»	٨	٤
كربونات الرصاص	بلاد النصارى	بالقنطار	٥٠٠	٢٥٠
زئبق	»	»	٢٨	١٤
مغرة (للصباغة بالأحمر)	»	»	١٥٠	٧٥
كبريت عادى	»	»	٥١٠	٢٥٥
فشاغ	»	»	٨١	٤٠ ½
ورود الخزامى	»	»	٢٤٤	١٢٢
خشب لصناعة الأثاث	»	»	٧٩٠٠	٣٩٥٠
قرنفل	»	»	٢٩٠	١٤٥
قصدير	»	»	٤٤٩	٢٢٤ ½
برق (لزينة الملابس)	»	»	١٠٩٩	٥٤٥ (كذا)
فلفل	»	»	٢٦٧	١٣٣ ½
سلفور الرصاص	»	»	٨١٤	٤٠٧
صلب	»	»	٧٦٥	٣٨٢ ½
زنجبيل	»	»	٣٨	١٩
محالب	»	»	١٦٤٠	٨٢٠
زجاج عادى	»	»	٧٤	٣٧
نحاس أصفر	»	»	٥٥	٢٧ ½
كبريت	الدولة العثمانية	»	٢	١
خروب	»	»	٢٣٨٣٣	١١٩١٦ ½
ماء نار صنع قبرص	»	»	١٥٨	٧٩
عفصة	»	»	٥١٨	٢٥٩
ستيرين (لصنع المطاط)	»	»	١٥٥	٧٧ ½

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال سنتين	المتوسط السنوى
زهور من دمشق	سوريا	بالقنطار	٨٠	٤٠
فوة (للصباغة بالأحمر)	»	»	١٨٧٥	٩٣٧ ١/٢
نحاس قديم صنع محلى	مصر	»	٦٢٠	٣١٠
تين وارد غزة	سوريا	»	٧١	٣٥ ١/٢
قصل (للصباغة)	مصر	»	٧٠٨	٣٥٤
مونات	الهند والجزيرة العربية	»	١٣١	٦٥ ١/٢
صمغ طبى	سوريا	»	٣١٧	١٥٨ ١/٢
كربونات الرصاص	بلاد النصارى	بالبالة	٣٨	١٩
مغرة (للصباغة بالأحمر)	»	»	٦٧	٣٣ ١/٢
مسامير	»	»	٢٠٠	١٠٠
شطة	»	»	٥٢	٢٦
أكسيد الرصاص	»	»	١٣	٦ ١/٢
مغنسيوم	بلاد النصارى	بالبالة	١٤	٧
ودنة (نبات زينة)	»	»	١٣٠	٦٥
قصدير	»	»	١٠٢	٥١
سلفور الرصاص	»	»	١٥٣	٧٦ ١/٢
صمغ طبى	»	»	١٣٤	٦٧
كبريت على شكل أنابيب	»	»	٥٩٢	٢٩٦
شبة	»	»	٥٣	٢٦ ١/٢
أول أكسيد الرصاص (مذهب)	»	»	١٢	٦
زيتون	الدولة العثمانية	»	٥٠	٢٥
عنب مغمور بالخل	»	»	٥٧٥	٢٨٧ ١/٢

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال سنتين	المتوسط السنوى
قطران	الدولة العثمانية	بالبالة	٤٩٧	٢٤٨ ½
توتيا	»	»	١٢	٦
قلفونية	»	»	١٤٩	٧٤ ½
بودق (مسحوق أبيض متبلور)	»	»	٣	١ ½
زنبرة	......	»	٥	٢ ½
بيصورة	.....	»	٥	٢ ½
تبغ مصحون	بلاد النصارى	بالزجاجة	٨٣	٤١ ½
نبيذ	الدولة العثمانية	»	٦١٧	٣٠٨ ½
عسل	مصر	»	٢١٦٢	١٠٨١
حلويات مشكلة	الدولة العثمانية	»	٩١٣٥	٤٥٦٧ ½
سبائك رصاص	بلاد النصارى	بالقطعة	٢٨٤١	١٤٢٠ ½
بوتقات	»	»	١٠٢١٨٠	٥١٠٩٠
مربعات رخام	»	»	١٨١٤٠	٩٠٧٠
بنادق	»	»	٢٩٧٨	١٤٨٩
مصابيح زجاجية	»	»	٤٣٥٦٠	٢١٧٨٠
آنية خزفية	»	»	٢٨٩٠٠	١٤٤٥٠
كراسات منهبة الأوراق	»	»	٤٤٤٠	٢٢٢٠
آنية خزفية	»	»	١٤٥٢٧	٧٢٦٣ ½
قضبان حديدية	»	»	٢٤٣٩٢	١٧١٩٦
ألواح من خشب الصنوبر	الدولة العثمانية	»	٤٨٠٠	٢٤٠٠
لعب أطفال	»	»	١٨٧٠	٩٣٥
دواسات	»	»	١٦١٢	٨٠٦

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال سنتين	المتوسط السنوى
عصى	الدولة العثمانية	بالقطعة	٢٢٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
مجاديف ودفات	»	»	١٥٨٤٠	٧٩٢٠
قروانات خشبية	»	»	٢٦٧٧٧	١٣٣٨٨ ١/٢
أمشاط وملاعق	»	»	٣٣٦٠٠٠	١٦٨٠٠٠
قرب	»	»	٢٥٠٨٣	١٢٥٤١ ١/٢
أيدى حراب	»	»	١٠٩٠٠	٥٤٥٠
بغرى	»	»	٦٨١٦٠	٣٤٠٨٠
ملابس حريمى	»	»	٨٥٤	٤٢٧
أحذية حريمى قديمة	»	»	٤٨٠٠	٢٤٠٠
أغطية رأس بيضاء	»	»	٢٦٩٠١	١٣٤٥٠ ١/٢
مكانس	»	»	٦٢٠٠٠	٣١٠٠٠
رحى طاحون	»	»	٢٠٤	١٠٢
خراطيم مواسير	»	»	١٨٧٠٠٠	٩٣٥٠٠
جلود لصنع الأحذية القاسية	»	»	٢٣٨٩٠	١١٩٤٥
أغطية صنع تركيا	»	»	٢٨٨٨	١٤٤٤
أكلمة	»	»	١٤٠١٩	٧٠٠٩ ١/٢
أغطية صنع تونس	بلاد البربر (المغرب)	»	١٥٢٣٩	٧٦١٩ ١/٢
شيلان صنع تونس	»	»	١٣٧٢٢	٦٨٦١
أزواج صنادل (بابوش)	»	»	١٠٢٤٩	٥١٢٤ ١/٢
فناجين قهوة صنع محلى	مصر	»	١٢٨٠٠٠	٦٤٠٠٠
مرجان	بلاد النصارى	بالحزمة	٦٣٨	٣١٩
نصال	»	»	١٠٣٠٠	٥١٥٠

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال سنتين	المتوسط السنوى
بوص للأقلام	سوريا	بالحزمة	١٠٠٠	٥٠٠
أجواخ صوفية	بلاد النصارى	بالذراع	٥٥٢٠٠	٢٧٦٠٠
ستان صنع خيو	الدولة العثمانية	»	٦٠٦٨	٣٠٣٤
كريب	بلاد النصارى	»	٢٢٥٠٠	١١٢٥٠
تفتاز أسود	»	»	٤٦٣٨	٢٣١٩
قطيفة سوداء	»	»	٣٢١٠	١٦٠٥
ساتان	»	»	١٣٠٦٠٠	٦٥٣٠٠
سمسم	مصر	بالأردب	٣٠٦٣	١٥٣١ ½
أرز	»	»	٢٩٠١٣	١٤٥٠٦ ½
موسيلين تركى	الدولة العثمانية	بالمقطع	٢٣٨٥٠	١١٩٢٥
أقمشة حريرية وكتانية	»	»	٣٣٥٧٠	١٦٧٨٥
أقمشة قطنية فتلة مزدوجة	مصر السفلى	»	٨٨٧٨٥	٤٤٣٩٢ ½
أقمشة قطنية ناعمة	»	»	١٨٠٧٣٩	٩٠٣٦٩ ½
قماش بحز	»	»	٢١٢٥٢٥	١٠٦١٢ ½
أقمشة حريرية	»	»	٤٠٠٦٠	٢٠٠٣٠
» صنع منوف	»	»	١٩١١٣	٩٥٥٦ ½
» حسانى	»	»	٧١٣	٣٥٦ ½
أغطية فراش من الحرير	»	»	٢٢٨	١١٤
أقمشة نمرة ١ للقمصان	»	»	٥٨٥٩٥	٢٤٢٩٧ ½
» نمرة ١ كريب	»	»	٢٩٨١٠	١٤٩٠٥
مناديل حريرية	»	»	٣٢٥٢	١٦٢٦
تفتاز أسود (للخمارات)	»	»	٢٨٦٥	١٤٣٢ ½
شيلان	»	»	٩٠٠	٤٥٥ (كذا)

السلع	المناطق التي جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال سنتين	المتوسط السنوى
قمـــاش نمرة ١ للقمصان ، نبراتى	مصر السفلى	بالمقطع	٧٢٩٩	٣٦٤٩ ½
مناشف (فوط)	»	»	١٦٠	٨٠
كريب حرير	»	»	٤٦٨	٢٣٤
أقمشة قطنية	سوريا - دمشق	»	٤٥٥٢٥	٢٢٧٦٢ ½
ألاجة	»	»	٤٤٠٤٩	٢٢٠٢٤ ½
قماش حرير على قطن (قطنى)	سوريا - دمشق	بالمقطع	٢٥٩٣	١٢٩٦ ½
شرحة مطبوع	»	»	٣٢٤٥	١٦٢٢ ½
شرحة مموج	»	»	١٧٧٠	٨٨٥
أقمشة قطنية مرسومة	»	»	١٣٣٣	٦٦٦ ½
شيلان فارسية	»	»	١٥٧	٧٨ ½
شيلان صنع بغداد	»	»	١٢٥	٦٢ ½
شيلان من الموسيلين	»	»	١١٣٣	٥٦٦ ½
موسيلين	»	»	٨١٨٧	٤٠٩٣ ½
أقمشة خشنة	»	»	٥٠٧	٢٥٣ ½
» متنوعة	»	»	١٢٥	٦٢ ½
مسامير	بلاد النصارى	بالأقة	٢٤٢٨٠	١٢١٤٠
فلفل	»	»	٢٢٨٠	١١٤٠
مواسير بنادق	»	»	٣٧٣١	١٨٦٥ ½
أوكسيد النحاس	»	»	١٥٧٥	٧٨٧ ½
سلفات الحديد	»	»	٧٩٠	٣٩٥
زرنيخ	»	»	١٠٢	٥١
صبغة النيلة	»	»	٢٥٠	١٢٥

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال سنتين	المتوسط السنوى
قرفة	بلاد النصارى	بالأقة	٨١٦٠	٤٠٨٠
كهرمان	»	»	٩٨٦	٤٩٣
ورنيش طلاء	الدولة العثمانية	»	٨٢٠	٤١٠
مستكة على شكل صمغ	»	»	١٦١٠٠	٨٠٥٠
مستكة عادية	»	»	٢٦٤٠	١٣٢٠
ستيريس سائل	»	»	٤٧٠٠	٢٣٥٠
حتليت	»	»	٣٠٤٣	١٥٢١ ½
صلصال لصنع الغليون	»	»	٦٥٠	٣٢٥
حبال	»	»	١٤٢٨	٧١٤
قراصيا	»	»	١٧٧٠	٨٨٥
جبن من اليونان	»	»	٤٩٧٠	٢٤٨٥
سحلب	»	»	٢٢٩٠	١١٤٥
فستق	»	»	٣١٦٠	١٥٨٠
حلوى جافة	»	»	٣٢٠	١٦٠
نحاس قديم	»	»	٤٧٧٣٨	٢٣٨٦٩
أوانى نحاسية	»	»	٤٨٤٣٠	٢٤٢١٥
حبوب صفراء (للصباغة)	»	»	١٢٦٥	٦١٧ ½
بودرة صمغ (غراء)	»	»	٤١٤٠	٢٠٧٠
قلفونية	»	»	٧٦٠٠	٣٨٠٠
عجينة مشمش (قمر الدين)	سوريا	»	٢٢٦٧٤	١١٣٣٧

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال سنتين	المتوسط السنوى
مشمش مجفف	سوريا	بالأقة	١١٦٤٥	٥٨٢٢ ½
عنب مجفف (زبيب)	الدولة العثمانية	»	٦٠٨٣	٣٠٤١ ½
فاصوليا جافة	»	»	٣٤١٠	١٧٠٥
قراصيا	»	»	٤٥٤٠	٢٢٧٠
حرير للخياطة	»	»	٤٩١٤	٢٤٥٧
أفيون	»	»	٨٠٠	٤٠٠
زيتون	»	»	٤٠٩٠	٢٠٤٥
سجق شرق	»	»	٢٧١٥	١٣٥٧ ½
عنب مجفف	»	»	١٦٢٠	٨١٠
توتيا	»	»	١٤٤٠	٧٢٠
نحاس أصفر	»	»	٣٧٢٧٠	١٨٦٣٥
كريز برى	»	»	٨٠٠	٤٠٠
حديد قديم (خردة)	مصر	»	٥٢٠٠	٢٦٠٠
زنبرة	...	»	٥٤٠	٢٧٠
بيصورة	...	»	٤٧٠	٢٣٥
حلبة مرة	...	»	١٠٧٠	٥٣٥
بودرة صمغ	الدولة العثمانية	»	٤١٤٠	٢٠٧٠
...	سوريا	»	٩٣٠	٤٦٥
بوريك	الدولة العثمانية	»	٣٧٠	١٨٥
جذور العرقسوس	بلاد النصارى	»	٦٤٠	٣٢٠
حبوب خضراء	الدولة العثمانية	»	١٥٠	٧٥

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال سنتين	المتوسط السنوى
أجواخ صوفية	بلاد النصارى	بالبالة أو بالبالة الصغيرة	٤٦	٢٣
فشاغ	»	»	٣٦	١٨
ورود الخزامى	»	»	٤٣	٢١ ١/٢
الفراء	»	»	٨٤	٤٢
أجواخ	»	»	١٤٧٦	٧٣٨
روزوليو	»	»	١٠٨٢	٥٤١
جذور العرقسوس	»	»	١٥٨٢	٩٢٦
محالب	»	»	٢٥٦	١٢٨
ورنيش للطلاء	الدولة العثمانية	»	١٢	٦
زنجبيل	»	»	٤٤	٢٢
حرير خام	»	»	٢٩٨٥	١٤٩٢ ١/٢
بودرة قصل (للصباغة)	»	»	١٢٣	٦١ ١/٢
تبغ تركى	»	»	٣٠٦٧٣	١٥٣٣٦ ١/٢
عفصة	»	»	١٧٩	٨٩ ١/٢
حتليت	»	»	٤٨	٢٤
أحذية فاسية قديمة	»	»	٤٢	٢١
ألاجة من تركيا	»	»	١٣٢٥٠	٦٦٧٥
سجاجيد كبيرة	»	»	٧٧٨	٣٨٩
مكسرات (جوز ولوز ..)	»	»	٤٦٢٧	٢٣١٣ ١/٢

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال سنتين	المتوسط السنوى •
صوفان (أسفنج للجراحة	الدولة العثمانية	بالبالة أو البالة الصغيرة	١١٤	٥٧
ستيرين سائل	»	»	٥٢	٢٦
أوراق القنب	»	»	٤٢٥	٢١٢ ١/٢
أبسنت	»	»	١٢٧٢	٦٣٦
زعفران	»	»	١٦	٨
قطران أبيض	»	»	١٤٨٧	٧٤٣ ١/٢
تبغ من دمشق	سوريا	»	٩٤١٣	٤٧٠٦ ١/٢
نبات الفوة (للصباغة بالأحمر)	»	»	٧٨٠	٣٩٠
صابون من الإسكندرونة	»	»	٢١٢٥	١٠٦٢ ١/٢
صابون من دمشق	»	»	٨٣١	٤١٥ ١/٢
شعر ماعز	»	»	٢٢	١١
خردوات صنع استانبول	الدولة العثمانية	»	٧٤٧	٢٧٣ ١/٢
أقمشة حريرية عادية	»	»	١٨٤	٩٢
حديد قديم (خردة)	مصر	»	٨٥	٤٢ ١/٢
زهور من دمشق	سوريا	»	٤٩	٤٢ ١/٢
أصواف	مصر	»	١٧٧	٨٨ ١/٢

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال سنتين	المتوسط السنوى
مونات	الجزيرة العربية	بالبالة أو البالة الصغيرة	٥٣	٢٦ ½
...	سوريا	»	٨	٤
بهيبة مرة	...	»	٢٤	١٢
فلفل من الحبشة	سنار	»	٣٠٤	١٥٢
حليرى (أو حدارى - كذا)	...	»	١٨	٩
جذور العرقسوس	بلاد النصارى	»	١٠٨٢	٥٤١
ورق	»	»		

(•) وضعنا فى هذا الجدول كما فعلنا فى الجداول السابقة ، مختلف السلع تبعاً للوحدات التى اتبعتها الجمارك لقياس كمياتها . وحين يتكرر وجود السلعة فى الجدول ، فإن السبب فى ذلك يعود إلى أن الكمية قد جلبت بوحدتى وزن مختلفتين : وعلى سبيل المثال فإن الـ ٥٠٠ قنطار وال ٣٨ برميلا من أكسيد الرصاص ، لا يشكلان سوى سلعة واحدة ، مما نستنتج منه أن وزن البرميل من هذه السلعة يقدر بنحو ١٣ قنطاراً .

جدول بالسلع الواردة من سوريا

والتى سددت رسوم الجمارك فى دمياط
خلال السنوات ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ – ١٢١٢
هجرية ، الموافقة للسنوات ١٧٩١ ،
١٧٩٢ – ١٧٩٨ ميلادية

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال ثمانى سنوات	المتوسط السنوى
تبغ من صور وبيروت	سوريا	بالبالة أو البالة الصغيرة	٦٨١٣٠	٨٥١٦ ١/٤
تبغ من اللاذقية	»	»	٢٣٦٣٠	٢٩٥٤
شرانق وخيوط دودة القز	»	»	٦٣٤	٧٩ ١/٤
حرير من دمشق	»	»	١٧٩٤٨	٢٢٤٣ ١/٢
أقمشة من دمشق	»	بالقطعة (المقطع)	٥٨٧٢٣٥	٧٣٤٠٤ ٣/٤
ألاجة من دمشق	»	»	١٠٥٦٢٠	١٣٢٠٢ ١/٤

الحالة العامة للسلع التى سددت رسومها

إلى جمرك السويس خلال السنوات ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢
من الهجرة الموافقة للسنوات ١٧٩٥ ، ١٧٩٦ ، ١٧٩٧ ، ١٧٩٨ ميلادية

السلع	المناطق التى جاءت منها	الوحدة القياسية	عددها خلال أربع سنوات	المتوسط السنوى
بن	الجزيرة العربية	بالبالة أو البالة الصغيرة	٥٦٥٧٦	١٤١٤٤
بخور	»	»	٨٣٢٩	٢٠٨٢
فلفل	الهند	»	٩٢٥	٢٣١
بوصيرة	»	»	٢٠٠	٥٠
لبان جاوة	»	»	٧٥	١٨ ٣/٤
الألوة (الصبر)	الجزيرة العربية	»	٤٥٠	١١٢ ١/٢
قاقلة (بذور تنتج دهون عطرية)	الهند	»	٧٥	١٨ ٣/٤
صمغ	الجزيرة العربية	»	٥٨	١٤ ١/٢
بن	»	»	٨٩	٢٢ ١/٤
كركم	الهند	»	٣٩٦	٩٩
خشب الصندل	»	»	٣٠	٧ ١/٢
حلبة طبية	...	»	٣٨٨	٩٧
كارى (بهار هندى)	الهند	»	١٤٦	٣٦ ١/٢
ششم	الجزيرة العربية	»	١	١/٤
جذور الزعفران	الهند	»	٢٣٢	٥٨
مر شرق	الجزيرة العربية	»	١٠٢	٢٥ ١/٢
جذور القلنجة	»	»	٣٩	٩ ٣/٤
ثمار جوز الهند	الهند	»	٩٤٨	٢٣٧

عطور (لإزالة تجاعيد الشعر)	الهند	»	٤	١
زنجبيل	»	»	١٤٩	٣٧ ١/٤
صمغ للصباغة	»	»	٩٨	٢٤ ١/٢
كاشو (عقار منشط للمعدة أو مادة مستخرجة من السنط الهندى للصباغة)	»	بالبالة أو البالة الصغيرة	١	١/٤
قرفة	»	»	٣٧	٩ ١/٤
تربول (عقار طبى)	»	»	١	١/٤
حب الملوك (»)	»	»	٥	١ ١/٤
كحل	»	»	٦	١ ١/٢
نخيوى (عقار طبى)	»	»	١٦	٤
زاهيبول (»)	»	»	١١٧	٢٩ ١/٤
إثمدية (»)	»	»	١٩	٤ ٣/٤
كبيلة (»)	»	»	٣٦	٩
سكوين	»	»	٢	١/٢
بتار (عقار طبى)	»	»	١	١/٤
قمل(حشب عطرى)	»	»	١	١/٤

ولا يشتمل الجدول الأخير ، الخاص بالسلع الواردة عن طريق السويس ، من الجزيرة العربية ومن الهند ، إلا على جزء من السلع التى ترد عن هذه المناطق فلقد قلنا في مناسبة سابقة إن السلع الواردة عن طريق قوافل الحج من مكة ، لم تكن لتدفع أية رسوم جمركية .

وينقصنا ، لكى نستكمل معلوماتنا حول التجارة كما تقدمها سجلات الجمارك ، تلك المعلومات التى تتصل بمكاتب القصير ورشيد والاسكندرية .

وقد كانت رسوم القصير تحصل لصالح كاشف قنا ، ومع ذلك فلم تواتنى

الفرصة أثناء إقامتى فى قنا لكى أتزود بجداول تشبه تلك التى أوردتها فيما سبق ؛ كما كان جمرك رشيد قليل الأهمية ، ولم تكن أهميته لتزيد إلا عندما تعانى بعض بلدان أوربا من القحط ، عندئذ كانت الحبوب ، وبخاصة الأرز ، تصبح موضوعاً لشحنات ضخمة بعض الشئ ؛ وكانت هذه الشحنات تبحر من رشيد على صنادل تنقلها إلى الاسكندرية ، حيث تنقلها من هناك سفن أوربية .

ويستخلص من قوائم جمرك دمياط عن السنوات من ١٧٩١ إلى ١٧٩٨ أن كمية الأرز التى كانت تصدر عن طريق هذا الميناء قد بلغت خلال هذه السنوات الثمانى إلى ٢٢٨,٣٥٧ أردباً ، بمتوسط يصل إلى ٢٨,٥٤٤ أردباً فى العام الواحد .

أما جمارك الاسكندرية ، فإننا لم نستطع الوقوف على أحوالها لأن مديرها كان قد مات بالطاعون أثناء إقامتنا فى مصر ، وقام مراقبو الشئون الصحية بإحراق كل أوراقه وسجلات إدارته ؛ وإن كان قد سلم إلينا بياناً بحصيلة الرسوم المختلفة التى جمعت هناك منذ عام ١٢٠١ حتى ١٢١٠ من الهجرة ؛ ونستخلص من هذا البيان أن الحصيلة العامة لهذا المكتب قد بلغت خلال هذه السنوات العشر ١,٣٧٦,٠٩٨ بوطاقة فى حين بلغت مصاريف التحصيل ٣٤٠,٤٠٤ ، وبذلك يكون صافى الحصيلة خلال هذه السنوات العشر هو ١,٠٣٥,٦٩٤ بوطاقة ، أى بمتوسط سنوى يعادل ٣٢٢,٨٧٢ فرنكا من العملات التى نتداولها نحن .

موجز وملاحظات عامة

رفعت ظاهرة الفيض السنوى لنهر النيل ، وكذا التتابع المنتظم لفصول العام ، عن كاهل سكان مصر ، عبء القيام بمعظم الأعمال التى تتطلبها الأرض من زراعها عادة فى مناطق أخرى ، وحيث لا يتطلب الأمر هناك – كى تعطى هذه الأرض محاصيلها الوفيرة والمتنوعة – سوى القيام بأدنى الجهود الممكنة ، فمن طبيعة الأمور إذن أن تظل الأساليب الزراعية هناك على نفس حالها ، وهكذا نتعرف هناك اليوم على ما سبق أن عرفه القدماء من نظم للرى وللبذار وللحصاد ! وإذا نحينا جانباً بعض الاستثناءات ، فسوف نجد القوم هناك لا يزالون يزرعون نفس الحبوب ، ونفس الخضروات ، ونفس المحاصيل التى تستخدم فى صنع المنسوجات . ولقد أوردنا من قبل أنهم لا يزالون فى مصر يحتفظون بنفس المقاييس الزراعية التى كانت تستخدم منذ الأزمنة السحيقة ، وأنه تبذر فى الأرض نفس الكمية التى كانت تبذر فى تلك الأزمنة البعيدة (لنفس المساحة) ، أما إذا لاحظ المرء وجود بعض فروق بين ما نورده اليوم ، وبين ما كان يحدث فى الماضى حسبما ترويه حكايات القدماء ، فلابد أن ننسب ذلك إلى مبالغات وقع فيها هؤلاء الذين حملوا الأمر على معايير أخرى حين أدهشتهم تلك الخصوبة الهائلة لأرض مصر ، والتى لا تتطلب كى تؤتى ثمارها إلاّ أقل جهد .

وفى واقع الأمر ؛ فلماذا لا يحق لهؤلاء أن يدهشوا من خصوبة أرض لا تحتاج فى معظم الأحيان حتى لأن تروى قبل أن تودع فى أحشائها البذور ، وتظل حتى فترة الحصاد وكأنها لا تقبل أن ينبت فيها محصول آخر ، وبذلك لا تحتاج لا للأسمدة ولا لتنقيتها من الأعشاب الضارة .

إن المزارعين هناك فى هذه الأرض ليس عليهم من مشقة يتحملونها سوى رى الأرض حين لا تغمرها المياه بشكل طبيعى ، أو حين يسعى هؤلاء إلى الحصول منها على زرعات عدة على مدار العام الواحد . ولقد أمكننا عن طريق قياس هذا العمل أن نقدر قوة الفرد العادى من رجال مصر . وسواء كان السبب يعود إلى العرق المستمر الذى ينهكهم تحت أشعة شمس حارقة ، أم كان يرجع إلى عدم كفاية الأطعمة التى

يتغذون عليها أو ربما إلى حقيقة أن رغبتهم فى تحسين أقدارهم ليست بالقدر الذى يمكنه أن يستثير همتهم فى ظل نظام للحياة لا يتيح للإنسان أن يأمل فى مستقبل أفضل – فإن الجهود التى يبذلونها فى الرى ، لا تمثل ، مع الاستخدام الأمثل لقواهم ، سوى ثلثى الجهد الذى يبذله فى أجوائنا رجال لهم نفس القامة ، ويعملون لنفس المدة من الوقت ، صحيح أن هذا الفرق يلاحظ بنفس القدر فى الجهد الذى تبذله الماشية ؛ فالبقرة ، فى مصر التى تعلق فى ماكينة لرفع المياه من الخزانات لا تنتج إلا فيما ندر أكثر من ثلثى ما تنتجه جاموسة لها نفس القامة ، تعلق فى آلة مماثلة فى أوربا .

وحين نمتد بهذه المقارنة إلى أعمال الحرث ، ومع استخدام مقاييسنا الفرنسية ، فسوف نجد أن جاموستين مع سائقهما فى مصر ، يحرثون هكتاراً واحداً فى مدة ثلاثة أيام وثلث اليوم ، بافتراض أن يوم العمل يشتمل على عشر ساعات فى حين تلزم ، فى مناطق فرنسا التى تستخدم الأبقار فى الحرث ، أربعة أيام لإتمام نفس العمل فى نفس المساحة . وقد تبدو هذه النتيجة ، لأول وهلة ، متعارضة مع ما سبق لنا أن قررناه ، لكننا ، ببساطة ، نجد تفسيراً للأمر فى تلك الخفة المتناهية التى للمحراث المصرى مع قلة عمق الخطوط التى يشقها ، إذ لا يفعل المحراث المصرى فى واقع الأمر ، وعلى نحو ما ، سوى أن يخدش وجه الأرض .

ويبلغ متوسط أجر العامل فى اليوم فى صعيد مصر ٣٥ سنتيما ، وينخفض هذا الأجر بالنسبة لأعمال الرى إلى أدنى من ٢٢ سنتيما ، وقلما تزيد نفقات إطعام الواحد من هؤلاء العمال عن ١٢ سنتيما فى اليوم ، ويتكون هذا الطعام من خبز الذرة ، والخس ، والخضروات ، (ويحدث هذا طوال العام) ، فيما عدا شهر رمضان .

ونستطيع بصفة عامة أن نقرر ثمن طعام ومعيشة رجل يشتغل بالزراعة بـ ١٢٠ فرنكا فى العام .

وسوف نستخدم التفاصيل التى أوردناها عن أثمان الشراء ، وعن الطعام اليومى ، وعن رعاية الماشية التى يربيها المزارعون فى مصر ، أسسا للمقارنة بين ذلك وبين

تكاليف تربية الماشية فى فرنسا ، لكننا نضيف هنا أن المصريين لا يعرفون تسمين الماشية ولا أيا من الطيور الداجنة ؛ فهل يعود ذلك إلى الجهل المطبق من جانبهم ، أم تراه يعود إلى قناعتهم التامة التى تجعلهم لا يعلقون كبير أهمية على كمية اللحوم التى يتغذون عليها ، أم ترانا نستطيع أن ننسبه إلى غيبة المراعى الطبيعية فى مصر ؟ إن هذا الظرف الأخير يكفى وحده كى يضطرهم إلى أن يقتصروا فى عدد الحيوانات الأليفة التى يربونها ، على ما يفى بضروراتهم المباشرة . وهم فى الواقع لا يستطيعون أن يزيدوا من قطعانهم ، اللهم إلا إذا خصصوا مساحة للمراعى أكبر مما هو حادث الآن . وهذا يعنى أنهم سيحدون بدرجة كبيرة من محاصيل الحبوب التى تقتضى حاجتهم إليها التوسع فى زراعتها لأكبر حد ممكن ، ذلك أنه ينبغى عليهم ، بالإضافة إلى مالا مندوحة عنه لاستهلاك السكان ، أن يوفروا ، فضلا عن ذلك ، الحبوب اللازمة لتسديد الضرائب التى تحمل بها أرضهم – إذ لابد أن تسدد هذه الضرائب عينا ، كى تستطيع البلاد أن تسدد بها ثمن جزء من البضائع الأجنبية اللازمة لاستهلاكها .

وقد استوجب الأمر أن تصل المساحة المخصصة للمراعى فى صعيد مصر إلى سدس الأراضى المزروعة ، فى حين تصل هذه النسبة فى الدلتا إلى الثلث . ومن الإقليم الأخير تأتى جلود الأبقار والجاموس التى تستخدم فى فرنسا وإيطاليا .

ولا يستريح من الأراضى فى مصر (أى لا تزرع) إلا تلك التى لا تغمرها مياه الفيضان بشكل طبيعى ، والتى لا يمكنها كذلك أن تروى بوسائل صناعية .

أما عن خصوبة الأرض ، فإنها تبذر بواقع ١٥٥ لتراً لكل هكتار ، ويبلغ الحصاد الناتج عن ذلك فى السنة الاعتيادية ٢٣٢٥ لترا . أما فى فرنسا ، فإننا نبذر فى أخصب أراضينا ٢ هكتولتر لكل هكتار لنحصل من ذلك على ٢٠ هكتولترا . وبذلك تنتج الأرض (فى مصر) ١٤ أو ١٥ مثلا من كمية البذور ، فى حين لا تنتج الأرض فى أخصب مقاطعاتنا سوى عشرة أمثال هذه الكمية ، ويصل الانتاج إلى ٣ أمثال فقط فى أردأ أراضى المقاطعات غير الخصيبة .

وهكذا ، فإن اتخذنا النسبة بين المحاصيل وبين كمية البذور فى مساحة معطاة

أساساً لتقدير خصوبة الأرض ، فإننا نقدر خصوبة أرض مصر بـ ١٥ ، مقابل متوسط خصوبة لأرض فرنسا يبلغ ½ ٦ ، وفضلا عن ذلك ، فلابد لنا أن نلاحظ أن من المحتم علينا أن نسمد أراضينا بوسائل صناعية ، فى حين لا تحتاج الأراضى المحيطة بضفاف النيل إلى شئ أكثر من أن تغمرها المياه بشكل طبيعى .

ويبلغ متوسط ثمن الهكتولتر من القمح فى مصر ٤ فرنكات و ٣٠ سنتيما ، فى حين أنه يبلغ اليوم (١) فى فرنسا نحو ١٤ فرنكا و٥٩ سنتيما : وبذلك تبلغ النسبة بين السعرين فى المتوسط ١٠ إلى ٣٣ .

وتتفق الفكرة التى قدمناها التو عن خصوبة مصر ، مع تلك التى تركها لنا الأقدمون عن نفس الشئ ، ولنضف إلى ذلك أنه من العسير أن نتبين سبيلا لإمكانية حدوث تغييرات محسوسة فى هذا الأمر ، فأية تحسينات يمكن أن ننتظر حدوثها فى الواقع من إدخال أساليب جديدة على الزراعة ، فى بلد تغنى فيه الطبيعة عن السماد ، بل وفى بعض الأحيان ، عن مجرد حرث الحقول ؟ فكلما كان العمل أكثر يسراً ، كلما قلت محاولات تطوير أساليبه .

ومع ذلك ، فإذا كان علينا ألا نأمل فى جعل هذه الأرض أكثر خصوبة فسوف يظل بالإمكان أن نزيد مساحة الأراضى الخصيبة بمصر بشكل كبير ، فقد لا يتطلب الأمر إلاّ تهيئة النهر على نحو مناسب ، وذلك بحفر ترع جديدة وبإنشاء جسور جديدة ، أى باختصار ، بإقامة نظام للرى يتيح لأكبر مساحة من الأرض أن تفيد من الفيضان ، لأطول وقت ممكن من السنة .

وفى هذه الحالة ، يمكن لكل الأراضى أن تنتج محصولين أو ثلاثة محاصيل فى العام الواحد ، وهو الأمر الذى لا يحدث اليوم إلا فى بعض مناطق محظوظة ، وإن كانت هذه حالة محدودة للغاية .

وإذا ما تضاعفت هذه المحاصيل ، فسوف تحتاج حقيقة ، وبشكل دائم إلى

---

(١) نهاية أبريل ١٨٢٢ .

رى صناعى يحتاج نمطه المتبع (الآن) إلى تحسينات جذرية ، إذ تستهلك الحيوانات والرجال الذين يديرون ماكينات الرى الحالية ، بسبب خشونتها وبدائيتها قدراً هائلا من قواهم للتغلب على العقبات الناتجة عن بناء هذه الماكينات بشكل ردىء ؛ ويمكن لهذه الآلات أن يتضاعف حجم إنتاجها النافع لو أن العمال الذين ينفذونها قد أصبحوا أكثر مهارة – ولسنا نقول لو أنه كانت لديهم نماذج أو تصميمات أفضل ، إذ أن الدلاء والماكينات ذات القواديس أو ذات الثقوب ، هى أكثر وسائل الرى سهولة عندما لا تكون فى حوزة الناس محركات آلية . وتدفع كل الشواهد على الاعتقاد بأن هذه الوسائل المستخدمة فى مصر منذ زمان سحيق ، كانت تصنع فيما مضى على نحو أفضل بكثير ، بل إننا على ثقة بأنهم كانوا يستخدمون فى عصرهم ، لولب الاغتراف الذى يحمل اسم أرشميدس ، والذى لا نعثر له اليوم على أثر ، إذ أن الناس – أما وقد تدهورت الحضارة – قد بدأوا يكفون شيئاً فشيئاً عن استخدام الوسائل المختلفة التى يقتضى صنعها درجة معينة من المهارة .

وإذا نحن أقمنا نظاماً أفضل للرى ولآلاته ، فسوف نزيد بلا جدال كمية ما تغله أراضى مصر ، ومع ذلك فان ما سوف يزيد غلة الأرض بدرجة فريدة هو بالأحرى وجود نظام يجعل الفلاح مساهما فى امتلاك الأرض ، فهو لا يزرعها اليوم إلا لكى يقتات ولكى يسدد الضرائب ، ولو أن ما نقول قد حدث ، فلسوف يزرعها ليحيا بشكل أفضل وأيسر ؛ وحين يثق الفلاحون فى أنهم سيفيدون من جهودهم الشاقة فسوف نجد فى متناولهم حصاداً أكثر وفرة .

ولقد شغلت الجنرال ديزيه Desaix كثيراً ، فكرة تقسيم جزء من أرض الصعيد على الفلاحين ، وكان هو ينظر إلى تنفيذ هذه الفكرة باعتبارها الوسيلة الأكيدة للإسراع بخطى الحضارة فى هذه البلاد ، ولجعلها تتمتع على وجه السرعة بثمرة التطورات الأساسية التى ستصاحبها .

ومع ذلك فلا يمكن أن يتعهد بمحاصيل باهظة التكاليف مثل السكر والنيلة ، جريا وراء الأرباح الهائلة التى لا يحصل عليها سوى الملاك (وليس الأجراء أو المزارعين) ..

وهذا هو السبب فى أن أرباح هذه المحاصيل كانت قسمة بين البكوات والكشاف ، فلقد كان هؤلاء يمتلكون بعض قرى خصصت أراضيها لهذا النو ع من الاستغلال .

وعلى الرغم من أن فن إنشاء وإقامة ماكينات رفع مياه الرى قد تدهور فى مصر مع إنطفاء ضوء آخر أشعة الحضارة هناك ، فإن الضرورة لم تسمح لهذا الفن أن يبيد على نحو تام ، فى حين أن ممارسة عدد كبير من الفنون الأخرى – وهى التى كانت تمارس هناك فيما مضى بدرجة معينة من الجودة – قد ذهبت بدداً .

فلنقارن إذن أكبر منشآت مصر الحديثة بمبانيها القديمة التى لا تزال تنتشر فوق أرض البلاد ، ولسوف نكتشف أى عمارة عالية تلك التى هوت . إن الإنسان لتصدمه الدهشة حين يشاهد هذه المعابد والقصور بأحجامها الهائلة . ومن يرى التماثيل بنقوشها المجوفة أو البارزة التى تزينها ، لابد له أن يبدى إعجابه ببراعة ومهارة العمال الذين نفذوها ، ومن جهة أخرى فلابد أن عدد هؤلاء كان كبيراً للغاية ، إذ تركوا فوق جزء من أرض البلاد شيئاً من إنتاجهم ، تلك البلاد التى قد لا نجد بها اليوم ، رجلا واحداً يستطيع مجرد أن يرسم وجها فى بساط أَوَ يجسم شكلا فى صناعة .

لكن الظلمات التى ترين على العصور القديمة تحجب عنا العصور التاريخية المختلفة التى أقيمت فيها معظم هذه المنشئات . وفى الوقت نفسه ، فكم من قرون لابد وقد انقضت قبل أن يأخذ الإنسان على عاتقه عبء استغلال المحاجر للحصول على كتل الجرانيت التى صنعت منها المسلات ، وكم من القرون قد انقضت قبل أن يتخيل الوسائل اللازمة لتحريك هذه الكتل الضخمة ونقلها إلى مسافات كبيرة ، وقبل أن يستخرج المعادن من مناجمها كى يصنع منها الأدوات الضرورية والخاصة بقطع هذه المسلات وتشذيبها ، وحفر النقوش الهيروغليفية الغائرة ، والتى تزدان بها أسطحها ، بدقة وجودة ملحوظتين .

ومن الواضح أن كانت لدى قدماء المصريين فنون أخرى نافعة للحياة ، أو التى كان من شأنها على الأقل أن تزيد من مباهجها ، متقدمة بنفس القدر الذى

وصلت إليه العمارة والنحت ؛ كما كانت رسومهم ، وورق البردى الذى يستخدمونه ، ونوع الكرتون الذى يستعملونه فى صنع صناديق مومياواتهم ، ناهيك عن فن التحنيط .. كان كل ذلك يتطلب – بلا جدال – استعدادات ومهارات لا يمكن لها إلا أن تكون نتاجاً لمجهودات كثيرة ولخبرات طويلة . ويمكننا أن نطنب فى الحديث عن منسوجاتهم التى وصلت إلينا مزق منها . وأخيراً فان الآلات الموسيقية ، والأسلحة ، والعجلات الحربية ، والاستعدادات التى نراها فى مقابر الملوك فى طيبة هى بالمثل أدلة على حضارة متقدمة ، وفن صناعى كان يغطى مجالات كثيرة ؛ وتقدم كتب موسى فى هذا الصدد شهادات لا يتطرق إليها شك ، إذ أن التوجيهات التى تقدمها لبنى إسرائيل لبناء المظلة وذبح الأضحيات ، وإنشاء أفنية المعابد ، والمباخر ، بالإضافة إلى الأوصاف التى تقدمها عن شكل وخامة ملابس رجال الدين ، إن هذا كله ليس سوى معطيات من الفنون المصرية ؛ ولابد أن يلفت نظرنا من بين كل هذه الفنون ، فن استخدام المعادن المختلفة ، وهو الذى يفترض وجود خبرة موغلة فى القدم فى استغلال المناجم ، كما ينبغى أن نولى التفاتاً لفن صقل الأحجار الكريمة بالغة الصلابة ، ورسم النقوش عليها ، وكذلك نسج الأقمشة الفاخرة ، وإعداد الجلود وصباغتها بالألوان المختلفة ، كما يوضح لنا كل ما سبق تلك السرعة المفترضة فى مسيرة الحضارة ، فى عصور العالم الأولى ، وكذلك حالة المعارف الإنسانية فى مصر فى زمن موسى ، مما يعطى أدلة لا يمكن دحضها على أن المصريين فى ذلك العهد كانوا يمثلون شعبا ضاربا فى القدم . ومع ذلك فانهم يظهرون اليوم فى مظهر شعب يبدو وكأنما قد خرج لتوه من طور التوحش ، كما يمكن القول كذلك بأنه لا يمارس إلا فنوناً بدائية خشنة من النوع الذى يكفى لسد الاحتياجات الأولى للانسان : فصناعة الحصر والأقمشة الكتانية والصوفية ظلت قائمة بالريف إذ هى ترتبط بالحياة الزراعية ، ولذلك فقد كان من المحتم على الدوام أن تهيىء مثل هذه الصناعات عملا طبيعياً للمزارعين خلال وقت الفيضان .

وليست معظم المدن ، فى ظل العلاقات الصناعية (علاقات الإنتاج) التى تمارس هناك ، سوى قرى كبيرة ، وهناك يعمل بعض الأقباط بالمعادن النفيسة ،

وهناك كذلك يمارس بعض اليهود والأرمن مهنة الصاغة ، وهذا هو ما انتهت إليه حال فنون الترف فى مصر ، فإذا كانت لا تزال هناك بعض بيوت تزينها أعمدة من الرخام والجرانيت المشذب ، فليست هذه العمد سوى أنقاض انتزعت من بقايا منشآت قديمة ، وعبثاً يعثر المرء بدءا من الفانتين حتى الاسكندرية ، على عامل واحد ، بمقدوره أن ينجز عمدا مشابهة .

ولسوف تخرج هذه البلاد بالتأكيد من حالة التدهور التى تردت إليها . ولسوف تنشأ هناك ذات يوم ضروب جديدة من الصناعة ، لكننا ، منذ الآن ، نستطيع أن نحدد تلك الدائرة الضيقة التى سوف تنحصر هذه الصناعة فى إسارها ، فليست هناك فى الواقع مجارى مياه ولا وقود يمكنه أن يحرك العجلات الهيدروليكية أو الآلات البخارية ، تلك المحركات غير الحيوانية التى تدين لها الصناعة الحديثة بتطورها المذهل . ومع ذلك ، فقد تشكل قوة الرياح وانتظامها وسيلة تقوم مقام عمل الإنسان والحيوان فى أعمال الرى وطحن الحبوب ، وصناعة الزيوت ، وتبييض الأرز ، ورغم ذلك فلابد قبل إقامة طواحين الهواء أن نطور بناء السواقى ذات القواديس وذات الثقوب ، والدلاء ، وبشكل عام كل الماكينات المخصصة لجلب المياه إلى الأرض ، تلك التى ستظل زراعتها على الدوام أكثر الأعمال إنتاجية فى مصر ، وهذا هو السبب فى أن تجهيز القرطم ، وصناعة صبغة النيلة ، والسكر ، ستكون هى المجالات التى ستعمل بها أول المصانع التى ستزدهر فى هذه البلاد ، وتأتى بعد ذلك مصانع ملح النوشادر ، ونترات البوتاسيوم التى توجد مادتها الخام بوفرة ، بل ونستطيع القول ، بدون نفقات يمكن أن يتكلفها أولئك الرجال الأذكياء الذين سينقلون إلى مصر الوسائل التى تستخدمها أوربا اليوم للحصول على نفس المنتجات .

وفى نفس الوقت ، فلسوف تستمر صناعة الأقمشة الكتانية والقطنية اللازمة لتغذية احتياجات البلاد ، دون أن يمكننا ، على الأقل بشكل منطقى أن نأمل فى وصول هذه الصناعة هناك إلى هذه الدرجة من الجودة التى بلغتها فى الأزمنة الأخيرة فى أوربا ، فلن تستطيع مصر مطلقاً ، فى هذا المجال ، أن تدخل منافسة لأمم الغرب ، ولعل كل ما تبقى لها من الأمر هو أن تصدر إلينا الكتان والقطن اللذين تنتجهما ،

وذلك بعد أن تستوفى منها احتياجات شعبها ، ولسوف تظل هذه السلع على الدوام ، وهى التى نعدها نحن من المواد الخام ، منتجات أفضل مصانعها على الاطلاق وأكثرها ربحاً ، ونعنى بذلك . ونكرر ، أراضيها . (أى أن الأرض الزراعية هى أفضل مصانع مصر إن صح هذا التعبير) .

ويمكن إدخال تحسينات جديدة على فن تجهيز الجلود الفاسى ، وهذه صناعة عريقة فى الشرق . وإذا ما أدخلنا – أخيراً – فى اعتبارنا أن الناس يجمعون النطرون من فوق سطح الأرض فى صحراوات مصر ، وأن الكثير من النباتات الزيتية تزدهر على ضفاف النيل ، وأن اليد العاملة من جهة أخرى ، أقل تكلفة بكثير عنها فى أوربا ، فإن من الميسور لنا أن نتنبأ بأن المصريين سوف ينتهى بهم الأمر بأن يأخذوا على عاتقهم ، وبأنفسهم صناعة الصابون بكميات كبيرة ، كى يزيدوا من حجم صادراتهم .

ولا يحتاج العمال كى يقوموا بأعمالهم المجهدة والبالغة المشقة لأن يتلقوا تدريباً على يد عمال أكثر مهارة ، لكن العلاقات التى لا يمكن لها أن تغيب أو تتوقف بين الأمم الأوربية وبين مصر سوف ترفع هنا من ممارسة هذه المهن إلى مستوى قريب من ذلك الذى بلغته عندنا . ولقد كانت تلك واحدة من أهم النتائج التى نجمت بالضرورة عن الحملة الفرنسية ، وأول نجاح أمكن لهذه الحملة أن تحققه .

وليست بمصر مناجم على الإطلاق ، مع أن الفنون التى انهمكت فى ممارستها منذ العصور القديمة ، بل بالغة القدم ، كانت تتطلب استخدام أدوات من الحديد والصلب والبرونز . ولقد كان من الضرورى لذلك أن تحصل مصر عن طريق التجارة على المواد اللازمة لصنع هذه الأدوات . فهل كانت تجلب إليها هذه المواد من أفريقيا عن طريق قوافل الحبشة ، أم من أواسط آسيا بواسطة السفن الفينيقية التى كانت تمخر عباب البحرين الأحمر والأبيض المتوسط ؟ ومع ذلك فلا يمكن أن يكون هذا هو المجال المناسب لدراسة مثل هذه القضية على أهميتها الفائقة وإن كنا نكتفى بملاحظة أن العلاقات التجارية القائمة بين شعب وآخر عن طريق الملاحة ، تفترض على الدوام وجود حالة من حضارة أكثر تقدماً عما تتطلبه العلاقات التى تستقر عن طريق الصلة

الأرضية بين الشعوب المتجاورة . ويقودنا ذلك إلى تقبل فكرة أن المصريين كانوا قد حصلوا على معادن من أواسط أفريقيا منذ وقت طويل وقبل أن تمدهم التجارة البحرية بهذه المواد ، ويدفع كل شيء على الاعتقاد ، فى واقع الأمر بأن المصريين قد صعدوا إلى الحبشة متبعين مجرى النيل ، وأسسوا على ضفافه ، وعلى التتابع ، المدن الكبرى التى كانت قواعد لأمبراطوريتهم ؛ ومن ناحية أخرى ، فقد كان من السهل عليهم أن يجلبوا معهم – مع ما نقلوه ، فنونا نشأت أصلا فى هذه البلاد وكذا الأدوات اللازمة لممارسة هذه الفنون نفسها أو على الأقل أن يواصلوا اجتلاب المادة التى تصنع منها هذه الأدوات من مناطق كانوا يجلبونها منها حتى هذا الوقت . وتتفق تلك الفكرة مع ما هو معروف من أن الحديد كان يصنع فى مملكة سنار وبلاد دارفور ، وفن معاملة المعادن لا يمكن له هناك أن يتبدد حيث توجد مناجمه ، وكلما كانت الوسائل المعدنية فى مكان ما لاتزال فى طور الطفولة كلما كان الاحتمال كبيراً فى أن الفن نفسه يعود إلى عصور بالغة القدم ، وفى الحقيقة ، فمن الواضح أنه حين تكتشف مناجم فى بلد جديد فلابد أن ينتقل إلى هذا البلد فن استغلال هذه المناجم بكل ما بلغه من تطور ، وتأسيساً على ذلك فإننا نستطيع أن ننتهى إلى حقيقة أن مصر قد بدأت تجارتها أولا مع أواسط أفريقيا ، وأنها لم تمارس أية علاقات تجارية أخرى حتى عصر سيزوستريس ، أول ملك من ملوكها يكون الأساطيل كما يقال ، ثم حذا خلفاؤه حذوه ، وواصلوا إرسال قوافل السفن التجارية إلى الهند . وكانت هذه التجارة (التى تمر بهذا الطريق) هى التى أدت بلا جدال إلى تراكم الثروات الكبيرة فى طيبة ، تلك الثروات التى أدت لبلوغ هذه المدينة درجة كبيرة من المدينة . وخلال هذه الفترة ، كانت الأساطيل التى أشرنا للتو إليها ترسو فى واحدة من النقاط على الخليج العربى (٥) ، شديدة القرب من هذه المدينة العالمية القديمة التى كانت عاصمة المملكة المصرية .

وبعد تأسيس ممفيس كانت بضائع الهند تفرغ فى موقع آخر على البحر الأحمر أكثر اقتراباً من العاصمة الجديدة . وفى هذه الأوقات كان الفينقيون هم سادة

(٥) البحر الأحمر . (المترجم) .

التجارة التى تتخذ طريقها فى هذا البحر ، وكذلك فى البحر الأبيض المتوسط ؛ وهكذا كانوا يجلبون إلى مصر منتجات الشرق والغرب .

وقد أدى تأسيس مدينة نقراطيس (**) فى عهد أمازيس ، وقبول اليونانيين فى مصر فى عهد أبسماتيك إلى مد آفاق علاقات مصر لتتصل بأوربا ، وبدءاً من هذه الفترة ، أخذت هذه البلاد تصبح معروفة للأجانب على نحو أفضل مما كانت معروفة عليه حتى ذلك الحين ، كما بدأ هؤلاء الأجانب ينهلون منها المعارف التى ازدهرت هناك ، قبل أن تخرج الشعوب الأخرى من طور الهمجية بوقت طويل .

وكانت مصر تقدم فى مقابل السلع التى يوردها إليها الفينيقيون والقرطاجيون والإغريق ، منتجات أرضها ومصانعها . وحين نعود إلى بعض فترات من العصور القديمة ، فسوف نجد الأثيوبيين يمدونها بالذهب ، وخشب الأبنوس ، والعاج ، والعطور ، والعقاقير الطبية المختلفة ، كما كانت الهند تمدها بالأقمشة الفاخرة والتوابل ، والأحجار الكريمة ، أما الجزيرة العربية فكانت تمد مصر بالبخور والصمغ . وكان الفلسطينيون يأتون إليها للحصول على الحبوب والأقمشة ، ومن جهة أخرى فقد كان الفينيقيون والقرطاجيون يحملون معهم من مصر – على نفس سفنهم – مقابل المعادن (التى يجلبونها لها) ، العبيد ، والأقمشة الصوفية ، التى كانت تأتى إليها بقصد البيع ، وفيما بعد كان الإغريقيون يقايضون زيوتهم هناك بالسلع الثمينة القادمة من الهند وأثيوبيا والتى كانت مصر تقتسم تخزينها مع مدينة صور . وتقدم لنا الكتب العبرية حول تجارة هذه المنطقة معلومات موضوعية : فتخبرنا بما كان يستورد منها ، وما كان يجلب إليها فى عصر يوسف ، كما تدلنا على المؤن التى أمر سليمان بشرائها من هناك ، وأخيراً فعندما أخبر حزقيال وأشعيا بنبوئتهما ضد مدينة صور الرائعة . فقد كان كل ما قالاه ينطبق على مصر ، التى كانت تقتسم أرباح هذه التجارة ، ثم آلت إليها كلها بعد تأسيس الاسكندرية فكانت تشكل جزءاً كبيراً من دخول مصر . وقد أخذ فلادليف ، ثانى ملوك الأسرة البطلمية ، على عاتقه عبء القيام بأعمال هائلة لاختصار المسافات وتعبيد الطرق التى كان يحتم على التجارة أن تسلكها ؛ لقد أراد أن

(**) حاليا كوم جعيف (المترجم) .

يوفر على السفن التى كانت تستخدم فى هذا الغرض مخاطر الملاحة الكامنة فى قاع البحر الأحمر ، فأمر ببناء مدينة بيرينيس ، على الشاطىء الغربى لهذا البحر ، وفوق مرتفعات أسوان .

وكان الاتصال بين بيرينيس ومدينة قفط يتم عبر صحراء يسترشد الإنسان خلالها أثناء الليل بالنجوم ، ثم بعد ذلك يشق طريقه فى مسار حدد هذا البطليموس نفسه اتجاهه بشكل ثابت ، حين عمل على حفر اثنى عشر خزاناً بطول الطريق تتجمع فيها مياه الأمطار ، لسد حاجة المسافرين ستة أو سبعة أيام ، وكانت السلع التى تصل إلى قفط ، تنقل عن طريق النيل والترع التى تتفرع منه حتى الاسكندرية ، ومن هناك كانت تصل إلى كل سواحل البحر الأبيض المتوسط .

ويعد الازدهار الذى حظيت به الإسكندرية حين كانت عاصمة للأمراء الإغريق دليلا أكيداً على ما حصلت عليه هذه المدينة من مكاسب هذه التجارة ، ولقد ظل هذا الازدهار – مع نشاط أكبر – حين أصبحت مصر تحت سيطرة الرومان ، ويقرر سترابون ، وهو الذى زار مصر مع أليوس جالوس Aelius Galus بعد وقت قصير من موت كليوباترة ، أنه شاهد بنفسه فى ميناء ميوس هرموس Myos Hormos مائة سفينة تقلع متجهة إلى الهند ، فى حين لم يكن بهذا الميناء فى عهد البطالمة كما يقول Les Legèdes إلا عدد ضئيل من السفن كانت تنهض بالقيام بهذه الملاحة .

وقد أدت الثروات التى تحققها هذه التجارة إلى ثراء ورفاهية روما فى عهد أباطرتها الأول كما يخبرنا بلين Pline الذى نقل إلينا بيانا بعدد وقيمة السلع التى كانت ترد عن طريق الاسكندرية ، وقد أدت الحكمة التى كانت تتسم بها حكومة تراجان ، وكذا الحرية التى كانت تتمتع بها التجارة فى عهد هذه الحكومة ، إلى اتساع آفاق هذه التجارة ، وأخيراً ، فبعد أن حطم الأمبراطور أورليان مدينة تدمر (بالميرا) أصبحت التجارة تتم كلية عن طريق مصر .

وبعد خراب قفط ، فى عهد دقلديانوس ، أصبحت قوص ، وهى أبوللينوبوليس بارفا Apollinopolis Parva القديمة مستودعاً لهذه التجارة ، ويذكر أبو الفداء أن هذه

المدينة كانت تعد فى عصره المدينة الثانية فى مصر ، وكانت تتصل فعلا بمدينة القصير التى تبعد عنها بمسيرة نحو ثلاثة أيام وحسب ، والتى كان هذا الجغرافى أول من تحدث عنها . وإننا لنجهل ما هى على وجه الدقة تلك الفترة التى أهمل فيها طريق بيرينيس ، وإن كان من الأرجح أن العرب حين أهملوا القيام بأعمال الصيانة التى كانت لازمة ، قد وجدوا أن من الأفضل لهم أن يذهبوا إلى البحر الأحمر سالكين الطريق الأقصر .

وقد حدت الهمجية التى سقطت فى براثنها مصر ، وكذا الأحقاد القوية التى تفجرت بين المسيحين والأتراك ، حدا كل ذلك بالأولين إلى سلوك طريق آخر لنقل بضائع الهند . فكانوا يلتمسونها فى بعض الفترات عند شواطىء بحر قزوين . وإن كان البنادقة ، الذين يعرفون تماماً كيف يكبحون جماح معتقداتهم الدينية أمام مصالحهم التجارية ، قد حصلوا من سلاطين مصر على الإذن لهم بالإقامة فى الاسكندرية ، وسرعان ما استحوذوا ، على الرغم من الجهود المناوئة من جانب غرمائهم من أبناء جنوة وفلورنسا ، على تجارة واسعة ، يدينون لها أن وضعتهم ، طيلة قرون عدة ، فى الصف الأول من أمم أوربا .

ولقد أثارت عليهم الأرباح الطائلة التى كانوا يجنونها من هذه التجارة حفيظة العالم كله ، وبدأ البحث المحموم للوصول إلى مصادر تجارتهم عن طريق آخر . وقد أدى البحث عن هذا الطريق الآخر إلى اكتشاف أمريكا ، وثنى على ذلك اكتشاف رأس الرجاء الصالح بعد هذا بعدة سنوات .

ولقد شعرت جمهورية البندقية بالضربة التى تتهددها ، فارتبطت بمعاهدات جديدة ، تحالفت فيها مع المماليك ، الذين مضوا بتحريض منها إلى تهديد العالم المسيحى لإرغام البرتغاليين على العدول عن التجارة مع الهند التى كانوا قد أقاموا فيها .

أما البرتغاليون – من جانبهم – فقد أخذوا على عاتقهم ، عازمين على تأكيد سيطرتهم الكاملة على هذه التجارة ، مهمة تدمير موانىء البحر الأحمر ؛ بل يذكر أن ألبوكيرك . قد تطلع ، حين فشل فى تنفيذ هذا المشروع ، إلى القيام بوضع خطة لتحويل مجرى النيل فى الحبشة ، حتى يجعل من مصر صحراء خالية من السكان .

وقد حدثت تطورات لم يكن لتوقف تداعياتها أكثر الجهود الدبلوماسية مهارة ، كما قد فشلت الدبلوماسية البندقية فى مواجهة تلك الظروف القاهرة التى بدأت تجر كل الأمم التجارية على التوالى ، إلى المحيط الهندى عن طريق رأس الرجاء الصالح ؛ وفى الوقت الذى أخذ التقدم فى فن الملاحة يؤدى إلى تسهيل هذه الرحلة أكثر فأكثر ، كان استبداد حكام مصر وجهالتهم قد أديا إلى الانهيار شبه التام لتجارة الهند ، عبر هذه البلاد .

وفى ظروف كهذى ، فإن شق قناة تربط البحرين الأبيض والأحمر لن يكون سوى عون بالغ الضآلة لرعاية هذه التجارة ، حتى ولو أمكن استخدام المعارف والتزام الدقة الواجبة فى صيانتها . ومع ذلك فهل صحيح أن عملا كهذا يمكن لهأن يوجد على الاطلاق ؟ وعلى الرغم من أن الشك الذى نؤسسه هنا يبدو صدمة لكل الأفكار التى تجمعت ، فثمة بعض أفكار تبرهن على أن شكا مثل هذا ، لا ينهض على غير أساس .

وينسب مؤرخو العصور القديمة إلى سيزوستريس الذى يحدد عهده بالعام ١٤٨٥ ق . م أنه قد قام بشق قناة كانت تربط النيل ببحر أريتريا ، ويفسر لنا ما يقوله هؤلاء المؤرخون عن مقدرة هذا الملك ، وعن الانتصارات التى حققها ، والأساطيل التى بناها ، كيف أمكن للروايات المتواترة أن تنسب إليه أقدم الأعمال التى تم انجازها فى مصر (أى التى نفذت قبله بوقت طويل) كما نسبت إليه تلك الأعمال التى لم يقدر لمشروعاتها ، التى لم تجل بخاطر أحد إلا فى قرون تالية ، أن تحتفظ بأسماء أصحابها بعيداً عن زوايا النسيان .

وبعد أن جلب أبسماتيك المقيم فى سايس ، الاغريق إلى مصر ، وبعد أن سمح لهم بأن ينشئوا لأنفسهم فيها المدن ، أخذ نخاو ، ابنه وخليفته ، على عاتقه أن يحفر كما ذكر هيرودوت ، ترعة تربط النيل بالبحر الأحمر . وقد حكم نخاو قبل المسيحية بـ ١٦٠٠ عام .

أما تلك القناة التى ينبغى أن يكون سيزوستريس قد فتحها قبل ذلك

بتسعمائة عام ؛ فإنها لم تكن قد وجدت بعد حتى عصر أبسماتيك ، فى الوقت الذى كانت مصر تتمتع خلال هذه القرون التسعة بالإزدهار والقوة ! فلقد أنشئت بها المعابد والقصور التى لا تزال بقاياها تشهد حتى اليوم بعظمة وقوة الملوك الذين أنشأوها .

ويذكر التاريخ أن نخاو بعد أن فقد مائة وعشرين ألف رجل فى أعمال حفر هذه الترعة قد اضطر للتخلى عن المشروع . ويذكر التاريخ كذلك ، أن داريوس ابن هستاسبيز ، بعد ذلك بقرنين ، وبعد أن انضوت مصر تحت السيطرة الفارسية . قد بدأ بدوره فى تنفيذ مثل هذا المشروع ، لكنه تخلى هو الآخر عنه خشية أن تغرق مصر مياه البحر الأحمر عندما ينتهى العمل فى هذه القناة . هكذا نجد من الثابت أنه لم تكن هناك مطلقاً أية صلة بين النيل وبحر أريتريا حتى قبل مولد المسيح بنحو أربعمائة عام .

ويتفق كل من ديودور الصقلى وسترابون فى القول بأن بطليموس فيلادلف خلال العهد المقدونى ، قد أمر بحفر هذه القناة ، ووصل بها إلى ميناء يقع على البحر الأحمر ، أطلق عليه اسم أرسنويه أو كليوباتريس ، لكن القناه أقفلت عند هذه الفتحة بفعل مشروع أطلق عليه اسم أوريب Euripe ، ولم يكن بمقدور هذا المشروع ، قبل اختراع الأهوسة ذات الأبواب المزدوجة أن يكون سوى خزان بسيط ، وفضلا عن ذلك ، فإذا ما نحينا الشك المتولد عن صمت القدماء حول شكل هذا المشروع ، فسيظل من الثابت على الأقل . أن تلك القناة التى أشرنا إليها لم تكن بعد موجودة على الإطلاق خلال الفترة التى تولى العرش فيها بطليموس فيلادلف ، أى قبل مولد المسيح بقرنين .

وفى العام ١٣٢ من الميلاد شق الأمبراطور أرديان من بابيلون فى مصر حتى فاربونوس ، بلبيس حالياً ، ترعة اسماها قناة تراجان Trajanus Annus وعند هذه النقطة فيما يذكر ، كانت هذه الترعة تلتقى مع قناة نخاو أو داريوس ، والتى كانت تتوغل حتى تبلغ البحر الأحمر : وهكذا لم يكن هناك فى وقت تولية أرديان أى اتصال ملاحى مستقر بين هذا البحر وبين البحر المتوسط .

ولقد كانت قناة تراجان هذه ، هى تلك التى يذكر المؤرخون العرب أنه قد أعيد حفرها على يد عمرو ، حاكم مصر ، عام ٦٤٣ ، وإن كانت الرواية التى يقدمونها فى هذا الصدد تزخر بخرافات لا يمكن أن نوليها أية ثقة ، وفى النهاية نجدهم يذكرون أن فتحة هذه القناة قد سدت عام ٧٧٥ ، وإنها ظلت منذ هذا التاريخ على نفس الحالة التى نراها عليها اليوم .

نستخلص من هذه الشهادات التاريخية ، أنه فيما بين سيزوستريس ، والخليفة جعفر المنصور ، أى خلال فترة زمنية تبلغ ستين ومائتين وألفين من الأعوام ، نستطيع أن نحدد خمس أوقات محددة لم يوجد خلالها مطلقاً أى اتصال مباشر ، سواء بين النيل والبحر الأحمر ، أو بين البحر الأحمر والأبيض المتوسط ؛ ومن جهة أخرى فإن هذه الفترات الخمس تتوافق ، على وجه الدقة مع مجئ سلطات جديدة خضعت مصر لسيادتها الواحدة بعد الأخرى ، وفى واقع الأمر ، فحين استولى الفرس على مصر ، لم يجد داريوس هناك تلك القناة التى نسبت أولا إلى سيزوستريس ، ثم إلى نخاو . فأخذ هو على عاتقه أن يحفرها . وفعل بطليموس فيلادلف نفس الشئ فى عصر الإغريق . وقام بنفس العمل فى عصر الرومان الامبراطور أرديان ، أما الذى قام بذلك فى عهد العرب فهو الخليفة عمر بن الخطاب . ولم يحرز أى من هؤلاء كبير نجاح فى هذا العمل . وهكذا نجد أنه لا المصريين ، ولا الفرس ، ولا الإغريق ، ولا الرومان ، ولا العرب قد أتموا هذا المشروع بشكل ناجح ، وإن كان هؤلاء جميعاً قد حاولوا انجاز هذا العمل كل منهم وراء الآخر . ويبدو لأول وهلة . أن انجاز هذا المشروع أمر بالغ السهولة . وهذا صحيح . بقدر ماهو صحيح أيضاً أن الغزاة مستعدون عادة للافادة من فتوحاتهم ، ولذلك فليس مما يثير الدهشة أن نجد أولئك الذين سقطت مصر فى قبضتهم قد عزموا — على التوالى — أن يفيدوا من المكاسب التى يعد بها هذا المشروع على النحو الذى يبدو عليه . ونحن أيضاً ألم ننظر إلى هذه القناة التى يمكن أن تصل السويس بالبحر المتوسط ، ما امتلكنا هذه المنطقة ، باعتبارها أول مشروع ينبغى أن يحظى بجل اهتمامنا ؟ .

ومع ذلك فقد ثبطت من عزيمتنا فى هذا الخصوص معارف أكثر عمقاً عن طبيعة المكان ، بل إن طبيعة التجارة التى نفتح لها هذا الطريق الجديد قد تحملنا على

تأجيل تنفيذ هذا المشروع ، فبضائع الهند التى تفرغ حمولاتها فى السويس هى من تلك الأصناف خفيفة الحمل غالية الثمن ، حتى أن مصاريف نقلها براً عبر البرزخ لا يمكنها أن تزيد بشكل محسوس من أثمانها فى مختلف مناطق أوربا . ومن جانب آخر ، فما دام المسلمون يقومون بقوافل الحج إلى مكة ، فسوف تظل هذه المدينة سوقاً كبيرة ، تتوزع منها ، وبنفس الطريقة إلى كافة المناطق التى تدين بالإسلام ، بضائع الشرق وبضائع الغرب التى تصل إليها على ظهور الجمال ، بالإضافة إلى أن وجود هذا الدين فى حد ذاته سوف يحافظ على الدروب الحالية التى تسلكها التجارة ، كذلك فهناك سبب آخر يجنح إلى إبقاء التجارة هناك (فى مكة) : هو صعوبة حفر القناة الملاحية التى سوف تربط بين البحرين الأحمر والأبيض ، بالعمق والاتساع الكافيين لكى تتمكن السفن من المرور من بحر لآخر عن طريقها . هكذا سوف يظل على هذه السفن أن تفرغ حمولتها فى السويس وفى الاسكندرية ، وبذلك تصبح هاتان المدينتان ، بشكل خاص ، هما الأماكن الطبيعية لإقامة مستودعات تخزن فيها منتجات الشرق والغرب ، فإذا ما روعى أن تتداول هذه السلع بسرعة أكبر وبطريقة أفضل فلابد أن ينشأ فى هاتين المدينتين شعب تجارى أكبر عدداً وأكثر ثراء .

ومن جهة أخرى . فلسوف يجد الناس تحت سماء مصر ، وعلى كل سواحلها إقامة طيبة ، فى كل بقعة من أرضها ، حيث يسهل التزود بالمياه العذبة بوفرة . وفى هذا المجال ؛ فقد صنع الأقدمون للاسكندرية كل ما تبتغيه ، ليس فقط لتوفير ضرورات الحياة ، بل أكثر من ذلك لتيسير حياة الترف التى يجد الناس فى البحث عنها ، ولا يزال جزءا من هذه الأعمال قائماً حتى اليوم ويكفى مجرد ترميمها أو صيانتها ، وإن كان الأمر ليس على هذا النحو فى السويس : فقد جلبت إليها المياه فيما مضى من العيون التى تنفجر عند سفح الساحل العربى ، لكن كمية هذه المياه ضئيلة لحد لا يسمح لهذه المنشأة أن تنمو ، إذ هى لا تدين بوجودها وبقائها إلا لقوانين الضرورة التى شاءت أن تحوز مصر والجزيرة العربية فى نهاية ذراع بحر يفصل بينهما ، محطا عاماً يمكن أن يتم عن طريقه تبادل السلع بينهما . ولسوف تصبح السويس مدينة هائلة ، والميناء الثانى لمصر فى اللحظة التى تمد إليها المياه الصالحة . وقد

يستوجب الأمر الحصول على هذه المياه عن طريق النيل ، وذلك بمد فرع منه عند جنوب القاهرة يغذى القناة والمجرى الذى سيصحبها بالمياه ، لأطول وقت ممكن ، خلال الفترة التى تفصل بين فيضان وآخر . وقد يكون من المستطاع كذلك أن يكون هذا الفرع بالحجم المطلوب حتى يكون صالحاً لملاحة الصنادل التى قد تحمل الحبوب إلى السويس ، وتنقل منها البن والعقاقير التى خزنت بها على مدار العام . وبعد إتمام هذا العمل الهام ، فإن المخازن الكبرى التى ستقام تحت الأرض ، وصوامع الغلال الواسعة التى ستقام فوقها ، سوف تكون حافزاً كافياً لمجىء التجار إلى هذا الميناء ، مما يجعله بعد وقت قصير مزدهرا بالقدر الذى يمكن أن يبلغه ؛ ذلك أنه لابد لنا ألا نظن أن ازدهار السويس يمكن أن يزيد لغير ما حد لمجرد القيام ببعض تحسينات تتناولها ، فلسوف تظل القاهرة ، على الدوام ، وبفضل موقعها ، هى مركز العلاقات التجارية لمصر مع الحبشة وأواسط أفريقيا ، كما ستظل هى المركز الذى تتكدس فيه رءوس الأموال الوطنية ، ونتيجة لذلك ، فسوف تبقى هى المحط الضرورى بين مينائى السويس والاسكندرية .

ونحن نعرف كيف أن أكتشاف رأس الرجاء الصالح قد أضاع على مصر مكاسب تجارة الهند ، وكيف أن قارة جديدة قد جذبت ، خلال ثلاثمائة عام ، جزءاً من سكان العالم القديم . ولقد كانت المناجم والمحاصيل الزراعية الخاصة بهذه البلاد مصدراً لثروة جذبت إليها كل من تهيأت لهم روح المغامر الجسور للبحث عن الثراء خارج أوطانهم . ولقد أصبحت أمريكا مكتشفة بشكل أكثر ومعروفة بشكل أفضل مما هو معروف عليه الساحل الشمالى لأفريقيا ، مع أنه أقرب إلينا من أمريكا بكثير .

إن نظاماً جديداً للأشياء يتهيأ للحدوث ، ومهما تكن الأقدار المقبلة والتى تنتظر القارة الأمريكية ، فسوف تظل هذه القارة لوقت طويل ، ميداناً فسيحاً لمغامرات الأوربيين ، ولكننا عندما نكون بصدد مستعمرات ينبغى أن نقيمها ، فلابد أن نفعل ذلك فى مكان آخر ، ولعله كان من الأنسب لنا أن نتجه إلى هناك فى القرن الخامس عشر ، لكن أنظار العالم المتحضر تتركز اليوم كلية على أمريكا . إن الاكتشاف الخالد الذى حققه كريستوف كولبس – ولعله أكبر حدث يمكن له أن يتحقق على مدار

تاريخ البشر – قد أعاد إلى الوراء ، حتى أيامنا هذه ، تلك اللحظة التى يتحتم أن تنشأ فيها بين شعوب الشرق وشعوب الغرب فى أوربا ، تلك العلاقات التى ستطمس شيئاً فشيئاً الفوارق والاختلافات بين عادات وتقاليد هذه وتلك من الشعوب . وها نحن نجد أنفسنا فى القرن التاسع عشر ، فى هذا الصدد ، عند نفس النقطة التى تركنا عليها ليون العاشر (*) : ومن هذه النقطة سوف ننطلق : إن الحضارة سوف تنفذ إلى الشرق ، ولهذا السبب وحده ، ستتمكن الدول الأوربية من أن تجعل من الشرق ، خلال فترة من الزمن ، مسرحا لحروبها . ولقد جعلت حملتنا على مصر ، سكان هذه البلاد ، يأتلفون مع عادات تختلف عن عاداتهم ولقد وسع ذلك من أفق أفكارهم وأضعف من سطوة خرافاتهم عليهم . كما قدر هؤلاء من جانبهم ، التفوق الذى يؤهلنا له عليهم ممارسة فنوننا الحديثة ، وهم اليوم أكثر استعداداً لممارسة هذه الفنون عما كانوا عليه من قبل ، وإذا ما حدث أن خضعوا لحكومة عاقلة ومستنيرة فلن ينقصهم عندئذ إلا أن يتعرفوا على ثراء أرضهم وأن يقدروا الفوائد التى يحققها موقع بلادهم ، حتى تعود هذه البلاد لتصبح مرة أخرى مستودعاً لتجارة العالم القديم .

(*) هو جان دى ميديتيش بابا روما من عام ١٥١٣ إلى ١٥٢١ ، وكان راعياً للفنون والآداب والعلوم ، وإن كانت خلافته قد شهدت مولد انشقاق مارتن لوثر . (المترجم) .

مستندات ووثائق

أولا

العلاقة بين الأردب من القمح

وبين وزنه بالقنطار من زنة مارك

فى العام الثامن من نشأة الجمهورية الفرنسية ، وبالتحديد فى الثامن عشر من شهر فندميير ، انتقلنا نحن جان بابتست رينييه ، المفوض العسكرى ، عقب صدور المرسوم الخاص بلجنة المواد التموينية ، المؤرخ فى ١٦ من هذا الشهر ، والذى عين بموجبه المواطن جارسان حارساً عاماً لمخزن المقياس ، ومكسيم كوديير ، الحارس العام الحالى للمكان المذكور ، ولوى إيلى كاف ، الموظف المعين من قبل اللجنة المذكورة لبيع الحبوب ، انتقلنا إلى جزيرة الروضة ، فى مخزن المقياس ، لكى نلمس :

أولا : علاقة أردب الشعير والقمح بالنسبة للقنطار Quintal (٥) زنة مارك ؛

ثانيا : علاقة أردب القاهرة بالنسبة للصاع الفرنسى ؛ وعلاقة الأردب من القمح بالقنطار ، زنة باريس .

ولكن نقوم بالعملية التى أنيطت بنا بأكبر قدر من الدقة ، توجهنا إلى السوق العامة فى مصر العتيقة ، حيث عملنا بمعرفة الكيالين والوزانين العموميين بالسوق المذكورة على قياس ووزن ثلاثة أرادب من الحنطة ، أخذت من أكوام مختلفة ، وكانت النتيجة أن بلغ وزن الأردب الأول من الحنطة ٢٩٧ رطلا قائماً ، و ٢٦٩ رطلا قائماً من زنة مارك وذلك عند وزنه بالقبان ؛ أما الأردب الثانى فقد بلغ ٢٩٧ رطلا قائماً ، وبلغ وزنه بالقبان ، حسب زنة مارك ، $\frac{١}{٤}$ ٢٦٣ رطلا ؛ فى حين أن الثالث قد وزن ٢٩٠ رطلا قائماً ، و $\frac{١}{٤}$ ٢٦٣ رطلا قائماً من زنة مارك عند وزنه بالقبان .

---

(٥) Quintal وهو يساوى ١٠٠ ك . ح ، فى حين يساوى القنطار المصرى ١٠٠ رطل فقط أى أن القنطار المصرى يساوى $\frac{٤}{٩}$ من هذا القنطار . أما الصاع فمكيال فرنسى يساوى ١٠ لترات . (المترجم) .

ينتج عن ذلك أن متوسط وزن الأردب هو ١/٤ ٢٨٥ رطلا قائماً ، زنة الرطل ١٤٤ درهماً ، كما أن متوسط وزنه حسب الميزان القبان ١/٤ ٢٦٧ رطلا قائماً زنة مارك .

أما وزن الأجولة الثلاثة مع أحبالها فقد بلغ وزنها ١/٤ ٣٠ رطلا ؛ وبلغت بالميزان القبان ١/٤ ٢٧ رطلا من زنة مارك ، مما ينقص وزن القمح إلى ٢٧٥ رطلا قائماً ، أما باستخدام القبان فإنه يصل إلى ٢٥٠ رطلا من زنة مارك .

وعندما عدنا إلى مخازن المقياس ، قمنا بتجربة جديدة ، فطلبنا أن تكال وتوزن ثلاثة أرادب من القمح ، أخذت من ثلاثة أماكن متفرقة .

وقد نتج عن ذلك أن الأردب الأول قد بلغ وزنه ٢٧٦ رطلا قائماً من زنة مارك ، وبلغ الثانى وزناً قدره ٢٧٠ رطلا قائماً ، والثالث ٢٦٣ رطلا ؛ وبذلك يكون متوسط وزن الأردب هو ٢/٣ ٢٦٩ رطلا قائماً ، وبحذف وزن الجوال والحبل ، يصل متوسط وزن الأردب إلى ٢٦٠ رطلا .

وحيث لم يكن لدينا مطلقاً فى مخازن المقياس فول ولا شعير ، بل ولم يكن يتوفر ذلك حتى فى السوق العمومية لمصر العتيقة ، فقد أنهينا وأقفلنا هذا المحضر .

حرر فى المقياس من أربع نسخ فى اليوم والشهر والسنة المبينة أعلاه .

طبق الأصل

رينييه جارسان ؛ ل.إ. كاف

ماكس كوديير

* * *

علاقة وزن أردب الشعير والفول بالقنطار زنة مارك وبالصاع الفرنسى

فى العام الثامن من قيام الجمهورية الفرنسية ، وفى التاسع عشر من شهر فندمير ، انتقلنا نحن جان بابتست رينييه ، المفوض العسكرى ، عقب صدور القرار

بتشكيل لجنة المواد التموينية ، المؤرخ فى ١٦ من هذا الشهر ، والذى عين بمقتضاه المواطن جارسان حارساً عاماً لمخزن حبوب المقياس ، ومكسيم كوديير الحارس الحالى للمكان المذكور ، ولوى إيلى كاف ، الموظف المعين أيضاً من قبل نفس اللجنة المذكورة لشراء الحبوب ، وأنا المفوض العسكرى المذكور سابقاً – انتقلنا إلى مخازن الأعلاف فى بولاق بغرض تلمس :

أولا : العلاقة بين أردب الشعير والفول ، والقنطار من زنة مارك ؛

ثانياً : العلاقة بين أردب القاهرة والصاع الباريسى .

ولكى نقوم بالعملية الموكلة إلينا بأقصى قدر من الدقة ، قمنا باستدعاء كيالين ووزانين عموميين ؛ وفى حضور المواطن بورجان ، حارس مخازن الأعلاف ببولاق ، تم أخذ عدة أرادب من الشعير والفول من أماكن متفرقة فى المخزن ، وجاءت أوزان هذه الأرادب على النحو التالى :

وزن الأردب الأول ٢٤٤ رطلا قائما ، ووزنه بالقبان ٢٢٠ رطلا من زنة مارك ؛ وزن الأردب الثانى ٢٤٠ رطلا قائماً ، وبالقبان ٢١٨ رطلا من زنة مارك ؛ وزن الثالث ٢٣٧ رطلا قائماً ، وبالقبان ٢١٥ رطلا من زنة مارك .

وبهذا يكون متوسط وزن الأردب من الشعير ½ ٢٤٠ رطلا قائما ، وبالقبان ⅔ ٢١٧ رطلا قائما من زنة مارك .

ويخصم من ذلك وزن الجوال والحبل وقدره ½ ٨ أرطال أو ½ ٧ أرطال من زنة مارك ، مما ينقص وزن الأردب من الشعير إلى ٢٣٢ رطلا ؛ وبالتالى إلى ٢١٠ رطلا قائما من زنة مارك .

وعندما كيلت أرادب الشعير بالصاع الباريسى أعطى كل منها ½ ١٤ صاعا .

وقد أجريت نفس العمليات على عدة أرادب من الفول ، فوزن كل منها ٢٣٩ رطلا ، وبالقبان ٢٨٠ رطلا قائماً من زنة مارك ، وباستبعاد فرق الوزن ، بلغ وزن الأردب من الفول ⅔ ٣٠٠ رطلا قائما ، وبالقبان ⅔ ٢٧١ رطلا من زنة مارك ، قائمة كذلك .

وعندما كيلت أرادب الفول المذكورة بالصاع الباريسى ، أعطى كل منها ١/٦ ١٤ صاعا .

تم وأقفل المحضر الحالى ، وحرر من ٤ نسخ ، فى اليوم والشهر والسنة المبينة أعلاه .

طبق الأصل

رينييه جارسان ؛ ماكس كوديير ؛

ل . إ . كاف ؛ بورجان

ثانيا

أحلنا فى النص إلى تفاصيل مصاريف زراعة ، وناتج استغلال ١٠ أفدنة بذرت بالشعير البياتى والشتوى ؛ وبالعدس ، والحمص ، والترمس ، والبصل ، والحلبة ، والجلبان ، والبازلاء ، والسلجم ، والخس ، والقطن ، وقصب السكر ، والتبغ ؛ وتكمل التفاصيل التى نقدمها الآن ، تلك التى سبق أن أوردناها فى ثنايا هذه الدراسة .

١ – زراعة الشعير البياتى
مصاريف الزراعة

لا تحرث الأرض قبل البذار:

	مدينى	بوطاقة
١ – البذار : ١/٤ أردب للفدان ، ويساوى الأردب بوطاقة واحدة فيكون ثمن بذار ١٠ فدادين	٤٥	٧
٢ – عملية البذار : ١٠ أيام عمل ، أجرة اليوم ٨ مدينى ،فتبلغ التكاليف	٨٠	–
٣ – الحرث بعد البذار : ٢٠ يوم عمل لزوج من الثيران ولسائقيهم ، بأجرة ٤٥ بارة لليوم الواحد فتبلغ التكاليف	–	١٠
٤ – مصاريف الحصاد : ٤ أيام عمل لرجل واحد لحصاد		

	مدينى	بوطاقة
الفدان ، أجره فى اليوم الواحد ٨ مدينى ، فيبلغ إجمالى التكاليف	٥٠	٣
٥ – الدراس : يدفع أجره عينا بواقع ١/٢٤ من الأردب مقابل عمل يوم واحد ، فتبلغ إجمالى التكاليف	٨٩	٣
٦ – النقل إلى الجرن وإلى المخازن : ١٠ عشرة أيام عمل لجمل واحد ، أجرته فى اليوم الواحد ٢٠ مدينى ، فتبلغ التكاليف	٢٠	٢
إجمالى المصاريف	١٤	٢٨

الإنتاج
أو غلة المحصول

	مدينى	بوطاقة
ينتج الفدان فى السنة الاعتيادية ٧ أرادب بعد اقتطاع مصاريف الدراس التى تدفع نقداً ، ويباع الأردب ببوطاقة واحدة ، وبذلك يبلغ ثمن محصول الـ ١٠ فدادين	—	٧٠
الدراس : ويحسب خارج ناتج المحصول فى المادة السابقة ، ويقدر بـ ٤ أرادب يبلغ ثمنها	٨٩	٣
القش المهروس تحت النورج (التبن) ٧٠ حمولة ، تساوى الحمولة الواحدة ١٥ بارة ويبلغ إجمالى ثمنها	٥٠	١١
إجمالى الإنتاج	٤٩	٨٥
صافى الإنتاج (أى صافى الربح)	٣٥	٥٧

٢ – الشعير الشتوى
مصاريف الزراعة

	مدينى	بوطاقة
١ – الحرث بعد البذار : مثل القمح الشتوى ، وتبلغ مجمل التكاليف	–	٨
٢ – البذور : ½ أردب للفدان الواحد ، بسعر بوطاقة واحدة للأردب فتبلغ التكاليف لـ ١٠ فدادين	–	٥
٣– البذار : ١٠ أيام عمل بأجر ٨ مدينى للفدان الواحد فتبلغ التكاليف	٨٠	–
٤ – الحرث بعد البذار	–	٨
٥ – الرى خلال أربعة شهور مثل القمح الشتوى وتبلغ تكاليفه	٨٠	٥٦
٦ – مصاريف الحصاد وتدفع عينا ، وتقدر نقداً بـ	٨١	٦
٧ – الدراس : ويدفع بالمثل عينا ، ويقدر نقدا بـ	–	٥
٨ – مصاريف النقل إلى موقع المخزن ؛ ١٢ يوم عمل لجمل واحد مقابل ٣ مدينى فى اليوم ، فتبلغ التكاليف	–	٤
إجمالى المصاريف	٦١	٩٤

الإنتاج

١ – مصاريف الحصاد والدراس : وحسبت فيما سبق وقد خصمت من ناتج المحصول وتبلغ	٨١	١١
٢ – المحصول : ١١ أردبا من الشعير لكل فدان يبلغ إجمالى ثمنها ...	–	١٢٠
٣ – التبن : ٧٠ حمولة ثمن الواحدة ١٠ مدينى	٧٠	٧
إجمالى الإنتاج	٦١	١٣٩
صافى الإنتاج	–	٤٥

٣ – العدس البياتى
مصاريف الزراعة

البيان	مدينى	بوطاقة
١ – البذار : يبذر ١٥/٢٤ من أردب العدس لكل فدان ، ويبلغ سعر الأردب بوطاقة واحدة ، فيكون مجموع الثمن	٢٢	٦
٢ – البذار : ٥ أيام عمل مقابل ٨ مدينى لكل يوم فيكون المجموع	٤٠	–
٣ – تغطية البذور : لا تحرث الأرض مطلقا بعد البذار ، ولكن تغطى البذور وذلك بسحب قطعة من الخشب أفقيا فوق الأرض المبذورة : ويتطلب هذا العمل شغل رجل واحد لمدة خمسة أيام لكل فدان ، ويسدد أجر العامل بواقع ١/٢٤ من أردب العدس . وبواقع هذا فإن ٥٠ يوم عمل للعشرة فدادين تساوى ٢/٢٤ ٢ أردباً ، أو ما يقدر نقداً بـ	٨	٢
٤ – مصاريف الحصاد : يلزم ١٠ أيام لانتزاع نبات العدس لكل فدان ، وتسدد الأجرة عيناً بواقع ١/٢٤ من الأردب لكل يوم عمل . وتساوى الـ ١٠٠ يوم عمل اللازمة لحصاد العشرة فدادين ، حسب هذا السعر ، ١/٦ ٤ أرادب أو ما يقدر نقداً بـ	١٥	٤
٥ – الدراس تحت النورج ، وتنقية الحبوب .. الخ ، ويتطلب عمل ٤ رجال وأربعة ثيران ، يعملون جميعاً لمدة يوم للدرس وتنقية غلة فدان واحد فى اليوم .		
٦ – الدراس تحت النورج : ٩٠ يوم عمل بواقع ١/٢٤ من الأردب أجراً لليوم الواحد ، بما فى ذلك أجرة النورج ، تساوى بهذا السعر ١/٣ ٣ أرادب ، أو ما يقدر نقداً بـ	٣٠	٣

٧ – نقل المحصول إلى بيت المزارع . يتم نقل ٦٠ أردباً من

	مدينى	بوطاقة
العدس و ٣٠ حمولة من سيقانه المهروسة (التبن) فى ستة أيام ، تساوى بحساب أجر اليوم الواحد ٣٠ مدينى	—	٢
إجمالى المصاريف	٢٥	١٨

الإنتاج

	مدينى	بوطاقة
ينتج الفدان الواحد فى ولاية سيوط عادة ٦ أرادب من العدس . ويساوى إنتاج عشرة فدادين بواقع بوطاقة واحدة لكل أردب	—	٦٠
مصاريف الحصاد مسددة نقداً على أساس ½ ٧ أرادب	٤٥	٧
٤٠ مدينى لكل حمولة تبن ، فيبلغ سعر الثلاثين حمولة الناتجة عن ١٠ فدادين	٣٠	١٣
إجمالى الإنتاج	٧٥	٨٠
صافى الإنتاج	٥٠	٦٢

٤ – الحمص

مصاريف الزراعة

	مدينى	بوطاقة
١ – عندما يكون الفيضان مواتياً ، يبذر الحمص دون أن تحرث الأرض ، فهى لا تحرث إلا فى السنوات التى لا يكون الفيضان فيها وفيراً : ولتعويض السنوات ذات الفيضان الضعيف بتلك التى تتمتع بفيضانات وفيرة ، فسنحسب هنا نصف المصاريف التى يكلفها الحرث ، وعلى هذا النحو تبلغ تكاليف حرث ١٠ فدادين	٤٠	٤

	مدينى	بوطاقة
٢ – البذور : ١٣/٢٤ من الأردب للفدان الواحد ، سعر الأردب ١٠٥ مدينى ، فى عشرة فدادين ، فتبلغ المصاريف	٣٦	٧
٣ – البذار : خمسة أيام عمل لرجل واحد ، أجرة اليوم ٦ مدينى	٣٠	–
٤ – الحرث بعد البذار : أو بالأحرى تغطية البذور بزحافة بمتوسط سعر يصل إلى	٤٤	٥
٥ – مصاريف الحصاد : تلزم تسعة أيام لاقتلاع غلة الفدان الواحد ، ويدفع فى مقابل عمل اليوم الواحد ١/٢٤ من الأردب ، وبذلك تصل تكاليف اقتلاع محصول ١٠ فدادين إلى ٤ ١٨/٢٤ من الأردب أى ما يساوى نقداً	٣٤	٤
٦ – الدراس تحت النورج وتنظيف (تنقية) الحبوب ، تسعون يوم عمل كما فى البند السابق ، يدفع كل واحد منها ١/٢٤ من الأردب ، فيبلغ مجموع ما يدفع ١٨/٢٤ ٤ أرادب ، أى ما يساوى نقداً	٣٤	٤
٧ – نقل المحصول إلى بيت المزارع : يتم نقل ٥٠ أردباً من الحمص ، بالإضافة إلى ٢٥ حمولة من التبن فى مدة خمسة أيام ، يدفع مقابل كل يوم منها ٢٥ مدينى ، فتبلغ جملة التكاليف ...	٣٥	١
إجمالى المصاريف	٦٣	٢٧

الإنتاج

	مدينى	بوطاقة
١ – ينتج الفدان فى ولاية جرجا خمسة أرادب من الحمص فى العادة ، وتبلغ قيمة إنتاج عشرة فدادين ، باعتبار ثمن الأردب الواحد ١٠٥ مدينى	٣٠	٥٨

	مدينى	بوطاقة
٢ – مصاريف الزراعة المسددة عيناً والتى استبعدت فى البند السابق من الإنتاج وتبلغ ½ ٧ أرادب ، يبلغ ثمنها	٦٨	٨
٣ – خمسة وعشرون حمولة جمل من التبن ، بسعر ٢٥ مدينى للحمولة الواحدة	٣٠	٨
إجمالى الإنتاج	٣٨	٧٥
صافى الإنتاج	٦٥	٤٧

٥ – الترمس

١ – الحرث : عندما يكون الفيضان كاملا ، لا تروى مطلقاً الأرض التى ستزرع بالترمس ؛ فهذه لا تزرع إلا عندما يغطيها الفيضان بشكل كاف . وبافتراض أن عدد السنوات التى يكون فيضانها وفيراً يتساوى مع عدد السنوات ذات الفيضانات الضعيفة ، فليس لنا أن نحسب إلا نصف مصاريف الحرث المطلوبة فى السنة الاعتيادية ، وتبلغ هذه	٢	٥
٢ – البذور : ½ أردب للفدان الواحد ، ٥ أرادب للعشرة فدادين ، بسعر ١٠٥ مدينى للأردب الواحد ، فتبلغ التكاليف	٣٥	٦
٣ – البذار : يلزم ستة رجال لبذار فدان واحد ؛ وتدفع أجورهم عيناً ويحصل كل منهم على ١/٢٤ من الأردب ، وتساوى ستين يوم عمل على أساس هذا الأجر ½ ٢ أردب ؛ وذلك لبذار ١٠ فدادين ؛ وتساوى هذه الكمية بالنقود	١٧	٣

	مدينى	بوطاقة
٤ – تغطية الأرض : عندما لا تحرث الأرض مطلقاً قبل البذار ، تغطى الأرض بواسطة زحافة ، وفى الحالة الأخرى فإنها تحرث مرة ثانية وتبلغ التكاليف فى الحالة الأولى ١/١٢ ٢ أردب ، تبلغ قيمتها نقداً	٦٠	٢
وتبلغ تكاليفها فى الحالة الثانية	٢	٥
	٦٢	٧
وبذلك تكون التكاليف فى السنة الاعتيادية (أى فى المتوسط)	٧٦	٣
٥ – مصاريف الحصاد : يستطيع ثمانية رجال أن يقتلعوا فداناً من الترمس فى يوم واحد ؛ وتدفع أجورهم عيناً ويحصلون على ١/٢٤ من الأردب : وتساوى ٨٠ يوم عمل هى ما يتطلبها حصاد ١٠ فدادين ١/٣ ٣ أرادب ، وهذه تساوى نقداً ...	٢٣	٤
٦ – الدراس : لا تفصل حبوب الترمس بوضع النبات تحت النورج ، ولكنه يضرب بالعصى بعد أن يترك فى الشمس عدة أيام ليجف : ويستطيع ستة رجال أن يدرسوا فى اليوم غلة فدان واحد ؛ ويحصلون على أجورهم عيناً بواقع ١/٢٤ من الأردب (ليوم العمل) : وتساوى ٦٠ يوم عمل ، وهى الزمن المطلوب لدرس ١٠ فدادين ، وعلى هذا الأساس ، ١/٢ ٢ أردب ، يبلغ ثمنها	١٧	٣
٧ – النقل إلى مكان المخزن : عمل جمل واحد لمدة ستة أيام ، أجرة اليوم الواحد ٣٠ مدينى ، وبذلك تبلغ التكاليف	–	٢
إجمالى المصاريف	٨٠	٢٧

الإنتاج

١ – ينتج الفدان ٥ أرادب من الترمس ، ثمن الأردب الواحد ١١٥ مدينى ، وبذلك يبلغ ثمن إنتاج عشرة فدادين.......	٨٠	٦٣
٢ – مصاريف الحصاد التى سددت عيناً والتى تضمنها البند السابق وخصمت من الناتج هى ٥/٦ ٥ أرادب ، ثمن الأردب ١١٥ مدينى ، وبذلك يبلغ مجمل ثمنها	٤٠	٧
٣ – سيقان الترمس : وهذه تستخدم كوقود ، ويباع إنتاج الفدان الواحد ، ويبلغ حمولتين أو ثلاث حمولات جمل ، فى مقابل بوطاقة واحدة ، وبذلك يكون ثمن إنتاج العشرة فدادين ..	–	١٠
إجمالى الإنتاج	٣٠	٨١
صافى الإنتاج	٤٠	٥٣

٦ – البصل

تبذر بذور البصل فى البداية فى مساحة فدان ، وبعد مضى ستين يوماً تنقل شتلات البصل إلى ١٠ فدادين معدة لاستقبالها .

١ – حرث الفدان (الذى تبذر فيه البذور)	٧٠	–
٢ – استنبات البصل وتقسيم الأرض إلى مربعات	٤٠	١
٣ – البذور : يبذر فى هذا الفدان ١/٢٤ من أردب البذور ، يبلغ ثمنها فى المتوسط ١٠٦ مدينى	١٦	١
٤ – رى المحصول أربع مرات خلال شهرين ، تحتاج لعشرين يوم عمل ، جرة اليوم الواحد ٦ مدينى	٣٠	١

	مدينى	بوطاقة
٥ – حرث الـ ١٠ فدادين التى ستنتقل إليها الشتلات	٧٠	٧
٦ – غرس الشتلات ، ويتطلب أربعين يوم عمل للفدان مقابل ٦ مدينى لليوم الواحد ، فتبلغ التكاليف لعشرة فدادين	٦٠	٢٦
٧ – الرى ٤ مرات للعشرة فدادين ، ويتطلب رى فدان واحد فى كل مرة عمل ستة رجال ؛ وتساوى ٢٤٠ يوم عمل ، بواقع أجر اليوم الواحد ٦ مدينى	–	١٦
٨ – مصاريف الحصاد : يستطيع ستة عشر رجلا اقتلاع بصل الفدان فى يوم واحد : وتتكلف الـ ١٦٠ يوم عمل اللازمة لحصاد ١٠ فدادين ، بواقع أجرة اليوم الواحد ٦ مدينى .	٦٠	١٠
٩ – نقل المحصول إلى المزارع : ثمانية أيام عمل بالنسبة لجمل واحد ، أجرته عن اليوم الواحد ٢٥ مدينى	١٦	٢
إجمالى المصاريف	٢	٦٨

الإنتاج

ينتج الفدان الواحد ٢٠ إردباً من البصل ، تباع فى السنة الاعتيادية بواقع ١٦ مدينى للأردب الواحد ، فيبلغ إجمالى الثمن للـ ٢٠٠ أردب	٣٠	٢٣٥
صافى الإنتاج أى صافى الإيراد	٢٨	١٠٧

٧ – الحلبة

لا تحرث الأرض قبل البذار .

البيان	مدينى	بوطاقة
١ – البذور : يبذر للفدان الواحد ١٤/٢٤ من الأردب ثمن الأردب ١٢٥ مدينى ، أى ٥/٦ ٥ أرادب للعشرة فدادين ، يبلغ ثمنها	٩	٨
٢ – البذار : ٥ أيام عمل ، فى مقابل ٨ مدينى لليوم الواحد........	٤٠	
٣ – تغطية البذور : ٥٠ يوم عمل فى مقابل ٦ مدينى لليوم الواحد	٣٠	٣
ومن العشرة فدادين يحتفظ بفدانين كبذور ، وتستخدم الثمانية الأخرى كعلف أخضر .		
٤ – مصاريف الحصاد : يلزم ١٥ رجلا لاقتلاع محصول فدان واحد : ويدفع لكل منهم أجر يبلغ ٦ مدينى ، فتبلغ مصاريف ١٠ فدادين	–	١٠
٥ – دراس ناتج الفدانين تحت النورج : ١٢ يوم عمل يدفع أجرها بواقع ١/٢٤ من الأردب لليوم ، ويقدر ثمن الـ ٣/٤ أردب نقداً بـ	٤	١
٦ – نقل الحبوب إلى المخزن : يوم عمل لجمل واحد مقابل ٣٠ مدينى	٣٠	–
إجمالى المصاريف	٢٣	٢٣

الإنتاج

البيان	مدينى	بوطاقة
١ – إنتاج ١٠ فدادين (كذا وصحتها ٨) (علف أخضر) بواقع ١٠ بوطاقات قيمة إنتاج الفدان الواحد ، وبذلك تبلغ القيمة الإجمالية	–	٨٠

	مدينى	بوطاقة
٢ – ينتج الفدان فى السنة الاعتيادية ٤ أرادب من الحبوب ، سعر الأردب ١٢٥ مدينى ، فيبلغ إنتاج الفدانين	١٠	١١
٣ – مصاريف الحصاد المدفوعة عيناً وتبلغ بالنقود.....	٤	١
٤ – تبن ، ويبلغ ١٠ حمولات جمل ، ثمن الحمولة الواحدة	٦٠	١
إجمالى الإنتاج	٧٤	٩٣
صافى الإنتاج	٥١	٧٠

٨ – الجلبان

١ – نفس التجهيزات التى يمر بها العدس وتكلف	٤٨	٢٠
٢ – البذور : $\frac{١٣}{٢٤}$ من الأردب للفدان الواحد ، ويبلغ ثمن الأردب ١٩٢ مدينى ، أى أن كمية البذور اللازمة للعشرة فدادين تبلغ $\frac{١}{٢}$ ٦ أردب ، يبلغ ثمنها	٣٠	١٣
٣ – البذار : عشرة أيام عمل ، يدفع مقابل اليوم الواحد ٦ مدينى	٦٠	–
٤ – تغطية البذور : الحرثة الثانية وتبلغ تكاليفها......	٨	٢
٥ – مصاريف الحصاد : يحتاج اقتلاع محصول الفدان الواحد إلى ١٥ رجلا وبذلك يلزم لاقتلاع محصول عشرة فدادين خمسون يوم عمل ، أجرة اليوم	–	١٠
٦ – الدراس تحت النورج..........................	٢٦	٢

	مدينى	بوطاقة
٧ – نقل المحصول إلى المخزن ، يوم عمل لجمل واحد مقابل ٢٥ مدينى	٢٥	–
إجمالى المصاريف	٨٧	٣٠

الإنتاج

١ – يباع فدان الجلبان الذى يحصد فى شكل علف بـ ٩ بوطاقات وبذلك يبلغ ثمن بيع ٩ فدادين	–	٨١
٢ – وينتج الفدان الذى يحصد جافاً ٤ أرادب يبلغ ثمنها	٤٧	٨
٣ – دراس فدان واحد تحت النورج	–	١
٤ – حمولتا جمل من التبن ، ثمن الحمولة الواحدة ٢٠ مدينى	٤٠	–
إجمالى الإنتاج	٨٧	٩٠
صافى الإنتاج	–	٦٠

٩ – البسلة

مصاريف الزراعة

١ – نفس التجهيزات التى تقدم للعدس	٨٠	٣
٢ – البذور $\frac{١٨}{٢٤}$ من الأردب للفدان الواحد ، ثمن الأردب ٢٤٠ مدينى فتبلغ الكمية اللازمة لـ ١٠ فدادين $\frac{١}{٢}$ ٧ أردب ثمنها	–	٢٠
٣ – البذار : خمسة عشر يوم عمل ، مقابل ٦ مدينى لليوم الواحد	–	١

	مدينى	بوطاقة
٤ – تغطية الأرض بعد البذار	٨٤	٤
٥ – مصاريف الحصاد : يلزم ١٥ يوما لاقتلاع محصول فدان واحد ، ويكلف يوم العمل ٦ مدينى ، وتبلغ التكاليف لحصاد محصول عشرة فدادين..........................	–	١٠
٦ – دراس محصول فدانين تحت النورج ٦/٨ من الأردب ، ثمنها	–	٢
٧ – نقل المحصول إلى المخزن : عمل جمل واحد لمدة يوم مقابل ٢٠ مدينى	٢٠	–
إجمالى المصاريف	٤	٤٢

الإنتاج

	مدينى	بوطاقة
١ – يباع محصول فدان البسلة الذى يحصد وهو أخضر ، فى السنة الاعتيادية ، مقابل ١١ بوطاقة ، تبلغ لـ ٨ فدادين	–	٨٨
٢ – ينتج الفدانان اللذان يحصدان بعد جفافهما ٨ أرادب من البذور ، ثمن الأردب الواحد ٢٤٠ مدينى	٣٠	٢١
٣ – دراس فدانين : حسبت عينا ضمن البند السابق	–	٢
٤ – التبن : حمولة جملين ، ثمن الحمولة ١٥ مدينى ...	٣٠	–
إجمالى الإنتاج	٦٠	١١١
صافى الإنتاج	٥٦	٦٩

١٠ – محصول السلجم
لا يحتاج المحصول إلى أية تجهيزات

	مدينى	بوطاقة
١ – البذور : يبذر $\frac{١}{٢٤}$ من الأردب للفدان الواحد ، ويبلغ ثمن الأردب الواحد ١٨٠ مدينى ، وبذلك تتكلف العشرة أفدنة	٧٥	—
٢ – البذار : عشرة أيام عمل لرجل واحد تكفى لبذار عشرة فدادين مقابل ١٠ مدينى لكل يوم.....................	١٠	١
٣ – مصاريف الحصاد : يستطيع عشرة رجال أن يقتلعوا فى يوم واحد محصول فدان واحد . ويدفع لكل منهم ٧ مدينى لكل يوم عمل ، وبذلك تبلغ تكاليف حصاد ١٠ فدادين	٧٠	٧
٤ – الدراس : ستة رجال يدرسون فى يوم واحد إنتاج الفدان مقابل ٧ مدينى لكل منهم ، فتبلغ تكاليف الـ ٦٠ يوم عمل اللازمة	٦٠	٤
٥ – تنظيف البذور مقابل $\frac{٢}{٢٤}$ من الأردب لمحصول الفدان الواحد ، فتبلغ تكاليف تنظيف محصول ١٠ أفدنة	٦٠	١
٦ – نقل البذور : يوما عمل لجمل واحد مقابل ٣٠ مدينى عن اليوم	٦٠	—
إجمالى المصاريف	٦٥	١٦

الإنتاج

	مدينى	بوطاقة
١ – ينتج الفدان فى السنة الاعتيادية ٥ أرادب من بذور السلجم ثمن الأردب ١٨٠ مدينى ، أى أن إنتاج عشرة فدادين يصل إلى	—	١٠٠

		مدينى	بوطاقة
٢ – الدارس ، ويدفع ما مقابله عينا ، وقد تضمنه البند السابق ويقدر نقداً بـ		٦٠	١
	إجمالى الإنتاج	٦٠	١٠١
	صافى الإنتاج	٨٥	٨٤

١١ – الخس

لا يزرع الخس وحده مطلقاً ولكن مع العدس أو الشعير ويبذر فى الفدان الواحد $\frac{١}{٣}$ أردب من بذور الخس............			
١ – بذار وحصاد العدس وتبلغ		٤	١٩
٢ – البذور $\frac{٢}{٢٤}$ من الأردب من بذور الخس للفدان الواحد سعر الأردب ٢ بوطاقة ، فيبلغ ثمن بذور ١٠ فدادين.....		٦٠	١
٣ – مصاريف الحصاد : سبعة أيام عمل لرجل واحد مقابل ٧ مدينى عن اليوم ، فيبلغ تكاليف حصاد ١٠ فدادين...		٤٠	٥
٤ – الدراس : ١٦ يوم عمل لمحصول الفدان الواحد مقابل ٧ مدينى عن اليوم ، فيبلغ تكاليف دراس ١٠ فدادين ..		٤٠	١٢
٥ – نقل الخس إلى مكان المخزن : عمل جمل واحد لمدة يومين فى مقابل ٢٠ مدينى عن اليوم		٤٠	–
	إجمالى المصاريف	٤	٢٩

الإنتاج

١ – الإنتاج من الخس	٥	٣٧

	مدينى	بوطاقة
٢ – ينتج الفدان فى السنة الاعتيادية ٤ أرادب من البذور ثمن الأردب ٢ بوطاقة ، فيبلغ إنتاج ١٠ فدادين	–	٨٠
٣ – ١٠ حمولات جمل من سيقان الخس ، ثمن الحمولة الواحد ٢٥ مدينى	٧٠	٢
إجمالى الإنتاج	٧٥	١١٩
صافى الإنتاج	٧١	٨٠

١٢ – القطن

مصاريف الزراعة

	مدينى	بوطاقة
١ – الحرث : حرثتان فى اتجاهين متقاطعين بحيث تكون كل منهما عمودية على الحرثة الأخرى	٥٠	١٥
٢ – تجهيز الأرض للرى (تحويلها إلى أحواض)	–	٣
٣ – الغرس : يلزم عشرون يوم عمل لغرس فدان واحد ، مقابل ٧ مدينى ليوم العمل ، وبذلك تبلغ تكاليف غرس ١٠ فدادين	٥٠	١٥
٤ – الرى : يروى القطن خلال ثمانية شهور فى العام ، ويمكن الأفتراض أنه يلزم خلال هذه المرحله عمل متواصل لرجلين للفدان : ٤٨٠٠ يوم عمل مقابل ٦ مدينى لليوم الواحد لرى ١٠ فدادين ، تبلغ تكاليفها	–	٣٢٠

٥ – مصاريف الحصاد : نفس الرجال المستخدمون فى الرى يستخدمون أيضاً فى الحصاد ، ويلحق بهم خلال شهر ونصف طفلان عن كل فدان ، يدفع لكل منهما ٢ مدينى فى

مدينى بوطاقة

اليوم ، وهكذا تبلغ تكاليف حصاد عشرة فدادين .... — ٢٠

إجمالى المصاريف — ٣٧٤

الإنتاج

١ — ينتج الفدان الذى زرع بشكل جيد ½ ٢ قنطار من القطن ، يباع القنطار الواحد بـ ٢٠ بوطاقة فيبلغ ثمن إنتاج ١٠ فدادين .... — ٥٠٠

٢ — ويفترض أن مصاريف الحرث والبذار قد سددت فى السنة الأولى من النباتات البقلية التى تزرع داخل الأحواض (مع القطن) أى ما يساوى .... — ٣٤

إجمالى الإنتاج — ٥٣٤

صافى الإنتاج ٨٠ ١٥٩

١٣ — زراعة وتصنيع السكر

مصاريف الزراعة

١ — المحراث : يلزم لاستغلال ١٠ فدادين محراث يبلغ ثمنه فى المتوسط ٢٢٥ مدينى ، ويمكن أن يبلغ عمر المحراث ١٠ سنوات وبتوزيع هذه القيمة على كل واحدة من هذه السنوات العشر فإن التكاليف السنوية تبلغ .... ٢٢ —

الربح المستحق للأقساط التى دفعت مقدماً بواقع ١٠٪ . ٢٢ —

مدينى بوطاقة

٢ – الحرث : لابد أن تحرث الأرض التى تزرع بقصب السكر سبع مرات متوالية ، ويلزم يومان لحرث الفدان الواحد مرة واحدة ، وتساوى ١٤٠ يوم عمل بواقع ٨ مدينى مقابل اليوم الواحد ٤٠ ١٢

ويتم الحرث بواسطة ثيران المزارع :

٣ – الثيران : يتطلب زراعة ١٠ أفدنة بقصب السكر استخدام ٢٠ ثوراً أو بقرة ، يباع الزوج منها فى المتوسط بـ ١٠٠ بوطاقة .

الأرباح المستحقة للأقساط التى دفعت مقدماً .... – ١٠٠

ولا نحسب هنا أى مقابل لحوادث هلاك الحيوانات ، لأن هذه الحوادث العارضة يعوضها ، بل يعوض أكثر من ثمنها ، الألبان التى تنتجها والذرية التى تعقبها .

وتتغذى الثيران خلال سبعة شهور بالتبن والفول ويأكل زوج من الثيران ، كل شهر ، خمس حمولات من تبن القمح أو الشعير ، تساوى الحمولة الواحدة منها ٢٠ مدينى ، وأردباً واحداً من الفول ثمنه ١٠٥ مدينى ، وبذلك تبلغ تكاليف غذاء زوج من الماشية خلال شهر واحد ٢٠٥ مدينى ، وتتكلف العشرة أزواج خلال سبع شهور على هذا الأساس ٤٠ ١٥٩

وفى أثناء الخمسة أشهر الأخرى يأكل الزوج من الثيران حشتين من فدان برسيم تقدران بـ ١٣ بوطاقة فتبلغ تكاليف اطعام ١٠ أزواج .... – ١٣٠

غرس قصب السكر : يتطلب الغرس ٢٠ يوم عمل للفدان الواحد مقابل ٧ مدينى لكل يوم عمل ، وبذلك تبلغ تكاليف غرس ١٠ فدادين ٥٠ ١٥

مدينى بوطاقة

ويأتى قصب السكر الذى يغرس دائماً من حقل يملكه المزارع .

٥ – ماكينة للرى (ساقية) : يتكلف إنشاء الساقية ١٠٠ بوطاقة ، وتستمر الساقية خمسين أو ستين عاماً .

الأرباح المستحقة للأقساط المدفوعة أولا بالنسبة لساقيتين

تلزمان لرى الـ ١٠ فدادين .... – ٢٠

التصيب السنوى .... – ٨

٦ – العناية بالثيران : يلزم أربعة رجال للعناية بالثيران وتشغيل الساقيتين ، يدفع لكل منهم ٣ بوطاقات فى الشهر ، أى ٣٦ بوطاقة فى السنة ، وبذلك يبلغ إجمالى ما يدفع لهم .... – ١٤٤

٧ – العزق وانتزاع العشب الضار : يخصص رجل لكل فدان لمدة ثمانية أشهر ، يدفع له بواقع ٦ مدينى فى اليوم فتبلغ التكاليف للعشرة أفدنة .... – ١٦٠

٨ – مصاريف الحصاد : يتم حصاد محصول فدان واحد فى ١٥ يوماً ، ويستخدم رجلان فى هذا العمل : ويدفع لهم بواقع رطلين من العسل الأسود يومياً . وتساوى الـ ٦٠٠ رطل التى تقدم مقابل حصاد ١٠ فدادين على هذا الأساس وبواقع ٣ مدينى لكل رطل عسل .... – ١٨

مصاريف التصنيع

١ – انشاء المصنع : يتكلف مصنع ينشأ لصناعة السكر ، ١٠٠ بوطاقة ؛ ويلزم إنشاء مصنعين لاستغلال سكر ١٠ فدادين

	مدينى	بوطاقة
ويقدر أنهما يستطيعان الاستمرار لمدة ٢٠ عاماً ؛ وبذلك يصل نصيب السنة الواحدة إلى	–	١٠
الربح المستحق عن الأقساط التى دفعت مقدماً	–	٢٠
الأقساط السنوية	–	٨
٢ – نقل قصب السكر إلى المصنع ؛ ٧٥ يوم عمل لجمل واحد فى مقابل ٢٠ مدينى عن كل يوم عمل	٦٠	١٦
٣ – الجرار: يفترض أنه ينبغى كل عام تجديد $\frac{١}{٤}$ عدد الجرار المستخدمة فى تعبئة العسل الاسود ، وتساوى الجرة الواحدة ١٠ مدينى ، وبذلك يبلغ ثمن الـ ٨٠ جرة	٢٠	٢
مشتروات سنوية لأربعمائة إناء فخارية مخروطية الشكل تستخدم كقوالب ، تساوى الواحدة $\frac{١}{٢}$ مدينى ، وبذلك يبلغ مجموع ثمن القوالب	٢٠	٢
٤ – اليد العاملة اللازمة للتصنيع : يستخدم فى كل مصنع رجلان لنزع أوراق قصب السكر ، وأربعة رجال لتحريك الطواحين (العصارات) ، ورجلان للغلاية ، ورجلان آخران لملاحظة النار ، أى أنه يلزم ٢٠ عاملا للمصنعين : ويعمل هؤلاء لمدة شهرين ، ويحصل كل منهم يوميا على رطلين من العسل الأسود ، وبذلك يتكلف ١٢٠٠ يوم عمل	–	٧٢
٥ – وقود : قش الذرة وحزم من قش الشعير	–	٤٠
إجمالى المصاريف	٤	٩٣٩

الإنتاج

١ – ينتج الفدان فى السنة الاعتيادية ٢٠ قنطارا من

	مدينى	بوطاقة
السكر المصنوع ، ثمن القنطار ٩ بوطاقات و ٤٥ مدينى . وبذلك تبلغ قيمة إنتاج ١٠ فدادين	–	١٩٠٠
٢ – وينتج الفدان أكثر من ٧ قناطير من العسل الأسود ، ثمن القنطار الواحد ٣ بوطاقات . وبذلك تبلغ قيمة إجمالى الإنتاج من العسل	–	٢١٠
إجمالى الإنتاج	–	٢١١٠
صافى الإنتاج	٨٦	١١٧٠

١٤ – التبغ

مصاريف الزراعة

	مدينى	بوطاقة
١ – البذور : يبذر الدخان فى نفس حقول الذرة وفى نفس وقت زراعتها : ويبذر ١/٤٨ من الأردب لكل فدان ، بسعر ٦ مدينى لهذه الكمية ، وبذلك تبلغ تكاليف بذور ١٠ فدادين ..	–	٢
٢ – البذار	٢٠	١
٣ – حرثتان للأرض التى تزرع بالدخان	–	٢٠
٤ – إعادة شتل الدخان : يحتاج إعادة شتل الدخان فى فدان واحد إلى ٢٥ يوم عمل ، أجرة اليوم الواحد ١٠ مدينى ...	٧٠	٢٧
٥ – مصاريف الحصاد : يلزم ١٥ رجلا للقيام بحصادين (حصادها مرتين) لكل فدان من التبغ . يدفع لكل واحد منهم ١٠ مدينى ، وبذلك تبلغ أجور حصاد ١٠ فدادين	٦٠	١٦
نقل المحصول إلى المزارع : عمل جمل واحد لمدة خمسة أيام لمحصول الـ ١٠ فدادين	٦٠	١
إجمالى المصاريف	٣٠	٦٩

الإنتاج

	مدينى	بوطاقة
حصدتان لكل فدان ، تنتجان ٨ قناطير من ورق التبغ . ثمن القنطار ٣٢٥ مدينى ، وبذلك يبلغ قيمة محصول ١٠ فدادين	٨٠	٢٨٨
صافى الإنتاج	٥٠	٢١٩

انتهى بعون الله

الفهرس

صفحة

ص

الباب الثانى

الباب الثالث

كتب أخرى للمترجم

أولاً : فى مجال الأدب :

١ ـ المطاردون (مجموعة قصص قصيرة).

٢ ـ حكايات من عالم الحيوان.

٣ ـ المصيدة (مجموعة قصص قصيرة).

٤ ـ موتى بلا قبور (مسرحية تأليف جان بول سارتر).

٥ ـ السماء تمطر مأء جافا.

(رواية تسجيلية تتناول وقائع الوحدة المصرية السورية وانفصالها).

ثانيًا : فى مجال التاريخ :

١ ـ تطور مصر من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٠، تأليف مارسيل كولمب.

٢ ـ فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية. تأليف أندريه ريمون.

ثالثًا : الترجمة العربية الكاملة لموسوعة وصف مصر :

تاليف علماء الحملة الفرنسية .

١ ـ المصريون المحدثون.

٢ ـ العرب فى ريف مصر وصحراواتها .

٣ ـ دراسات عن المدن والأقاليم المصرية.

٤ ـ الزراعة، الصناعات والحروف، التجارة.

٥ ـ النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية.

٦ ـ الموازين والنقود.

٧ ـ الموسيقى والغناء عند قدماء المصريين.

٨ ـ الموسيقى والغناء عند المصريين المحدثين.

٩ ـ الآلات الموسيقية المستخدمة عند المصريين المحدثين.

١٠ ـ مدينة القاهرة ـ الخطوط العربية على عمائر القاهرة.

رابعًا : لوحات موسوعة وصف مصر :

١ ـ المجلد الأول والثانى للوحات الدولة الحديثة.

٢ ـ المجلد الأول من لوحات الدولة القديمة.

خامسًا : من موسوعة وصف مصر :

(دراسات مختارة من الموسوعة فى كتيبات)

١ ـ كيف خرج اليهود من مصر القديمة.

٢ ـ مدينة الإسكندرية.

٣ ـ مدينة رشيد.

رقم الإيداع ١٤٩٠٤ /٢٠٠٢

الترقيم الدولى : I.S.B.N 977 - 01 - 8077- 7



لقد أدركنا منذ البداية
أن تكوين ثقافة المجتمع
تبدأ بتأصيل عادة
القراءة، وحب المعرفة، وأن
المعرفة وسيلتها الأساسية
هى الكتاب، وأن الحق في
القراءة يماثل تماماً الحق
فى التعليم والحق فى
الصحة.. بل الحق فى
الحياة نفسها.

سوزان مبارك

السعر خمسة جنيهات

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب